مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic studies

القضية الفلسطينية
من الانتفاضة إلى الاستقلال

تأليف

الدكتور : عبد الله الأشعل

الطبعة الأولى

يناير ٢٠٠٣

الأشعل ، عبد الله

القضية الفلسطينية من الانتفاضة إلى الاستقلال / عبد الله الأشعل،

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية؛ لندن : ٣٢٠ص،٢٠٠٣

www.gcss.org.bh الموقع على شبكة الإنترنت

LONDON

Head Office : Third Floor ,46 Grays Inn Road London WCIX8LR
Tel.: (0044) 2074301367, Fax: (0044) 2074049025
E.mail: (IBM) gcss@btconnect.com, gulfcentre@btconnect.com, (MAC)
returnofthemac@btconnect.com

Bahrain

Villa No.2768,Road 2442,Block 324, Juffair, P.O.Box 115050
Tel.: 825600 Fax : 825700 E.mail:(IBM) gcssbh@batelco.com.bh, (MAC)gcss@batelco.com.bh

Cairo

: Flat 9, Second floor, 6 Aisha Al-Taymoreya st. Garden City, Cairo Egypt
Tel. 7945949. Fax : 7923579. E-mail :(MAC) gcss@ie.eg.com / (IBM)ggi@link.net.

Brussels

G.C.S.S, A venue de la Renaissance, 10. B-1000 Bruxelles, Belgum.
Fax : (+322) 2310646. Tel: (Direct)(+322) 2806152, Tel: (+322) 2311300.
E-mail:(IBM) a.dethier@worldonline.be

المحتويات

مقدمه ٧

الفصل الأول : الانتفاضة وثقافة الجهاد ٩

١) حوار القرن الظاهرة الإستشهادية وثقافة الجهاد في فلسطين . ١١

٢) هل تصلح المقاومة السلمية في فلسطين؟ ١٧

٣) سياسة الإبادة الإسرائيلية والخط الفاصل بين المقاومة والتسوية . ٢٢

٤) انتفاضة الأقصى بين الإعلام الإسرائيلي والإعلام العربي. ٢٦

٥) شارون بيلوسوفيتش. بنيوشيه، الأشباه والنظائر . ٣١

٦) حدود المقاومة وآفاق التسوية في فلسطين . ٣٥

٧) المقاومة الفلسطينية ومخاطر الفتنة الكبرى . ٣٩

٨) السلطة والمقاومة مصير واحد وهدف مشترك . ٤٤

٩) مصير الانتفاضة في صراع الإرادات والأقدار . ٤٨

١٠) منهج باراك وتصوره لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي. ٥٣

١١) بين عرفات وشارون وعشرون عاما من الصراع . ٥٧

١٢) تحديات العام الثاني لانتفاضة الأقصى . ٦١

١٣) مرة أخيرة: ها هي أصول المسألة . ٦٥

١٤) الهولوكوست الفلسطيني واليهودي، مقاربة النازية بالشارونية . ٧٠

الفصل الثاني : القضية في إطارها العربي ٧٧

١) العراق وفلسطين بدائل أم هموم مشتركة . ٧٩

٢) الضلالات الصهيونية وخطر السكوت عليها . ٨٢

٣) حتى لا تصبح القمة العربية غاية في ذاتها . ٨٥

٤) العالم العربي وحصاد الحملة على أفغانستان . ٨٨

٥) نحوقمة عربية موضوعها : الوجود العربي المستباح . ٩١

٦) دلالة الإنتفاضة في مسيرة الصراع: ماذا بقي من الصراع (العربي) الإسرائيلي ؟ ٩٦

٧) نتائج قمة بيروت، وآفاق العمل العربي المشترك . ١٠١

٨) مؤتمر الدوحة : حتى لا يكون كبوة للتضامن العربي . ١٠٥
٩) العالم العربي ومخاطر خلط الأوراق في حمى مكافحة الإرهاب . ١٠٩
١٠) نحوإطار جديد للعلاقات العربية الإسرائيلية بعد التسوية السياسية . ١١٣
١١) القضية الفلسطينية وخدعة الشريف حسين . ١١٧
١٢) المقاومة الفلسطينية بين المؤامرة الإسرائيلية والإرتباك العربي . ١٢٢
١٣) النضال الفلسطيني والإطار العربي . ١٢٨
١٤) رؤية الرئيس مبارك ومستقبل الأوضاع في المنطقة . ١٣٢
١٥) العدوان الإسرائيلي على لبنان ومستقبل السلام في المنطقة . ١٣٧
الفصل الثالث : في الدولة الفلسطينية . ١٤١
١) القيمة القانونية والسياسية لقرار مجلس الأمن حول الدولة الفلسطينية . ١٤٣
٢) الدولة الفلسطينية وأخواتها . ١٤٨
٣) واشنطن والدولة الفلسطينية . ١٥٢
٤) مرة أخيرة : في الدولة الفلسطينية . ١٥٦
الفصل الرابع : الجوانب القانونية للصراع . ١٦١
١) فكرة المطاردة الساخنة، ودور الصهيونية في تطويع قواعد القانون الدولي . ١٦٣
٢) الأساس القانوني لحق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. ١٦٧
٣) أعمال الإبادة الإسرائيلية والمقاومة الفلسطينية، والقانون الدولي . ١٧٨
٤) سجناء ألطونا ومصير المخطوفين الفلسطينيين . ١٨٣
٥) أسلحة الدمار الشامل بين العراق وإسرائيل : ملاحظات أساسية . ١٨٧
٦) السلوك الإسرائيلي وخطره على النظام القانوني الدولي. ١٩١
٧) محاكمة مرتكبي الجرائم الإسرائيليين ضد الشعب الفلسطيني . ١٩٦
٨) إسرائيل وجرائم إبادة الجنس في الأراضي الفلسطينية. ٢٠٨
٩) إسرائيل وتبدل معايير الدوله المنبوذة في النظام الدولي. ٢١١
١٠) أعمال الإبادة وحق الدفاع الشرعي الإسرائيلي . ٢١٤
١١) الأساس القانوني للمقاطعة العربية لإسرائيل . ٢١٩
١٢) نحو شرعية دولية متماسكة في القضية الفلسطينية . ٢٢٤

١٣) اتفاقات السلام العربية الإسرائيلية ، وأعمال الإبادة في فلسطين . ٢٢٨
١٤) هل يجوز لإسرائيل الرجوع عن أوسلو وإعادة احتلال الأراضي الفلسطينية . ٢٣٤
١٥) قضية السلام ومحاكمة شارون . ٢٣٩
١٦) المقاومة الفلسطينية . . بين قسوة الواقع وتحديات الشرعية. ٢٤٣
١٧) حول التناول القانوني للمسألة الفلسطينية فض الاشتباك وإيضاح الالتباس . ٢٤٩
١٨) إسرائيل ومنظمات حقوق الإنسان. ٢٥٣
الفصل الخامس : مستقبل القضية والمنطقة . ٢٥٧
١) المعضلة العربية مع إسرائيل كيف نغني للسلام على موسيقى الحرب . ٢٥٩
٢) الشرق الوسط في القرن الحادي والعشرين (رؤية أمريكية) . ٢٦٣
٣) القضية الفلسطينية من الانتفاضة إلى الاستقلال . ٢٧٠
٤) الإعلام الصهيوني والدبلوماسية الأمريكية إزاء الاجتياح الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية . ٢٧٧
الفصل السادس : إدارة الصراع العربي الإسرائيلي . ٢٨٩
١) نحو إدارة عربية حازمة للصراع مع إسرائيل . ٢٩١
٢) الدبلوماسية الهجومية والفراغ الدبلوماسي العربي . ٢٩٥
٣) نحو إدارة عربية للتعامل مع إسرائيل . ٣٠١
٤) الإدارة الإسرائيلية للصراع ، والحاجة إلى مركز عربي لإدارته . ٣٠٦
٥) نحو دبلوماسية عربية جديدة إزاء الولايات المتحدة . ٣١٢

الخاتمة ٣١٧

مقدمة:

قامت إسرائيل وفق التصور الصهيوني الذي تسلح بالعلم والعمل فقهر القومية العربية التي تسلحت بالعاطفة والشعارات. وقد تمكن المشروع الصهيوني من إقامة إسرائيل لكي تكون أولى ثمار زرعه حيث تولت الحركة الصهيونية العالمية صقل جوانب تميزها وأهمها : التحالف مع أقطاب النظام الدولي رغم تغير العصور، واستكمال مقومات القوة الذاتية ، واستخدم كل أصناف القوة وخاصة العسكرية لصهر الواقع وتشكيله ثم القوة الدبلوماسية والإعلامية لكي يكون مقبولا على المستوى الدولي. ومعنى ذلك أن إسرائيل ليست دولة عادية وإنما هي حقيقة الأمر "الظاهرة الإسرائيلية" التي تعيش في منطقة رخوة من الناحية السياسية مما جعل إسرائيل تحقق كل أهدافها بسهولة ويسر .

هذا الكتاب يضم عددا من المقالات التي تابعت الانتفاضة الفلسطينية منذ قيامها في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ وحتى قرار إسرائيل بتصفيتها، وتقديم شارون لمشروع من شأنه أن يدفع القضية الفلسطينية إلى المجهول في وقت يبدوفيه العالم العربي وقد تملكته الصدمة وشله العجز وأقعدته عن التفكير عوامل الانحياز الأمريكي الكامل لإسرائيل، آملين أن يجد القارئ في هذه السطور ما يكشف له بوضوح عن أن عام ٢٠٠٢، خاصة في ضوء نتائج المؤتمر الدولي المزمع عقده في صيف هذا العام في واشنطن، هوعام فاصل في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، وأن أحداث هذا العام تشبه في آثارها أحداث عامين حاسمين سابقين هما ١٩٤٨ و١٩٦٧. فإذا أراد العالم العربي أن يظل على خريطة الشرق الأوسط قبل أن تلتهمه إسرائيل بحلول عام ٢٠١٠ على الأكثر، فلا بد لهذا العالم من أن يبدأ من الآن في إدارة صراعه مع إسرائيل إدارة علمية وأن يتجاوز الإدارات البيروقراطية التي تضم أشخاصا لا يستطيعون التخطيط للمستقبل ويجدون صعوبة في تحقيق التعايش بين التنظيم والإدارة من ناحية وبين الفكر والعلم من ناحية أخرى، ولا يهمهم مصير هذه الأمة. ولعل هذه هي لحظة التنوير في حياة الأمة العربية لكى تستعين بكل الكفاءات وأن تتوارى الأسماك الميتة التي لا تقدر على المواجهة بل وتعيق غيرها عن أن يتقدم للنهوض بها.

والله هو الهادي إلى أقوم سبيل

د. عبد الله الأشعل

الفصل الأول
الانتفاضة وثقافة الجهاد

الفصل الأول
الانتفاضة وثقافة الجهاد

١ـ حوار القرن :

الظاهرة الاستشهادية وثقافة الجهاد فِي فلسطين

كنت أظن أنَّ الفرق بَيْنَ الاستشهاد فِي سبيل الحق الَّذي يفترق افتراقًا بَيِّنًا عَنِ الانتحار أمر بديهي لا يختلف عَلَيْهِ اثنان، ولِذَلِكَ أفزعني أنْ تنوه إسرائيل فِي البداية بأَنَّ هَذِهِ العمليات الاستشهادية هِيَ عمليات انتحارية وأنْ تستكتب بعض الأقلام الإسلامية لتأكيد هَذَا المعنى فتذيع الشك فِي شرعية هَذِهِ العمليات أصلاً.

ومِمَّا زاد البلبلة والاضطراب مَا أدلى بِهِ الإمام الأكبر شيخ الأزهر مِنْ أنَّ المدني فِي كُلٍّ مِنْ فلسطين وإسرائيل، ومَهْمَا كَانَت جنسيته، يتمتع بحصانة خاصة ولا يجوز النيل مِنْهُ تحت أية ذريعة، وإنْ عاد الرجل وأكَّدَ صفة الشهادة لِمَن يقوم بِهَذَا العمل .

ومِنْ ناحية أخرى، ظهرت عقبة ثانية لا تقل إحباطًا عَنِ السابقة الَّتي أكسبتها إسرائيل طابعًا شرعيًّا، وراحت تنشرها حَتَّى تزعزع المستشهد فِي صلب عقيدته بَعْدَ أنْ غزت دوافع الاستشهاد عن الدافع الديني. وهَذِهِ العقبة المحبطة هِيَ : إقدام عدد مِنَ الحكومات العربية بِمَا فِيهَا السلطة الفلسطينية عَلَى إدانة هَذِهِ العمليات. ومفهوم أنَّ دافع الإدانة الَّذي يضع هَذَا المعسكر العربي فِي خندق إسرائيل والغرب هُوألاً تسجل هَذِهِ الحكومات اعترافًا رسميًّا بشرعية قتل المدنيين، ولَمْ يغير مِنْ ذَلِك أنَّ هَذِهِ العمليات وجهت إلَى العسكريين الإسرائيليين، علمًا أنَّ التمييز بَيْنَ المدني والعسكري لَيْسَ واردًا إلا فِي صراع مسلح شبه متكافئ وفِي ميادين القتال، ومَعَ عدو يفهم هَذَا التمييز ودواعيه، وفِي حالة طرف لَدَيْهِ مِنَ الأدوات والوسائل مَا يمكنه مِنَ التأثير عَلَى قوة العدو دُونَ حاجة إلَى الاستشهاد أو استهداف المدنيين .

يُضَاف إلَى مَا تقدم، أنَّ المدني الإسرائيلي لا يختلف عَنِ العسكري الصهيوني، فكلاهما

طرفان فِي مشروع صهيوني، ويعملان لنصرته، كَمَا أنَّ المدني الإسرائيلي هُومصدر الشرعية المتزايد لشارون وسياساته، وبصرف النظر عَنْ أنَّ بعض الضباط الاحتياط قَد أعلنوا مَا يجب أنْ تستمع إلَيْهِ حكومة شارون، بأنَّهُم لَنْ يشتركوا فِي عمليات فِي الأراضي الفلسطينية ولَنْ يشاركوا فِي إذلال شعب بأكمله.

ثُمَّ ظهرت عقبة ثالثة تطور إلَيْهَا الموقف المحيط بالشعب الفلسطيني، وتتمثل فِي أنَّ الاستشهاد والمنظمات المشجعة لَهُ والداعمة لسلكه أصْبَحتَ فِي المذهب الإسرائيلي، ثُمَّ الأمريكي والأُورُبِّي، وأخيرًا العربي ولَوعَلَى استحياء، عملاً إرهابيًّا يتعين وقفه وتعقب المسئولين عَنْهُ، وتفكيك المنظمات الفدائية وتجميد أرصدتها وتجفيف منابع الدعم المادي لَهَا، ووقف الدعم المعنوي لمنطقها ومسارها، بمَا فِي ذَلِك قرارات القمة العربية المؤيدة للانتفاضة والَّتي لَمْ تحدد بشكل خاص العمليات الاستشهادية .

فَإِذَا كَانَت العمليات الاستشهادية ـ عندنا ـ عملاً مِنْ أعمال المقاومة المشروعة حَتَّى لَو ارتكبت داخل إسرائيل وضِدَّ سكانها المدنيين مَا دامت إسرائيل والمستعمرون الصهاينة يستهدفون المدنيين الفلسطينيين ولا يقيمون وزنًا لأرواح البشر، فَإِنَّهُ مِنَ المفيد أنْ نعالج الفوارق الحاسمة بَيْنَ الاستشهاد والانتحار فِي هَذَا المقام .

فَمِنْ ناحية أولى، ومِنَ الناحية الشرعية والقانونية، لا مناص مِنَ التأكيد عَلَى أنَّ المستشهد لَهُ مكانته الخاصة فِي الدنيا والدين، وهُوبنص القرآن الكريم حَيٌّ عِنْدَ ربه يجري عَلَيْهِ رزقه. ولَكِن المستشهد فِي القانون يعامل معاملة الميت مِنْ حَيْثُ الآثار القانونية المترتبة عَلَى الموت فِي مجالات التركة والآثار الاجتماعية وغيرها، فضلاً عَمَّا يلحق سيرته مِنَ التكريم والإعزاز الوطني عَلَى أساس أنَّ الشهداء هم الصف الأول المدافع عَنْ قضية عامة فِي الأغلب الأعم .

وعَلَى الجانب الآخر، فَإِنَّ المنتحر يظل مذمومًا فِي مجتمعه مَا دام قَد تحدى إرادة الله وقَرَّرَ أنَّ الموت بيده ولَيْسَ بيد الله، ومَا دام قَد تمرد عَلَى قدرة الله وقَرَّرَ الخلاص مِنَ الدنيا بأسرها ناقمًا عَلَيْهَا، راغبًا فِي التخلص مِنْهَا، مُدَّعِيًا أنَّهُ تحرر مِنْ قيود الحياة وعبوديتها لَهُ. غَيْر أنَّ

المنتحر الَّذي يثور اللبس حول ظروف انتحاره ومَا لَمْ يقرر هُو بنفسه أنَّهُ مات منتحرًا، لَمْ يجرؤ المشرع عَلَى أنْ يعامله معاملة خاصة فِي الأغلب الأعم مِنَ التشريعات. غَيْر أنَّ المنتحر مَا دام خارجًا عَلَى مقتضى الدين وتعاليمه، فَقَد جفل المشرع عَنْ محاسبته واعتباره فِي حكم المرتد، بحَيْثُ تنطبق عَلَيْهِ قانونيًّا آثار الارتداد، وترك محاسبته لله وحده الَّذي يعلم مَا توسوس بهِ النفوس.

والغريب أنَّ المستشهد يُعْتَبَر عِنْدَ بعض الحكومات العربية إرهابيًّا، وهِيَ صفة أشد إيلامًا مِنْ وصف المنتحر ؛ لأنَّ المستشهد ينال مِنْ سلامة أرواح وأجساد المستهدفين بالعمل الاستشهادي، بَيْنَمَا المنتحر لا يضر أحدًا ولا يوجه عمله ضِدَّ أحد، مِمَّا يدل عَلَى أنَّ مركز المستشهد عِنْدَ هَذِهِ الحكومات أسوأ بكثير مِنْ مركز المنتحر .

غَيْر أنَّنَا يجب أنْ نشير مِنْ **ناحية ثانية**، إلَى أنَّ نفسية المنتحر تختلف اختلافًا فارقًا عَنْ نفسية المستشهد. فالأول : مصابٌ بالإحباط، مريضٌ نفسيًّا، كارهٌ للحياة ومظاهرها، مدبرٌ عَنْهَا، عازفٌ عَن الاستمرار فِيهَا، أمَّا الثاني : فَهُوسليمٌ معافىً، ينبض بالحياة، لا يفر مِنَ الحياة وإنَّمَا يُسَخِّرُهَا لخدمة قضية لَهَا فِي ميزان الشرع حقها وحظها مِنَ التقدير، فَهُويفر مِنَ الدنيا إلَى الآخرة، وهُويستجيب لنداء الله سبحانه فِي القرآن الكريم (إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْداً عَلَيْهِ حَقّاً فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ)(التوبة: الآية١١١)، فَهُو واثق مِنْ وعد الله فِي كتبه الثلاثة المقدسة، ولِذَلِكَ قَرَّرَ أنْ يبيع نفسه لله، ولَيْسَ للشيطان كَمَا يفعل المنتحر الَّذي يخسر الدنيا والآخرة بعمله .

وفِي ضوء ذَلِك يَبْدُو لَنَا أنَّ المستشهد الَّذي يقرر الخروج فِي سبيل الله يخرج حِينَذَاكَ مِنَ الدنيا حَتَّى قبل استشهاده، ويَرَى الجنة رأي العين كَمَا ثبت فِي الأثر. فَهُولا يَرَى أمامه سِوَى هَذِهِ النهاية ويستعذب فِي سبيلها كُلّ الصعاب .

والخلاصة : أنَّ المنتحر والمستشهد يفترقان، الأول : مذموم مصيره النار، والآخر : محمود

يمثل قيمة عليا فِي أي مجتمع، ومصيره الجنة كَمَا وُعِدَ، وهُوحَيٌّ عِنْدَ ربه كَمَا ورد فِـي القرآن الكريم. ولَكِن الَّذي أثار اللبس وشبهة التماثل كَمَا زعمت إسرائيل وغاب عَمَّا ذكرنا فِي صدر المقال أمران : الأمر الأول : أنَّ الاثنين يخرجان مِنَ الدنيا بالموت، والأمر الثاني : أنَّ كلاً مِنْهُمَا مسئول عَنْ إزهاق روحه. ولَكِن الفوارق الدينية والسياسية والاجتماعية والنفسية عَلَى النحوالسابق توضيحه أنَّ لا علاقة بَيْنَ الاثنين، وأنَّ مَا يجمع بَيْنَهُمَا لا يسوي بَيْنَهُمَا أويصلح حَتَّى للمقارنة بَيْنَهُمَا .

والحق أنْ الاستشهاد يثير حمية الوطنية ونخوة الجهاد ويقدم نموذجًا ومثلاً يحتذى به بَيْنَ الشباب. وأعظم درجات الشهادة الموت فِي سبيل كرامة الوطن والدفاع عَن الدين. فلا شَكَّ أنَّ طابور الشهداء الفلسطينيين الَّذِينَ سجلوا ظاهرة جديدة فِي تاريخ النضال مِنْ أجل الحرية، فِي ظروف بالغة السوء سيظل علامة مضيئة فِي تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية .

فَإِذَا كَانَ للشهادة دافعها الديني إذْ يقدم عَلَيْهَا مَنْ عمر قلبه بحب الله والموت فِي سبيله مِنْ بَيْنَ صفوف الحركات والمنظمات الإسلامية عادة، فَإِنَّ الشباب الَّذي قَرَّرَ الاستشهاد خارج هَذِهِ الصفوف بحافز وطني قَد التقى مَعَ الشهيد مِنْ أجل الدين، وضرب الاثنان مثلاً للشباب العربي.

ودلالة الشهادة فِي فلسطين أنَّ الشعب يتمسك بأرضه وكرامته فِي مواجهة الغصب الإسرائيلي، وهَذِهِ الدلالة هامة مِنْ زاوية أخرى، حَيْثُ تشير على أيهما أولى بالأرض، رغم التفاوت الهائل بَيْنَ قرارات الطرفين الفلسطيني الَّذي وضع فِي ظروف بالغة البؤس والضعف مقابل الطرف الإسرائيلي الَّذي يلقى مساندة أقوى قوى العالم .

وقَد سجلت انتفاظة الأقصى ظاهرة الشهادة متفردة فِي تاريخ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وهَذِهِ الظاهرة لَو قدر لَهَا الاستمرار فسوف تَكُون سلاحًا ناجحًا ومصدرًا لإفزاع إسرائيل وإشعار شعبها بأَنَّ أمنه لا يُمْكِن أنْ يقوم عَلَى إبادة الشعب الفلسطيني، وأنَّ السلام الحقيقي والأمن للجميع هُو الحل الصحيح لمعادلة الأمن فِي فلسطين .

ولَعَلَّهُ مِنَ الغريب أنْ تحمّل السلطة الفلسطينية مسئولية استشهاد الشباب الفلسطيني الَّذي ضحى بروحه فِي سبيل وطنه، وكَأَنَّ الشهادة قرار سياسي. فلابد أنْ تدرك إسرائيل أنَّ سبب الاندفاع إلَى الشهادة هُوَ تصرفات إسرائيل وجبروتها وعزل الشعب الفلسطيني وتجويعه وإذلاله.ومعنى ذَلِك أنَّ وقف هَذِهِ السياسات هُومفتاح الحل لوقف العمليات الاستشهادية، ولَيْسَ العكس .

وقَد يَكُون سبب اللبس بَيْنَ الاستشهاد والانتحار راجعًا إلَى : الإطار الثقافي والانتماء إلَى ثقافات تنظر إلَى الموت مِنْ أحد الطريقين نظرة واحدة مَا دام الموت نهاية للحياة. بصرف النظر عَنِ القضية، أوالطريقة الَّتي لابست هَذَا الموت .

فالثابت لَدَى كُلّ الثقافات ذَاتَ الخلفيات الدينية أنَّ الموت دُونَ الوطن أودفاعًا عَنْ حَقٍّ أوقضية نبيلة يعني الشهادة تَمَامًا مِثْلَمَا مات البعض لمجرد انتمائه إلَى دين معين عَلَى النحو الَّذي نراه فِي التطهير العرقي لأسباب دينية فِي البوسنة وكوسوفا، وكَذَلِكَ شهداء الاضطهاد الديني فِي كُلِّ الأديان عَلَى مر العصور، ومثلهم شهداء الحركات الوطنية الَّذِينَ ماتوا وهم يدافعون عَنْ حقوق شعوبهم فِي الحياة الحرة الكريمة .

ومعنى ذَلِك أنَّ مفهوم الشهادة قَد ينبثق مِنْ أصل ديني، كَمَا قَد يستند إلَى أسباب غَيْر دينية، لَكِنَّهَا عَلَى الجملة تميز بَيْنَ المستشهد والمنتحر الَّذي يتخلص مِنْ حياته هروبًا مِنْ مواجهة الواقع ويأسًا مِنْ رحمة الله وتحديًا لقدره وحكمه فِي خلقه .

فَقَد اعترف الكثيرون مِمَّن تأملوا ظاهرة استشهاد الفلسطينيين بأَنَّ هَذَا المسلك لَهُ أسباب سياسية أيْضًا، أهمها الاحتجاج عَلَى العجز فِي مواجهة الظلم والإجحاف والبطش الإسرائيلي والإذلال اليومي للشعب الفلسطيني .

كَمَا لاحظ المراقبون أنَّ هَذَا هُو نفس سلوك اليابانيين الَّذين ألقوا بأنفسهم عَلَى الآليات الأمريكية،وهَذَا يختلف عَنْ أسلوب الكاميكاز الَّذِينَ عبروا عَنْ احتجاجهم عَلَى استسلام اليابان للولايات المتحدة والانصياع لسياسة الإذلال والتهذيب الَّتي فرضتها واشنطن وطبقها الجنرال ماك أرثر .

وبهَذِهِ المناسبة، فَمِنَ الظلم أنْ يَتِمّ التشبيه فِي أجهزة الإعلام حَتَّى المحايدة مِثْل الإعلام الفرنسي بَيْنَ الكاميكاز الياباني والاستشهاد الفلسطيني، بِحَيْثُ استخدم لفظ كاميكاز للدلالة عَلَى الاستشهاد. ولَمْ يعنَ الإعلام العربي والإسلامي ببيان الفارق فِي البعد الثقافي والمعرفي بَيْنَ الكاميكاز وهُو انتحار بِكُلِّ معنى الكلمة لأنَّهُ إقدام الإنسان عَلَى قتل نفسه بطريقة معينة صارت علمًا عَلَى حالة الانتحار ذاتها احتجاجًا عَلَى موقف حكومته ويأسًا مِنَ القدرة عَلَى تعديله. ويلحق بِهَذِهِ الحالة القتل الإشفاقي الَّذي أباحته بعض التشريعات الأُورُبِّيَّة للمريض الَّذي لا يرجى برؤه ويشق عَلَيْهِ وعَلَى ذويه استمرار مرض لا شفاء مِنْهُ. فكلاهما : الكاميكاز والقتل الإشفاقي، انتحار لا يلتقي أبدًا مَعَ نبل الشهادة وعظم قدرها .

وأخيرًا : فَإنَّ الشهيد يتمنى أنْ ينازل أعداءه ويعود سالمًا بدليل أنَّهُ يحاول الفرار مِنَ الموت بَعْدَ تنفيذ عمليته، فَإذَا كَانَ عَلَيْهِ أنْ يطلق النار عَلَى الإسرائيليين أويزرع عبوة فِي هدف أويهاجم معسكرًا أومستوطنة، فَإنَّ موته محقق لأنَّ البوليس الإسرائيلي يهم بقتله بدلاً مِنَ اعتقاله ومحاكمته، لا فرق فِي ذَلِك بَيْنَ أنْ يقتل غيره بتفجير نفسه، أوأنْ يسبب الموت لغيره والسعي مِنْ أجل نجاته .

٢ـ هَل تصلح المقاومة السلمية فِي فلسطين ؟

يتردد الآن بقوة أن المقاومة الْمُسَلَّحَة لإسرائيل تُؤَدَّى إلى رَدَّ فعل غاشم يقضي عَلَى مدن بأكملها، كَمَا أن العمليات الاستشهادية داخل إسرائيل تواجه بردود فعل حكومية وفي بعض أوساط المثقفين فِي العالم العربي وخاصة مِن جانب السلطة الوطنية الفلسطينية، وتتراوح هَذِهِ الردود بَيْنَ ثلاثة اتجاهات :

الاتِّجَاه الأول يَعْتَبِرُ هَذِهِ العمليات أعمالاً إرهابية وأن المنظمات الَّتِي ترتب لَهَا هِيَ منظمات إرهابية كَذَلِكَ ويجب تفكيكها وتجريم أنشطتها والاستيلاء عَلَى أرصدتها وهذا الاتِّجَاه هُو الَّذِي تدافع عَنْهُ واشنطن وإسرائيل وتستجيب لَهُ السلطة الوطنية الفلسطينية.

أمَا الاتجاه الثاني : فيذهب إلَى أن هَذِهِ العمليات أعمال عنف وأنها أعمال انتحارية وهذا هُو الاتِّجَاه الَّذِي تَبَنَّتْهُ قمة شرم الشيخ الثلاثية: المصرية السعودية السورية، كما أنَّهُ رَأيُ الحكومات العربية بشكل عام.

وأما الاتِّجَاه الثالث : فيرى أن هَذِهِ العمليات تعد ردًا عَلَى أعمال الإبادة الإسرائيلية ولكن توقيتها أوتوجيهها ضِدَّ مدنيين يُؤَدَّى إلَى ردود فعل دوليَّة تقلص التعاطف مَعَ الفلسطينين. وداخل هَذَا الفريق هُنَاكَ مِن يَرَى أن المدني عَلَى الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي يجب أن يتمتع بالقداسة والحصانة. مُؤَدَّى كُلّ الاتجاهات المتعاطفة مَعَ المقاومة الْمُسَلَّحَة أو العمليات الاستشهادية ولكنها تُبْدَى الإشفاق عَلَى الشعب الفلسطيني مِن ردود الفعل الإسرائيلية أو الدوليَّة، أو تِلْكَ الَّتِي تعارض هَذِهِ الأعمال وتدينها وتقف ضدها، فَإن هُنَاكَ اتجاهًا بديًلا يركز فِي وضوح عَلَى استبدال المقاومة الْمُسَلَّحَة بمقاومة سلمية كتلك الَّتِي قادها المهاتماغاندى فِي الهند قبل استقلالها فِي أواخر الأربعينيات، حَيْثُ تبَنَّى غاندى خطًا مناهضًا للعنف، يفضل كُلّ وسائل المقاومة السلمية المعروفة فِي اللغة الهندية باسم " ساتيا جراها" وترتكز هَذِهِ الوسائل عَلَى المقاطعة البريطانية ورفض التعامل مَعَ الجيش البريطاني فِي الهند والعصيان المدني

الشامل، ورفض الخدمة لَدَى السلطات البريطانية أوتلقي التعليم فِي المدارس البريطانية. فَهَل تصلح هَذِهِ الوسائل للمقاومة فِي فلسطين؟

نَحْنُ نَرَى أن كُلّ المقولات النظرية يجب الالتفات الكامل لَهَا بالمناقشة والتحليل، والحكم عَلَى مَدَى صلاحية الوسائل السلمية مِثْل تِلْكَ السالف استخدامها فِي الهند ضِدَّ الاستعمار البريطاني يتطلب مقارنة الأوضاع فِي فلسطين بالأوضاع فِي الهند فِي منتصف أربعينيات القرن العشرين.

فالمعلوم أن بريطانيا العظمى كَانَت تحتل الهند مُنْذُ بداية القرن السادس عشر مِن خلال شركة الهند الشرقية البريطانية الَّتِي مهدت لِهَذَا الاحتلال العسكرى الَّذِي كَانَ يَعْتَبِرُ الهند " درة التاج البريطاني" لَمَا لَهَا من أهمية اقتصادية واستراتيجية وتجارية فِي إمبراطورية مترامية الأطراف عَلَى امْتِدَاد المعمورة كانت بريطانيا تفخر بأنها الإمبراطورية الَّتِي لا تغرب عَنْهَا الشمس والحق أن الدعوة إلَى إنهاء الإستعمار البريطاني فِي الهند لَمْ تتكثف إلاَّ خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة عِنْدَمَا ظهر أن بريطانيا تمثل إلَى الأفول وتتجه إلَى الضعف وعدم القدرة عَلَى استمرار التزاماتها العالمية.

كذلك نجحت بريطانيا فِي تأصيل النظام الديمقراطي فِي الهند وقدمت بريطانيا نَفْسَهَا كنموذج فِي هَذَا المجال ولذلك التزمت السلطة البريطانية الَّتِي كان يرأسها عادة حاكم بدرجة نائب الملك بقواعد للسلوك مَعَ الهنود، وهى تعلم أَنَّهَا سلطة مستعمرة وأن استمرارها مشكوك فِيهِ، لِذَلِكَ كَانَ يَكْفِي أن يعلن الشعب الهندي رغبته بالوسائل السلمية بِأَنَّهُ لا يرغب فِي استمرار الاستعمار حَتَّى تقرر السلطة البريطانية مَا يناسب ذَلِك مِن إجراءات. يُضَاف إلَى ذَلِك أن السلطة البريطانية لَمْ تَكُن تمارس قمعًا، ولم يَكُن لَهَا مطمع فِي البقاء الأبدى مِثْلَمَا فعلت فرنسا مثلاً فِي المستعمرات الفرنسية خَاصَّة فِي الجزائر. ومن الواضح أن مقاطعة السلطة البريطانية مِن شعب يربو عدده عَلَى ٣٠٠ مليون نسمة فِي ذَلِك الوقت يشل السلطة تمامًا ويمثل ضغطًا حقيقيًا عَلَى القرار البريطاني.

فَإِذَا انتقلنا إِلَى الوضع فِي فلسطين اتضح أن إسرائيل لَيْسَت بريطانيا سواء فِي وزنها فِي العالم وحرصها عَلَى مكانتها أوفِي فلسفة وجودها خارج حدودها. فالمعلوم أن إسرائيل نشأت فِي فلسطين وهى تُصِرّ عَلَى أن إسرائيل هِيَ كُلّ فلسطين، ولذلك فَإِن مَا تحتله مُنْذُ عام ١٩٦٧ مِن أراضٍ فِي فلسطين لا يجوز الجلاء عَنْهُ مَا لَمْ يَكُن بمقابل فِي مجال الأمن الإسرائيلي وحتى دُونَ انسحاب حقيقي فبريطانيا لَمْ تذهب إِلَى الهند لتدعى أَنَّهَا أحق مِن الهنود فِي بلادهم كَمَا هو حال إسرائيل فِي فلسطين.

ومن ناحية أُخْرَى، فَقَد جرَّب الفلسطينيون كُلّ وسائل التسوية السياسية لإجلاء المحتل عَن ٢٢ ٪ مِن مساحة فلسطين التاريخية ولم يحصلوا إلاَّ عَلَى الفتات الذى سمحت بِهِ إسرائيل ثُمَّ أعادت التهامها عِنْدَمَا حان الوقت لذلك. وإذا كَانَ الهنود يناهضون استمرار الاستعمار، فَإِن الفلسطينيين لا يعارضون فقط استمرار الاحتلال، بل يواجهون فِي نفس الوقت سياسة إسرائيلية منظمة لإبادتهم وتدمير مصادر عيشهم وتقطيع أوصال القرى والمدن الفلسطينية وخنق الفلسطينيين والتضييق عليهم واغتيال نشطائهم بمساندة أمريكية كاملة وما يترتب على المساندة الأمريكية مِن تداعيات فِي العالم كله لصالح المحتل الغاصب.

فسلطات الاحتلال لا تعتمد فِي شئ عَلَى الفلسطينين حَتَّى يقال إن الإضراب والمقاطعة والعصيان يُمْكِن أن يؤثر عَلَى هَذِهِ السلطات أوأن يوقف سياسة الإبادة المنهجية وحتى الفلسطينيون الذين كَانُوا يعملون فِي المستعمرات وداخل إسرائيل لَمْ يؤثر وقفهم عَن هَذَا العمل عَلَى إسرائيل نَفْسَهَا، بَلْ أعتقد أَنَّهُ أثر عَلَى دخول الفلسطينيين الَّذِينَ اعتمد عشرات الآلاف مِنْهُم عَلَى فرص العمل لَدَى الإسرائيليين نظرًا لحاجة إسرائيل إِلَى أيد عاملة غَيْر فنية رخيصة ومتاحة حَيْثُ يعمل هؤلاء فِي إسرائيل نهارًا ثُمَّ يعودون ليلا إِلَى مساكنهم فِي الأراضي الفلسطينية. ولوافترضنا جدلا أن السوق الفلسطينية تعتمد عَلَى الصادرات الإسرائيلية أوالعكس، وهذا غَيْر صحيح، فَإِن السوق الفلسطينية محدودة غَيْر مؤثرة بخلاف مئات الملايين فِي الهند إزاء السلع البريطانية، وحاجة سلطات الاستعمار إِلَى عشرات الألوف مِن العاملين والموظفين من الهنود ولا يعقل أن تنقل مِن لندن هَذَا العدد إِلَى أقاصى الأرض، بَلْ العكس، وقد شهدت

المرحلة الاستعمارية حركة الهجرة الهندية قبل تقسيم شبه القارة الهندية عام ١٩٤٧ إلى بريطانيا لحاجة المجتمع البريطاني إلى هذه النوعية من المهاجرين وأصبح للجالية الهندية والإسلامية دورها البارز في الاقتصاد والسياسة والإعلام والتعليم في المجتمع البريطاني المعاصر.

معنى ذلك أن غاندى كشخصية متميزة لشعبيته الهائلة وظروف المقاومة التي قادها محليًا ودوليًا، وبريطانيا لظروفها التي شُرِحت وكونها في نهاية المطاف قوة استعمارية مصيرها إلى الرحيل بخلاف الظاهرة الاستعمارية الصهيونية لا تزال تُؤَكِّد زعمها في فلسطين دُونَ الاعتراف لأهل فلسطين أصحاب الأرض تاريخيًا بأي حَقّ للعيش معهم أوإلى جوارهم بحَيْثُ أَصْبَحَ الصِّرَاع لا يقتصر على تقسيم الأرض، ولكنه في الواقع صراع عَلَى البقاء، أوكَمَا تقول المصادر الصهيونية: إن الصِّرَاع يتحول من صراع وجود إلى صراع حدود. وهذا غَيْر صحيح، يريدون الحدود والوجود دُونَ غيرهم.

وإذا كَانَت المقاومة لِكُلِّ صور الاحتلال والاستعمار قَد تَأَكَّدَت بشكل خاص في أعقاب الحرب العالمية الثانية وخلالها لدعم المقاومة الأُورُبِّيَّة للاحتلال الألماني والإيطالي، فَلَمْ تَكُن أُورُبَّا في ذلك الوقت مستعمرة للاعتراف بشرعية المقاومة الْمُسلِحَّة للهنود ضِدَّ بريطانيا خَاصَّة أن الاستعمار البريطاني كَانَ استعمارًا سلميًا عَلَى خلاف الاحتلال الإسرائيلي الطامع الغاشم الَّذِي يهدف إلى اقتلاع صاحب الْحَقّ من خلال كُلّ صور الإبادة، فالمقاومة الفلسطينية مشروعة سواء كَانَت سياسية أوعسكرية وحقها في الحصول عَلَى السلاح يترتب عَلَى الاعتراف بشرعيتها. وقد سبق لَنَا التأكيد على شرعية مقاومة المحتل ومستعمراته داخل الأراضي الفلسطينية. أما داخل إسرائيل وإزاء عدو لا يحترم قانونًا ولا يقيم وزنًا لأخلاق أودين فيجب أن نفرق بَيْنَ مبدأ تقديس الاستشهاد وهوأعلى وأنبل صور الفداء، ولا يملك أحد أن يزكي صاحب الشهادة فَهُو سبحانه الَّذِي يقرر لَهُ مكانه ومكانته بَعْد أن يغادر دنيانا فلا يملك أحد أن يمد حكمه عَلَى مَا وراء هَذِهِ الدنيا، وبين سياسة الاستشهاد أي النظر إلى الشهادة على أَنَّهَا جزء من أدوات وسياسة المقاومة تخضع لقرارات الأجهزة الَّتِي توجه المقاومة ميدانيا وسياسيا وإعلاميا، فإدارة عمليات الاستشهاد مسألة تنظيمية وسياسية، إن صَحَّ التعبير، من حَيْثُ تقريرها أودافعها أو

تطويرها أوتوقيتها، ولكن الاستشهاد فِي ذاته لا يلتبس مطلقا بجريمة الانتحار، ففرق عظيم بين مِن آمن بوعد الله فلبى النداء، وبين مِن يئس مِن رحمة الله فقرر أن يمارس إحدى سلطاته فِي الإماتة والإحياء، فالأول شهيد والثاني منتحر. وفرق كبير بَيْنَ مِن يبذل روحه فداء لدينه ووطنه وبين إرهابي يعبث بأرواح الأبرياء لدوافع سقيمة. نخلص مِمَّا تقدم إلَى أن المطالبة بأن يمارس الشعب الفلسطيني المقاومة بوسائل سلمية كَمَا فعل نهر وتغفل - دُونَ قصد - الفوارق العديدة بَيْنَ الاستعمار البريطاني لقارة واسعة الأرجاء فِي ظروف معينة، وبين إسرائيل الطامعة فِي الأراضي ذاتها وسياسة الإبادة الَّتِي يمارسها جيش الاحتلال، فَهُو أبغض احتلال عرفه التاريخ الطويل للبشرية.

٣ـ سياسة الإبادة الإسرائيلية

والخط الفاصل بين المقاومة والتسوية

لَمْ يَعُد هُنَاكَ أدنى شَكٍّ للعالم كله أنَّ إسرائيل لا تريد سلامًا، وإنَّمَا هِيَ تريد أنْ تثبت أنَّ الإبادة العمياء بقوتها الغاشمة الخرقاء وبموافقة أمريكية وفُرْجَة عالمية هِيَ : حَقٌّ مشروع للقوى الباطشة فِي النظام الجديد. ذَلِك أنَّ الهجوم عَلَى الشعب الفلسطيني فِي كُلِّ فلسطين ليل نهار بِكُلِّ أنواع الأسلحة وإبادة الجميع حَتَّى المرضى والشيوخ والأطفال لا يُمْكِن أنْ يحل عقدة شارون وكُلّ ساسة إسرائيل. فَقَد كشفت الأحداث مُنْذُ بداية مارس ٢٠٠٢ م عَلَى الأقل ومَا سطرته عدسات التليفزيون تنفيذًا لقَسَمِ شارون بأَنْ يجعل الموت أمام كُلّ فلسطيني حَتَّى يتوسل هَذَا الشعب الرحمة بِهِ والقبول بكُلِّ مَا يراه هَذَا السفاح الكبير، عَنْ عدد مِنَ الحقائق الخطيرة الَّتي لَمْ يَعُد مِنَ الممكن إنكارها :

الحقيقة الأولى : أنَّ هجوم دَوْلَة كاملة مدججة بِكُلِّ الأسلحة وبرخصة مفتوحة مِنْ أقوى قوى النظام الدُّوَلِي، عَلَى شعب : مُحَاصَر، جائع، أعزل، والإعلان مقدمًا عَنْ برنامج إبادته تحت سمع وبصر العالم لا يُعَدُّ بطولة تُحْسَب لِهَذَا الجيش الجبان، لَكِنَّهَا مذبحة علنية للشعب الفلسطيني، ووصمة عار عَلَى جبين المجتمع العربي والدُّوَلِي بأسره .

ثانيًا ـ أنَّ هُنَاكَ مِنَ الأدلة عَلَى التواطؤ عَلَى إبادة الشعب الفلسطيني، وأهمها إصدار محكمة العدل الدَوْلية لحكم طعين فِي ٢٠٠٢/٢/١٤ يجعل لعضو الحكومة الَّذي يرتكب جرائم حرب أنْ يحتمي بحصانة الدَّوْلَة وأنْ يفلت مِنَ العقاب، فِي الوقت الَّذي تتجه فِيهِ إرادة المجتمع الدَوْلي إلَى محاكمة حاسمة لسفاح الصرب ميلوسوفيتش، وبَعْدَ أنْ أكَّدَ القضاء البريطاني عام ٢٠٠٠ فِي قضية بينوشيه أنَّ حصانة رئيس الدَّوْلَة لا تحول دُونَ محاكمته عَنْ جرائمه، وفِي الوقت الَّذي يحث المجتمع الدَوْلي الْخُطى نحو إنشاء المحكمة الجنائية الدَوْلية الَّتي يُؤَكِّد نظامها الأساسي هَذِهِ القواعد الَّتي جاهد المجتمع الدَوْلي مُنْذُ الحرب العالمية الثانية لتأكيدها .

ومؤدى هذا الموقف الغريب من جانب محكمة العدل الدولية أن القضاء البلجيكي قد أجل

النظر في مدى اختصاصه في نظر الدعوى ضد السفاح شارون، وكأن ما يقوم به حتى الآن على ملأ من العالم كله ليس كافيا بعد صبرا وشاتيلا لتجريمه. ولا شك عندي : في أن موقف محكمة العدل الدولية وما ترتب عليه من موقف القضاء البلجيكي قد أغرى شارون بالمضي دون وجل في برنامج الإبادة ضد الشعب الفلسطيني. ومع ذلك يجب أن تسجل جميع جرائم شارون في يوميات الانتفاضة، فإن عدالة السماء أمضى من عدالة الأرض .

ثالثا ـ إذا كانت الولايات المتحدة لا تزال تصر على إبادة الشعب الفلسطيني على النحو الذي تقشعر له الأبدان، وأن الرئيس بوش يتفهم حرص صديقه شارون على الدفاع عن شعبه، وإذا كانت واشنطن تبشر بهذا النوع من العدالة العرجاء، فإن هذا الموقف بالذات سوف ينال كثيرا من مكانة الولايات المتحدة في العالم العربي والعالم. ومعنى ذلك أن تحرك الولايات المتحدة صوب ما تسميه السلام لن يكون سوى لمزيد من إفناء الشعب الفلسطيني ووضعه في متحف التاريخ، كما أن هذا الموقف يجعل حملتها المزعومة لمكافحة الإرهاب لا تنطلي على أحد، ما دامت هي نفسها قد فقدت مصداقيتها الأخلاقية والسياسية للقيام بأي دور أقل من ردع صديقها السفاح التاريخي .

رابعا ـ تركت عمليات الإبادة الإسرائيلية ضد الشعب البريء الأعزل سيئ الحظ شكا عميقا تجاه كل ما يصدر عن إسرائيل التي أعلنت رسميا أنها تسعى إلى سلام إسرائيلي **Pax Israeliana** يعكس قوة إسرائيل وجبروتها بالمقارنة بقوة الشعب الفلسطيني. ومعنى ذلك أن إسرائيل لن توافق مطلقا على ما كانت قد وافقت عليه من قبل، فجميع المعطيات الفلسطينية والعربية والأمريكية قد تغيرت لصالح إسرائيل. وأخشى أن الشعب الإسرائيلي الذي يساند حكومته كلما أوغلت في أعمال الإبادة سوف يجد صعوبات هائلة في التعايش مع الشعوب العربية التي تراقب مذهولة وتستخلص لنفسها نوعية هذا الشعب وما تمثله الدولة العبرية حقا على المنطقة .

خامسا ـ أصبح من العبث القول بأن المشكلة في شارون، ذلك أن حكومة الوحدة الوطنية تضم أقطاب عالم السياسة اليهود، والإجماع منعقد بينها على خط شارون الذي يعتقد هؤلاء أنه

سوف يجلب الأمن الكامل للمواطن الإسرائيلي، وذلك وهم كبير، وشهادة بلا مسئولية ولا مصداقية سياسية في إسرائيل. ناهيك عن مناورات بيريز الذي يلعب اللعبة بطريقته ليصب في خانة شارون، وقد نجح بالفعل في إيهام بعض الأوساط العربية بأنه وقد زامل رابين ربما لا يزال يعبر عن خط معقول، فلا فرق عندي : بين صقور وحمائم، ولا عبرة عندي ببعض الاعتراضات الهزيلة داخل المجتمع الإسرائيلي، إذ يبدولي : أن إسرائيل تحارب آخر معارك وجودها قبل أن تنتهي كظاهرة تاريخية. إنه ليشرف تاريخ الفلسطينيين أن يدفنوا في أرض أجدادهم، بينما لا يشرف قتلى الإسرائيليين أنهم يموتون غرباء ضحية تضليل صهيوني كبير ضمن أكبر حملة إبادة في التاريخ ضد أصحاب الأرض .

سادسا ـ أصبح من الضروري إعادة تعريف وضبط المصطلحات. فمن الظلم للشعب الفلسطيني أن نطلق على ما يحدث له " العنف المتبادل " أوالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وإنما الصحيح أن ما يحدث هو أعمال إبادة إسرائيلية منظمة ومبرمجة، تقهر بالموت والاغتيال والتمثيل بالجثث وتدمير عربات الإسعاف وقتل الجرحى إرادة الحياة لدى هذا الشعب الأبي المناضل. ولا أظن: أن دولة في التاريخ مثل إسرائيل اتسمت بهذا السلوك البربري الوحشي، كما لا أظن: أن شعبا رفض الاستسلام رغم كل شيء مثل الشعب الفلسطيني .

سابعا ـ قد تدعي إسرائيل أن دافع عمليات الإبادة التي تقوم بها، امتهانا لكل قواعد القانون وقواعد الصراع، هو الهوان الذي لاقته على أيدي المقاومة والعمليات الفدائية في قلب المدن الإسرائيلية الرئيسية، فكان الانتقام الجماعي الباطش الكثيف هو محاولة لإشفاء الغليل وإسكاتا لأي نبض فلسطيني. ورغم أن في هذا القول إغفالا كاملا لبديهيات الموقف، وهوأن الاحتلال وسياساته كان يجب أن تنتهي حتى دون تفاوض مع الشعب المحتل، وأن مقاومة هذا الاحتلال الذي أجهض كل محاولات إنهائه سلميا هي حق مشروع للشعب المحتل، وأنه إلى أن يزول الاحتلال فإن سلوك سلطات الاحتلال تحكمه قواعد القانون الدولي، فإن ترويج المنطق الإسرائيلي والقبول الأمريكي به سوف يشيع حالة من الفوضى وإغفال القانون، بل ربما يهدد ذلك بنشأة قانون الغاب الذي عانت منه البشرية ردحا طويلا من الزمان .

ومِنْ ناحية أخرى، فالمفهوم أنَّ المقاومة أيًّا كَانَ مستواها هِيَ مجرد تعبير بِكُلِّ صورها عَنْ رفض الاحتلال، وقَد كَانَت الرسالة واضحة طوال الشهور الأولى للانتفاضة، وكَانَ يتعين عَلَى إسرائيل أنْ تأخذ ذَلِك فِي الاعتبار، فَلَيْسَ معقولاً أنَّ هدف الانتفاضة هُوتحرير فلسطين، وإنَّمَا هدفها أنْ تجعل استمرار الاحتلال قرارًا محفوفًا بالمخاطر السياسية والأمنية. وقَد كَانَ ذَلِك دَائِمًا هُوحال حركات التحرر الوطني عبر التاريخ، ولَكِن الفارق الرئيسي بَيْنَ المقاومة الفلسطينية والحركات الأخرى أنَّ تِلْكَ الأخيرة كَانَت تواجه شعوبًا متحضرة دخلت فِي صناعة القرار عِنْدَمَا وصلت حركات التحرير إلَى درجة معينة مِنَ الصمود ؛ فأُرغمت حكوماتها عَلَى منح الاستقلال، وَالأمر بالغ الاختلاف فِي حالة المجتمع الإسرائيلي الَّذي يكتب بيده وسياساته وثيقة فنائه بمقياس التاريخ الَّذي لَمْ يخطئ .

وَمعنى ذَلِك أنَّ تصدي جيش الاحتلال بِكُلِّ الأسلحة للمقاومة الفلسطينية ولِكُلِّ الشعب الفلسطيني لَيْسَ فِي إطار صراع سياسي، وإنَّمَا هُو جزء مِنْ برنامج لإبادة الشعب الفلسطيني صاحب الحق فِي كُلِّ الأرض .

وَمعنى ذَلِك أيْضًا أنَّ التدخل بالتسوية السياسية كَانَ يجب أنْ يَتِمَّ فِي مراحل مبكرة وألاَّ يترك الميزان بيد إسرائيل، لأنَّ تصرفات إسرائيل قَد جعلت التسوية السياسية ولحظة إدخالها أمرًا بالغ الدقة، ورسمت علامات استفهام كبيرة عَلَى جدوى كُلِّ المبادرات الْمُقَدَّمَة والَّتي تعتبر إسرائيل دَوْلَة عادية تفكر بمنطق السلام العادي، وتريد أنْ تعيش فِي منطقة زرعت هِيَ بنفسها فِيهَا كُلَّ أشواك التعايش .

وأخيرًا: إنَّ السلام لا تصنعه معاهدات الحكومات قفزًا فوق تجارب الشعوب، ومِنَ الخطر أنْ يُفَسَّر سكوت الشعوب العربية أمام نحر الشعب الفلسطيني والصمت المخيف الَّذي يلف المسرح عَلَى أنَّهُ إشارة تشجيع للمضي فِي سلام رسمي، بَيْنَمَا تقطر يد شارون بدماء الأبرياء والمجاهدين .

٤ـ انتفاضة الأقصى

بين الإعلام الإسرائيلي، والإعلام العربي

لا يشك أحد في أن الإعلام هوأحد أهم ساحات المعارك لأن جوهر هذه الساحة هو الكلمة والصورة والقدرة على استخدامهما في السيطرة على عقلية المشاهد أوالقارئ. كما لا يخفى أن الإعلام الإسرائيلي قد نجح حتى الآن في تقديم المنطق الإسرائيلي إلى الآخر وحتى إلى الآخر العربي بشكل جعل المنطق الفلسطيني عاجزا عن منافسة الإسرائيلي في هذا الباب. ومن السذاجة وتبسيط الأمور أن نركن إلى التفسير النفسي الذي يذهب إلى أن الأقوى أكثر إقناعا وأعلى صوتا بينما الأضعف – خاصة في هذا العصر الذي لا يرحم الضعفاء – لا يجد حتى من يريد الاستماع إليه إلا من ذوي القلوب الرحيمة وقليل ما هم .

والغريب أن الإعلام العربي وهو مؤيد قطعا للانتفاضة، لم يتوحد خبراؤه والمشاركون فيه لتقديم إعلام عربي متماسك، مستفيدين من احتكار العالم العربي بفضائياته لجزء هائل من لإمكانيات الفضائية، كا لم يعن هؤلاء الخبراء بتحليل شكل ومضمون الإعلام الإسرائيلي الموجه إلى العالم الخارجي، بل إني أزعم أن بعض وسائل إعلامنا تردد الرسالة الإعلامية الإسرائيلية دون أن تعقب عليها، ويكفينا أننا مشغولون بقضايا لا تسمن ولا تغني من جوع، بينما إعلام إسرائيل يغزو العقول والقلوب والقرار السياسي من حولنا، ونكتفي نحن بنقد مواقف الدول الأخرى ورأيها العام الذي يتأثر بالإعلام الإسرائيلي ويؤثر بدوره في قرار حكومته إزاء ما يجرى في المنطقة .

صحيح أن إسرائيل تحظى بدرجة مضمونة من القبول المبدئي في الذهنية الغربية لاعتبارات ولأسباب كثيرة لا مجال هنا لتفصيلها، بعضها تاريخي، وبعضها الآخر مثالي، وبعضها الثالث يتصل بجزء من التحيز الغربي المعروف في الثقافة الغربية تجاه العرب والمسلمين، ولكن السبب الأهم والذي لا يجوز تجهيله أوتهميشه في تحليلنا هو إصرار إسرائيل وعزمها على خوض المعركة مع العرب في جميع الساحات، بحيث يظل معيار القبول هو نجاح أي من الجانبين

في أن يثبت للغير جدارته بالبقاء والتميز والتسيد. ويكفي أن نحيل في ذلك ـ دون حاجة إلى إفاضة – إلى مؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية، وإلى القيم التي تسود المجتمع الإسرائيلي وتدفع بالكفاءة إلى المقدمة، بينما تطمس الكفاءات في العالم العربي ؛ حتى لا يبقى تحت الأضواء غير العملة الرديئة في معارك قصيرة النظر، غاية همها بقاء الأضعف في موقعه والفتك بالأصلح، وهي ظاهرة – في ظني – ستظل من أهم أسس الصراع على البقاء بين العرب وإسرائيل .

كيف إذن يستمع العالم إلى شارون وهو يؤكد في الإعلام الروسي والصحافة الألمانية مثلا أن ياسر عرفات هو رأس الإرهاب، وأن السلطة الفلسطينية هي " عش الدبابير "، وأن إقامتها كان من أخطاء إسرائيل، بل إن شارون نفسه آسف أنه سمح عام ١٩٨٢ م للقيادات الفلسطينية الحالية التي كانت محاصرة في بيروت بأن ترحل مقابل انسحاب إسرائيل من بيروت. ولا يمانع الأوربيون أن يوجه إليهم شاورن لوما جارحا لأنهم يقدمون العون الاقتصادي للسلطة الفلسطينية التي تشتري به سلاحا لتهدد به أمن إسرائيل الوادعة الساعية دوما إلى السلام! ! !.

وكيف تجاهل الإعلام العربي تحليل تصريحات هتلر الجديد، وكذلك التصدي للإعلام الروسي الذي يعتبر قطاع كبير منه أن الانتفاضة هي مثل أعمال الشيشانيين، وكلها عندهم إرهاب إسلامي يبرر التعاون على أعلى مستوى بين إسرائيل وروسيا، كما تبين للرئيس بوتين أن يردد في حضور زوار عرب كبار منهم الرئيس عرفات بأنه لا يؤيد العمليات الإرهابية ضد إسرائيل، كما لا يسعد " بالعنف " الإسرائيلي ضد الفلسطينيين .

ولماذا لم يحتفل الإعلام العربي بتصريحات شارون في مجلة "شترن" الألمانية يوم ٢٠٠١/٦/٨ م التي أكد فيها أن إسرائيل تناشد الأوربيين أن يكونوا منصفين وموضوعيين وأن يروا الحق وهو في جانب إسرائيل ويثبتوا الطابع الإرهابي لعرفات. ويعلم العاملون بهذا الإعلام أن مثل هذه الرسائل الإعلامية تكشف عن نية مبيتة لإعداد الأرضية اللازمة لأي عمل ضد عرفات والسلطة الفلسطينية فيما أسمته إسرائيل " الرد الكبير " إذا فشلت جهود مدير

المخابرات المركزية الأمريكية في تحقيق ما تريده إسرائيل ثمنا للامتناع عن هذا الرد الكبير، وأنها لن ترضى بأقل من تسليمها رؤوس " الفتنة " ومعكري صفو"السلام الفلسطيني الإسرائيلي" من صفوف المقاومة الإسلامية ومساعدة عرفات على ذلك؛ حتى نظل في نظر إسرائيل في صفوف الشرفاء العاملين على قمع أصوات المتضررين من فتك إسرائيل وإسكات أنين المجروحين وآهات المكلومين وصيحات " الإرهابيين الانتحاريين " الذين يجلبون على أهليهم وشعبهم نقمة إسرائيل وردها الكبير .

ولماذا لم يشرح الإعلام العربي حقيقة الموقف وتحليله، وهو أن عرفات والسلطة قد أعلنوا وقف إطلاق النار من جانب القوات الرسمية الفلسطينية العاملة تحت إمرة عرفات، وهي قوات هزيلة التسليح وتعمل في مجال الأمن الداخلي ولم تشترك يوما في إطلاق النار وهي إن فعلت فذلك رد على هجوم إسرائيلي مسلح ضد شعبها الأعزل وبمناسبة الهجوم وأثناء وقوعه، وليس حتى بعد انتهائه على سبيل الانتقام. فالمطالب بوقف إطلاق النار هو المعتدي الإسرائيلي، وليس المدافع الفلسطيني عن حياته ووطنه الغصيب .

وأما دفاع الأهالي ضد "المستوطنات" الصهيونية وهي جزء من مؤسسات الاحتلال الإسرائيلي وعبثهم بحياة الأهالي وقراهم الآمنة، فلا ينطبق عليه قرار عرفات. كذلك لا يسري قرار عرفات على قيام الأهالي بالتصدي للجرافات والدبابات الإسرائيلية التي تقوم بهدم المنازل وتجريف المزارع. ومن ناحية ثالثة لا يسري القرار قطعا على مظاهرات الاحتجاج على تصرفات سلطات الاحتلال، أوقذف الصبية داخل أراضيهم جنود الاحتلال بالحصى، والتي تحولت عند الصهاينة إلى حجارة من سجيل .

ولا شك أن أعمال الاحتجاج الفلسطيني على استمرار الاحتلال وتصرفات المحتل وسياسات التضييق والإبادة الاقتصادية وتقطيع أوصال المناطق الفلسطينية وعزلها هي جوهر ما نسميه"الانتفاضة" وقد تتسع ليدخل فيها الرد بأي طرق على همجية سكان المستعمرات الصهيونية. ولا ينطبق القرار قطعا من ناحية رابعة على قيام الشباب الفلسطيني بالتصدي لهمجية سكان المستعمرات الصهيونية. ولا ينطبق القرار قطعا من ناحية رابعة على قيام الشباب

الفلسطيني بمهاجمة التجمعات الصهيونية داخل حدود فلسطين المغتصبة المعروفة بإسرائيل، وهذا هوأخطر حلقات الجهاد على إسرائيل .

وربما كان هذا بالضبط ما أرادت إسرائيل من عرفات أن يوقفه وذلك بأساليب حددتها إسرائيل: أولا : توقف عرفات ورفاقه عن مهاجمة تصرفات إسرائيل باعتبار أن هذا الهجوم يشحن الشاب ويحضهم على مهاجمة السكان الإسرائيليين ويشيع الكراهية والحقد ضدهم، وأنه يجب على عرفات أن يهلل لكل هجوم عسكري إسرائيلي ضد شعبه وأن يقمع زفرات الأسى في قلوب أهالي ضحايا الإبادة الإسرائيلية وأن يحث شعبه على التحلي بالأدب في مواجهة الوقاحة الصهيونية، كل ذلك حتى لا يتهم بالتحريض، وحتى يحظى برضا إسرائيل واعتماده مفاوضا وممثلا حقيقيا للشعب الفلسطيني، ومطلوب من عرفات ثانيا أن يبعث عيونه في القرى والنجوع لكي يجهض أي عملية استشهادية في مهدها، فإن أفلت منه المخططون فليحث الشباب المكلف بالتنفيذ قبل أن يتسرب من الأراضي الفلسطينية صوب هدفه في إسرائيل، وإن عجز ـ لا قدر الله ـ خلال ذلك كله ونجحت العملية الفدائية في حصد أرواح القتلة والسفاحين ومساندي شارون، فلا عليه إلا أن يدين بشدة هذا العمل " الأخرق " وأن يبعث بتعازيه إلى أهالي " الضحايا الأبرياء " الذين اختاروا شارون ليجلب الأمن إلى صدورهم ووقف تحدي الشعب الفلسطيني ومقاومته لأعمال إبادته وذبحه، فإذا بالفزع ينتاب كل صهيوني بدرجة لم يسبق لها مثيل منذ زرعوا في المنطقة عام ١٩٤٨ م. وقد يقوم عرفات بأريحيته المعهودة بواجب العزاء بنفسه لأسر الضحايا أويطلق أسماء بعض " شهدائهم " على شوارع غزة والضفة .

وأخيرا لماذا لم يسم الإعلام العربي الأشياء بأسمائها الحقيقية مثلما تفعل إسرائيل ؟، فمن زاوية إسرائيل يعد كل عمل فلسطيني ابتداء من رمي جنودها بالحجارة، وتصدي السكان العزل للدبابات الإسرائيلية القادمة لتجريف منازلهم، والتصدي لعدوان وبربرية المستعمرين الصهاينة المقيمين فوق الأراضي الفلسطينية وانتهاء باستشهاد الشباب انتقاما لوطنهم وأهليهم ضد غطرسة الصهاينة وفي عقر دارهم، كل هذه أفعال إرهاب، وهو مصطلح ردده تقرير ميتشل، وتردد في قرارات مجلس الأمن، وفي بيانات رؤساء الدول وتصريحاتهم وأمين عام الأمم المتحدة. ومقابل

ذلك فإن أفعال إسرائيل ـ وكلها تشكل جرائم إبادة ضد الشعب الفلسطيني ـ تقدمها إسرائيل على أنها رد انتقامي على العدوان الفلسطيني وأعمال الإرهاب التي يمارسها الشعب الفلسطيني وقيادته ضد إسرائيل، يحرك هذه الأعمال الإسرائيلية دوافع نبيلة وهي توفير الأمن للمواطن الإسرائيلي سواء كان هذا المواطن في منزله في إسرائيل أوكان جنديا في جيش الاحتلال وأعماله .

ولكن لغة الدبلوماسية العالمية والإعلام العالمي تصم أعمال إسرائيل بما لا يرضي إسرائيل ويغضبها بسبب عدم موضوعية هذه اللغة. فتصف هذه اللغة تصرفات إسرائيل بأنها تارة "استخدام مبالغ فيه للقوة "، وتارة أخرى تصف هذه الأعمال بأنها "أعمال عنف"، بينما تصف اللغة المحايدة جدا كلا من الأعمال الفلسطينية والإسرائيلية بأنه تصعيد متبادل للعنف .

والطريف أن الإعلام العربي والحكومات العربية الملتزمة بآداب الخطاب السياسي العالمي تحرص على استخدام مصطلح العنف، وأن سعيها يتجه إلى وقف هذا " العنف " من الجانبين. ولعله من الواضح مدى الظلم أن يستخدم حتى الجانب العربي هذا المصطلح المضلل، لا شيء إلا لأن سادة الصياغة السياسية والإعلامية قد قدموه لنا مثل عشرات المصطلحات الأخرى التي ألقيت لنا وتلقيناها بغير وعي ورددناها بغير تبصر .

والأحرى أن نسمي تصرفات إسرائيل كلها إبادة ومذابح وعدوانا على شعب مسالم أعزل لا يبغي سوى حقوقه المشروعة داخل الجزء المتبقي من أرضه بعد وليمة اغتصابها، وأن نسمي جهاد الفلسطينيين كله بدءا بالحجر وانتهاء بالعمليات البطولية الفدائية ضد شعب إسرائيل دفاعا شرعيا عن البقاء ضد خطط الإبادة، وألا نميز في إعلامنا بين هدف مدني وهدف عسكري ما دام الجيش الإسرائيلي يعصف بالجميع والغارات الإسرائيلية والصلف الإسرائيلي لا حدود لهما بل إن تصرفات جنود الاحتلال تخلو من أي إنسانية، ولم لا ؟!، وأن شارون يجاهر بأن الحل الأمثل لأمن إسرائيل هو ترحيل الفلسطينيين أوإبادتهم. فلماذا نتحلى بالإنسانية التي يحتقرها شارون ويراها أبرز الأدلة على التوائنا وعجزنا ؟! .

٥ـ شارون، ميلوسوفيتش، بينوشيه . .

الأشباه والنظائر

لا يشك أحد مِنَ المراقبين في أنَّ القرن الحادي والعشرين هُوعصر الشعوب، وأنَّ الفظائع الَّتي ارتكبت ضِدَّ الإنسان خاصة خلال النصف الثاني مِنَ القرن العشرين أثبتت أنَّ العهد الَّذي قطعته "شعوب" الأمم المتحدة عَلَى نَفْسَهَا فِي ديباجة الميثاق بتجنيب الأجيال القادمة ويلات الحروب، لَمْ يتحقق، بَلْ ازدادت المأساة تعقيدًا. وإذَا كَانَت الشعوب لَمْ تظهر بشكل ساطع فِي عمليات التغيير وَالتصدي للقمع خلال القرن العشرين إلاَّ بصورة منعزلة ومتقطعة، وبشكل خاص عِنْدَمَا أعادت رومانيا سيناريو الثورة الفرنسية ضِدَّ دكتاتورها تشادسيسكو عام ١٩٨٩ م وضِدَّ الشاة قبله عام ١٩٧٩ م، فَإنَّ اطّراد حالات التحول الكبرى عَلَى يد الشعوب تصنع ظاهرة فِي القرن الحادي وَالعشرين عَلَى النحو الَّذي شاهدناه فِي بقاع متعددة أبرزها يوغوسلافيا والفلبين وَأندونسيا ضِدَّ سوهارتو وحبيبي، ثم بعدها ضِدَّ وحيد، وفِي تايلاند وكوريا الجنوبية وغيرها عَلَى الطريق. ولَكِن اللافت للنظر أنَّهُ فِي حالة يوغوسلافيا ارتبطت الحركة الشعبية الَّتي قهرت ميلوسوفيتش عَلَى قبول نتائج الانتخابات والتسليم بفشله باتجاه آخر، وهُوالتأكيد عَلَى أنَّ هَذَا الفشل فِي كسب ثقة الناخب سبب عجزه عَنْ رؤية المصلحة الوطنية الحقيقية للبلاد وعدم جدارته بالتَّالِي بهَذِهِ الثقة، وهُو مَا مهد الطريق إلَى المطالبة بمحاكمته داخليًّا أو دوليًّا بتهم أساسها وطني وبعضها يتعلق بالخط الوحشي فِي سياساته إزاء البوسنة وكوسوفو.

تلك إذن حقيقة لابد من لفت النظر إليها، فالقرن الجديد هو قرن الشعوب ووعيها بحقوقها وتدخلها عند اللزوم لاقتضائه ولو بالقوة، وهوقرن العدالة الدولية مهما كان قدر القفز على هذه العدالة أحيانا لاعتبارات سياسية محددة. ولا شك أن كلا من شارون وميلوسوفيتش وبينوشيه قد دخلوا التاريخ الوطني والعالمي بصور متفاوتة، واجتمع الثلاثة عند علامات الشبه والوفاق، كما اقترن الثلاثة في جوانب أخرى تثير فضول القارئ وتدفع إلى التقصي، ولكن هذا التقصي سوف يضع القارئ حتما أمام سؤال أكثر إلحاحا وهو: هل يمكن أن يلقى شارون مصير بينوشيه كحد أدنى ؟، أم مصير ميلوسوفيتش كحد أقصى؟، وما قيمة أن تجرم أعمال شارون ذي

الشعبية الواسعة مِنْ منظور التراكم السياسي والثقافي بسبب إدانته المتكررة عَلَى تقبل المجتمع الدَوْلي بحق المساواة فِي الطبيعة بَيْنَ الصهيونية والجريمة العنصرية، بحَيْثُ يتسنى تجريم الصهيونية هِيَ الأخرى ؟ يشترك أقطاب الإجرام الدَوْلي الثلاثة فِي أنَّ رصيدهم ومشروعهم الإجرامي جعل كُلاً مِنْهُم بحق علمًا ظاهرًا عَلَى المستوى الوطني والدولي، كَمَا يشترك الثلاثة فِي أنَّ جرائمهم تخطت المستوى الوطني إلَى المستوى العالمي، ولَكِن شارون يتميز عليهم جميعًا ويتقدمهم بلا جدال. فَإذَا كَانَ بينوشيه قَد جاء إلَى الحكم فِي شيلي بانقلاب عسكري ضِدَّ الرئيس أليندي الماركسي المنتخب عام ١٩٧٣ م، فَإنَّ الجنرال شارون قَد تسلم الحكم مطلوبًا بشدة مِنْ شعب إسرائيل بتفويض كاسح مِنَ الناخبين بشرعية ودستورية واضحة فِي إطار نظام ديمقراطي متطور، وبمباركة فِي الحالين مِنَ الولايات المتحدة لاعتبارات متفاوتة .

مِنْ ناحية أخرى ارتكب بينوشيه جرائمه ضِدَّ شعب شيلي وضِدَّ أجانب مِمَّا أحنق عَلَيْهِ شعبه الَّذي نظر إلَيْهِ بوصفه مغتصبًا للسلطة وعميلاً لواشنطن. أمَّا ميلوسوفيتش فَقَد ارتكب جرائمه ضِدَّ البوسنيين والكروات والكوسوفيين دفاعًا عَنِ الصرب، واعتبر لِذَلِكَ بطلاً قوميًّا بعض الوقت، ولَكِن فظائعه لَمْ يحتملها أي ضمير حي فانفض الناخب مِنْ حوله طلبًا للنجاة مِنْ هَذَا الكابوس الَّذي تسبب فِي عمليات حلف الأطلنطي ضدها عام ١٩٩٩ م. وعَلَى نحوِمَا فعل بينوشيه، فَإنَّ ميلوسوفيتش ارتكب جرائمه ضِدَّ شعبه أيْضًا وتجاوز فِي ممارساته البربرية كُلَّ حدود لعلاقة الحاكم بالمحكوم مَهْمَا اشتد حرص الحاكم عَلَى المحافظة عَلَى تماسك الدَوْلَة وسلامتها الإقليمة ضِدَّ النزاعات العرقية والانفصالية. فَقَد مضى ذَلِك الزمن الَّذي كَانَ فِيهِ الحاكم يعتبر أنَّ علاقته بشعبه شأن داخلي لا يجوز التدخل فِيهِ، وأنَّ ذَلِك مِنْ صور حَقّ الدولة – مُعَبِّرًا عَنْهَا برئيسها وَحكومتها ولَيْسَ شعبها – بتحقيق المصير دُونَ أنْ يؤدي الإقرار بِذَلِك إلَى أنْ يَكُون البديل هُو التدخل الإنساني الدَوْلي .يشترك ميلوسوفيتس مَعَ بينوشيه أيْضًا فِي أنَّهُمَا خارج السلطة وأنَّ التهم الْمُوَجَّهَة إليهما تتعلق بإبادة الجنس وجرائم الحرب وانتهاك حقوق الإنسان، ولَكِن موقف واشنطن مِنْ كليهما ومِنْ محاكمته مختلف، وأساس هَذَا الموقف الْمُعْلَن والمستتر مختلف هُو الآخر. فَقَد سعت واشنطن إلَى إسقاط ميلوسوفيتش رُبَّمَا بوصفه زعيمًا

شيوعيًّا سابقًا، ورُبَّمَا لعجز أُورُبَّا عَنْ إدارة أزمة أُورُبِّيَّة بالأساس، ثُمَّ سعت إلَى استبداله، ثُمَّ تسليمه للمحكمة الجنائية الدَوْلية الخاصة لمحاكمته، أمَّا بينوشيه، رجل واشنطن، فلم تسعد واشنطن بتعقبه قضائيًّا فِي لندن ؛ حَتَّى لا تؤدي محاكمته إلَى محاكمة السياسة الأمريكية ورموزها حِينَذَاكَ .

مِنْ ناحية أخرى، فَإِنَّ لشارون وضعًا خاصًا متميزًا **مِنْ عدة وجوه** :

الوجه الأول : أنَّ شارون قَد حصل عَلَى تفويض مِنْ شعبه لارتكاب جرائمه ضِدَّ الشعب الفلسطيني مُنْذُ انتفاضة الأقصى فِي سبتمبر ٢٠٠٠ م، وعَلَى مباركة مِنْ واشنطن عَلَى ذَلِك. بيد أنَّ هَذِهِ الجرائم تضع شارون فِي موضع المخلص والساعي إلَى جلب الأمن للمواطن والمكانة للدولة بصرف النظر عَنِ الطابع الإجرامي لمشروعه وأفعاله .

الوجه الثاني : أنَّ شارون يرتكب جرائمه، لَيْسَ ضِدَّ شعبه كَمَا فعل بينوشيه وميلوسوفيتش، وإنَّمَا ضِدَّ شعب آخر، هُوصاحب الحق فِي كُلِّ الأرض الْمُغْتَصَبَة والْمُسْتَهْدَف مِنْ جانب شارون فِي بقائه وحقوقه، وهُو مَا يجعل شارون فِي وضع أسوأ مِنْ قرينيه .

الوجه الثالث : إذَا كَانَ لشارون سجل حافل فِي إبادة الشعوب العربية المجاورة فِيمَا كشفت عَنْهُ جرائم قتل الأسرى المصريين، وضحايا قانا وصبرا وشاتيلا، وضحايا انتفاضة الأقصى وَغيرهم، فَإِنَّ شارون أحد أبطال سلسلة القادة الصهاينة الَّذِينَ صنعوا أمجادهم مِنَ المآسي والجرائم ضِدَّ الشعوب العربية، بَيْنَمَا جرائم قرينيه شخصية ولا تخص سواهما فِي تاريخ بلديهما.

الوجه الرابع : أنَّ مطاردة شارون بدأت وهُو لا يزال فِي السلطة، مِمَّا يؤدي بمَا هُو أسوأ بَعْدَ تركه لَهَا، بَيْنَمَا بينوشيه كَانَ قَد رتب حَتَّى لا تُثار جرائمه فِي بلده مقابل ترك السلطة، وأنَّ هَذِهِ الجرائم قَد أثيرت لأول مرة خلال زيارة بينوشيه عضو مجلس الشيوخ لبريطانيا عام ١٩٩٨م.

وَكَذَلِكَ الحال بالنسبة لميلوسوفيتش الَّذي سانده الصرب فِي جرائمه، ولَمْ يَكُن متوقعًا أنْ

تتحول صورة البطل عندهم إلَى مجرم تلاحقه دواعي بطولته لَولا تحريك الموقف مِنَ الخارج كَمَا رأينا .

ويقف شارون الآن فِي وضع متميز، فلا شَكَّ أنَّ بطولته فِي نظر شعبه ستظل لصيقة بشخصه، سواء بقي فِي السلطة أوتركها، وأنَّ أي مساس بشارون سَوْفَ يستثير كُلَّ أسلحة الصهيونية العالمية بدءًا بمعادة السامية، ولِذَلِكَ لا يُتَوَقَّع أنْ يحاكم فِي إسرائيل عَنْ جرائمه، وَلَكِن الْمُتَوَقَّع أنْ يضيق الخناق حوله وتكثر أوامر القبض والتوقيف ضده، مِمَّا يشكل ضغطًا هائلاً عَلَيْهِ وعَلَى حكومته ودرسًا لِكُلِّ الَّذِينَ يستهدفون كرامة الإنسان تحت إغراء القوة الباطشة، وقَد يأتي اليوم الَّذي يفيق فِي شعب إسرائيل فيطهر نفسه بتسليم شارون وأقرانه للمحاكمة الدَوْلية ؛ حَتَّى تصبح هَذِهِ المحاكمة حَقًّا أداة لفرض هيبة القانون والمجتمع الدولي، وَلَيْسَ سلاحًا سياسيًّا تحركه دوافع وطنية مشبوهة.

٦ـ حدود المقاومة

وآفاق التسوية في فلسطين

لا بُدَّ مِنَ الاعتراف بأَنَّ للمقاومة حدودًا وطاقة، كَمَا أنَ للتسوية دَائِمًا فرصًا وآفاقًا، مَهْمَا ضاقت حدود المقاومة واتسعت طاقتها، أوضاعت آفاق التسوية السياسية. فالحروب دَائِمًا تنتهي باتفاقات تعكس عادة ثقل القوة العسكرية للمتحاربين، ولا يملك المفاوضون أكثر مِمَّا لديهم مِنْ أوراق تترجم هَذِهِ القوة. وتطبيق نفس القواعد عَلَى الصراع الفلسطيني فِي الوقت الراهن هُو مَا تسعى إِلَيْهِ إسرائيل، وفِيهِ الكثير مِنَ الظلم للفلسطينيين، فَنَحْنُ نذكر أَنَّ اندلاع الانتفاضة الثانية فِي سبتمبر ٢٠٠٠ م كَانَ إيذانًا بضيق الشعب الفلسطيني بتلكؤ الاحتلال واستمراره وعرقلة جهود التسوية الَّتي كادت أنْ تحقق جزءًا مِنْ آمال الشعب وهُو: زوال الاحتلال عَلَى الأقل .

ولا أظن أَنَّ الانتفاضة كَانَت تفترض أَنَّهَا سَوْفَ تستمر وتتسع حَتَّى تصل إِلَى مرحلة الثورة الشاملة فِي مواجهة حرب شاملة إسرائيلية تستخدم فِيهَا كُلَّ أنواع الأسلحة، ويحارب فِيهَا الجيش الرسمي، كَمَا يحارب جيوشًا مقابلة. فَقَد وصلت الانتفاضة عبر مراحل مختلفة إِلَى نقطة اللا عودة مُنْذُ أنْ قَرَّرَ شارون إزالة الفواصل بَيْنَ الخطوط المباحة والمحظورة، ولَمْ يَعُد أمامه مقدسات أومحظورات، وأطلق يده فِي تمشيط الشعب والأرض وفق برنامج محدد لحرمان الشعب الفلسطيني مِنْ أبرز نشطائه وقياداته الَّتي تستجيب عمليًّا لروح القتال والتحدي .

وكَانَ يكفي فِي مرحلة مبكرة أنْ تُتَرْجَم أعمال الانتفاضة بوصفها رفضًا للاحتلال واحتجاجًا عَلَى عجز الساسة عَن التسوية المنصفة، وأنْ تُستأنف المفاوضات لتحسين الموقف الفلسطيني، وَاعتقد زعماء إسرائيل فعلاً أَنَّ الانتفاضة أداة فِي أيدي الساسة فضغطوا عَلَى عرفات لوقفها دُونَ مقابل، ثُمَّ أصْبَحَ ضغطه عَلَيْهَا أوتعاونه مَعَ إسرائيل لتصفية رموزها أوالتحالف مَعَهُ ضِدَّ مَا أسمته إسرائيل "بروز القوة الإسلامية فِي صفوف الحركة الوطنية" ثمنًا لاعتباره شريكًا سياسيًّا، فحينما لَمْ يستجب بالقدر الكافي تحددت إقامته، ثُمَّ حملته إسرائيل فِي كُلِّ مرة مسئولية

الأعمال البطولية الَّتي يقوم بهَا الشباب الفلسطيني فِي عمليات جسورة ضِدَّ إسرائيل. فَلَمْ يملك عرفات فِي نهاية المطاف إلاَّ أنْ يتوحد مَعَ شعبه حين رَأى الموت لا يفرق بَيْنَ صغير وكبير، بَلْ يستهدف الجميع قتلاً وَإذلالاً وقهرًا .

وَإذَا كَانَ الشعب الفلسطيني قَد دفع الكثير مِنْ أبنائه ودوره وعانى مَا لَمْ يعانه شعب عبر التاريخ، وقَد انحصر فِي مواجهة عدو يصفي مَعَهُ حسابات العمر وسط سكوت العالم كله ومتابعته لقوافل الشهداء ومآتم بالجملة، واحتقار إسرائيل للموتى والجرحى والأحياء، فَإنَّ ذَلِك، لا شَكَّ خلق معضلة تتصل بنظر الشعب الفلسطيني إلَى العامل العربي فِي صراعه مَعَ إسرائيل، كَمَا خلق معضلة للقمة العربية فِي النظر إلَى معطيات الموقف، وهِيَ نفس المعطيات كَمَا يراها الشعب الفلسطيني : إسرائيل المتوحشة تفتك بالجميع وتستخدم الأسلحة الأمريكية وتقوم بأعمال الإبادة المنظمة، يقابل ذَلِك صمود فلسطين رغم الدمار الشامل، وعمليات بطولية فِي العمق الإسرائيلي، ثُمَّ صمت عربي كامل، فَمَاذَا يُمْكِن للقمة أنْ تنظر إلَى هَذِهِ المعطيات ؟، ومَاذَا يريد الفلسطينيون مِنَ القمة ؟ .

أمَّا مَاذَا يريد الفلسطينييون حَقًّا مِنَ القمة، فَهُو واضح، يريدون مساندة مادية وعسكرية وَدبلوماسية وإعلامية لثورتهم، وحملة عربية واسعة فِي كُلِّ المحافل ضِدَّ إسرائيل، ووقفة عربية جادة مَعَ الولايات المتحدة .

أمَّا القمة العربية فيرجى أنْ تلتقي مَعَ المطالب الفلسطينية عَلَى أساس أنَّ القضية تخصهم، وَأنَّ الفلسطينيين أنفسهم هم وقود الثورة وأنَّهُم عازمون رغم كُلِّ شيء عَلَى المضي حَتَّى النهاية، وأنَّ الصراع العربي الإسرائيلي كَانَ دَائِمًا صراعًا بَيْنَ جيش إسرائيل وجيوش نظامية عربية، شهد بصفة دائمة انتكاسات عربية متتالية باستثناء حرب أكتوبر، وقَد آن الأوان أنْ يخرج الشعب الفلسطيني عَنِ العباءة العربية الفضفاضة الَّتي ساندته أحيانًا وخذلت نضاله فِي معظم الأحيان. وَوفق هَذَا المنطق فَإنَّ المساندة العربية للفلسطينيين تخدم الأمن القومي العربي، وتلبي احتياجات الصمود الفلسطيني، وتمثل رَدًّا عَلَى تعنت إسرائيل. فَهَل يريد الفلسطينيون ذَلِك حَقًّا لتستمر انتفاضتهم ؟، أمْ أن كثافة خسائرهم واستحالة هزيمة الجيش الإسرائيلي فِي ظل

إصراره عَلَى الإبادة تدفع الزعماء العرب إلَى تجاوز هَذَا الموقف إلَى تسوية أرحب ؟، وكَيْفَ يُمْكِن تجاوز معادلة شارون والقضية إلَى معادلة تأخذ فِي حسبانها الصمود الفلسطيني وقوافل الشهداء وَالخسائر الفادحة والإبادة الشاملة. فبدء التفاوض مِنْ نقطة الحاضر سيكون لصالح إسرائيل، كَمَا أنَّ رفض التفاوض يعني الاستمرار فِي الإبادة .

ولكن القمة تستطيع أن تستشرف آفاق التسوية وفرصها، في الوقت الذي تساند فيه الانتفاضة، وتقف بحزم مع الولايات المتحدة. فلا شك أن خسائر الفلسطينيين البشرية والمادية والسلوك البربري الإسرائيلي يجعل التفاوض من أجل السلام أمرا مشكوكا في جدواه في الوقت الحاضر. فهل يراهن العرب على دعم الانتفاضة وترك الأمر للقرار الفلسطيني ومساندته لعل ذلك يحدث التغيير المطلوب في إسرائيل ؟ .

لا شك أيضا أن استمرار الانتفاضة يعمق القيم الجديدة بالغة الأثر التي تؤثر على المدى الطويل على إسرائيل، وأهمها زرع عقيدة خطيرة لدى المواطن الإسرائيلي بأن الفلسطيني هو صاحب الأرض وأن الإسرائيلي مغتصب هذه الأرض، وأن الفلسطيني مستعد للموت دفاعا عن أرضه وكرامته. ولذلك فإن تسليح الفلسطينيين بالإضافة إلى جسارتهم تبشر بعصر بالغ الحرج للإسرائيليين، كما أنها سوف تقلب موازين الهجرة إلى إسرائيل ومنها مما يهدد جذور المشروع الصهيوني. وقد يدفع ذلك إسرائيل إلى الاعتقاد بأن القوة وحدها، وتصفية الشعارات المتبادلة، وما خلفته سنوات الغطرسة الإسرائيلية الطويلة، لا تحل مشكلة بقائهم واستمرارهم في المنطقة.

وسوف تكشف مرحلة ما بعد الانتفاضة عن عدد من القضايا الهامة، منها مدى شعور الفلسطينيين بهويتهم واعتمادهم على أنفسهم وتضاؤل شعورهم القومي بسبب الخذلان العربي العام لهم. من هذه القضايا أيضا معارضة الفلسطينيين تزايد الوصاية السياسية العربية في تقرير مصير حياتهم في الوقت الذي تنحسر فيه المساندة العربية الفعلية لهم .

ولا شك أن هذه النتيجة تناقض الخط التقليدي الذي كان يتسم بتعلق الفلسطينيين بوطنيتهم واكتشافهم لذاتهم، وقد تحقق اضطراريا بسبب وحشية إسرائيل والتخلي العربي، وذلك دون

العداء للخط القومي، فإن ذلك يختلف تماما عن رد فعل الكويتيين، كما نعلم، عندما أدركوا أن الضمان العربي عجز عن أن يحميهم من العراق، ولكنهم يشعرون بعدم الثقة والمرارة من الضمان العربي والخط القومي، ربما لأن العراق غزا الكويت بشعارات قومية .

والخلاصة، أن العالم العربي لا يجوز أن يشعر بالتمزق إزاء المقاومة الفلسطينية ومستقبل التسوية. فقد ظهر جليا نوع السلام الذي تريده إسرائيل، وأهمية مساندة المقاومة الفلسطينية، لكنه لا بد أن يدرك أن غياب الفعل العربي المتنوع ضد إسرائيل، وضرورة أخذها العامل العربي في الاعتبار سوف يخل بميزان القوة بين إسرائيل من جانب والعالم العربي كله من جانب آخر. ولا مفر من دبلوماسية عربية متماسكة وفاعلة تحمي النضال الفلسطيني، وتشكل ضغطا على التعنت الإسرائيلي، كما تعمق الخط الهائل الذي حظرته الانتفاضة على جيش المنطقة وقهرت الكابوس النفسي ووصلت إلى أعماق النفس الإسرائيلية، ودفعتها إما إلى الخوف والفرار من المنطقة، أوإلى الاعتدال وحسن السلوك.

٧ـ المقاومة الفلسطينية ومخاطر الفتنة الكبرى

أصبح الموقف في فلسطين بالغ التقصير، واختلطت فيه الحقائق بالأساطير، والحق بالباطل، مثلما أصبح بالغ الخطورة بسبب تطور الأحداث فيه، خاصة بين الفلسطينيين أنفسهم والفتنة التي تطل برأسها بشكل حاد بين المقاومة والسلطة الفلسطينية، وهو رهان إسرائيلي واضح، وأصبح أكثر وضوحا منذ وصول شارون إلى الحكم .

أما الحقائق في الموقف المتدهور في فلسطين فهي كثيرة، **أولها** : أن الانتفاضة تعبير عن تصميم الشعب الفلسطيني على أن يموت مناضلا ما دام قرار موته وإبادته محققا. **والحقيقة الثانية**: أن الانتفاضة ليست إحدى آليات تحريك الموقف السياسي من خلال قرارات السلطة الوطنية، بل أقول إن هذه الانتفاضة هي البديل عما اعتبره البعض الوقوع في وهم التسوية السلمية وإفلاس هذا الرهان، ومحاولة إصلاح عيوب هذا النهج الذي رفضته المقاومة الفلسطينية منذ البداية، وعانت بسببه إجراءات التزمت السلطة في مواجهة إسرائيل باتخاذها كأحد استحقاقات هذه التسوية على الجانب الفلسطيني؛ مما أنهك المقاومة، وهدد عدة مرات بوقوع الفتنة التي تطل من جديد بين السلطة والمقاومة. ويترتب على حقيقة : أن الانتفاضة مستقلة عن السلطة أن الأخيرة تذبذب موقفها من الانتفاضة، فهي على العموم لا تعارضها، لكن السلطة وهي في موقف حرج بينها وبين إسرائيل تحاول تحجيمها والسيطرة عليها، وفي أحيان أخرى تتمسك بها، بل وتنضم إليها. وهذا الموقف راجع إلى عدد من الأوهام التي اختلطت بحقائق الموقف في فلسطين.

أما أول هذه الأوهام وأخطرها فهو الاعتقاد بأن إسرائيل يمكن أن ترد الحقوق إلى أصحابها، وأن طريقها إلى ذلك هو: التسوية السياسية. صحيح أن هذا الاعتقاد هو الذي ساور منظمة التحرير ودفعها إلى استثمار ما تبقى لها بعد تبديد رصيدها في أعقاب أزمة الخليج وانسداد طريق واشنطن، واضطرارها (كما تقول) إلى تسوية أوسلو لكي تضع العامل الفلسطيني على خريطة جهود التسوية السياسية بعد نبذه بحجة الإرهاب، واستبعاده من خريطة الجهاد العسكري المسلح منذ عام ١٩٨٢م.

ولكن المنظمة راهنت على حد أدنى من الجدية الإسرائيلية والأمريكية يقابله جهد فلسطيني لضبط حركات الشارع الفلسطيني، وترجمة انتفاضة السنوات الست من ١٩٨٧ م إلى ١٩٩٣ م إلى أوسلو، على أساس أن الانتفاضة وسيلة لتحسين الموقف على مائدة المفاوضات، وأن هذه الإنتفاضة بذاتها لن تحرر فلسطين، وأن واجب القيادات السياسية هوترجمة هذه الإنتفاضة إلى كروت سياسية. فكانت أولى مآزق السلطة الوطنية أنها دفعت قدرات المنظمات الفلسطينية عربونا للسلام مع إسرائيل، وآملا في القبول لدى واشنطن بصفتها طرفا مؤثرا وبمصداقية معقولة في علمية السلام، وأنها تمثل فعلا الشعب الفلسطيني، وتعبر عن إرادته وتتعاقد مع إسرائيل باسمه .

وعلى الجانب الآخر : **فإن الوهم الثاني** الذي وقعت فيه السلطة قد عزز مأزقها وعقد موقفها، ويتحصل هذا الوهم في أن إسرائيل ليست عازمة حقا على إبادة الفلسطينيين، وأن وجود السلطة على جزء من الأراضي المحررة خير من نفيها خارج الوطن تماما بعد أن انسدت كل فرص النضال العسكري انطلاقا من أراض عربية مجاورة لإسرائيل .

الوهم الثالث : أن حكومة شارون الائتلافية يمكن أن تستشعر فداحة التصلب فتضطر إلى تغيير موقفها، ولكن الحقيقة الساطعة هي : أن هذه الحكومة تدرك تماما أن قيمة حكومة عرفات الوحيدة هي : في قدرتها على وقف الانتفاضة، وأن عجزها عن ذلك يعني أن هذه الحكومة لا تصلح ندا في عملية السلام بعد أن عجزت عن وقف " الإرهاب " ضمن التزامات الجانب الفلسطيني في العملية. فأصبح عرفات في مأزق حقيقي ؛ فلا هوقادر — وربما غير راغب ـ في وقف الانتفاضة، ولا هو قادر على إقناع الإسرائيليين بأن استمرار الانتفاضة سببه تلك الإجراءات القاسية التي تهدف إلى اقتلاع هذا الشعب من أرضه ومن الحياة. والذي يدركه الجميع الآن أن برنامج شارون يتجه إلى تدمير السلطة والانتفاضة معا بكل الوسائل، أبرزها : استخدام القوة الغاشمة بكل الأسلحة .

ومن الأوهام أيضا أن إسرائيل تريد تعاونا مع الفلسطينيين على مرحلتين : الأولى مرحلة التعاون الأمني، ثم التعاون السياسي ؛ ذلك أن عبارات شارون قاطعة في أن السلام وعمليته

والحديث عنهما أمر مستبعد تماما، وأن المطلوب فقط هو وقف الانتفاضة بكل السبل في مواجهة هذا الموقف الإسرائيلي، والذي يحظى – لسوء الحظ – بتفهم دولي واسع ترجم أحيانا إلى صور من لوم الفلسطينيين، وفي أحيان أخرى إلى مساندة كاملة للإجراءات الإسرائيلية، فشلت كل جهود إثناء إسرائيل عن خطتها في إفناء الفلسطينيين، ويدخل في هذه الجهود المبادرة المصرية – الأردنية، والمناشدات المختلفة التي تلتمس التوازن اللفظي والحياد الأبله عندما تتحدث عن ضرورة وقف "العنف"، أولوم إسرائيل لإفراطها في استخدام القوة، ولم يقل أحد إن الذي يحدث هو فصل قاس من فصول تاريخ القرن الجديد، وهو قيام دولة غاشمة بمساندة الدولة العظمى الوحيدة ووسط صمت دولي تام وعجز عربي مخز بإبادة شعب بأكلمه واقتلاعه من أرضه، ولا يملك هذا الشعب سوى التمسك حتى الموت بهذه الأرض .

وإذا كانت الانتفاضة هي الإشارة الوحيدة على استمرار النبض في الجسم العربي، فماذا فعل هذا الجسم حتى يحظى بشرف التذرع والتمسح في الانتفاضة لكي تكون عنوانا لبقائه على قيد الحياة، والأصح أن هذه الانتفاضة هي إعلان عن أن الصراع لم يعد عربيا إسرائيليا، كما استخلصت في دراسة سابقة، وإنما صار مواجهة إسرائيلية ـ فلسطينية كما تريدها إسرائيل .

والانتفاضة بمعنى آخر : إعلان عن وجود الشعب الفلسطيني وجسارته في تحدى الاحتلال، مهما لقي من هوان وتجويع ومهانة، فقد ظلم هذا الشعب مرات، وأكبر صور الظلم: اتهامه بأنه لم يكن طرفا في المعادلة، فإذا به الطرف الوحيد فيها يقدم كل يوم شهداءه ويقض مضجع إسرائيل ببطولاته. ولقد عجبت من أن أحد كبار الكتاب العرب قد خصص مقالة بالأهرام ؛ لكي يؤكد أن العمليات الفدائية الانتحارية التي يقوم بها الفلسطينيون ضد إسرائيل ليست محرمة شرعا، وأن الأصح أن تسمى العمليات الاستشهادية، بينما الوجود الفلسطيني والعربي نفسه معرض للإبادة والضياع .

فليست الخشية إذن من إبادة الشعب الفلسطيني وفق مخطط إسرائيلي مكشف، وإنما الخشية الحقيقية من الرهان الإسرائيلي الذي بدت بشائر تحققه، وهو شق الصف الفلسطيني، ودق الإسفين بين الانتفاضة والسلطة الفلسطينية. فقد اتجهت السلطة إلى مواجهة الانتفاضة،

وذلك بحل لجانها وإظهار قدر ملحوظ مِنَ اللين، بَلْ والمجاملة إزاء إسرائيل رغم استمرار الوحشية الإسرائيلية، والقبض عَلَى بعض زعماء حماس، وغَيْر ذَلِك، مِمَّا تحدته لجان الانتفاضة، وأعلنت استمرارها فِي طريق الكفاح ورفضها لمنهج التعلق بتسوية زائفة، وحَتَّى إسرائيل تَأْبَى أنْ تلوح بهَا وترفض الحديث عَنْهَا. وقيل فِي تفسير موقف السلطة إنَّ عرفات تَلَقَّى مَا يفيد أنَّ عجزه أورفضه وقف الانتفاضة سَيُؤَدِّي إلَى نفيه إلَى تونس، كَمَا كَانَ، ويُحْرَم مِنْ دخول البيت الأبيض، فِي الوقت الَّذي عزمت إسرا فِيهِ عَلَى قمع الانتفاضة بِأَيِّ ثمن، فخير لَهُ أنْ يَتِمَّ ذَلِك بيده " لا بيد عمرو" كَمَا يقول المثل، وقيل أيْضًا إنَّ مَا أعْلِنَ عَنْ علاقة بَيْنَ حزب الله والانتفاضة قَد جعل الانتفاضة فِي مقام هَذَا الحزب بوصفه حركة إرهابية تهدد المصالح الأمريكية، حسبما تشير التقارير الأمريكية، ورُبَّمَا كَانَ هَذَا الاعتبار هُو الَّذي ألقى ببعض الغيوم عَلَى موقف رئيس الحكومة اللبنانية مِنَ الحزب. إذَا صح هَذَا المسلسل فَإنَّ إسرائيل سَوْفَ تنجح ـ رغم فشلها حَتَّى الآن ـ فِي هزيمة الكفاح الفلسطيني، ممثّلاً فِي انتفاضته وسلطته الوطنية. ولِذَلِكَ فَإنَّهُ مَا دامت إسرائيل تنوي إبادة هَذَا الشعب أيًّا كَانَت مواقف منظماته، فالواجب أنْ يتحد الجميع فِي مواجهة هَذَا الخطر.

كلمة أخيرة : لسنا بحاجة إلَى تأكيد حَقّ الشعب الفلسطيني فِي مقاومة الْمُحْتَل الغاصب المعتدى بكُلِّ السبل، وتحرير أرضه مِنْ أشد أعدائه عنصرية، وهم بقايا وجيوب الاحتلال الإسرائيلي وَمستعمراته، الَّتي تدنس سماء فلسطين. ولا شَكَّ فِي أنّ الهاون الَّذي يُطْلَق مِنْ حين إلَى آخر حَتَّى داخل حدود إسرائيل، وهِيَ عمليات رمزية للغاية، لَيْسَ لتذكير المجتمع الإسرائيلي بِمَا يجرى داخل المدن الفلسطينية مِنْ تدمير وإبادة، ولَيْسَت هَذِهِ الطلقات الرمزية غَيْر المتناسبة إطلاقًا مَعَ كثافة الهجمات الصاروخية والمدفعية الَّتي يشنها الجيش الصهيوني إلاَّ رَد متواضع يجيزه القانون الدَوْلي ولا يشترط لشرعيته سِوَى أنْ يَكُون رَدًّا عَلَى هجوم مسلح فِعلي، وأنْ يَكُون مناسبًا مَعَ هَذَا الهجوم، وبالقدر اللازم لرده. ولِذَلِكَ فَإنَّ للشعب الفلسطيني الحق فِي استخدام كُلِّ الوسائل داخل وخارج أرضه لإشعار العدو بعزمه عَلَى الانتقام. ووَمَا دام الوجود الصهيوني يستهدف الوجود العربي ذاته؛ فَإنَّ التضامن بَيْنَ جميع المنظمات العربية

السياسية والعسكرية لدعم هَذَا الوجود والرد عَلَى هَذَا العدوان الإرهابي الغاشم ضرورة واقعية تجد سندها فِي مبادئ القانون الدَوْلي المعاصر .

وَالحق أنَّ السلطة الفلسطينية مَهْمَا جارت عَلَى عناصر فلسطينية تقربًا إلَى إسرائيل وَتوسلاتها إلَى سلام زائف، فَهِيَ فِي نهاية المطاف لَيْسَت فِي نظر إسرائيل سِوَى أداة لتحقيق أهدافها إحراقًا لَهَا فِي نظر قواعدها الشعبية، وإفراغًا لَهَا مِنْ شرعيتها السياسية الحقيقية .

فَهَل ينجح الفلسطينيون فِي تبديد مخاطر هَذِهِ الفتنة الكبرى، فِي ظروفهم الصعبة مِثْلَمَا نجح اللبنانيون فِي اعتبار حزب الله وحركته المقاومة المشروعة ورافع لواء نضاله مِمَّا اضطر إسرائيل إلَى الانسحاب مِنَ الجنوب اللبناني بَعْدَ أنْ فَقَدت رهانها عَلَى استعداء الحكومة عَلَى هَذَا الحزب فِي لبنان، بَلْ واستعداء العالم كله فِي قمة شرم الشيخ عام ١٩٩٦ م عَلَى هَذَا الحزب الَّذي يتمسح العرب الآن فِي بطولاته ؟. هَذَا مَا يأمله الجميع، وهم واثقون مِنْ تحققه .

٨ـ السلطة والمقاومة

مصير واحد وهدف مشترك

أعاد شارون بخطابه يوم ٢٠٠١/١٢/٣ القضية إلى ما قبل محاولات السلام ومؤداها أن المشكلة ليست فى محاولة إقامة السلام وإنما المشكلة هى إنقاذ شعب إسرائيل من تهديد الفلسطينيين، وهومايبرر حملته لاقتلاع الفلسطينيين ليس دفاعاً عن النفس وإنما هودفاع عن البقاء. ولما كانت الإبادة قد أصبحت سياسة رسمية لحكومة إسرائيل فإن السلام غير متصور بين شعبين أحدهما حسبما تزعم إسرائيل وهوالشعب الفلسطينى الأعزل المحاصر يريد أن يبيد الشعب الإسرائيلى المسلح المدعوم من الولايات المتحدة دعمًا مطلقًا .

هذه الحقيقة يقابلها إغفال عربى ومن جانب السلطة الفلسطينية مما دفعهما للعمل فى اتجاه مختلف هوبالضبط ما سيؤدى إلى الكارثة للفلسطينيين، وإلى الانتصار المؤزر بالنسبة لإسرائيل، ذلك أن العالم العربى يطالب إسرائيل بمهلة لعرفات حتى يتمكن من إسكات المقاومة وفرض ما أسمته السلطة الشرعية والقانون، وكأن القضية ليست تصفية السلطة وعرفات والتفاف الشعب حولها وإنما القضية هى أن معسكر السلام الذى يضم إسرائيل وعرفات لابد أن يحارب معسكر الإرهاب الذى يضم المقاومة، وهوالنهاية الحقيقية للسلطة والمقاومة معًا. وإذا كان شارون قد حصل على ترخيص أمريكى وسكوت أوربى بإفناء الشعب الفلسطينى ما دامت الحياة لاتتسع إلا لشعب واحد على أرض واحدة، فإن شارون قد حصل فى الداخل على ترخيص آخر من شعب إسرائيل على أن يتخذ زعيمه مايراه ضروريًا للحفاظ على بقائه فى دولة إسرائيل. وبالطبع نشطت أجهزة الإعلام الأمريكية والإسرائيلية وأبواق الدعاية فى توزيع فكرة مؤداها أن الشعب الفلسطينى يرفض السلام ويفضل الإرهاب وأن السلطة الوطنية الفسطينية ليس لوجودها فى نظر إسرائيل إلا مبرر واحد وهوكبح جماح هذا الشعب ومنظماته "الإرهابية" وكفها عن تهديد شعب إسرائيل "المسالم"، ومتى فقدت السلطة الفلسطينية مبرر بقائها أصبح واجباً زوالها، بل إن إزالتها أصبحت واجباً على إسرائيل ما دامت تشجع الإرهاب بدل كبحه ولجمه، كما أصبح عرفات نفسه رأس الإرهاب، ومؤدى ذلك أن سلام الشعب الإسرائيلى وأمنه

لن يتحقق إلا بإزالة السلطة والقضاء على المنظمات الفلسطينية التى أعلنت واشنطن فعلاً أنها منظمات إرهابية، ولإسرائيل الحق فى تصفيتها ضمن الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب، استكمالاً لحملة واشنطن التى بدأتها فى أفغانستان وكأن واشنطن عينت إسرائيل وكيلاً عن الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب لتصفية الفلسطينيين، وأنه ما دام السلام أمرًا مستحيلا مع "الإرهاب" الفلسطينى، وعجز القوة أوتقاعسها عن التصدى للمنظمات الإرهابية، فإن الحل السعيد هو اقتلاع الشعب الفلسطينى ولتكن الإبادة بديلاً عن دفعه إلى الهجرة.

ومن ناحية أخرى، فإن السلطة الوطنية قد وضعت فى أسوأ المواقف حرجًا. فهى تؤمن بأن المفاوضات أياً كانت نتيجتها فلن تحوِّل مسار الصراع من اعتداء إسرائيلى يومى ضد الشعب الفلسطينى بما يستتبعه ذلك من ردود فلسطينية متنوعة دافعها الانتقام واليأس من الظلم الإسرائيلى، ومن عجز السلطة عن حماية شعبها، وردًا على إطلاق يد إسرائيل فى الشعب والأرض تعتقل من تشاء وتصفى من تريد وتهدم المنازل على أصحابها مما أشعر الشعب الفلسطينى أن موته أفضل من حياة بائسة ذليلة. وتؤمن السلطة مع ذلك بأن شارون لايؤمن بالتفاوض إلا لترتيب أوضاع أمنية تمكن جيشه من مواصلة سياسة الإبادة، مثلما تؤمن بأن الشعب الفلسطينى وأبطاله الذين وهبوا حياتهم للشهادة فداء لوطنهم وشعبهم وأسرهم وذودًا عن كرامتهم ودينهم من حقه أن يقاوم الظلم والاحتلال وأن ينزل بالمواطن الإسرائيلى بعضاً مما ينزله الجيش بالشعب الفلسطينى، أينما وجد هذا المواطن فى الأراضى الفلسطينية مستعمرًا أوفى منازله فى المدن الإسرائيلية.

ولكن السلطة مضطرة إلى أن تستنكر الأعمال الفدائية ضد الإسرائيليين خاصة المدنيين وأن تستمع إلى الطلبات الأمريكية والإسرائيلية بضرورة القبض على مدبرى هذه الأعمال إن كانت السلطة تريد حقًا أن تظل على قيد الحياة، ناهيك عن أنها تطمع فى الحديث مع شارون. فالسلطة فى موقف بالغ الحرج فهى مهددة بالتصفية بسبب عجزها عن احتواء ردود الفعل الفلسطينية على الجرائم اليومية الإسرائيلية وهى مهددة من ناحية ثانية بأن تثير حربًا أهلية فلسطينية وهذه المعضلة هى لب المشكلة الحقيقية الآن والتى تطرح سؤالاً ملحاً لا ينتظر اجتماعاً عربياً أوإسلامياً وهو: إزاء الانحياز المطلق الأمريكى لإسرائيل، وإصرار إسرائيل على إبادة

الشعب وقياداته وتصفية من تريد أواعتقاله أوتغييبه، كيف يمكن إنقاذ هذا الشعب من الوحش الإسرائيلى، ومن ضغطه على السلطة التى إن سكتت صفيت، وإن تحركت للقبض على زعماء المقاومة أضعفت هذه المقاومة وقدمت خدمة مجانية لإسرائيل، وربما جمعت هذه الزعامات فى مكان واحد لتقوم إسرائيل بتدميره بالجملة حتى دون شكر للسلطة، أواعتذار عن الجريمة. وفى ذلك فإن السلطة تخاطر بصدام يؤدى إلى تصفية متبادلة بينها وبين المقاومة بما يريح إسرائيل تماما من السعى إلى تصفية الطرفين، وفى هذه الحالة يتحقق الرهان الأول الشارونى ويتقدم الجيش الصهيونى لاحتلال الأراضى الفلسطينية رسميا بحجة وقوع الحرب الأهلية التى تهدد المستوطنين وتزعزع أمن الشعب الفلسطينى إزاء عجز السلطة عن القيام بذلك.

إن وقوع الفتنة هو أخطر ما يتعرض له الشعب الفلسطينى خاصة أن التاريخ يشهد أن الدم الفلسطينى المراق على أيدى الرفاق وأبناء العروبة أضعاف ما أراقته إسرائيل، ومهما فعلت السلطة فلن ترضي إسرائيل ولن تحقق شيئا بل تخسر كل شيء: المقاومة، الوجه الوحيد المشرق لأمة تعاني الذل وقتل الصغار بلا مبرر، والشعب، وثقة العدو المفقودة أصلا والذى لاتزال تصريحاته تتوالى وتؤكد معها المواقف الأمريكية أن السلطة غير قادرة على وقف العنف.

وبهذه الفتنة تحقق إسرائيل كل أهدافها: الخلاص من المقاومة والانتفاضة، الخلاص من السلطة الوطنية، وهى فى تقدير إسرائيل أثر من آثار أوسلو التى مزقتها حكومة شارون وتحركت خارج كل القيود والأطر والضوابط.

والأخطر من ذلك أن العالم العربى الذى أعلن عجزه عن إنقاذ الشعب الفلسطينى وينظر إلى واشنطن، تضرعا وخشية، ويستحثها بكل ما أوتي من عبارات الاسترحام أن تقوم نيابة عنه بهذه المهمة، ويحلم بعضه أن يوقع بين إسرائيل وواشنطن ويصل بعضه بحسن نيته إلى اعتقاد أوحتى مجرد مناقشة فكرة من أكثر الأفكار نفعا فى المنطقة من الآخر لواشنطن: إسرائيل أم العرب، وهلل بعض المثقفين العرب لاستبعاد واشنطن لإسرائيل من حملتي بغداد وكابول عامى ١٩٩١، ٢٠٠١ واعتبروها بشارة طيبة.

وأبلغ السيل الزبى أن المساعى العربية تتجه إلى الضراعة إلى إسرائيل لكي تعطى عرفات

مهلة بعد أن رأى بعينيه مدى توحش شارون وقدرته على شله ومنعه من الحركة، لعل هذه المهلة يتمكن خلالها عرفات من اعتقال المقاومة بما يسهل لشاورن المضى فى مخطط الإبادة دون مقاومة، ووقف الانتفاضة وقفاً فعلياً وربما تصفية من يعتقلهم عرفات.

إن هذا الاتجاه الخطير الذى تبدت مظاهره بوضوح سوف يدفع دفعًا نحو الكارثة الحقيقية، ولذلك فإننى أرجو أن يقدر العالم العربى الموقف حق قدره ويقرأ مخاطر توحش إسرائيل وانحياز واشنطن على مصيره ومصالحه وأن إفناء الفلسطينيين هو بداية فصل أشد قسوة ضد العالم العربى، فإن لم يستطع، ولن يفعل قطعًا، فليترك المقاومة تبادر بما تملك، وهو قليل، ولتتوحد السلطة مع المقاومة، لأن مصيرهما مشترك، والمؤامرة عليهما واحدة، فليمت الجميع فى خندق واحد بيد العدو خيراً من أن يقتل الأخ أخاه لصالح عدو لايرحم.

وعلى العالم العربى أن يؤكد أن نقطة البداية وهى توقف إسرائيل وسلطة الاحتلال عن خنق الشعب والتضييق عليه وتصفية زعاماته وإذلاله، فإسرائيل هى البادئة، وإن مقاومة المحتل فى أى مكان وعلى أى وجه حق مشروع، وأن يحدد العالم العربى إجراءات معينة لكى يترجم هذا الموقف الواضح إلى سياسات عملية فى المواجهة.

٩ـ مصير الانتفاضة

في صراع الإرادات والأقدار*

مَعَ كُلِّ إجلالنا للانتفاضة الفلسطينية وقوافل الشهداء الَّذِينَ يسقطون كُلّ يوم إمَّا بطولة أوغيلة، فَإِنَّهُ مِنَ الطبيعي أنْ يساورنا القلق إزاء مستقبل الانتفاضة. ولِهَذَا القلق مَا يبرره، كَمَا أنَّ القلق يدفع إلَى التماس العلاج بَعْدَ تأصيل الداء. ولِذَلِكَ أرجو ألاَّ يُوحِي العنوان بِأَيّ شكل بِأَنَّهُ يقصد المساس بالروح المعنوية لأبطال فلسطين، فأحياؤهم إلَى نصر وشهداؤهم أحياء عِنْدَ ربهم، وخير الشهادة الموت دُونَ الوطن والأهل والشرف فِي مصارعة عدو سَلَّطَهُ الشيطان عليهم، فَهَذَا بلاء مِنْ ربكم عظيم .

لابُدَّ فِي بداية هَذِه السطور مِنْ أنْ ألفت النظر إلَى أنَّ المرحلة الراهنة قَد تجاوزت صفة الانتفاضة، ودخلت مرحلة الثورة الشاملة ضِدَّ الاحتلال الإسرائيلي وهَذَا هُو مصدر القلق الإسرائيلي؛ لأنَّ إسرائيل تعلم —بحكم خبرتها فِي فلسطين وهِيَ خير مَنْ يستفيد مِنْ عبر الأيام ودروس السنين— أنَّ الانتفاضة الأولى قَد حُرِّكَت ثُمَّ وُظِّفَت سِيَاسِيًّا أوبعبارة أُخْرَى تدخلت منظمة التحرير لتحريكها، وهَذَا حَقّ وشرف للانتفاضة مَا دامت المنظمة معبرة عَنْ آمال الوطن، ولَيْسَت طرفًا أجنبيًّا مشبوهًا، ثُمَّ فِي لحظة معينة قدرت المنظمة أيْضًا أنَّ الموقف قَد تحرك بالقدر الَّذِي يُمكِنُهَا مِنْ لفت نظر إسرائيل إلَى أهمية التفاوض فِي وقت كَانَت المنظمة فِيهِ مرفوضة إسرائيليًا وأمريكيًا، وتوصف بالإرهاب وتُطَارَد مِنْ أجهزة الأمن الأمريكية، كَمَا تُطَارَد قانونيًّا عَلَى الساحة الأمريكية، وفِي إطار الأمم المتحدة.

ثُمَّ انفجرت أزمة الخليج المدوية واختلطت أوراق الخليج مَعَ أوراق الصراع العربي الإسرائيلي، وخرج الطرف الإسرائيلي بحظه وذكائه أيْضًا منتصرًا مقارنةً بالطرف الفلسطيني الخاسر، والطرف العربي الجريح، والَّذِي لا ينكر أنَّ تحرير الكويت تَمَّ بتصميم أمريكي لا يلين، استثمر لمصالح أمريكية وإسرائيلية، وترك أثره واضحًا فِي مسيرة التسوية مُنْذُ مدريد،

* نشر هَذَا المقال فِي جريدة الحياة يوم ٢٠٠١/٨/٢٦ أي قبل أحداث سبتمبر بأيام وقبل الاجتياح بعدة أشهر.

والَّتِي لَمْ يَكُن للمنظمة فِيهَا مَا تريد، فعوضته بتضحيات فلسطينية إزاء بداية التراجع العربي فِي لحظة لَمْ يَكُن واضحًا أنَّ محادثات واشنطن عام ١٩٩٢ م / ١٩٩٣ م سَوْفَ تثمر فِي الحقل الفلسطيني الكامل بقيام إسرائيل مقابل : مجرد اعتراف إسرائيل بِأَنَّ المنظمة مجرد وكيل عَن الشعب الفلسطيني إذَا قَرَّرَت إسرائيل أنْ يَكُون هَذَا الشعب طرفًا فِي التسوية .أمَّا انتفاضة الأقصى الَّتِي انطلقت فِي ظروف معينة، فَقَد تحولت إلَى ثورة شملت : كافة الأراضي الفلسطينية، وعرب ١٩٤٨ م، ونسلهم، الَّذِينَ يعيشون فِي رحم إسرائيل، وهدف الثورة لَيْسَ تحسين موقف السلطة الوطنية فِي مفاوضات انسحاب إسرائيل، وإنَّمَا إرغام إسرائيل عَلَى الانسحاب دُونَ شرط، ثُمَّ يَكُون للمفاوضات بَعْدَ ذَلِك موضوع آخر، وهُووضع اللمسات الأخيرة عَلَى القضايا العالقة، وعَلَى مستقبل العلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية .

وكَانَ أمام إسرائيل خياران: إمَّا الاستمرار فِي المماطلة فِي تنفيذ مستحقات أوسلو ومَا تلاها، بحَيْثُ لا تشكل إسرائيل فِي الحساب الختامي شيئًا مذكورًا، وإمَّا الكشف عَن الهدف الحقيقي لإسرائيل، واختصار الوقت والمسافة، وأنَّ الهدف الحقيقي هُوأنْ تُقْعِدَ صاحب الحق عَن المطالبة بحقه، ولَو إلَى حين، أوأنْ تُقْعِدَهُ إلَى الأبد عَنْ طريق عمليات عسكرية منظمة تقضي عَلَى القيادات، ثُمَّ تشيع الإرهاب فِي جموع النَّاس، فتحملهم: إمَّا عَلَى السكوت، وإما عَلَى الرحيل مِنَ الأرض، أومِنَ الحياة كلها، ويقوم شارون الآن بالخيار الثاني، وهَذَا هُو مبعث القلق عَلَى الانتفاضة. أمَّا السبب الثاني لِهَذَا القلق الجدي، فَهُو كَمَا ذكرنا مرارًا صمت العالم العربي أوتحركه غَيْر المجدي، وفْق قاعدة العمل الدبلوماسية المخملية، عِنْدَمَا كَانَ تعبيرًا عَنْ الدَّوْلَة أصلاً فِي أيَّة صورة، ناهيك عَنْ تعبيرها عَنْ "دهشتها"، مما يثير القلق والأرق لَدَى الدَّوْلَة الأخرى، أوتحركه فِي اتِّجَاه آخر،وكَأَنَّ إسرائيل لا تقوم كُلَّ يوم بإبادة منظمة لشعب تجدُّ السير نحو انقراضه، وكُلّ ذَلِك يشعر إسرائيل حقها بِأَنَّهَا محظوظة، وأنَّهَا ستخطئ كُلّ الحسابات إنْ لَمْ تستفد مِنْ هَذَا السخاء القدري .

فالصراع فِي هَذِهِ اللحظة قَد تحول إلَى صراع إرادات يجمعها العزم عَلَى المضي فِي الشوط إلَى نهايته، ويفترق الطرفان فِيمَا وراء ذَلِك كُلّ الافتراق فِي القدرات والتحالفات والفرص.

ولست بحاجة إلى تكرار ما يعلمه حتى أطفال العالم العربي من أن إسرائيل تستخدم كل قوتها ومن ورائها الولايات المتحدة، ووفق برنامج محدد للإفناء والاقتلاع ، وعلى أرض مكشوفة يصعب فيها الاختباء ويعسر فيها تهريب الأسلحة ناهيك عن تبرير العمليات وانعدام الأسلحة الفعالة المؤثرة ضد الجيش الإسرائيلي وطائراته الأمريكية، وذلك مقابل شعب لا يملك إلا الاعتماد على الله وروحه رخيصة في سبيل الحق، وهو موقن أنه عرضة للإفناء، وقد ارتدت إليه أصوات استثارت النعرة الدينية والقومية وتأكد له أنه يواجه مصيره وحده، هذا الموقف المأساوي الذي لم يشهد له التاريخ مثيلا، والذي يسجل أن الشعب الذي يطالب بحقه في الحياة وزوال الاحتلال يتعرض للإبادة، وكأنه حق من حقوق المغتصب أن يسكت الصوت الذي تطاول على سطوته، أو أن إبادته قربان لحياة الشعوب العربية الأخرى تماما، كما كان رئيس وزراء بريطانيا تشمبرلين يكرر في لقاءاته مع مجلس العموم من أن تنازلاته لهتلر هي ثمن السلام في المستقبل لبقية الشعوب، فرأى هونفسه كيف أدت هذه السياسة الانهزامية إلى وقوع بريطانيا نفسها تحت رحمة الضغوط العسكرية اليومية الألمانية، لولا تدخل الولايات المتحدة.

من أسباب القلق على الانتفاضة أيضا أن شارون يجد تجديدا يوميا للثقة بسياساته من معظم شعب إسرائيل، وأنهم يرون أنها فرصة تاريخية، ربما ورد ذكرها في توراتهم أن هذا العام الأول من الألفية الثالثة الميلادية هو الانتصار الثاني لداوود الجديد (شارون) على جالوت المسكين (عرفات). وما دام اليهود يخططون وشارون هو صاحب الخطة المحورية في قلب الصراع من عربي إسرائيلي إلى فلسطيني إسرائيلي، حتى تنهي إسرائيل ـ بقوتها المتفوقة ـ الشعب الفلسطيني، فهل يمكن أن نفترض أن إسرائيل عندما قبلت في أوسلو عودة عرفات إلى فلسطين أن تعتقل هذا الشعب داخل أرضه بكل قياداته، حتى تنهي حياة الجميع وتضع الجميع تحت رحمتها ؟، وهل من الشجاعة أن نترك كل القيادات الفلسطينية هدفا مباشرا للقنص الإسرائيلي، حتى يظل الشعب الفلسطيني عقودا مقبلة يبحث له عن قيادة، أم أنه لا يجوز الفصل بين الشعب وقيادته، وأن قرار القيادات يعد تخليا عن الشعب وتعزيزا للفكرة الرائجة من أن للقيادات حصانة أساسها تعاونهم مع إسرائيل، ثم أن فرارهم سوف ينهي الثورة

الفلسطينية، كَمَا أدَّى نَفْي سعد زغلول إلَى انطفاء أوار ثـورة ١٩١٩ م، وهَـلْ تستطيع إسـرائيل بعملية حسابية وخلال فترة زمنية ـ قَد لا تطول ـ أنْ تُصَفِّي رموز الثورة جميعًا، فلا يَبْقَى سِوَى الأطفال، فِي أيديهم حجارتهم والأسى يثقل قلوبهم الفتيَّة والغضب يعصـف بجوانحـهم، وإلَـى جوارهم بقايا أمهات يشهدن عَلَى ملحمة هَذَا القرن ومهزلة كُلّ القرون ؟

لا أخفي أنني كُلَّمَا اقتربت فِي التحليل مِنْ هَذِهِ النتيجة أشعر بغصة العاجز .

إنَّ الرهان فِي تحليل المستقبل مِنَ الناحية العلمية يجب أنْ يسـتبعد المعجـزات، ويجـب أنْ يركز عَلَى عناصر القوى الْمُحْتَلَّة وعوامل التآكل الْمُحْتَملة أيْضًا فِي موقف العدو. ورغم أنني مُنْـذُ حرب ١٩٧٣ م أترك مساحة معقولة للبعد الثالث فِي صراع الأقدار، فَإِنَّنِي أميل فِي هَذَا الحالـة الشاذة واستنادًا إلَى تفردها عَنْ حالة الصراع العسكري إلَى التعامل مَعَ المعطيات المادية القائمـة والفرضيات الْمُحْتَمَلَة.

فَعَلَى الجانب الإسرائيلي هُنَـاكَ أربعـة عوامـل أساسـية، تشـكل صلـب الموقـف الإسـرائيلي يتقدمها شارون وحكومة الوحدة الوطنية المجمعة مَعَ الشعب عَلَى خط فناء الشـعب الفلسـطيني وإدارة دبلوماسية وإعلامية جسورة فِي الداخـل والخـارج لتحقيـق هَـذَا الهـدف، والـرد الفـوري النشط عَلَى كُلِّ صغيرة وكبيرة يُمْكِن أنْ تؤثر عَلَى هَذَا الخط. يليها موقف أمريكي لا يتزعزع فِـي مساندة الخط الإسرائيلي علنًا، مَهْمَا كَانَ مُخَالِفًا لأبسط مبادئ أي قانون، والإصرار عَلَـى أنَّ مَـا تقوم بِهِ إسرائيل هُوالدفاع الشرعي النشـط عَـنِ النفـس، وهُـو مصطلح جديـد يعـني ببسـاطة أنَّ الحياة لواحد فقط، إمَّـا الشـعب الإسـرائيلي، وإمـا الشـعب الفلسـطيني، وأنَّ الحيـاة لا تتسـع للشعبين، كَمَا أنَّ الأرض لا تتسع أيْضًا لشعبين، وهُوقلب المعادلة الَّتِي بـدأت بِـأَنَّ الأرض لِمَـن يقدر عَلَى تعميرها، أي للشعب الفعال، ومَا دام الشعب الفلسطيني فِي نظر اليهود لَيْسَ كَذَلِكَ، فَهُويسكن أرضًا تُعَدُّ خالية وتؤول بحسب هَذِهِ القاعدة إلَى اليهود .

ثُمَّ بدأت المعادلة تتحور تحورًا طفيفًا صوب القول إنَّ هُنَاكَ أرضًا واحـدة وشـعبين يتصارعـان عَلَيْهَا، والغلبة لأكثرهما قوة ومنعة، ثُمَّ تعود إسرائيل الآن إلَـى الصيغـة الأولى، وهِـيَ تـدرك أنَّ الشعب الفلسطيني لَمْ تتحقق لَهُ صفات الكفاءة للبقاء. ويلي هَذَا العـامل سـكوت أُورُبِّـي وانتظـار

عربي أوقُلْ : تفرج عربي على نتيجة هَذا المجازر، فَإنْ بقي الشعب الفلسطيني هنأناه، وإذَا فني ترحمنا عَلَيْهِ وشرح كُلّ مِنَّا عذره فِي التخلف عَنْ نجدته .أمَّا عَلَى الجانب الفلسطيني، فَلَيْسَ فِي صفه سِوَى إرادة لا يطويها إلاّ الموت، ولا يفتُّ فِيهَا تعمد إسرائيل تصوير مشاهد الإبادة والتمثيل بالقتلى وإهانة الْجَرْحَى والمختطفين وإذلالهم، حَتَّى تخيفهم هَذِهِ المشاهد وتقريب إسرائيل لِكُلّ واحد منهم لحظة نهايته دُونَ أنْ يحول بَيْنَهَا وبَيْنَ مَا تريد حائل. وكأنها تِلْكَ اللحظة الَّتِي استباحت فِيهَا إسرائيل كُلّ شيء بِمَا فِي ذَلِك المسجد والكنيسة، مَا دامت لا تأبه لخالق المسجد والكنيسة، ولا تعبد إلاّ القوة ولا تصلي إلاّ فِي مذابح البشر والسلخانات عَلَى النحو الَّذِي صوره ذَاتَ اليوم محمود درويش :

الله أصْبَحَ غائبًا يا سيّدِي فَبع الكنيسةَ أوبساطَ المسجدِ

ولَكِن صمود الفلسطينيين يقوم عَلَى أنَّ الله حَقّ وأنَّ نصره هُوالمكافأة، وأنَّ الشهادة لا تستحق إلاّ لِمَن يختارهم الله للشهادة . فَهَل تدرك إسرائيل أنَّهَا حولت الصراع مَعَ الفلسطينيين بسلوكها العابث إلَى صراع بَيْنَ الإيمان والكفر، وإلَى تعرية زيف مَا ينادي بِهَا المتشدقون بوعود التوراة الَّتِي كتبوها بأيدهم، كَمَا ورد فِي القرآن الكريم فِي سورة البقرة – الآية ٧٩ ﴿ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلاً فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ ﴾ .

وإذَا كَانَ الإيمان الفلسطيني هُو أساس الشهادة وأنَّ ذَلِك يزلزل الأرض تحت أرجل الغاصبين المتجبرين، فَإنَّ معادلات الصراع سَوْفَ تدخل طورًا جديدًا تعجز تحليلاتنا عَن التنبؤ بِهَا. ولَكِن مِنْ ناحية أُخْرَى يجب أنْ ننبه بشدة إلَى أنَّ إسرائيل لا تهدف فقط إلَى إفناء الشعب الفلسطيني، بَلْ إلَى تَسَيُّدِ العالم العربي، وهَذَا هُو السبب السياسي الَّذِي يدعو العالم العربي إلَى الدفاع عَنْ بقائه وأنْ يَكُون لَهُ سياسة متماسكة نشطة إزاء الولايات المتحدة وإزاء إسرائيل، وأنْ تنهض بذَلِك الجامعة العربية، عَلَى الأقل فِي مجال تقديم أفكار التحرك العربي الشعبي والحكومي، قبل أنْ يصبح إلغاء الجامعة ومؤسسات العمل المشترك شرطًا مِنَ الشروط الَّتِي تمليها إسرائيل عَلَى العالم العربي فِي المرحلة المقبلة.

١٠ـ منهج باراك وتصوره

لتسوية الصراع العربى الاسرائيلى

اعتاد المفكرون والعرب الإسرائيليون أن يتصوروا مهمة وهمية لدى الطرف الآخر على أساس أنه غامض ولابد من البحث عن الحقيقة وراء هذا الغموض بنظرة المفكر العربى والمسلم إلى الغرب بما فى ذلك الولايات المتحدة وإسرائيل، فلا نزال نذكر أن كلينتون وآل جور قد قدما برنامجهما الانتخابى عام ١٩٩٢م بكل وضوح وطبع البرنامج فى مصر باللغة العربية وكان يتضمن أجزاءاً كبيرة عن إسرائيل والشرق الأوسط، ويقولان بوضوح إنهما شديدا الإعجاب بإسرائيل ويريان أنها ظلمت من الإدارات الأمريكية المتعاقبة التى لم تقدِّر لها قدرها وأن نجاحهما فى الانتخابات سوف يمنح لهما فرصة تصحيح هذا التشوه فى الموقف الأمريكى إزاء إسرائيل، وبالفعل أوفى الرجلان بعد نجاحهما بما وعدا به وسوف يكتب التاريخ أن عهد كلينتون هو أزهى عصور العلاقات الأمريكية الإسرائيلية رغم التحديات كما أن الإدارة الأمريكية قد توفر على إدارتها فى أهم مواقعها وحصونها شخصيات يهودية مخلصة فى وزارات الدفاع والخارجية بالإضافة إلى مستشار الرئيس للأمن القومى وكل من مبعوثى الرئيس إلى الشرق الأوسط (روس وأنديك) ورغم هذه الحقيقة الساطعة فقد مارس الفكر العربى والإسلامى ولعه بالبحث عما اعتبره غموضا فى الإدارة الأمريكية الجديدة.

وقد تكرر نفس الموقف بعد نجاح باراك فى الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة حيث انقسمت التكهنات العربية والإسلامية حوله دون أن تقرأ ما يقوله الرجل بنفسه، بين متفائل ومتشائم مع غلبة التفاؤل. وهم يقيسون درجة التفاؤل والتشاؤم على مقياس خاطئ وهوالمقارنة المتسرعة بين نتنياهو وباراك متجاهلين أن باراك قد بلغ غايته من المجد العسكرى فى خدمة المشروع الصهيونى وأهله ذلك لكى يثب إلى مسرح المجد السياسى، فكان الرجل قاطعا وواضحا بأقواله دون أن يترك فرصة للمراقبين العرب والمسلمين لكى يمارسوا هوايتهم المفضلة فى الكشف عن المجهول ويبقى فقط أن تقرأ أفكار الرجل وتصوراته من خلال أقواله وبرنامجه للسلام فى

المنطقة. وتشير تفاصيل زيارة باراك للولايات المتحدة وتصريحاته المختلفة ولقائه بعرفات إلى الملامح الرئيسية لخطته فى السلام، **ونوجزها فيما يلى:**

أولا : يطمع باراك أن ينتهى الصراع العربى الإسرائيلى قبل نهاية هذا القرن وبالتحديد خلال ١٥ شهرا منذ ذلك الحين أي من أكتوبر عام ٢٠٠٠ م، فإن أصبحت التسوية جاهزة ومقبولة انتقلت المنطقة بأسرها إلى المرحلة الأخرى وهى السلام الشامل دون أن يكون عادلا بالضرورة لأن العدل مسألة قيمية ونسبية بينما الشمول مسألة كمية ومطلقة.

ويبدو أن باراك قد حدد هذه المدة الزمنية حتى يقدم للرئيس كلينتون بعض ما أنكره عليه نتنياهو من نجاح وانتصار لكي يسجل التاريخ أن الصراع قد انتهى فى عصره بينما ضن عليه نتنياهو ببعض الأوراق التى كانت ضرورية لإنقاذ كلينتون عندما كان بحاجة إليها عندما كان فى محاكمته فى فضيحة "مونيكا لوينيسكى". غير أن مساعدى باراك وخاصة المتحدث باسم الخارجية جادى بالتينسكى قد أوضح أن نهاية العام القادم ليس بالضرورة هو المدة التى تكون فيها كافة اتفاقات السلام قد أبرمت ولكنها الفترة التى تكون فيها المفاوضات الصعبة مع السوريين والفلسطينيين قد وصلت إلى حل (ينوي حزب اللكود إلى التقدم باقتراح بسحب الثقة من باراك بسبب تحديده فترة زمنية لانتهاء المفاوضات مع العرب على أساس أن ذلك يضعف موقف إسرائيل).

ثانيا : أوضح رئيس الوزراء الإسرائيلى أنه سوف يلتزم باتفاق "واي ريفر" الموقع فى أكتوبر ١٩٩٨م بين الجانبين الإسرائيلى والفلسطينى فى واشنطن ولكن باراك أوضح أيضا العكس تماما عندما أصر على أنه ينوي أن يتم تنفيذ هذا الاتفاق فى إطار مفاوضات الوضع النهائى وليس بشكل مستقل ومسبق وذريعته فى ذلك أن عامل الوقت يضطره إلى اختصار المراحل.

ثالثا : طالب باراك زعماء اليهود فى الولايات المتحدة بمساندة عملية السلام كما يراها وليس مساندة موقف معين مما أدى إلى تفكك الجالية اليهودية وأحدث انقساما بينها مثلما

حدث مع نتنياهو، وقد أراد باراك بذلك أن يطلق يده وأن يكون هو صاحب القرار دون أن يشرك الجالية فى قراراته.

رابعا : أوضح باراك طبيعة نظرة الإسرائيليين إلى عرفات والفلسطينيين ومستقبل العلاقة معهما بوضوح شديد عندما قال بالحرف بعد لقائه بعرفات إن خطته للسلام ليست للاستعراض أولإظهار شغفه بالأخوة والحب الإقليمى بينما هدفه هو فصل العرب عن الإسرائيليين وليس دمجهم، مؤكدا أنه لم يتردد فى قتال العرب ولن يتردد فى إقامة السلام معهم. وأوضح باراك أيضا أن عرفات ليس صهيونيا أوعضوا فى جماعة بنايبرس تعليقا على إشارة الصحافة إلا أن باراك كان قد وصف عرفات بعد لقائه الأول به بأنه صديق وشريك، فصحح باراك هذا الوصف لعرفات قائلا: نحن شركاء متشاركون (We are parterish rivals) .

خامسا: أوضح باراك أن مفاوضات الوضع النهائى مفتوحة ولكنه أكد على موقف إسرائيل من القدس واللاجئين على أساس أن هناك مصالح متناقضة بين الجانبين العربى والإسرائيلى، وأنه من الضرورى للجميع أن يعملوا معا لإنقاذ السلام وألا يتركوا المنطقة تتعرض للتمزق أوالانفجار أوبحسب قوله: علينا أن نصعد معا كفريق نحو القمة وإلا فسوف نسقط جميعا فى الهوة.

سادسا : أشار باراك إلى أنه لا يعتقد أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية يجب أن تشغل نفسها بأن تعد أفراد البوليس الفلسطينيى فى غزة إلى مهمة الوكالة فى اتفاق واي ريفر، وقال: إنه يعتقد أن الدور الأمريكى يجب أن يكون أكثر خصوصية. وقد دافع جيمس روبين المتحدث باسم الخارجية الأمريكية عن مهمة الوكالة ردا على ملاحظة باراك بأن سبب دور الوكالة هو الانهيار فى عملية السلام الناجم عن عدم الثقة بين الجانبين.

حدد باراك طبيعة الدور الأمريكى الجديد فى عملية السلام وهوأن يقتصر على أن يكون دور المسهل للعملية وأن تتوقف واشنطن عن القيام بدور الحكم ورجل البوليس والقاضى. ودلالة هذا الدور المقترح من جانب باراك واضحة وهى أنه ينسجم مع الموقف الإسرائيلى التقليدى الذى

ينادى بأن تترك واشنطن طريق التعامل بين العرب والإسرائيليين لإسرائيل لأنها الأقدر على فهم العرب، على أن يقتصر الدور الأمريكى على مساندة المواقف والخيارات الإسرائيلية.

وقد وافقت الولايات المتحدة على تصور باراك فماذا ينتظر العالم العربى والإسلامى من نتائج عندما يشرع باراك فى تطبيق تصوره المتقدم على جميع المسارات؟ دون أن نصادر على المطلوب أو نستبق الأحداث، يكفى أن نشير إلى أن باراك أحرص على تسجيل مجده الصهيونى من إرضاء العرب أوغيرهم، وأنه واضح فى تصوره للمصلحة الإسرائيلية مع حرصه على أن يستخلص هذه المصلحة وهو مبتسم بدلا من الأسلوب الفظ الذى تعامل به نتنياهو.

ويبدو أن باراك يتصرف وفق طبيعة شخصيته وفهمه لحدود التحرك الإسرائيلى الواسعة والاستمرار الأمريكى المطلق للمساندة، مما أشاع فى العالم العربى شعورا بالارتياح الكاذب حول نوعية السلام الذى سيقدمه لهم باراك فلاشك أن نتنياهو قد ضمن موقعه فى قائمة الخالدين فى التاريخ الصهيونى، ولا نتصور أن باراك سوف يخذل ناخبيه أوأنه بابا نويل الذى يقدم هدايا أعياد الميلاد لأطفال العالم العربى.

١١ـ بين عرفات وشارون
وعشرون عاما من الصراع

عندما واجه شارون عرفات عام ٢٠٠١ تذكر المواجهة الأولى فى بيروت عام ١٩٨٢ وعشرين عاما من الصراع العربى الإسرائيلى تغير فيها كل شيء بدءا بمعطيات الصراع وتحالفاته، وصورة الرجلين لدى كل منهما الآخر، وصورة الرجلين لدى الآخرين عربا وأوربيين، مثلما تغير سياق المواجهة وإطارها فى الحالين.

ففى عام ١٩٨٢ عندما غزت إسرائيل بيروت فى الخامس من يونيو لتذكر العرب بتاريخ مماثل وقع قبلها بخمس سنوات فقط، وكانت إسرائيل قد انسحبت لتوها من سيناء ماعدا طابا، وكانت الحرب الأهلية اللبنانية على أشدها، وكان الخلاص من المقاومة الفلسطينية بوصفها طرفا فى تحالفات الحرب الأهلية وتتخذ من لبنان منطلقا لعملياتها ـ كان هدفا مشتركا بين إسرائيل وبعض القوى فى المعسكر العربى. وقد خاطر شارون يومها كوزير للدفاع باحتلال بيروت، كما ابتكر فكرة إخراج المقاومة مقابل مجرد سلامة أعضائها ورئيسها ياسر عرفات. ولاشك أنه بنى تقديره على فكرة تقدمت بخطوات واسعة بالفكر الإسرائيلى تجاه هذه المسألة فى ذلك الوقت، ومؤداها أن العالم العربى بعد تحرير سيناء وتحييد مصر يختلف عما قبله، ولذلك كانت فكرة غزو بيروت فى نظر الحكومة الإسرائيلية ضربا من الانتحار لقائد عسكرى جسور يحب المغامرات لاعتقادهم أن احتلال عاصمة عربية سوف يقلب الدنيا على إسرائيل ويحرك الأحجار لتكتب نهاية إسرائيل،وربما كان هذا الاعتقاد هوالذى غلب على ظن الحكومة الإسرائيلية عندما أزاحت عن خيالها مجرد وهم غزوها للقاهرة مرتين عامي ١٩٦٧، ١٩٧٣.

وبالفعل كان رد القاهرة وحده أشد الردود العربية، إذ سحبت سفيرها الذى لم يكن قد قضى فى إسرائيل سوى بضعة أشهر ردا على ما اعتبرته القاهرة إهانة لها حيث تم الاحتلال خلال لقاء بين بيجين والسادات فى شرم الشيخ، بينما الحقيقة أن إسرائيل كانت تختبر رد

فعل العالم العربى الغاضب والذى قاطع القاهرة بسبب صلحها مع إسرائيل، وبعد ضرب إسرائيل للمفاعل النووى العراقى وبعد أن ورطت واشنطن بغداد فى صراع الأسود مع إيران الإسلامية. والحق أن تقدير إسرائيل كان دقيقا، إذ لم يصر العالم العربى حينذاك على وقف العدوان الإسرائيلى الذى استمر عدة أشهر رتب شارون خلالها مذابح الفلسطينيين وألف قتلهم وإبادتهم فى المواجهة الأولى ربما لأنه لم يكن معروفا فى مذابح العصابات الصهيونية فأبى إلا أن يضارع بيجين وأقرانه فى فنون الإبادة الفلسطينية التى يبدو أنها من الطقوس الصهيونية المقدسة، وإنما انهمك العالم العربى فى استجداء الغرب لتحقيق شروط شارون وهى تخيير عرفات بين التصفية الشاملة له ولقواته المحاصرة أو رحيلهم من لبنان بضمان سلامتهم. وقد أثبت أنه بذلك أكثر كرما من واشنطن التى ضنت على طالبان بالرحيل وآثرت إفناءهم فى السجون فى الساحات وفى أكبر مذبحة بعد مذابح الهنود الحمر عرفها تاريخ البربرية الأمريكية.

ولابد أن عرفات قد عرف خلال هذه المواجهه المباشرة مع شارون أنه رجل من طراز نادر، وأنه قطب الأقطاب فى تاريخ الحركة الصهيونية، وهو" المنذور للوعد " الصهيونى بإفناء الفلسطينيين (مع اعتذارنا لفاروق شوشة الذى ظن عمروموسى - فى قصيدته العصماء المنشورة بالأهرام يوم ١٥/٤/ ٢٠٠١ - هوالمنذور للوعد العربى، واضعا بذلك الفارس العربى الأعزل فى مواجهة البلدوزر الذى دانت له دنيا الولايات المتحدة بأسرها) ولكن شارون لا يحمل أى اعتقاد بأهمية الحديث مع عرفات والفلسطينيين والعرب عموما، ويرى أن الحديث لابد أن يجرى بين أنداد، وأما بين السادة والعبيد فالأمر هو ما يصدره السيد للعبد، وأن اللغة الوحيدة التى يفهمها عرفات ويجيدها شارون هى الإفناء والإبادة، ولذلك فالحديث عن المفاوضات والسلام وغيرهما من المصطلحات إغفال لهذه الحقائق بل وتمكين لشارون من استخدام هذه العبارات الجميلة فى استكمال برنامج الإبادة.

ويبدو أن شارون قد ندم، كما صرح بالفعل، لأنه أبقى على عرفات ورجاله تقديرا للتوازنات القائمة، فشارون يرى أن مثل هذه الاعتبارات ليست قائمة إلا فى أذهان أصحابها، كما يرى

أن تصفية عرفات التى تأجلت عشرين عاما كان ممكنا أن تنهى الصراع حينئذ، وأن توفر تكلفة الصراع منذ ١٩٨٢. وعندنا أن تصفية عرفات ليست القضية، وإنما القضية الأساسية هى أن شارون اطمأن إلى معادلات حقيقية مفادها أن واشنطن فى صفه، والعالم العربى فى سبات أو جزع أفقده القدرة على البوح، وبذلك صار إذلال عرفات ومنعه من الخروج أو السفر أو تصفيته مسألة لا تهم العالم العربى.

وطبيعى أن يكون شارون فى المواجهة الثانية عام ٢٠٠١ أشد شراسة وأقدر على الحركة لأن واشنطن وتأييدها شارون من مفترضات الموقف الإسرائيلى، والعالم العربى لا يملك سوى الدعوات باللطف لعرفات ورفاقه الذين جلبتهم "أوسلو" من منافيهم إلى هذا الفخ الكبير بعد أن ظنوا أنهم يتعاملون مع دولة، ومع مجتمع دولى له قانونه وضوابطه، وفى وسط عربى يحميهم ماديا وأدبيا من بطش إسرائيل إن تنكرت لوعودها، ونكثت عهودها وقررت النيل من عرفات. ولعلى أزعم أن ماقدمته أوسلو لشارون لم يزد على جمع عرفات ورفاقه فيما سمي أراضى السلطة الوطنية رهينة لمشيئته، ولكن شارون سيصفيه إذا وجد لذلك مقتضى من دواعى السياسة الإسرائيلية.

لقد تغير كل شيء عام ٢٠٠١، فتغير الوسط العربى، كما تحولت الولايات المتحدة من وسيط عام ١٩٨٢ توسط لخروج عرفات من بيروت إلى مساند لكل ما يتخذه شارون من إجراءات حيث فوضته فى تصفية " الإرهاب " الفلسطينى وهى قادرة على استخلاص قرار من مجلس الأمن يسوغ عمله إن أصر العالم العربى على التمسك بالشرعية الدولية فى عصر الهيمنة الأمريكية.

وفى فصل ثالث من التقابل بين شارون وعرفات اتهم شارون عرفات بأنه بن لادن، والمقاومة هى طالبان، ويبدو أن هذا التوصيف يروق لواشنطن التى اعتبرت بالفعل المنظمات الفلسطينية منظمات إرهابية بينما منحت لجيش الإحتلال الإسرائيلى الحق فى إبادة هذا الشعب "المارق"، ما دامت هذه الإبادة ضرورية لإحياء اليهود ودولتهم.

وفى بروكسل مشهد آخر امتداد للمشهد الدرامى فى فلسطين. فضحايا شارون فى صبرا وشاتيلا، وفى انتفاضة الأقصى يقاضونه أمام القضاء البلجيكى، ولكن أنصار شارون، وقد استشعروا ميوعة الخط الفاصل بين القاتل والضحية يحاولون ـ هم أيضا ـ مقاضاة عرفات بسبب جرائم الحرب وإبادة الجنس. ولا أظن أن الفارق بين القاتل شارون والضحية عرفات لا يخفى على أحد خاصة القاضى البلجيكى الذى لا بد أن يمحص طبيعة التهمة المنسوبة لكل منهما. فشارون متهم بحماية ميلشيات لبنانية لارتكاب مجازر صبرا وشاتيلا وسبق للجنة التحقيق الإسرائيلية أن حملته المسئولية المباشرة فى هذه المذابح، ثم أنه أمر جيشه بتنفيذ سياسة حكومته الرسمية فى الاغتيال والتدمير والإبادة وهدم المنازل وكل صور التنكيل والقتل. أما التهمة الموجهة إلى عرفات أمام القضاء البلجيكى فهى التحريض على قتل الإسرائيليين الأبرياء المدنيين المنصرفين إلى أعمالهم وأحوالهم، والتآمر مع قادة المقاومة " الإرهابية " على انطلاق " الأعمال الإرهابية " وأعمال إبادة الجنس.

ولو أنصف القضاء ـ بالمنطق الإسرائيلى ـ لكافأ عرفات لأنه يتعاون قدر المستطاع مع إسرائيل فى اعتقال الذين يدافعون عن حياة الفلسطينيين المعتدى دوما عليهم، وحفظ كرامة الشعب، وكأنه وإسرائيل يريدان أن يقوم الجيش والمستعمرون بإفناء الشعب الفلسطينى دون أن يحرك ساكنا ودون أن يئن، وعليه أن يودع شهداءه بصمت المؤمن وسمت المقهور، كما أن عرفات يدين أيضا أفراد المقاومة " البغاة " الذين وجدوا الموت شهادة أفضل من حياة القهر والذل وتآمر العالم كله عليهم رغم أن الأعمال الفدائية هى الوجه الوحيد المشرق لهذه الأمة المحتضرة. فهل هزم داوود جالوت؟ إننى أنزه نبى الله داوود عن أن أنزله منزلة شارون كما أن عرفات صار أضعف من أن يتصل اسمه بجالوت، لا لأن الرجل خان الأمانة، ولكن لأن الزمن خدعه ووجد نفسه وحيدا وأريده أن يموت بطلا وأن يختم هذا الفصل من حياة أمته بالشهادة، فليعلن توحده مع المقاومة أوفليعلن استقالته، قبل أن ينزلق إلى قوائم الذين خانوا دماء الرفاق وأمانة النضال ونصرة الحق مهما التمع بريق الباطل وذل الحرص على الحياة البائسة أعناق الخراف المرتعشة.

١٢ـ تحديات العام الثانى لانتفاضة الأقصى

لا يجوز أن تمر الذكرى الأولى لانتفاضة الأقصى يوم ٢٨ سبتمبر دون أن أنضم إلى الملايين فى المنطقة العربية وفى العالم الإسلامى فى تحيتها والترحم على شهدائها البررة، ولكننى قدرت أن كل ما يمكن قوله فيها قد قيل وهذا يدل على الاهتمام الثقافى الملحوظ بها فى الفكر والإعلام فى العالم العربى وأنها فرضت نفسها كحقيقة مشرقة فى تاريخنا المعاصر.

ورغم ذلك حاولت أن أقدم شيئا من المساندة الخجلى لها، فهى أكبر من كل التمنيات وأرفع من كل رجاء بضرورة مساندتها ماديا ومعنويا، ولا جدوى من جلد الذات العربية على نزع الانتفاضة كل يوم، بل الأحرى أن نتجاوز ذلك إلى ما ينفع ويفيد فى استمرار الإنتفاضة وعافيتها. وقد أسعدنى حقا أن أرى كل قطاعات الشعب الفلسطينى فى الداخل والخارج ومثقفيه رغم ظروفهم النادرة فى قسوتها يجمعون على الصمود مهما طال الزمن فى وحدة متراصة ولا يهمنا إن حصلت إحدى الجماعات المقاتلة على تأييد كاسح أومتهافت من الرأى العام، وإنما يهمنا أن الجميع فى خندق واحد من أجل التحرير ضد أكبر حملة إبادة فى التاريخ لشعب أصر على أن يدفن فى أرضه، وأن تطل شواهد قبوره إعلانا على صموده وإستعلائه على القوة والغصب.

كما لا يهم فى صدد تقويم الموقف أن تتفاوت مناهج الطرق الفلسطنية وآمالهم بين راغب فى تحرير الأرض المحتلة، وطامع فى تحرير الأرض المغتصبة، ولابد أن يتجاور المنهجان. فالمنهج الأول يتبناه السياسيون والرسميون الذين قبلوا بوجود إسرائيل كحد أدنى ورفضوا احتلالها وتفاوضوا لإجلائها، وهم يصرون على أن هدف الانتفاضة هو الجلاء أى إزالة الاحتلال. وقد عبر عن ذلك تعبيرا بليغا د. نبيل شعث فى لقاء مع هيئة الإذاعة البريطانية يوم ٢٠٠١/٩/٢٨ فى ذكرى الانتفاضة .وعنده أن زوال احتلال ١٩٦٧ وقيام إسرائيل وعودة اللاجئين وإعلان الدولة هونهاية آمال الثورة الفلسطنية .

وعلى الجانب الآخر تطالب الجماعات الإسلامية والوطنية الأخرى بتحرير فلسطين من البحر إلى النهر أى عدم التمييز بين احتلال ١٩٦٧ وقيام إسرائيل عام ١٩٤٨ ففى الحالين تم اغتصاب الأرض التى قامت عليها إسرائيل، ثم أكملت هذا الغصب ومدته إلى بقية فلسطين، فصور الغصب واحدة، مهما تعددت وتعاقبت مراحله. بعبارة أخرى يجب أن يعمل معا من يفضل العمل فى إطار أوسلو، جنبا إلى جنب من ظل فى إطار الميثاق الوطنى الفلسطينى قبل تعديله .

ولا شك أن عاما من النضال الفلسطينى مناسبة للمراجعة والتقويم وقد أسهم الكتاب فى ذلك إسهاما واضحا .

ولعل السؤال الذى يجب طرحه والإلحاح عليه بعد التسليم بضرورة استمرار الانتفاضة كخيار فلسطينى، يتعلق بكيفية تحسين فرص عمل الانتفاضة وتفادى ثغراتها وتصحيح أخطائها، وعلى الجانب الآخر كيف يمكن استثمار الانتفاضة سياسيا للوصول فى النهاية إلى الاستقلال والتحرير .

سبق أن عالجت جانبا من هذا السؤال فى موضوع حول مصير الانتفاضة فى صراع الأقدار والإرادات وخلصت إلى أن استمرار الانتفاضة ورغم كل شئ – ضرورى، ولكن الأهم منه مساندة الانتفاضة بشكل عملى. ولا أريد أن أقلل من قيمة التحليلات السياسية والتقريرات لأثر الأحداث الخارجية على الانتفاضة، ولكننى أعتقد أن الطابع العام للانتفاضة قد جعلها شأنا عاما يصح لمن يريد أن يدلى بدلوه فى شأنها، ولكن هذه العناية يجب أن تترجم إلى عمل محدد واضح ومفيد .

فماذا يفيد الانتفاضة إن قلنا إن أحداث الثلاثاء ١١من سبتمبر فى الولايات المتحدة لن تؤثر على الانتفاضة أوإنها ستمثل تحديا لها ونحن جميعا نعلم أنه للمرة الألف تقفز إسرائيل فوق كل الأكتاف لكى تجعل الحملة الدولية ضد الإرهاب فى خدمة المصالح الإسرائيلية، وأن تنال

هذه الحملة من العرب والمسلمين ومن الفلسطلنيين من باب أولى مادام شارون يـردد كـل يـوم أن عرفات هو بن لادن إسرائيل، أي رأس الإرهاب ومصدر الفتن .

صحيح أن الربط بين عرفات وبن لادن فى هذه الظـروف فـى الذهـن الغربـى يسئ للجـهاد الفلسطينى من ناحية أنه يظهر مدى الحنق والغل اللذين يشعر بهما شارون تجاه عرفـات مثلما تشعر بهما تجاه بن لادن الولايات المتحدة، وقد يؤدى هذا الربط إلى أن تجعـل الحملـة الدوليـة ضمن خطة عملها القبض على بن لادن وعرفات بنفس القائمة. وقد رأينا فعلا كيف أن إسـرائيل تطلب من السلطة الفلسطينية تسليم بعض الزعامات ممـن تعتـبرهم محرضـين، وهـم فـى الحـق يقودون نضالا مشروعا ضد احتلال غاشم .

إن التحديات التى تواجه الانتفاضة خلال عامها الثانى يمكن تلخيصها فيما يلى:

أولا : أن نجاح إسرائيل فى تغذية الحملـة الأمريكيـة ضـد الإرهـاب وإدراج أسمـاء الزعمـاء الفلسطينيين سوف يؤثر عمليا ومعنويا على زخم الانتفاضة، بل وربما يجعـل الانتفاضـة نفسـها أحد أهداف هذا التحالف مثلما أن قضايا إسلامية أخرى معرضـة لنفس المصير. ولذلـك يتعـين على العالم العربـى أن يؤكـد قـولا وفعـلا علـى التميـيز بـين الإرهـاب الإسـرائيلى الـذى يجـب محاصرته واقتلاعه، وبين نضال الفصائل والأفراد فى فلسـطين ضـد الإبـادة. وقـد كنـت أرى – ولاأزال – أن انتهاج موقف عربى حازم تجاه إسرائيل فى كل المحـافل هوالكفيـل بردعـها وأن سياسة اللين والتهدئة فى مواجهة القتل والتدمـير تغـري إسـرائيل بالعـالم العربـى، وكـان أولى بالعالم العربى أن يقدم الدعم الحقيقى للانتفاضة مادام مقتنعا بشرعية عملها وحقـها فـى الدفـاع عن الحقوق الفلسطينية ومقاومة الاحتلال الذى يبيد الزرع والنسل ويساوم لإطالة أمد البقـاء. ولا شك أن استمرار الانتفاضة ومساندتها فى ظل المشروعية الدولية والعربيـة يمثـل ردا عربيـا علـى استهانة إسرائيل بالعالم العربى وضغطا فعالا يرغمها على إعادة النظر فى جدوى السلام .

ثانيا : لا تـزال اسـتطلاعات الـرأي فـى إسـرائيل تظـهر أن الأغلبيـة تؤيـد اسـتمرار القمـع الإسرائيلى ولذلك لابد من المراهنة على المواطن الإسرائيلى فى المرحلة المقبلة .

صحيح أن الرهان عليه داخل إسرائيل وفى المستوطنات اتخذ شكلا واحدا وهو مد المقاومة لتشمله ضمن أهدافها مما أشاع الرعب فى قلبه، ولكننا نعتقد أن التركيز الأهم يجب أن يتجه نحو المستوطن الذى يقيم بغير حق فى الأراضى الفلسطينية ويشترك فى البطش بالفلسطينيين تحت حماية الجيش. وعند هذا الحد يجب على الدبلوماسية العربية والإعلام العربى أن يتجه إلى المواطن الإسرائيلى وإلى العالم لإقناعه بأن الاستعمار الصهيونى له طبيعة خاصة تتمثل فى أن المستعمر تاريخيا جاء من وراء البحار ثم ترك البلاد لأصحابها، أما إسرائيل فقد جاء شعبها من وراء البحار وأقاموا دولة على أرض غيرهم، واحتلوا بقية هذه الأرض ويريدون قهر أهلها على الإذلال والطرد. ولابد من أن تتبنى الدبلوماسية العربية فى شجاعة أنه آن الأوان لأن تتفاوض إسرائيل مع العرب والفلسطنيين على موضوع واحد وهوترتيبات الجلاء، وضرورة إيضاح أن السلام ومحادثاته له موضوع آخر وتوقيت لاحق. فإذا كان الصراع غير تقليدى، فلابد من الخروج على القواعد التقليدية التى وضعتها إسرائيل فيها والدوران فى رحابها .

ثالثا : ضرورة التركيز على الخط الذى بدأه الرئيس مبارك وأكده ملك الأردن واعتباره خطا عربيا عاما وهو أن مكافحة الإرهاب الدولى تتطلب تمهيدا ضروريا وهو التسوية العادلة للقضية الفلسطينية، لأن استمرار ملاحم الإفناء فى الوقت الذى تتسارع فيه جهود مكافحة الإرهاب سوف تطرح الإرهاب الإسرائيلى كأولوية متقدمة على جدول الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب .

وأخيرا يجب حماية الانتفاضة من عوامل إضعافها، وتقديم كل ما يضمن اشتداد جذوتها، والترفق عند النظر إليها وتقييم ظروفها.

١٣ـ مرة أخيرة :

وها هي أصول المسائل !!

الصديق د. عبد المنعم سعيد يتحفنا عادة بعموده الأسبوعي بالأهرام وقد ألح في مقاله يوم ٦ /٥/ ٢٠٠٢ على ضرورة العودة إلى أصول المسائل لكنه لم يحدد لنا هذه الأصول واكتفى بالإشارة إلى أن المظاهرات حتى لوكانت مليونية (أي تضم الملايين) فإنها لن تحل المشكلة ولن تضغط على إسرائيل وأمريكا ولن تؤثر على مواقفهما، بل إن هذه المظاهرات تراها واشنطن دليلا على العداء لها في العالم العربي فتزداد انحيازا إلى إسرائيل. كذلك اعتبر د. عبد المنعم سعيد أن المطالبة باستخدام البترول سلاحا في المعركة وغيره من أسلحة المقاطعة تضر أكثر مما تنفع، وأنه ما دامت القدرات الذاتية العربية محدودة فلا بد من العودة إلى " أصول المسألة ". وأرجو أن يسهم المثقفون جميعا في إثراء هذه القضية والتركيز عليها دون أن يكون القصد فتح معارك ثقافية أوتفجير خلافات سياسية ، فنحن جميعا نستهدف المصلحة العليا ونشعر بالمهانة وقهر العاجز .

فمن ناحية ، أعتقد أن حجم المظاهرة وجدية الشعارات التي نرفعها كما يحدث في العالم العربي وأوربا والولايات المتحدة لا تعكس فقط ضيقا واضحا من العجز العربي أمام غطرسة القوة والظلم من جانب إسرائيل والولايات المتحدة ، بل إنها تعبر أيضا عن حقيقة جديدة وهي أن الشعوب تقف وراء توحد العالم العربي على مواقف وسياسات تتصدى لإسرائيل والولايات المتحدة، كما تعلن أن فلسطين وما يحدث فيها هوجزء من المعاناة العربية وأن الأمة العربية لا تزال تنبض وستظل. وقد سألني ـ خلال مراحل المظاهرات العارمة ـ مراسل صوت أمريكا عن جدوى هذه المظاهرات إزاء جمود النظم العربية ، فذكرته بأن للمظاهرات في التحليل السياسي مدلولا متباينا حسب تقاليد المنطقة التي يتم فيها التظاهر ، فحق التظاهر في التقاليد الديموقراطية مكفول بالقانون وهدفه إطلاع الحكومة على موقف الشارع الذي لا بد من أن يؤخذ

في الحسبان على أي نحو، وليس من وظائف المظاهرات أن يحل المتظاهرون محل الحكومة في اتخاذ القرار.

أما في العالم العربي فالتظاهر يعني ظهور الشعب دفاعا عن قضية وهو ظهور يربك الحكومات أمنيا وسياسيا ويهدد بأن يكون الشعب طرفا في القرار وسلطة لمتابعته ومراقبته. ولكن التظاهر ضد إسرائيل والولايات المتحدة هذه المرة لا يجب أن يفهم فهما خاطئا على أنه يعني اكتساح الجماهير للحكام في حركة شعبية كما يحدث في دول أخرى احتج فيها الشارع على النظام نفسه أوعلى فساد رموزه الكبرى، ولكن التظاهر يعني أن الشارع مستعد للتعاون في تنفيذ أي قرار تتخذه الحكومة للحفاظ على كرامة الأمة وردع إسرائيل والرد على الولايات المتحدة، وإنقاذ فلسطين ، فالشارع بركان والحكومة عليها أن تترجم البركان إلى عمل تنفيذي وفق الأصول المعروفة في السياسات العملية، وليس من حق أحد أن يستغل نقاء القصد وتدفق الوطنية في الشارع ، أوأن يعمل على احتواء مشاعره وتفريغها، أويعمل على الإساءة إليها أوالحكم على فاعليتها ومحتواها ، أو أن يقمع المتظاهرين بحجة الحفاظ على الأمن. ولذلك أحبذ إنشاء إدارة حكومية لتنظيم المظاهرات بل وإخراجها كلما تعلق الأمر بقضية وطنية، لأن المظاهرات تصبح سندا للحاكم وليس قيدا عليه في مواجهة الآخر الذي يعلم أن هذا الحاكم يفعل ما يشاء دون رقابة من شعبه، ولذلك جنى الحاكم والوطن معا الحصاد المر الذي نتجرعه جميعا كل يوم .

وأما المقاطعة فهي سلاح فعال من الحاكم والمحكوم إن درست نتائجها، وهي على كل حال مشروعة شعبيا ورسميا من زاوية القانون الدولي، **وهذا يقودنا إلى أصول المسألة التي يعلمها الجميع وندعوهم إلى تدبر الحلول لها :**

<u>الأصل الأول</u> : أن إسرائيل وأمريكا تحتكمان إلى القوة العسكرية الخالصة في تحقيق الإذلال وترتيب الأوضاع. وإذا كانت واشنطن تعتبر شارون رجل السلام وشعبه دعاة سلام وحضارة والدليل مشاهد الإبادة والدمار في فلسطين وقلب الحقائق في المنطقة، فمعنى ذلك أن واشنطن تريد أن تستمر إسرائيل في هذه المهمة " الحضارية " حتى ينعم بها أيضا العرب

الآخرون. ورغم أن أمريكا تعلم حجم مصالحها في المنطقة ، فإنها تعلن مساندتها للبطش الصهيوني أيا كانت دوافعها في ذلك ، وهي مطمئنة إلى أن الشارع العربي يغلي ثم يفتر وأن النظم العربية محصنة ولا تتمتع بأي درجة من درجات المرونة للتفاعل مع الشارع ، وأن مصالح أمريكا بالتالي مضمونة تماما ، وأن الحكام العرب يفرقون تفريقا " حكيما " بين المصالح الأمريكية في المنطقة التي تقابلها مصالح عربية عليا من قبل الولايات المتحدة ، وبين حرية واشنطن في رسم سياساتها في المنطقة واحترام حقها " النبيل " في الاختلاف مع العرب لأن اختلاف "الأحبة" لا يفسد الود بينهم بل قد يكسبه وهجا واشتعالا ، وما دامت الشعوب خارج دائرة النظام السياسي ، فهي لا ذاكرة لها ولا أنياب. وقد أدركت واشنطن الآن فقط أهم حسنات عدم الإلحاح على إنشاء الديموقراطية في العالم العربي ، حتى تأمن ترجمة مشاعر الشارع إلى سياسات يضعها الممثلون الحقيقيون لهذا الشارع مناهضة للمصالح والسياسات الأمريكية .

الأصل الثاني : أن إسرائيل وأمريكا تعلمان علم اليقين أن المجتمع الدولي مستعد للسكوت الراضي عن أية ترتيبات حالية ولذلك فاللحظة تاريخية ، أي لن تعوض ولا بد من دفن القضية الفلسطينية مع ترك الفرصة لبعض المنظرين في العالم العربي لتعداد مناقب السياسة الأمريكية وأهمها الحديث المتكرر عن دولة فلسطينية وهو ما لم يكن يحلم به العرب والفلسطينيون في أسعد أحلامهم ، بل إن الاعتراف بشعب فلسطين — في قولهم — ظل منكورا حتى تم ذلك بعد أوسلو ، ولتنشيط الذاكرة أقول إن قرار التقسيم الذي دفنته إسرائيل ووافق على ذلك العرب كان يسمح بإقامة دولتين فيهما شعبان" عبري" وعربي فلسطيني ، فالقرارالذي قامت بموجبه إسرائيل هونفسه اعترف بوجود الشعب الفلسطيني وليس مصدر الاعتراف هوإسرائيل أوأمريكا أوالأمم المتحدة.

الأصل الثالث : أن القدرات العربية فائقة ، ففي العالم العربي حوالي ٣٥٠ مليونا ثاروا جميعا لكرامتهم وهو ما تكشف عنه البرامج الإعلامية اليومية ومظاهر التضامن الفائقة في مصر والعالم العربي ، وبه ثروات بترولية ومعدنية هائلة وله أهمية استراتيجية مؤكدة ، وممرات مائية

وثروات زراعية ورصيد مائي معتبر ومساحة متصلة تزيد على مساحة الولايات المتحدة وإسرائيل معا. كما أن العالم العربي ينفق على الإعلام والدعاية والجيوش بلايين الدولارات. وما لم تستخدم هذه القدرات بحيث تحل مشاكل البلاد العربية وتبني لها مصادر القوة المتنوعة ، فلا أمل في مجرد ضمان الوجود العربي على الخريطة الجغرافية وهي أضعف أنواع الخرائط، بل نخشى أن يظهر على الخريطة الجيولوجية للمنطقة .

الأصل الرابع : أن إدانة الشعب الفلسطيني كله بالإرهاب ، وإسباغ صفة السلام والخير على الشعب الإسرائيلي وزعاماته ، ثم مطالبة الحكومات العربية بالتعاون مع إسرائيل لمكافحة الإرهاب الفلسطيني وتقطيع أوصاله حتى لا تقع هذه الحكومات تحت طائلة القانون الأمريكي الصادر من مجلس الأمن رقم ١٣٧٧ (قرار إجراءات مناهضة الإرهاب) واعتبار واشنطن جميع التبرعات لضحايا العدوان الإسرائيلي تمويلا للإرهاب ويجب وقفه ، كل هذا يعني أن العالم العربي كله في قارب واحد قاعدته المتقدمة فلسطين وبقية ساحاته هي ساحات الصراع والتأديب في الفترة المقبلة، وهو ما يعني أن المصير العربي كله عرضة للخطر وأن التوحد العربي لمواجهته لم يعد ترفا سياسيا أومطلبا عاطفيا أوشعارا لتحقيق المكاسب السياسية والإقليمية على حساب الصالح العربي العام .

فإذا كان لإسرائيل وأمريكا أجندة واحدة اليوم فذلك خطأ العالم العربي كله ، ولا بد من تصحيح هذا الخلل الفادح بدءا بأن يحسن استخدام قدراته، ولا بد أن يقارن بين نفسه وبين إسرائيل التي لا تملك أية مقومات طبيعية أوثروات معدنية أومائية ، مع ذلك فهي أقوى دول المنطقة عسكريا وأكثرها رخاء وارتفاعا في متوسط دخل الفرد، ثم إنها الحالة الديموقراطية الوحيدة. وبهذه المناسبة، فقد فهم البعض خطأ هذه الحقيقة فهاجموا الديموقراطية الإسرائيلية واستدلوا على فشلها بالتمييز داخل إسرائيل ضد الأقلية العربية. والحق أن لدى إسرائيل ديموقراطية تناسب طابع الدولة التي قامت على الدين المعتبر عندهم عرقا ، فهي دولة اليهود وتعادي كل من دونهم، سمها ما شئت دولة عنصرية، فإن قوتها السياسية والدبلوماسية

وحيويتها وقوتها الاقتصادية والإرهاب الذي تمارسه الحركة الصهيونية يجعلها بمنأى عن النقد والمحاسبة.

الأصل الخامس : لا بد من الإجابة عن السؤال المحوري خلال الخمسين عاما الماضية لماذا ارتفع نجم إسرائيل وتمكنت من هزيمة الجيوش العربية التي تصدت لها وغيرت مسيرة الصراع بالشكل الذي تريده وأرغمت الحكومات العربية على القبول بما تريد وأجهضت مشروع القومية العربية الذي كان شعارا وأساسا لشرعية بعض النظم العربية ، وتسببت في تسويغ الكثير من التطورات داخل العالم العربي مثل قبول النظم العسكرية ، وتأجيل الديموقراطية ، وبددت الموارد العربية ، وانتهى الأمر إلى هذه الصورة التي ترى ؟ وأين نقطة البداية ، وما هو الضمان من أن ما يحدث ليس أكثر من فصل واحد إزاء مسيرة المشروع الصهيوني التي أمنت له إسرائيل كل شروط النصر ؟

فالأصل الخامس إذا : هوضرورة الالتفات إلى إدارة الصراع مع إسرائيل من خلال القدرات العقلية لا البيروقراطية للعالم العربي ، ولا بد من إنشاء مركز عربي لإدارة الصراع بديلا عن الجامعة العربية التي تكلف دون عائد سياسي أوإعلامي مناسب، بل إن فشلها ألحق بعجز الحكومات العربية .

١٤ـ الهولوكوست الفلسطيني واليهودي

مقاربة النازية بالشارونية

لعل مشاهد الإبادة التي مارسها الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية تستفز الذاكرة وتستدعي إليها الفصول الشبيهة في التاريخ، وأقربها ما حل باليهود أنفسهم أثناء الحرب العالمية الثانية على يد النظام النازي. ونقطة البداية في هذا التحليل هي التشابه الأولي بين طبيعة الإبادة الفلسطينية والإبادة اليهودية، فلم تكن أفران الغاز وغيرها من صور الإبادة اليهودية شكلا من أشكال معاقبة اليهود أوتأديبهم وإنما كانت إبادة للعرق نفسه وتخلصا منه بهذه الطرق القاسية .

وفيما عدا هذا الشبه الوحيد الذي تتفق فيه طبيعة إبادة النازية لليهود مع طبيعة إبادة اليهود للفلسطينيين، تباين الهولوكوست، الذي حل بالفلسطينيين عن ذلك الذي حل باليهود. وقد يفهم إيراد هذين النوعين من الهولوكوست على أن اليهود يقتصون من الفلسطينيين لاشتراكهم في إبادتهم مع النازية، ولكن الحقيقة أن الفلسطينيين هم ضحية أخرى للهولوكوست اليهودي، فضلا عن أنهم استقلوا بهولوكوست خاص، أظهرت فيه إسرائيل فنونا مبتكرة من الإبادة الوحشية،والممارسات التي تتضامن إلى جانبها ممارسات في عصور البربرية الأولى، عندما كانت البشرية تعبر العتبات الأولى في طفولتها قبل أن تدلف إلى مدارج المدنية والحضارة .

ورغم ما يثيره الحديث من خواطر سوداء وأحقاد منكرة ترتد بالإنسان إلى مشاعر البداوة والرغبة في الانتقام، فإن مشاهد الإبادة تثير النقطة الأولى الفارقة بين الهولوكوست اليهودي والفلسطيني. فالأول لم يره أحد، ولم يعرف حجمه وفنونه وعدد ضحاياه، وليس لدينا سوى الروايات اليهودية التي أسدلت ستارا من القدسية حول المعلومات الخاصة به، حتى أصبحت هذه القدسية قيدا صارما على كل العقول الأوربية التي أرادت أن تستجلي الحقيقة بشأنها، وصدرت قوانين في جميع أنحاء أوربا تعاقب كل من يدعي حرية البحث العلمي لكي يكشف

عن الحقيقة المبهمة فِي هَذَا الموضوع. وطابور ضحايا هَذِهِ القوانين يشهد بِـأَنْ كـف الجميـع عَـنْ مراجعة ملف هَذَا الموضوع هِيَ أولى معارك الصهيونية لأَنَّهُ ميدان بنت عَلَيْهِ الحركـة الصهيونيـة الكثير مِنَ البرامج فاستدرت العطف عَلَى اليهود حينًا، واستخلصت بالإرهـاب تعويضـات عَـنْ ضحايـا موهومـين أحيانًـا، وقَـد آن لَنَـا أنْ نفضـح هَـذَا الكـهنوت وأنْ نكشـف عَـنْ أنَّ هَـذَا الهولوكوست لَمْ يَكُنْ سِوَى خدعة كبرى وأداة لإرهاب قلـوب الجميـع، وإرهـاب عاطفتـهم فِـي استجلاب رخيص لأسلاب ومكاسب لِهَذِهِ الفئة العصابة الَّتِي تَدَّعِي أنَّهَا دولة، كَمَا تَدَّعِي أنَّـهَا ولي الدم لِكُلِّ الضحايا والكمنولث الصهيوني لِكُلِّ اليهود ووكيل كُلّ اليـهود فِـي كُـلّ القضايـا، الَّتِي بدأت وانتَهَت قبل قيامها، بزعم أنَّ إسرائيل كَـانَت موجـودة تاريخيًّـا جـوازًا، ثُـمَّ أعيـد تأسيسها عِنْدَمَا سنحت الظروف .

والفوارق بَيْنَ الهولوكوست اليهودي والفلسطيني تتسع ويضيـق المقـام عَـنْ إدراكـها، ولَكِنَّنَـا نشدد هُنَا عَلَى أهمـها راجـين أنْ تَكُـون هَـذِهِ لفتـة تلقـي مَـا تستحقه مِـنْ عنايـة فِـي الإعـلام والدبلوماسية العربية، لِكَي نفضح دَعَاوَى السلا سامية الَّتِي سلطتها الحركـة الصهيونيـة عَلَـى رقاب الجميع طوال نصف القرن الماضي:

الفـارق الأول يتعلـق بالطبيعـة القانونيـة لوضـع اليـهود فِـي ألمانيـا، ووضـع الفلسـطينيين، وأسباب مَا حَلَّ بِكُلٍّ مِنْهُم ودوافعه. فاليهود جزء مِـنَ الشـعب الألمـاني وإحـدى أقلياتـه، ومِـنَ المتصور أنْ تقوم حكومة كَمَـا فعلـت النازيـة باضطـهاد عرق بذاتـه لاعتبـارات عنصريـة تتعلـق بتصورها بتفوق العرق الآري الألماني عَلَـى غيره، أو لاعتبـارات سياسـية تتصـل بالمنافسـة بَيْـنَ الأعراق .

ومِنَ الواضح أنَّ شعور الألمان الآريين بتميزهم دفعهم إِلَى نفـض غبـار الـذل عنـهم والسـيطرة عَلَى غيرهم بدافع وازع شوفيني أذكته مظاهر الإهانة الَّتِي لحقت بِهَذَا العـرق فِـي فرسـاي بَعْـدَ الحرب العالمية الأولى، ولَكِن لَيْسَ مِنَ الواضح أنْ يلجأ العرق المتميز إِلَى إبـادة الأعـراق الأدنـى، ومِنْ بَيْنِهَا العرق اليهودي. يترتب عَلَى ذَلِـك أنَّ النازيـة لا يُمْكِـن أنْ تَكُـون قَـد أبـادت اليـهود لنزعة عنصرية كَمَا أشاعت الحركة الصهيونية، ودفعت غيرها ومِنْهُم العرب إِلَى إشاعته .

والْمُلاحَظ أنَّ أعمال الإبادة اليهودية لَمْ تجر إلاَّ أثناء الحرب العالمية الثانية، فلو كَانَ الارتباط حتمًا بَيْنَ الفلسفة العنصرية النازية وبَيْنَ احتقار اليهود لبدأت تِلْكَ الإبادة مِنْ تولي النازية الحكم فِي شتاء ١٩٣٣ م، وهَذَا يدفعنا إلَى الافتراض بِأَنَّ الإبادة خلال الحرب ترجع إلَى سبب يتعلق بالحرب، وقَد يَكُون السبب هُو تآمر اليهود مَعَ الحلفاء ضد الألمان ؛ مِمَّا يشكل جريمة خيانة عظمي أثناء الحرب، عقوبتها الإعدام، ولَكِن النازية بالغت فِي صور إعدامهم وقَرَّرَت الإعدام الجماعي للعرق بأكمله بِهَذِهِ القسوة الَّتِي حدثتنا عَنْهَا الروايات الصهيونية، ولَو قَدر للألمان أنْ يقولوا كلمتهم بحرية لاتَّضحت الحقيقة حول هَذَا اللغز المبهم .

أمَّا فِي حالة الشعب الفلسطيني، فَإِنَّهُ يقيم فِي أرضه واضطر قهرًا إلَى أنْ يترك ٧٨ ٪ مِنْ مساحتها لإسرائيل، ثُمَّ يستجدي ٢٢ ٪ فقط مِنْ مساحتها. وعِنْدَمَا طالب إسرائيل بالانسحاب، اشترطت أنْ يَتِمّ ذَلِك فِي إطار عملية السلام ؛ حَتَّى تعكس التسوية ثقل إسرائيل، بالمقارنة بضعف الطرف الفلسطيني، وكَانَ طبيعيًّا أنْ تتعثر عملية السلام ؛ لأنَّ إسرائيل لا تنوي حقيقة أنْ تعيد الأرض إلَى أصحابها، ولَمَّا استبد بالشعب الفلسطيني اليأس مِنَ التحرر، قام بانتفاضته رَدًّا عَلَى تدنيس شارون المسجد الأقصى، ورفضًا لطريقة التسوية السياسية الموهومة. فَكَانَ جزاؤه إعادة إسرائيل احتلال الأراضي الَّتِي دفعت السلطة الفلسطينية مقابل الانسحاب مِنْهَا، ووفرت لإسرائيل الأمن عَلَى حساب حرية الشعب الفلسطيني، كَمَا كَانَ جزاء مقاومة إعادة الاحتلال هُو برنامج الإبادة الشامل الَّذِي تُصِرُّ إسرائيل عَلَى تنفيذه لإسكات الفلسطينيين إلَى الأبد .

وإذَا كَانَ الألمان قَد أبادوا بأفران الغاز جزءًا مِنَ الشعب الألماني بسبب ارتكاب هَذَه الخيانة العظمى. فسبب الإبادة هُو تجاسر الشعب الفلسطيني عَلَى المطالبة باستقلاله وإنهاء الإحتلال .

ومِنْ ناحية ثالثة : إذَا كَانَت الإبادة الألمانية لليهود قائمة عَلَى أنَّهُم عرق يجب إفناؤه بسبب ممارساته وخيانته، فَإِنَّ الشعب الفلسطيني يُبَاد بسبب مطالبته بحقه المشروع فِي الحرية والحياة. رغم أنَّ الإبادة فِي الحالتين جريمة مِنْ جرائم النظام العام الدَوْلي ، ومع أنَّ القانون الألماني هو الَّذِي يحكم العلاقة بَيْنَ الحكومة والطائفة اليهودية، بَيْنَمَا يحكم القانون الدَوْلي العلاقة بَيْنَ الفلسطينيين والحكومة الإسرائيلية .

ومِنْ ناحية رابعة : فَإِنَّ اليهود قَد تمكنوا مِنْ قيادة حركة دوليَّة لمحاكمة المجرمين الألمان، وإعدامهم فِي ساحات المحاكم، الَّتِي أنشأها المنتصرون، ومقابل ذَلِك فَإِنَّ مُحَاكَمَة المجرمين الإسرائيليين وفقًا لنفس القانون الَّذِي كَانَ لليهود فضل إنشائه مُنْذُ عام ١٩٤٥ م. يتطلب أيْضًا انتصار الشعب الفلسطيني ؛ لأنَّ العدالة الدَوْلية الناجمة عَن الهزيمة هِيَ عدالة الضعف الَّتِي لا تقوى عَلَى إنفاذ الحق. ورغم ذَلِك فَإِنَّهُ لا بُدَّ مِنْ إنهاض الضمير العالمي والإلحاح عَلَى أنْ يتم تشكيل وجدانه مِنْ خلال صور الإبادة المبتكرة، الَّتِي تفخر الحكومة الإسرائيلية بِأَنَّهَا قامت بِهَا بأسلحة أمريكية، وقلب صهيوني طُبع عَلَى الغلظة والإبادة، إزاء شعب استأنسه زعماؤه إلَى سلام موهوم وجردوه مِنَ أسلحة المقاومة .

ومِنْ ناحية خامسة : فَإِنَّ ألمانيا كلها قَد ارتهن مصيرها بِهَذِهِ الجرائم الَّتِي ارتكبتها حكومتها. فَتَمَّ احتلالها وانتزاع الطابع النازي مِنْ شعبها وإشراف الغرب عَلَى مسيرتها حَتَّى يضمن عدم تكرار هَذِهِ الجرائم، كَمَا لحق بألمانيا ذل أعظم مِنْ ذل فرساي، وهُوَمَا سيدفع ألمانيا يومًا إلَى الانتقام مِنَ اليهود، مِثْلَمَا انتقمت مِنَ الفرنسيين، الَّذِينَ تسببوا فِي إذلالها .

بَلْ إنَّ إسرائيل قَد طافت بِهَذِهِ المأساة لأكثر مِنْ نصف قرن تثير بِهَا مشاعر العطف أحيانًا، وعقدة الذنب فِي معظم الأحايين، وتستدر بالبلطجة والسعي الحثيث المال والعطف والدَّعْم السياسي، وتمكنت بِذَلِك مِنْ أنْ تفرض عَلَى أُورُبَّا كلها قيدًا عَلَى حرية البحث العلمي فِيهَا، خاصة فِيمَا تعلق بتاريخ الهولوكوست اليهودي ؛ حَتَّى لا ينكشف المستور وتظهر الخديعة الْكُبْرَى، الَّتِي قبل الغرب أنْ تنطلي عَلَيْهِ فسن تشريعات تعتبر كُلَّ مَا يتعلق بالهولوكوست محظورات تحيطها الْقَدَاسَة، وتغلفها الحساسية، وتقف لحمايتها أنواع قاسية مِنَ العقوبات. وفي المقابل فَإِنَّ الفلسطينيين لا يملكون مجرد تصحيح الموقف، الَّذِي فرضته واشنطن عَلَى العالم كله، وهُوأنَّ نقطة البداية هِيَ المجرم الانتحاري الفلسطيني عَلَى المدنيين الإسرائيليين، ومِنْ ثَمَّ يَكُون لإسرائيل حَقّ الدفاع الشرعي عَنْ مواطنيها، ويمتد هَذَا الحق فِي نظر واشنطن عِنْدَمَا يتعلق الأمر بإسرائيل،فلا يكترث لفظاعة الإجراء، أو همجية التصرفات الإسرائيلية،مَا دام ذَلِك يشفي غليل إسرائيل حَتَّى الانتقام،ويؤمن الدَّوْلَة العبرية ومواطنيها إلَى الأبد ضد العرق الفلسطيني .

ثم تطالب الولايات المتحدة العالم بالتأكيد على أن المقاومة الفلسطينية هي عدوان وإرهاب، يجب مقاومته، ويجب مساندة الجهد الإسرائيلي في هذه المقاومة، على أساس أن هذه القوات قد أتمت مهمتها في إطار أعمدة الدفاع، ويترتب على ذلك أن قرارات مجلس الأمن تكرس معنى الإرهاب الفلسطيني، ولا تتحدث إلا عن وقف إطلاق النار، أوانسحاب القوات الإسرائيلية الشرعي، ولا يوجد ما يبرر بقائها في الأراضي الفلسطينية، وعلى أساس أن وقف إطلاق النار هو اتفاق على أن يتعهد الفلسطينيون لوقف الإرهاب، أي المقاومة، مقابل أن تتوقف إسرائيل عن عملياتها ضدهم، أما من أبيدوا ومثل بجسسهم، وكذلك كل صور الإبادة المادية، فهي في نظر واشنطن أمر مشروع ما دام هدفها هو دفاع إسرائيل عن نفسها .

مما تقدم يتبين أن الهولوكوست الفلسطيني سواء من حيث سببه، أوحجمه، أوأساليب ممارسته، أوصوره، أوطبيعة من قام به، وهوالجيش الإسرائيلي وفق السياسة الرسمية للدولة العبرية وبمساندة أمريكية وتسليم أوربي وصمت عربي لا يمكن أن يقارن بالهولوكوست اليهودي، حتى ولوسلمنا أنه حدث فعلا، فهو أمر تحيطه الشكوك .

إذا كان الهولوكوست الفلسطيني على هذا القدر من الفداحة، فإن ذلك يثير أسئلة بالغة التعقيد، **أولها** : ضرورة التأكيد، على المستوى الدولي، أن حق المقاومة للشعب الفلسطيني بكل صورها لإجلاء الاحتلال الإسرائيلي حق مشروع قانونيا وتاريخيا، وأن استمرار الاحتلال ثم أعمال الإبادة هي جرائم وحشية .

والسؤال الثاني: يتعلق بمدى مصداقية الولايات المتحدة في قيادة العالم نحو غد يتسم بالعدل والاستقرار،كما يثير أيضا التساؤل حول دور الأمم المتحدة إزاء هذا التوحش الأمريكي والإسرائيلي.

وأما السؤال الثالث : فيتعلق بمصير مبادئ القانون الدولي، عندما يصبح الجاني هو المجني عليه، والضحية هوالقاتل، ولا بد أن نلاحظ بهذا الصدد، أن المجتمع الدولي ـ لسوء الحظ ـ لا يعترض إلا على ما أسماه "استخدام إسرائيل المفرط للقوة". أي أن لإسرائيل الحق

أصلا في استخدام القوة، ولكن الاعتراض هو على الجزء الزائد من هذا الاستخدام، وهذه مقولة تدعو إلى الأسف لأنها أصبحت جزءا من لغة الخطاب الدولي ، العربي، على المستوى الرسمي والإعلامي.

وأما السؤال الرابع : فيتعلق بمشكلة تفرض نفسها رغما عنا، وهي أن إسرائيل لا تعترف إلا بقانون القوة، وأنها لم تعمد إلى كسر إرادة الشعب الفلسطيني، وهوأعزل، وإنما عمدت إلى إبادة، بما يسمح لنا بافتراض أن الشك سوف يحيط بأي سلام بين إسرائيل والفلسطينيين، حتى على المدى البعيد، كما يسمح بالافتراض بأن سباق التسلح والصدام، ولو على المدى البعيد، أصبح جزءا من تصور العلاقة بين إسرائيل والدول العربية .

ونقطة الخلل في كل هذه المعادلات هي قيادة الولايات المتحدة للظلم، وقلب الحقائق، ومحاولة تكريس هذا الواقع في صورة قانونية .

ويترتب على ذلك أخيرا أنه ما دام الفعل الإسرائيلي لا يعد جريمة في نظر واشنطن، والأمم المتحدة، وأوربا، فإن تقديم الإسرائيليين المسئولين للمحاكمة الدولية يحيطه الشكوك أيضا كما يعيق ترتيب المسئولية الدولية على إسرائيل .

هذه هي الحقائق المتصلة بالحالتين اليهودية والفلسطينية والإطار الدولي المتباين، الذي نعرض فيه هاتين الحالتين، وهذا هو حجم التحدي المطروح أمام العالم العربي، وهذا هو جدول أعمال النضال العربي على كل المستويات دون تأخير .

الفصل الثاني
القضية في إطارها العربي

١ـ العراق وفلسطين
بدائل أم هموم متوازنة

العلاقة بين العراق وفلسطين لا تزال تتخذ أشكالا مبتكرة. وقد يظن البعض من ظاهر العنوان أنني أقصد تحليل علاقة بغداد بالقضية الفلسطينية أومدى ما أسهمت به في سير القضية سلبا أوإيجابا ، حقيقة أم مجازا ، واقعا أم افتراضا ، فذلك أمر لا أظن أن وقته قد حان، ولكنني أقصد أشكال الهموم التي تلقيها القضيتان على الكاهل العربي الهزيل .

أما الشكل الأول والأحداث فهوذلك الذي تلوح به الولايات المتحدة. فواشنطن تعلم أن الشعبين العراقي والفلسطيني يعانيان وأن واشنطن نفسها هي السبب الرئيسي في معاناتهما مع اختلاف الأسباب. فمعاناة العراق راجعة جزئيا إلى ضرورة أن يبذل العراق نفسه جهدا لسد الذرائع من أساسها والسعي إلى مصالحة أهل القتيل (الكويت) وألا يترك الأمر في يد ولي الدم (الولايات المتحدة) التي نصبت نفسها هكذا منذ استعان العالم العربي بها لاستخلاص الكويت من فم العراق واستخراجها من معدته، صحيح أن واشنطن تمارس سياسة الإذلال ضد بغداد لأسباب خاصة جدا يعلم المراقبون بعضها ويخفي أمرها على المتابعين ولكنها على كل حال لا تتصل بسبب إلى أمن الكويت أوالخليج.

وأما معاناة فلسطين فراجعة إلى وجود الاحتلال الإسرائيلي ووحشية سياساته ورغبة حكومة إسرائيل في إغلاق الملف الفلسطيني دون أن يحتوي سوى على أسماء الشهداء وصرخات الجرحى الذين تغتالهم إسرائيل علنا وتمثل بجثثهم على رؤوس الأشهاد. ولكن واشنطن تساند هذه السياسة وتعينها على المضي والاستمرار وتقرر أن حياة الإسرائيليين هي الأولى بالرعاية حتى على جثث الفلسطينيين، فالإبادة في العراق وفلسطين هما ثقيلان على العالم العربي والإسلامي وكلاهما مأساة كاملة للأمتين ولإسرائيل والولايات المتحدة يد في هذه المأساة، ومعنى ذلك أن العبث بآمال الشعبين الفلسطيني والعراقي والتلويح لهما باقتراب الفجر الكاذب أمر ينافي الأخلاق ويضاعف المهانة والحنق ، كما يضاعف الشعور بالعجز في العالم العربي؛ لأن العراق وفلسطين يجدان خلاصا لمشكلتهما في حلول جذرية واضحة تحدوها رغبة مخلصة من جانب واشنطن في أن تنظر إلى المشكلتين بعيدا عن التأثير الإسرائيلي الكاسح والذي دفع واشنطن إلى إغفال حقائق الموقف في المشكلتين.

ومؤدى ذلك أن محاولة واشنطن التلويح ببعض الأمل للشعب الفلسطيني مثلما فعلت عندما صرح أول وزير خارجية في نوفمبر ٢٠٠١ حول "الرؤية" الأمريكية للمنطقة وموقع الدولة الفلسطينية فيها ، قد يهدف إلى تهدئة الخواطر العربية والإسلامية بسبب البطش الإسرائيلي اليومي في فلسطين ليس حبا في العدل أوالعودة إلى الحق أوتجاوبا مع النداءات العربية والدولية الملحة، وإنما هي رغبة واشنطن في تقديم مبرر تراه مناسبا لكي لا يمانع العالم العربي في قيامها بعمل عسكري كبير ضد العراق. ففي الوقت الذي تقدم فيه واشنطن جزرة في فلسطين تهوي بالعصى على العراق في مشهد متوازن تحت ستار جاهز وهوالمحافظة على التحالف العربي مع واشنطن ضد الإرهاب في محطة من محطاته العربية وفق التكيف الأمريكي مع العراق وعلى العكس ، قد تصور واشنطن تريثها في ضرب العراق على أنه تنازل من جانبها يستحق تأييد العرب لسياستها الموالية تماما لإسرائيل.

في هذا الفرض تلعب واشنطن بالعراق وفلسطين بطريقة تبادلية بنفس الطريقة التي أغرم بها الاستراتيجيون الأمريكيون في رسم نظريات ضبط العلاقات بين واشنطن من ناحية ، وإزاء كل من العراق وإيران من ناحية أخرى. ومن الواضح أن ما تسميه واشنطن تنازلا في المسألة العراقية قد لا يرضي دولا عربية أو إسرائيل، لأن الفريقين (هذه الدول وإسرائيل) ترى العراق عدوها الأول ، وأن استعداد الولايات المتحدة ضد العراق نصر لسياسات هذين الفريقين، وبالمقابل فإن أي " تساهل " تجاه الفلسطينيين وقيادتهم ينتقص من رضا إسرائيل التي تعتبر هذا " التساهل" طرحا من حسابها لصالح أعدائها .

أما في جانب العراق فإن إنصاف الشعب العراقي وإنقاذة لا يقل أهمية عن حماية الشعب الفلسطيني ، وفي ضعف الشعبين نصر لإسرائيل في الحساب الأخير.

الشكل الثاني لعلاقة العراق بفلسطين هو ذلك الذي طرحه الرئيس بوش الأب إبان غزو العراق للكويت ٩٠ ـ ١٩٩١ وهو الذي اتخذ صورة التتابع في العلاقة بينهما عندما وعد بوش بأنه فور تحرير الكويت ، سيقدم مبادرة للسلام بين العرب والإسرائيليين بما في ذلك الفلسطينيين ، أي أن التضامن العربي الأمريكي لدحر العراق سيؤدي إلى أن تكون عملية السلام مكافأة العرب في المعادلة ، وهو يعلم علم اليقين أين حصة إسرائيل في المعادلة كلها

سواء فِي مواجهة العراق أو فِي مواجهة بقية الأطراف العربية فِي الصِّرَاع العربي الإسرائيلي .

أما الشكل الثالث فهو ذَلِك الَّذِي تتبناه إسرائيل وهُوأن إضعاف العراق إلَى حَدّ أن يَكُون ـ كَمَا قال البارودي ـ "فلٌ رزية تقاسمها فِي الأهل باد وحاضر ..." أمر هام لإضعاف مجمل القوة العربية، ومِن ثُمَّ تعظيم قدرة إسرائيل فِي مواجهة الفلسطينيين حَتَّى لَو افترضنا فرضًا أن قوة العراق يُمْكِن أن تضاف إلَى ميزان القوة العربية الشاملة.

غَيْر أن الشكل الرابع لعلاقة العراق بفلسطين هو المنظور العراقي نفسه ، حَيْثُ يَبْدُو أن العراق تنظر إلَى القضية الفلسطينية بوصفها ساحة لسياساته ومتنفسًا لحركته مَا دَامَت لا تسبب لَهُ مخاطر فِي الوقت الَّذِي يضمن تسجيل نفسه ضمن المعسكر القومي التحرري ولَو بالخطب والتصريحات. وخلال الغزو العراقي للكويت اعتبر العراق التهام الكويت وجبة لازمة لِكَي يتمكن مِن استجماع قوتة لتحرير فلسطين ومنازلة إسرائيل ، وعِنْدَمَا اشْتَدَّ الضغط عَلَى العراق ربط بَيْنَ الانسحاب العراقي مِن الكويت والانسحاب الإسرائيلي مِن فلسطين .

وأخيرًا المنظور الكويتي لعلاقة العراق بفلسطين والَّذِي يقوم عَلَى أن حرية الكويت ـ فِي الحسابات العراقية ـ رهن بحرية فلسطين مِمَّا يَعْنِي ديمومة الاحتلال لِكُلٍّ مِن الكويت وفلسطين، وهُمَا، فلسطين والكويت ، هموم عربية متراكمة ترهق العالم العربي وتؤرقه .

ولا شَكَّ أن الكويت قَد نظرت إلَى العراق وفلسطين مَعًا نظرة عدائية عِنْدَمَا أيدت القيادة الفلسطينية غزو العراق ، مِمَّا كَانَ لَهُ أثره فِي الموقف العربي وتنامي فرص إسرائيل فِي مواجهة الجميع .

ولا شَكَّ أن تركيز التوتر صوب العراق يصرف الانتباه عَن بطش إسرائيل للفلسطينيين ، كَمَا أن التركيز عَلَى مأساة الفلسطينيين يخفف الاهتمام بمأساة شعب العراق.

وتبقى مأساة العراق وفلسطين عنوان الهوان العربي بصرف النظر عَن دور العراق فِي صناعة مأساته والإسهام ـ إلَى حَدّ مَا ـ فِي استمرارها .

٢ـ الضلالات الصهيونية وخطر السكوت عنها

كشف علاقات السلام والصِّرَاع بَيْنَ العرب وإسرائيل عَن حقائق لَمْ يعد ممكنًا الطعن فِي صحتها أو إخفاؤها ، مِثْلَمَا انكشفت إسرائيل وأوهامها بحجمها الحقيقي، ومِن المهم فِي المرحلة القادمة أن نؤكد الحقائق وأن نبدد الأوهام والأباطيل والضلالات الَّتِي لا يزال البعض يعتقد أَنَّهَا تنطلي عَلَى غيرهم بنفس السهولة الَّتِي انطلت فِي الماضي .

أما الحقائق الَّتِي انكشفت فأولها أن شعوب المنطقة جميعًا تريد السلام العادل الواضح المتوازن ولَنْ تقبل السلام الإسرائيلي القائم عَلَى عقد نفسية وأوهام ومفاهيم عنصرية ، وعَلَى تميز بني إسرائيل عَلَى غيرهم ، ولَكِن التطرف الإسرائيلي يراهن عَلَى مَا يعتقده نقاط الضعف العربية وحسابات اللحظة. ولَيْسَ صحيحًا أن العرب اضطروا إلَى السلام بَعْدَ أن أعيتهم وسائل المواجهة، وإنَّمَا الصحيح أن اصطلاح السلام والتفاوض تاجرت بِهِ إسرائيل طويلاً وأدخلت فِي روع العالم أَنَّهَا الدَّوْلَة الصغيرة الوليدة المتحضرة أحوج مِن غيرها للسلام دُونَ أن تفصح فِي تِلْكَ المرحلة عَن ملامح السلام الَّذِي تضمنه ، وتعلم إسرائيل قبل غيرها أن نجاحاتها جميعًا مرهونة بنسبة هائلة بمساندة اللوبي الصهيوني والولايات الْمُتَّحِدَة مساندة عمياء، ولَيْسَت انتقادات زعماء الصهاينة الأخيرة فِي كتبهم ومواقفهم الَّتِي يهلل لَهَا بعض المثقفين العرب ـ لَيْسَت سِوَى صيحات تحذير لتصحيح المسار المفيد لاستمرار بقاء إسرائيل الَّذِي يجمع العرب الآن عَلَى قبولة، لكنهم يعترضون عَلَى عقلية زعمائها وممارساتهم الهوجاء .

والغريب أَنَّهُ رغم تغير المناخ الإقليمي والدولي لا يزال قادة إسرائيل يرددون نفس اللغة والمفاهيم وزاد نتنياهو عليهم فِي تكرارها بلا ملل وبشكل يستفز أعقل العقلاء .

الحقيقة الثانية هِيَ أن جوهر السلام عِنْدَ إسرائيل هُو خضوع العرب لمطالبها ومفاهيمها واحتجاجاتها ، والمحاجة مِن جانبهم فِي هَذِهِ المسلمات هى إرهاب ونكوص عَن روح السلام، ويزداد جوهر السلام خصوصية عِنْدَمَا يتعلق بالفلسطينيين حَيْثُ تتصور إسرائيل أن عرفات لَيْسَ أكثر مِن كبير نظار تأتيه المساعدات الدَوْلية كُلَّمَا رضيت عَنْهُ إسرائيل ، وأن المبرر الوحيد لاستمرار وضعه فِي دائرة السيطرة الإسرائيلية هُو قيامه بمهمة أساسية تشكل أساس شرعية

السياسة القانونية فِي نظر إسرائيل وهيَ تأمين إسرائيل مِن غضب الفلسطينيين مَهْمَا تمادت إسرائيل فِي جلدهم وسحق عظامهم وهدم منازلهم وخنقهم نفسيًا واقتصاديًا ، ولا نَظُنّ أن أي انسحاب إضافي أوتطوير فِي مركز السلطة الوطنية هُو مِن خيارات الحكومة الحالية. وحَتَّى لا نندهش مِن موقف واشنطن فِي عهد الرئيس كلينتون أونعلق عَلَى حكمه آمالاً زائفة ، يَكْفِي أن نذكر مَا سجله مَعَ آل جور فِي برنامجة الانتخابي حَيْثُ وعد بِأَن ينصف إسرائيل بَعْدَ أن ظلمها الرؤساء المتعاقبون ولَمْ يعطوها مَا تستحقه مِن الدَّعْم والثناء ، وهَذَا هُو فِي رأينا مَا قوى ساعد نتنياهو وشجعه عَلَى أن يدفن اتِّفَاق أوسلو والاتفاقيات المتفرعة عنه وأن يصول ويجول فِي المنطقة، بَلْ ويتمادى إلَى حَدّ اعتبار تصدي المقاومة اللبنانية لعدوان قواته فِي أوائل سبتمبر ١٩٩٧ وخسارة إسرائيل الفادحة فِي المواجهه ـ اعتبار هَذَا العمل الوطني الشريف إرهابًا ، أي أن مقاومة العدوان قَد أصْبَحَت فِي قاموسه إرهابًا.

ولَعَلَّ هَذَا التشجيع الأمريكي أو عَلَى الأقل السكوت هو ما دفع إسرائيل إلَى التحرك فِي المنطقة بحرية تَامَّة سواء فِي المناطق المحتلة أوفِي لبنان ورسم سياساتها العسكرية وفْق التوازنات الَّتِي تقدرها ، ناهيك عَن سياساتها النووية وإزاء بقية أسلحة الدمار الشامل، وهِيَ آمنة مطمئنة مِن أي موقف عربي حازم تضعه إسرائيل عَلَى الأقل ضمن حساباتها فِي أي قرار هام. أما أوهام بني إسرائيل وأباطيلهم فَلَمْ يعد يجوز السكوت عنها. وأختار مِنْهَا هُنَا ثلاثة: **الوهم الأول** الَّذِي تاجر بِهِ اليهود طويلاً هو أن لَهُم حقًا إلهيًا مصدرة التوراة فِي فلسطين والقدس وأنَّهُم كَانُوا ملوك هَذِهِ الأرض وطردوا مِنْهَا لكنهم متعلقون بِهَا وعادوا إلَيْهَا تنفيذًا للوعد الإلهي. وُردنا عَلَى هَذَا الوهم مَا يَلِي :

إن أول الَّذِينَ آمنوا بموسى عَلَيْهِ السلام هم سحرة مصر وبعض المصريين وَأن مِن خرجوا مَعَ موسى مِن مصر هم خليط مِن المصريين وَبني إسرائيل وَبذَلِك تحول بنوإسرائيل مِن المستوى العرقي إلَى المستوى الديني أي أتباع موسى وَتحقق شقًا رسالة موسى: هلاك الفرعون الَّذِي استكبر عَلَى التوحيد، وخروج بني إسرائيل مَعَ موسى إنقاذًا لَهُم مِمَّا عانوه فِي مصر.

إن موسى دخل فلسطين داعيةً ومنتصرًا للإيمان عَلَى الكفر ولَمْ يدخلها غازيًا وفاتحًا، وبذَلِك يكفيه هداية سكانها إلَى دين الله ولَيْسَ وراثة بني جلدته للبلاد وأهلها .

إن الوعود الإلهية المدعاة مصدرها موضوع كَمَا أشار إلَى ذَلِك القرآن الكريم " فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ".

إن فترة حكم اليهود لفلسطين قَد طواها الزمن ضمن مَا طوى مِن أنظمة وإمبراطوريات وتعدلت خرائط العالم مئات المرات طوال الألفي عام الماضية وإذَا جاز الرجوع باليهود إلَى حكم فلسطين لمجرد حكمهم لَهَا عشرات مِن السنين لجاز إعادة العرب المسلمين إلَى الأندلس الَّتِي حكموها قرابة قرون.

أما الوهم الثاني : فَهُو أن لليهود حقًا فِي أهرامات مصر لأَنَّهُم شاركوا عبيدًا فِي بنائها ، وقَد كفاني المتخصصون دحض هَذَا الوهم إذَ أبانوا أن الأهرامات بنيت قبل أن يظهر بنوإسرائيل فِي مصر بعدة قرون .

وأخيرًا الوهم الثالث : وهُو أن إسرائيل ستظل تعربد فِي المنطقة دُونَ رادِع، وهُنَا نأتي إلَى مفصل المشكلة مَعَ إسرائيل. فَإذَا كَانَت إسرائيل ركبت قطار السلام للمزايدة عَلَى العرب ، فَإن العرب هَذِهِ المرة ركبوا قطار السلام كخط استراتيجي لا رجعة فِيهِ، ولِذَلِكَ وجب عَلَى العرب العمل وحدهم عَلَى إنقاذ السلام مِن المهرجين والمتنطعين وذَلِك بإعادة دراسة كيفية مواجهه كَافَّة التصرفات الإسرائيلية عَلَى الأرض أوَّلاً بأول بَعْدَ أن اقتنع الجميع بأَن الشكوى للولايات الْمُتَّحِدَة ومجلس الأمن هُو تحكيم نفس الطرف فِي ذَاتَ قضيته مَهْمَا تنوعت أوصافه كشريك ووسيط وعراب وغيرها مِن الصفات والأسماء. ودُونَ دخول فِي تفاصيل كيفية تصدي العرب لإسرائيل بقواهم الذاتية وهُو أمر لا مَفَرَّ مِنْهُ إذَا أرادوا سلامًا حقيقيًا، تَكْفِي الإشارة هُنَا إلَى أن مساندة الحكومة اللبنانية للحركة الوطنية اللبنانية والتصدي الجاد لإسرائيل فِي جنوب لبنان أرغم حكومة إسرائيل عَلَى التفكير بصوت عال حول التكلفة السياسية والأمنية والعسكرية لوجود إسرائيل فِي الجنوب ، وظني أن الجنوب بوضعه الجديد أَصْبَحَ محرقة لأصابع إسرائيل، وسَوْفَ لا نندهش إذَا انسحبت إسرائيل لا امتثالاً لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ /١٩٧٨ ولَكِن امتثالاً لمصلحتها فِي الإفلات مِن محرقة الجنوب، وهُو درس بالغ الدلالة لا يجوز أن تفوت حكمته عَلَى المراقبين .

٣ـ حتى لا تصبح القمة العربية غاية في ذاتها

لا يخفى أن عقد قمة عربية صار من الألغاز العربية، إما بسبب الضغوط لمنع عقدها، وإما لعدم توافر الإرادة السياسية لتنفيذ ما يمكن تقريره فيها، حتى استقر في الوجدان العربي أن عقد قمة تقرر أمورا لا تنفذ أولا تقرر شيئا هاما هي إضافة إلى الهوان العربي. أما في هذه الظروف وحيث يغلي الشارع العربي فإن الأنظار تتجه صوب القمة أملا في أن تكون متجاوبة مع نبض هذا الشارع ومدركة لمسئولياتها كقيادات عربية رسمية. فإن تطابق موقفها مع نبض الشارع أضاف ذلك أساسا جديدا لشرعية النظم العربية وحكامها، إذ ليس سرا أن الشعوب العربية الآن تقيس هذه الشرعية بمدى التفاعل والفاعلية، فلا قيمة لدولة مهما عظمت إمكانياتها إن لم تترجم هذه الإمكانيات لتحقيق أهدافها ولا قيمة لمئات الملايين من العرب إذا كانت حفنة الغرباء تنزل بهم الهوان في عقر دارهم، وأن يصبح مستأجر العقار أقوى من الساكن والمطالب بطرده وإبعاده .

وحتى تصل القمة في شجاعة إلى قرارات هامة يجب أن تتوفر لها البصيرة بعدد من الحقائق التي سترتها فترة طويلة ظروف معينة، وأولى هذه الحقائق أن إسرائيل التي آمنت بالقوة تريد أن تجعل القوة سندا وحيدا لحق مزعوم، وظلت طوال محاولات التسوية السياسية تدعم قوتها وتجمع بين السلام والقوة، بحيث يعد سلاما يعكس هذه القوة كما يعكس ضعف الطرف الآخر. وليس سرا أن أوراق القوة في الساحة الفلسطينية قد تبددت طوال السنوات السبع من أوسلو وحتى الآن بعد أن اعتقد العرب أن السلام التعاقدي كفيل بتوفير السلام والأمن للجميع، ولكنهم غفلوا عن أن التسويات ليست ذات طابع خيري أوأخلاقي، وإنما تقوم على المنطق السياسي الأبدي، وهوأن القوي يأخذ من التسوية بقدر قوته، وأن الضعيف ينال منها قدر ما يعانيه من ضعف، والقول بغير ذلك مجافاة لهذا المنطق، وكسر لمنطق العدل فيه الذي يأبى أن يسوي بين القوي والضعيف على مائدة التسوية واقتسام الحقوق، مع أن الحق الذي يقتسم هو كله حق الضعيف ولكن ضعفه هوالذي جعل حقه متنازعا عليه، ثم اضطره إلى أن يقبل بما تبرع به القوي .

الحقيقة الأخرى : هي أن التنازل الذي تتحدث عنه إسرائيل عندما تعيد الأراضي إلى أصحابها مصطلح يجب أن يوضع في مكانه الصحيح، وهوأن صاحب الحق هو الذي يتنازل، أما مغتصب الحق فلا يكون متنازلا إن هو أعاده كله أوبعضه إلى أصحابه بل إن إعادته الحق هي صدوع لمنطق سوي.

ونأتي بعد ذلك إلى قضية حساسة، وهي القدس، لماذا سكت العالم العربي عن المطالبة بالقدس الغربية ؟ هل لأنها في ذاكرة جيل انقضى ؟، أم لأن الهوان العربي استكثر أن يسجل موقفه من حقه؟، أم لأن الساسة الجدد في العالم العربي وفلاسفة هذا الزمان أرادوا أن يؤكدوا أن الحكمة هي أن تتحلى بالواقعية فلا تطالب بشيء لا يرجى السماع له ؟، أوأن المطالبة به مع قلة الشيء يخلق عدم تناسب واضحا بين الحق والقدرة فيجعل سذاجة صاحب الحق واضحة ؟، أم أن الذين سلموا بقيام إسرائيل اعتقدوا أن الخلاف معها وليس عليها ؟، وأن هذا الخلاف يبدأ منذ احتلالها للأراضي العربية عام ١٩٦٧ م ؟، وأن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ قد أسبغ الشرعية على كل المكتسبات الإقليمية الإسرائيلية بما في ذلك القدس الغربية، أم أن العرب ظنوا أن المطالبة بالقدس الغربية يمكن أن تتم بعد استعادة الشرقية ؟، أم أنهم ظنوا أنه إذا استحال استعادة الشرقية على ما يبدو فكيف نطالب بما هو أبعد؟، أم أن العرب مثل إسرائيل ليس لديهم ما يقولونه بشأن القدس الغربية ؟ .

فليس لدى العرب مبرر نفسي للمطالبة بها، كما ليس لدى إسرائيل مبرر قانوني للاحتفاظ. والغريب أن إسرائيل ساقت حججا واهية، وكلها غير قانونية، ولم تقدم حجة دينية واحدة كعادتها عندما يعوزها المنطق القانوني مهما كان سقيما، فتلجأ إلى التوراة وإلى التاريخ لعلها تجده في جهل المخاطب بهما وسلطان الدين والتاريخ ما يرهبه فكريا ووجدانيا، فينعقد لسانه عن البيان والإفصاح. فالقدس كلها شرقا وغربا عربية إسلامية، ويجب أن تكون نقطة البداية هي هذا التناقض الكامل بين حق العرب في كل القدس وغصب إسرائيل بنفس الوسيلة لهذه المدينة التي قسمتها إسرائيل إلى عربية وشرقية مع أن الصحيح هو شرق القدس وغرب القدس ما دامت المدينة واحدة في الأصل وأن تقسيمها قصد التهامها تدريجيا، ثم الدعوة إلى توحيدها بعد التهامها.

ولا يجوز أن يتوقف الزعماء العرب لحظة واحدة أمام ما قد يثنيهم عن مواقف سابقة بشأن القدس ؛ لأن إسرائيل نفسها وهي المغتصبة لكل القدس تنكر إعادة جزء منها للعرب أوتنفيذ ما تتفق عليه رغم ما فيه من ظلم لصاحب الحق الأصلي. فقد استقر موقف مصر منذ كامب دافيد وحسبما سجل الرئيس السادات في خطابه إلى الرئيس الأمريكي كارتر على أن المطلوب هوالقدس الشرقية، ولا ضير على مصر إن هي رجعت إلى الحق، وهو أن كل القدس لصالح المقدسات اليهودية غير المحددة، فلتظهر للعرب والعالم أنها جديرة بذلك لا بقوتها الخرقاء ولكن بسلوكها المقنع ومنطقها الحضاري .

والأمر الأخير الذي لا يجوز أن يفوت على القمة هو أن الشعوب العربية لا تموت، وهي إن سكتت وبدا أنها قبلت، فإن لذلك حدودا ولنا من هبة الأقصى درسا واضحا، ويجب أن ينصرف هذا الدرس إلى ما يجاوز الصراع العربي الإسرائيلي، وتلك الشعوب هي الذخيرة الحية لعزة النظم السياسية ومكانة الدول، ولن ينتهي الصراع للصالح العربي ما لم نتنبه إلى إصلاح سياسي شامل في الداخل، ولا يجوز أن تطالب القوة باستثناء مسيرة السلام، فتكون بذلك قد فاتها الحكمة من الأحداث الأخيرة ولبت طلب إسرائيل، وإنما لا بد أن تصر القمة على بدايات جديدة تعيها إسرائيل أولا، وتبدأ بمحاكمة عادلة لمرتكبي مذابح الفلسطينيين، على أساس أن حرب الإبادة ضد الفلسطينيين تقوم بها الدولة الإسرائيلية كما يقوم بها المستوطنون، وأن إسرائيل عجزت حتى عن استيعاب عرب ١٩٤٨ م، ١٩٦٧ م، ودمجهم في مجتمعها على أساس العدل وعدم التمييز .

وليكن واضحا أن استقلال أراضي السلطة الوطنية وإن بدا أنه تم شكليا بموجب أوسلو، فإن أساسه الحقيقي هو حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وأن اعتداء إسرائيل على كل الأراضي الفلسطينية هواعتداء على أراض أجنبية يتطلب تطبيق ميثاق الأمم المتحدة بشأنه وأن إبادة الشعب الفلسطيني الأعزل هي أبشع صور إرهاب الدولة الذي لا يجوز أن يمر دون حساب .

فإذا كانت القمة سوف تعتبر مجرد انعقادها في هذه الظروف بطولة يسجلها التاريخ دون أن تقوى على أن تحلل الموقف وتتخذ ما يتطلب من قرارات فإن عدم انعقادها قد يمكن تبريره، أما عجزها فسوف يكون من الصعب قبوله، صحيح أن انعقاد القمة وسط ضغوط تعويقها مهم، ولكن الأهم أن تظل القمة وسيلة إلى غاية أعظم .

٤ـ العالم العربي وحصاد الحملة على أفغانستان

عندما كتبت في أوائل أكتوبر ٢٠٠١ م وقبيل بدء الضربات الجوية الأمريكية في أفغانستان، وحذرت من مخاطر خلط الأوراق في حمى الإرهاب لم يساورني أدنى شك في النتائج الماثلة الآن، وهي أن الولايات المتحدة والغرب بوجه عام يريد أن يعيد عصر الاستعمار الذي رزح تحته العالم الإسلامي طوال القرون الأخيرة، ولكن بأساليب جديدة، وقلت يومها أخشى أن يشترك العالم الإسلامي وسط هذه الحمى في الإضرار بقضاياه، وطالبت بموقف واع من جانب العالم الإسلامي .

وكانت التداعيات، إن نجحت حملة أفغانستان، بادية وضحاياها تمر أمام مخيلتنا وكأنها شريط واضح القسمات. وقد تسابقت الدول الإسلامية إلى مساندة الحملة الأمريكية بوصفها حملة دولية ضد الإرهاب، ظنا منها أن وجودها في الركاب العسكري وحضورها السياسي والإعلامي هي القربى من واشنطن لعل ذلك يعفيها من شرور الحملة وشررها المتطاير .

ويبدو أن نجاح واشنطن في حشد العالم كله في هذه التجربة العسكرية، والقضاء بكل السبل غير الأخلاقية وغير القانونية على نظام طالبان والقاعدة، بصرف النظر عن اختلاف وجهات النظر حولهما قبل الحملة وبعدها ـ قد أوهم الغرب أنه من الضروري أن يزيد إسهامه العسكري في الساحات الأخرى حتى يبرر خطته في قسمة العالم بين دول الشمال في أسلاب الجنوب، وابتداع قواعد خاصة في مواجهة العبيد الجدد والقدامى .

وإذا جاز القول أن باكستان هي مفتاح العمل الأمريكي في أفغانستان وما وراءها طمعا في قطف بعض المكاسب خاصة في كشمير، فإن باكستان هي أولى الضحايا وأول الخاسرين، وتليها القضايا الإسلامية الواحدة تلو الأخرى، وعلى الطرف الآخر تقف إسرائيل وقد استفادت من جميع المواقع وضمنت تطابق مصالحها مع الموقف الأمريكي بما يمكنها هي الأخرى من جني الثمار كاملة دون أن تخسر شيئا .

فمن ناحية، بدأت باكستان حصاد الأشواك عندما توهمت أن التحالف مع الولايات المتحدة سوف يحقق كل مصالحها وخدعها رضا واشنطن في البداية عنها ورفع العقوبات التي كانت فرضتها عليها بسبب تفجيراتها النووية وإسقاط بعض ديونها وتقديم بعض المساعدات إليها. ولكن الهند سارعت هي الأخرى إلى القفز في قطار الحملة الأمريكية مما ضمن لها نفس المزايا السابقة، وزاد عليها أن أيدت واشنطن موقفها في كشمير، وانضمت إلى الهند في مطالبتها باكستان بإنهاء جماعات " الإرهاب " في كشمير، بل ضمنت الهند بمسعى أوموافقة أمريكية مشاركة إسرائيل معها في أي صدام محتمل مع باكستان .

ولا شك أن باكستان وقنبلتها النووية كانت وستظل هدفا لإسرئيل ؛ مما جعل التحالف الاستراتيجي الذي انعقد في أوائل يناير ٢٠٠٢ م حاسما في إبراز اختلال ميزان القوة في شبه القارة الهندية، في وقت فقد فيه العالمان العربي والإسلامي أية مرونة أوقدرة على التحالف أوصناعة التحالف على النحو الذي أجادته إسرائيل .

وبديهي أن توتر العلاقات الباكستانية الأمريكية قد رافقه حسرة باكستان وخيبة أملها، لأنها تعلم أنه لولا الموقف الباكستاني لما كان بوسع واشنطن أن تنال من طالبان على النحو الذي لا شك يعرفه القارئ، ولا حاجة بنا في هذا المقام إلى تفصيله. فقد جلبت باكستان لنفسها كل المتاعب وراهنت على الحصان الخاسر، وعرضت أمنها لخطر من كل الاتجاهات : عدم الاستقرار في أفغانستان، توحش الهند، اضطرار باكستان إلى مخالفة مشاعر شعبها المؤيد لكشمير، وإسهامها في إضعاف موقف المجاهدين في كشمير من حيث كانت باكستان تتصور خطأ أن انحيازها المطلق لواشنطن سوف يؤدي إلى تسوية قضية كشمير بلا حاجة إلى جهاد أومقاومة، فإذا بها تفاجأ بإملاءات نيودلهي وواشنطن نفسها تشبه التحالف الأمريكي الإسرائيلي وإملاءاته ضد الفلسطينيين.

أما الخاسر الثاني في إطار العالم الإسلامي، فهو إيران التي تساند موقف الهند في كشمير وقدرت موقفها من الحملة الأمريكية في أفغانستان على ضوء عدد من الاعتبارات غير

الاستراتيجية في مقدمتها تلهف إيران على الخلاص من طالبان بعد تاريخ طويل من التوترات التي وصلت يوما إلى الصدام المسلح بينهما بعد جرائم طالبان ضد الدبلوماسيين الإيرانيين في مزار شريف عام ١٩٩٧م، ومنها موقف إيران من تنظيم القاعدة وبن لادن. ولم تكن إيران تتصور أن واشنطن ستستهدفها، وأنها تدفع دفعا من جانب إسرائيل للضغط عليها، أوالصدام معها لاعتقاد إسرائيل بدور إيران في دعم المقاومة ضد إسرائيل .

فقد كان واضحا منذ بداية الحملة أن الوجود العسكري الأمريكي في باكستان وأفغانستان يكمل الحصار الأمريكي لإيران في الخليج، ويحبط أي تقارب إيراني مع العالم العربي من ناحية، ومع العراق بوجه خاص، وتواصل إيران مع سوريا ولبنان من ناحية أخرى .

وأما الخاسر الثالث في الترتيب والأول في حساب الخسائر والمنافع فهو المقاومة الوطنية وشعوبها في فلسطين ولبنان. ولعلنا نذكر أن الرأي قد انقسم في بداية الحملة حول أثر الحملة على القضية الفلسطينية. وكان رأي البعض أن بوادر الأمل تلوح مع تقدم أعمال الحملة، بينما كنت مع كثيرين نرى أن فلسطين هي أكثر الضحايا خسارة، لأن إسرائيل تمكنت في غيبة دبلوماسية عربية أوإسلامية من انتهاز كل الفرص، بحيث أصبح إبعادها عن اللحاق بالحملة مكرمة تستحق الإنعام عليها والاستجابة لطلباتها والتأييد التام لكل حماقاتها.

وبلغ النصر الإسرائيلي مداه عندما حصلت على تأكيد أمريكي وأوربي على أن المنظمات الفلسطينية المقاومة وحزب الله، منظمات إرهابية يجب تفكيكها .

وما دامت إسرائيل تفكر وتخطط لعالم جديد تستحوذ فيه على كل الشرق الأوسط والعالم العربي، فقد أعلنت واشنطن أنها ماضية في حملتها ورشحت للمرحلة الثانية كلا من العراق واليمن والسودان والصومال، رغم أن اليمن والسودان والصومال قدموا كل فروض الطاعة والولاء واعتقدوا أنهم أصبحوا بمنجى من العصف الأمريكي، ولكن المصالح الإسرائيلية الواضحة في هذه الدول الأربع جعلت واشنطن تحث في استهدافها.

وفي ظني أن من توابع هذه المرحلة من الحملة فتح ملف القدس الآن، بينما عرفات رهينة في رام الله، والشعب الفلسطيني كله تحت رحمة سلطات الاحتلال، وشبح الإرهاب كما تراه واشنطن وإسرائيل مسلط على شعوب المنطقة بأسرها.

٥ـ نحو قمة عربية

موضوعها : الوجود العربي المستباح

لا أبالغ إذا قلت إنني أعبر عن قناعة كل الشعوب العربية وكل المثقفين العرب في المطالبة بعقد قمة عربية مع بداية العام الجديد وهو الذكرى السابقة لقمة مجلس الأمن التي ارتفعت بآمال المجتمع الدولي في نظام دولي مستقر وعادل مستند إلى حكم القانون إلى مستوى النجوم، ولتكن القمة العربية جزءا من جهد دولي عام في مختلف مناطق العالم يعلن تمسكه بنظام له قسمات واضحة يليق بمكانة البشرية في الألفية الثالثة ولا يستسلم لارتدادها إلى ما قبل عصر الحضارات القديمة .

أما مناسبة القمة فهو ما كشف عنه الهجوم على العراق وسلوك إسرائيل إزاء عملية السلام وإزاء المنطقة العربية من أن العرب في نظر الآخرين أصبحوا غير مؤهلين للبقاء وليسوا جديرين بمكانهم، ناهيك عن عجزهم عن أن يكون لهم مكان على خريطة القوى العالمية في عالم تتزاحم فيه القوى فرادى وجماعات لتشكيل النظام الجديد الذي لم يتشكل قط منذ انهيار نظام الحرب الباردة رسميا. وإذا كان الوجود العربي نفسه هو محل الاختبار، وأن نظرة الآخر لهم هي ألا وزن لهم في قرارات الأخير المتعلقة بالعرب وبقضاياهم تصبح قضية عقد القمة لهذا السبب بجذوره ومضمونه وتفريعاته مطلبا شعبيا لا سبيل أمام الحكومات العربية سوى الاستجابة له بعد أن اتسعت الهوة بين إدراك الشارع العربي لهذه الكارثة وبين الحسابات الرسمية في العواصم العربية .

وأما موضوع القمة فهو قضية العراق وهي عنوان كل ما يهدد الوجود العربي، ولندرك هذه الحقيقة، لابد أن نتناول جذور المشكلة وصلبها وهوأن غزو العراق الكويت أثار على الفور أربع قضايا متشابكة : بالنسبة للعالم العربي كان الغزو يعني أن النظام العربي غير قادر على لجم القوة العراقية وإعادتها إلى مكانها، وأن قمع القوة العراقية التي مورست بشكل سافر تحديا لكل القيم العربية وجهلا بقواعد اللعبة الدولية يتطلب قوة عربية فورية أكبر، وهو ما لم

يتوفر.القضية الثانية: بالنسبة لدول الخليج، صور لهم الغزو حقا أو مبالغة على أنه ابتلاع لرأسهم في الخليج وأن القدم العراقي بالغ غايته حتى نهاية الجسم الخليجي، فهو مقدمة تتطلب خاتمة، وأمام ضعف القوة الخليجية مجتمعة وانهيار نظام الأمن الجماعي العربي وتداول قصص التآمر الأردني الفلسطيني اليمني وغيره مما تردد حقا أو كذبا اشتد فزع هذه الدول من الغول العراقي، وكان البديل الجاهز دائما هوشراء الأمن بكل نفيس وتأمين الأقطار بأي ثمن عن طريق توظيف شركات الأمن الغربية الخاصة الأمريكية، التي خلقت المشكلة وتولت هي تقديم الحل الجاهز. أما القضية الثالثة : التي أثارها الغزو فتخص إسرائيل، حيث يعني الغزو أن العراق يغادر حدوده للمرة الثانية بعد غزوه إيران، وأنه وإن كان نظاما حليفا للغرب ويأتمر بأمره، فإن تحطيم القوة العراقية أصبحت مسئولية قومية في إسرائيل جربتها ضد المفاعل العراقي ١٩٨١ م، واغتيال علماء المشروع العراقي، وقررت أن القضاء على العراق كلية من أي معادلة للقوة في المنطقة حتى لو كانت نظرية يجب أن يكون هدفا إسرائيليا يوظف له المجتمع الدولي كله وتمثله الشرعية الدولية الخاصة جدا وستارها الفضفاض : الأمم المتحدة. وأخيرا كانت القضية الرابعة هي المتعلقة بالمصالح البترولية العالمية وحساباتها والتي تحبذ اعتقال العراق .

والحق أن العراق عمق هذه القضايا الأربع وأثار لدى أصحابها مختلف المخاوف وجمعهم جميعا في خندق واحد وعلى موقف واحد، وهو أن في غياب العراق واعتقاله وتخطيه مصلحة إقليمية ودولية، في ضوء بربرية الغزو وسلوكيات المحتل ضد البيئة والحضارة والعمران والسكان وغباء مشبوه في رفض الانسحاب والإصرار على الفناء على أمل أن يحظى بمقام الشهداء. وهكذا صورت القضية من جانب الولايات المتحدة ومن ورائها إسرائيل على أن العراق المعتدي والذي أزيح بالقوة بعد تدميره يجب أن يظل معتقلا داخل حدوده محاصرا جائعا وأن تسخر موارده التي تدار تحت الوصاية لسداد المستحقات والتعويضات، وأن تقسم أراضيه لصالح القوات الأمريكية والبريطانية والفرنسية والتركية وأن يتم تشجيع أقلياته الكردية والشيعية على الحكم الذاتي رغما عن إرادة بغداد المشلولة، وأن تعبث فرق التفتيش في كل مقدراته إلى ما

شاء الله من السنين، وألا يرتبط عمل هذه الفرق بأي جدول زمني أوتجرى بقياس بحيث يرفع الخطر عنه في نهاية المطاف إن كان له نهاية.

وقدم أمن دول الخليج على أنه ما دام العراق جائعا ضعيفا محاصرا معتقلا فإن أمنها مضمون نصفه، والنصف الآخر يضمنه الوجود العسكري الأمريكي البريطاني، بحيث يتم التفيش في العراق على نفقته، أما نفقات الوجود العسكري الأجنبي وعملياته ومتطلبات التسليح لهذه الدول وفق تقديرات واشنطن وحسابها لمصادر الحظر وجديته فتدفعها دول الخليج، وهو قرار أمريكي ما دامت واشنطن هي الأدرى بقوة العراق والوصي لتأمين هذه المنطقة. وطبيعي أن يكون من مصلحة هذا الوصي أن يبرر استمرار وجوده وإنفاقاته ووصايته، وذلك بالإيحاء بأن العراق مصدر خطر دائم ولكي يكون كذلك فلابد من بقاء صدام الذي يجيد اللعبة الجديدة ما دام شعبه وخزائن الدول المجاورة هم الذي يدفعون ثمن بقائه الذي تلتقي عنده مصلحته ومصلحة واشنطن.

إزاء هذه المعادلة المعقدة ترى واشنطن أن أمن البترول ودوله مصلحة قومية أمريكية ووجودها العسكري المدفوع مرتبط بوجود صدام بالسلطة، والحل هو: استمرار قتل العراق حتى يحكم صدام مقبرة للموتى أويستنفر العراقيون لقتله، ثم إقدامه على مذبحة رمضانية إمعانا في حريتها في التصرف بجثة العراق، ومن ورائه مقادير المنطقة العربية. أما العالم العربي فقد استراح إلى أن واشنطن تتولى عنه ملف العراق وتؤمنه من مخاطر تجدد العدوان العراقي المزعوم، وأصبح يردد في غيبوبته الطويلة مقولات واشنطن، وهي ضرورة احترام بغداد للشرعية الدولية المقدسة فقط في حالة العراق دون إسرائيل، وتنفيذ العراق لكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن يكف عن عرقلة عمل لجان التفتيش وأن يتعاون بأدب مع رئيسها بتلر وطلباته العادلة، حتى لوقرر تفتيش العراقيين أنفسهم تفيشا ذاتيا، مع استمرار واشنطن إثارة مخاوف الخليج بأن العراق يخبئ أسلحة الدمار الشامل ويطور أسلحة نووية، وأنه يتحين الفرصة للانتقام ممن كان السبب في خرابه وهو الخليج وأوله الكويت التي قررت واشنطن في مذبحة رمضان في العراق ومن طرف واحد أن تنشر قواتها فيها لحمايتها مما قدره البنتاجون إجراء احترازيا يقتضيه

التفكير الاستراتيجي السليم، وكله بثمنه ! ، ثم تستدرك الحكومات العربية بأن قلبها على شعب العراق وأنها تتمنى أن يخلصها الله من قيادته سبب الجفاء ومجلبة الخراب للشعب البائس .

نريد للقمة أن تدعو العراق إليها وأن تتدارس بشجاعة الرجال هذه الحقائق، وأن تعيد طرح القضية لا كما تراها إسرائيل والولايات المتحدة، ولكن كما يجب أن يراها العالم العربي بحجمها الحقيقي وهو: كيف يمكن ضمان تكرار العدوان العراقي على الكويت ؟، قد يكون الحل بنزع السلاح أوإضعاف حكومته المركزية، أوبغيره، مع العلم أن انفلات الأقاليم عن العاصمة يعني توزيع العراق بين تركيا وإيران والغرب وانتشار الفوضى إلى دول الخليج التي يجب أن تدرك أن الوجود العسكري الأجنبي لتأمينها من العراق كما يدعى وانخفاض أسعار البترول ثمرة المخطط الغربي الكيسنجري، وتعدد المؤثرات الاجتماعية في مجتمعات هذه الدول وأيدي الغرب العابثة فيها تحت ستار الديمقراطية وحقوق الإنسان تشكل كلها أكبر خطر على وجود هذه الدول، وهوجزء من مخطط لإسرائيل دور بارز فيه وفيما ينتهي إليه، وهكذا يجب أن تخرج القمة بحل ناجح لكيفية توقي الخطر العراقي المحتمل يكون العراق نفسه طرفا فيه ولو لبعض الوقت، فالحل ليس فيما تصوره واشنطن ولا في زوال صدام ولا في قيادة العراق .

يرتبط موضوع العراق بقضية أخرى أكبر وهي أن للعرب مصلحة في بقاء الشرعية الدولية في الأمم المتحدة وفي احترام الجميع للقانون الدولي، ولابد أن يعلنوا تمسكهم بهذه الشرعية والسعي لدعم الأمم المتحدة، وليس المشاركة في الإجهاز عليها كما تريد واشنطن وإسرائيل، بل أن يقرر العرب التكاتف مع غيرهم من أجل بناء نظام يحقق مصالح الجميع ولا تنفرد فيه دولة واحدة بالقرار، ذلك أن الساحة العربية هي أولى ضحايا الانفلات إذا أريد للمنطقة أن تتجنب لعبة سباق التسلح، وهي في أسوأ حالاتها ماديا واقتصاديا. ولابد من طرح حلول جريئة لإنقاذ المنطقة والعالم من جنون القوة التي تنذر بدمار للبشرية وهزيمة كل منجزاتها.

ومن هذه القضية العامة تتفرع قضية ثالثة وهي : ضرورة الوقوف بحزم إزاء إسرائيل وعدم التعويل على الولايات المتحدة، فليس صحيحا أن واشنطن توزع الحقوق على أصحابها زلفى إلى الله، وإنما لابد أن يبحث العرب في اتخاذ موقف واحد يرغم إسرائيل على أن تأخذ هؤلاء

العرب في الاعتبار عندما تقرر شيئا ضد لبنان والفلسطينيين والقدس ولا يجوز أن يلوذ البعض بالاعتقاد أن السلام يخص أطرافه المباشرين مع إسرائيل، وإنما السلام يخص المنطقة بأسرها وأن مجالها الإقليمي لا يتجزأ. وليدرك الجميع أن تلك هذه الفرصة الأخيرة لكي تثبت الحكومات العربية جدارة العرب بالبقاء ولم تكن مذبحة رمضان في العراق سوى اختبار للحالة العربية التي تثبت أن جلدها قد أصابه الجفاف ولكن الجسم يغلي بما لا يمكن توقع عقباه، ولتكن لك قمة إنقاذ ما تبقى من الكرامة العربية المهددة المهدرة ولوقف آخر محاولات إخراج العرب حقا ليس من التاريخ فقط ولكن من ديارهم وهم مقيدون في قوائم الأحياء بعد أن عز عليه نبض الحياة وحيوية الأحياء .

٦ـ دلالة الانتفاضة في مسيرة الصراع :

ماذا بقي من الصراع (العربي) الإسرائيلي ؟

يشير تاريخ الصراع بين العرب والمشروع الصهيوني إلى أنه يستهدف المنطقة كلها، منطلقا من قاعدة إقليمية هي فلسطين. وكان طبيعيا أن تكون أولى مراحل الصراع هي تلك المقاومة التي أبداها الفلسطينيون لموجات الهجرة اليهودية والاستيطان؛ لأن الاستيطان قوامه توطين المهاجرين اليهود في مناطق التجمعات الفلسطينية وإحلال اليهود محل الفلسطينيين بكل الوسائل الممكنة سواء بالطرق التجارية كشراء الأراضي أوبالطرق الأخرى كالإرهاب وغيره.

فالمرحلة الأولى من الصراع اتسمت بالصراع بين أقوام جاءت خصيصا للإقامة وصممت على انتزاع الأرض وإنشاء الكيان ضمن مشروع تنوعت أسس مضمونه الأيديولوجي في خليط من الدين والسياسة أقنع أتباعه باقتحام فلسطين، فكان الصراع يهوديا فلسطينيا محضا لم تدرك أبعاده المنطقة العربية بشكل كاف، كما لم تكن قادرة بحكم الواقع الاستعماري والطابع الاستعماري للمشروع الصهيوني ـ على التصدي للهجمة اليهودية الصهيونية. يكفي أن نتأمل الموقف العربي الرسمي والشعبي من النضال الفلسطيني، وخاصة الثورة الفلسطينية الكبرى في منتصف الثلاثينيات ويتلخص في أن العرب لم يدركوا تماما أن الفلسطينيين يقاومون الاستيطان والإحلال والاقتلاع .

كما لم يدركوا أنه من الخطورة بحيث لا يجوز السكوت عنه إلا عندما قامت إسرائيل رغم أنف العالم العربي الذي أجبر على القبول بتقسيم فلسطين وبكيان غريب ينذر بإذلال المنطقة بأكملها. ولقد برز خلال هذه المرحلة الأولى، التي انتهت بأول مواجهة عربية يهودية الدرس الأول في الصراع والذي لا يزال قائما حتى كتابة هذه السطور، وهوأن المسافة الفاصلة بين النظم العربية والشعوب العربية، وبين القدرات العربية والأداء العربي تجبر المثقفين العرب على الالتفات إلى هذه الإشكالية الفاصلة، سواء في سير الصراع أوفي تحديد مستقبله .

بدأت المرحلة الثانية من الصراع بدخول الدول العربية المستقلة آنذاك إلى ساحة الصراع؛ فتحول من صراع فلسطيني يهودي إلى صراع عربي صهيوني، مساحته العالم كله وأطرافه على امتداد هذا العالم وأدواته لا حدود لها في صراع مفتوح في ساحته وأطرافه وأدواته وأهدافه؛ ومن ثم كانت معضلة النظر في مستقبله، يقابل هذه الخصيصة تفاقم المساحة الفاصلة بين قدرات العالم العربي، وأداء نظمه السياسية في هذا الصراع .

امتدت مرحلة الصراع بين المشروع الصهيوني وقاعدته إسرائيل منذ ١٩٤٨ م حتى ١٩٩١ م كان العالم العربي بأسره يحتضن القضية الفلسطينية والتي تحول مضمونها منذ عام ١٩٦٧ م من قضية استرداد فلسطين من إسرائيل وزوال كيانها إلى قضية أخرى مختلفة، وهي استرداد الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عدوان ١٩٦٧ م من الدول العربية، فانقلب الهم العربي من هدفه الأول الذي تشكل فلسطين محله ولحمته إلى هم وطني مباشر، وهو احتلال أجزاء من دول عربية مجاورة لإسرائيل، وتوقف تماما الحديث عن القضية الفلسطينية في بعدها الأول توقفا تكرس بعد ذلك في عملية السلام، وكأن عملية السلام هي مقايضة عربية إسرائيلية جوهرها : أن ترد إسرائيل للدول العربية أراضيها " مع تعديلات طفيفة في الحدود بما يتفق مع المصالح الإسرائيلية " مقابل أن تسقط هذه الدول فكرة استعمار إسرائيل لفلسطين، بل وأن تعترف بإسرائيل. وبينما قبلت الدول العربية ما هو مطلوب منها في عملية السلام، لم تنفذ إسرائيل ما كان يتعين عليها عمله وهو رد الأراضي .طوال المرحلة الثانية من الصراع التي اتسمت بحق بأنها صراع إسرائيلي شامل بدأ الكيان السياسي الفلسطيني في الظهور كطرف في الصراع لكي يكون طرفا أيضا في التسوية .

ولا شك أن ظهور الطرف الفلسطيني والإدارة الفلسطينية، كان يتطلب من هذا الطرف أن يثبت جدارته لكي يكون طرفا حقيقيا في الصراع والتسوية، وكانت أولى مشاكل هذا الطرف الجديد أنه لم يكن محسوبا لا عربيا ولا إسرائيليا، وأنه لم يكن له مجال إقليمي لكي يجتاز اختبار الكفاءة النضالية في وقت أحكمت فيه إسرائيل قبضتها على كل فلسطين، مثلما أحكمت سيطرتها على المناطق المحتلة من الدول العربية المجاورة. وهكذا انشغلت هذه المرحلة

من الصراع بعدد كبير من القضايا الأساسية أخطرها التحدي الذي فرض على الطرف الفلسطيني لكي يثبت ذاته في مواجهة إسرائيل وأن يثبت تفرده واستقلاله في مواجهة الدول العربية المجاورة وسط مسعى عربي شامل لاستعادة أراضي الدول العربية بالطرق السياسية، وتأكيد هوية الطرف الفلسطيني الجديد. والحق أن ميلاد الطرف الفلسطيني في هذه البيئة العربية والدولية وفي مواجهة إسرائيل وإصراره على فرض نفسه وتحرير إرادته هي أخطر المراحل، ولا يهمنا في هذا المقام التوقف أمام الثمن الذي دفع عربيا والتكاليف السياسية والاجتماعية والأعباء الباهظة التي تحملتها دول عربية بذاتها بسبب ظهور هذا الطرف، وأخص الأردن ولبنان على وجه أخص، وإنما يهمنا الآن ونحن نقدم استعراضا عاما لمسيرة الصراع أن هذه المرحلة أيقظت الشعور العربي بخطورة الصراع وقدمت الطرف الفلسطيني بخصوصيته المعروفة إلى جانب النظم العربية، مما جعل الصراع قوميا حقا قاعدته المقاومة الفلسطينية وحواشيه العالم العربي كله حتى رغم تورط المقاومة – بحكم الظروف – في السياسات العربية الداخلية وصدامها مع الأردن ولبنان عدة مرات .

ويبدو أن إسرائيل تنبهت إلى خطورة الطرف الفلسطيني، فهو الصوت الأكثر إزعاجا لأنه صوت أصحاب الحق وأن مجمل القضية بدأت بسلب هذا الحق الذي قامت عليه إسرائيل، وما احتلال الأراضي العربية المجاورة إلا جزء من تداعيات سلب الحق الأصلي، وأنه لا يجوز أن تجور التداعيات على صورة أصل الحق. هذه الحقيقة بالذات جعلت إسرائيل توجه كامل طاقتها نحو تحقيق أمرين على أعلى درجة من الخطورة والحيوية : الأمر الأول : هو تصوير المقاومة الفلسطينية وظهور الطرف الفلسطيني على أنه على حساب استقلال دول مجاورة، بل إن وجوده يهدد وجود هذه الدول، وعلى هذه الدول أن تختار بين انتماء قومي " يتستر " وراءه الطرف الفلسطيني الجديد للقضاء على الهوية الوطنية ومقومات البقاء الوطني في وقت تراضي فيه المد القومي بفعل هزيمته، وبين استمرار بقائها واستمرار رفاهيتها على أساس أن التناقض جعل الخيار ملجأ بين المصلحة القومية " الموهومة " حسب تصوير إسرائيل ومن رأى رأيها في المنطقة، وبين المصلحة الوطنية المؤكدة. والعلاج هو اقتلاع المقاومة، وهو ما دعا أوساطا بعينها

إلى أن تتنفس الصعداء، سواء بسبب تفاقم أوضاع بلادها، أوبسبب تدخل المقاومة طرفا في صراعات داخلية، أولعدم التكافؤ بين الدول العربية في تحمل أعباء الصراع ؛ وفرق بين من يتحمل نصيبه من جيبه، وبين من يدفع حصته من هويته ويرهن له مستقبله. وفي هذا المقام يقتضينا الإنصاف أن ننوه بدور لبنان الذي لم يكن أصلا طرفا في الصراع العربي الإسرائيلي، ولكنه جر إلى قلب الصراع بسبب المقاومة الفلسطينية، ويوم تتفاضل الدول العربية في مضمار التضمينات في هذا الصراع، فسوف يحتل لبنان مكانته اللائقة في الأسرة العربية الصامدة .

لقد أدت هزيمة ثلاث دول عربية رئيسية محيطة بإسرائيل واحتلال أراضيها عام ١٩٦٧ م إلى إسباغ الطابع العربي الشامل على الصراع. ذلك أن احتلال فلسطين عام ١٩٤٨ م وقيام إسرائيل، وإن أنشأ أصلا الطابع العربي للصراع من منطلق أن استعادة فلسطين هي مسئولية عربية عامة، إلا أن هزيمة ١٩٦٧ م قد أسفرت عن احتلال أقاليم عربية أخرى تابعة لدول عربية قائمة، فأصبح الالتزام العربي باسترداد هذه الأقاليم أكثر اتساعا وشمولا من الالتزام بإزالة إسرائيل واسترداد كل فلسطين. وبينما كانت هزيمة ١٩٦٧ م هزيمة لبعض العرب، فقد كان نصر رمضان في أكتوبر ١٩٧٣ م نصرا لكل العرب وعرسا في كل بيت أعاد الثقة بالذات العربية وبجدوى المشروع العربي النضالي والوحدوي .

ولكن غزو العراق للكويت في أغسطس ١٩٩٠ م عقب ثماني سنوات من الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ م — ١٩٨٨ م، وتآكل القدرات العربية بسبب مساندة العراق في هذه الحرب واعتبارها في بعض الأحيان حربا قومية تستهدف الذات والمقدسات العربية، هذه الحرب وهذا الغزو حققا لإسرائيل الشق الثاني من الأمر الأول الذي تحدثنا عنه وهواقتلاع المقاومة الفلسطينية ونفيها من المنطقة في بيروت إلى تونس ونقلها من مقاومة عسكرية في عقر دارها، إلى مقاومة سياسية يغلفها الحرج وتؤرقها كوابيس الاغتراب ومسلسل تصفية قياداتها وبالأخص كابوس انطفاء جذوة المطالبة بالحق الذي أسهم البعد والاغتراب وتقلبات أحوال المنطقة في ألا يكون في بؤرة الشعور العربي كما كان .

أما الغزو العراقي للكويت فقد أكمل الهدف الإسرائيلي، وهو تحويل الصراع عن طابعه العربي إلى طابعه الفلسطيني في ظرف كان الطرف الفلسطيني على ما قدمنا من ضعف وهوان، بل ومنع قادته من تأشيرات دخول الدول التي كان نضالهم فيها ضد إسرائيل هوشريان القضية ومعقد الأمل في جدواها. فقد جعل هذا الغزو التضامن العربي أثرا بعد حين، ووضع القضية الفلسطينية في تناقض مع تحرير الكويت وتأمين روع بقية دول الخليج، فسقطت القشرة العربية التي تكونت بصلابة في نصر ١٩٧٣ م، وعاد الطرف الفلسطيني يلهث للحفاظ على بعض مكاسبه السياسية في بيئة عربية تعاني أعتى التحديات في تاريخها من عدو جديد كان بالأمس معقد آمالها وضمن قدراتها الاستراتيجية الشاملة. ولا شك أن العراق قد أسهم من قبل في فصم العرى العربية، فأضيف الغزو إلى مضاعفات الحرب العراقية الإيرانية والتي تعاصرت مع الانقسام المصري العربي حول السلام مع إسرائيل منذ قرارات بغداد .

٧ـ نتائج قمة بيروت

وآفاق العمل العربي المشترك

انعقدت قمة بيروت العربية وسط تحديات وظروف نادرة في سلسلة القمم العربية. وشملت هَذِهِ التحديات كُلَّ مَا يتصل بجدول أعمال القمة، وألقت ظلالاً مِنَ الشك حول : موعدها، ومكانها، وجدول أعمالها، وقيمة نتائجها، ومَدَى فعالية القرارات الصادرة عَنْهَا .

ولَعَلَّ ظروف انعقاد القمة قَد أسهمت في رسم هَذِهِ الصورة السلبية للقمة قبل أنْ تنعقد. فإسرائيل تواصل حصار عرفات في رام الله، والتركيز لبعض الوقت، وحَتَّى اللحظات الأخيرة انْصَبَّ عَلَى مشاركته مِنْ عدمه، وشروط إسرائيل لِهَذِهِ المشاركة، في الوقت الَّذي استمرت فِيهِ مهمة الجنرال زيني، الَّتي تعدلت لصالح إسرائيل عِنْدَ التنفيذ، فَضْلاً عَنِ استمرار أعمال الإبادة الإسرائيلية ضِدَّ الفلسطينيين .

ومِنْ ناحية أُخْرَى ثار لَغَطٌ كثيرٌ حول المبادرة السعودية، ووصل اللغط إلى حَد مفزع، ترك الانطباع بِأَنَّ القمة قَد لا تنعقد تجنبًا للانقسامات العربية، كَمَا ساد انطباع بِأَنَّ المبادرة قَد تشكل ضغطًا لا تحتمله القمة في صورتها القائمة، وأنَّ السعودية قَد تسحبها في اللحظة الأخيرة ؛ حَتَّى تركز القمة عَلَى الجوانب الساخنة في القضية الفلسطينية .

وأهم جوانب اللغط حول المبادرة، هُو الاعتقاد لَدَى البعض أنَّ المبادرة سَوْفَ تُفَسَّر في إسرائيل عَلَى أنَّهَا ضعف وتنازل مِنْ جانب العرب ؛ استجابةً لغطرسة شارون وتأكيدًا لمقولة شارون بِأَنَّ الضغط عَلَى العرب هو الكفيل بإرغامهم عَلَى الاقتراب مِنَ السلام الَّذي تريده إسرائيل .

مِنَ العوامل الَّتي أسهمت سلبًا في تقديم المبادرة أيْضًا : أنَّ الأولوية المطلقة يجب أنْ تُوَجَّه إلَى استمرار الانتفاضة، ودعمهما بكُلِّ السبل الممكنة، وأنَّ تقديم المبادرة في هَذَا المناخ سَوْفَ يُفَسَّر عَلَى أنَّهُ – عَلَى العكس – مناورة لوقف الانتفاضة الَّتي التفت حولها الجماهير العربية، وأوجعت إسرائيل. فَكَأَنَّ العلاقة بَيْنَ المقاومة وبَيْنَ التسوية السياسية لَمْ تَكُن واضحة عشية انعقاد القمة .

وهَكَذَا عقدت القمة وصادفت أول تَحَدٍّ حقيقي، وهُوتغيب أكثر مِنْ نصف زعماء الدُّوَل الأعضاء، وأبرزهم : مبارك، وعرفات، بَلْ والملك عبد الله الثاني، الَّذي كَانَت بلاده تستضيف القمة الدورية الأولى عام ٢٠٠٠ م، وأمير قطر، الَّذي ترأس بلاده القمة الإسلامية الأخيرة .

وتعرضت القمة لحالة مِنْ عدم اليقين ؛ دفعت بعض المراقبين إلَى القول: بأَنَّهَا فشلت قبل أنْ تنعقد، بَيْنَمَا رأى البعض أنَّ انعقادها رغم هَذَا كله يُعَدُّ فِي ذاته إضافة لأسهمها. ولَكِن ظل معيار النجاح والفشل دَائِمًا هُومَدَى قدرة القمة أيًّا كَانَ حجم التمثيل الرئاسي فِيهَا، وَأيًّا كَانَت تكهنات الفشل حولها—عَلَى التصدي للقضايا الحيوية بالبصيرة وَالشجاعة اللازمتين لمستوى المرحلة الحرجة.

والواقع أنَّ نتائج القمة تعرضت فور إعلانها لِتَحَدٍّ أكبر، وهُو رفض إسرائيل للمبادرة العربية ذَاتَ الأصل السعودي، واجتياح مناطق السلطة الفلسطينية فِي اليوم الثالث مباشرة للقمة ٢٠٠٢/٣/٢٩ م، وتشديد الحصار عَلَى عرفات بدعم أمريكي عسكري وسياسي مباشر، تمثل فِي: المؤتمر الصحفي الَّذي عقده وزير الخارجية الأمريكي، مساء يوم ٣/٢٩، رغم أنَّ الولايات المتحدة أبدت اهتمامًا فائقًا بالمبادرة السعودية، وحثت القمة عَلَى تبنيها، وأوهمت العالم العربي بأَنَّهَا سعت لِكَي يوافق شارون عَلَى أنْ يطلق سراح عرفات ؛ للمشاركة فِي القمة .

وهَذَا التطور الخطير أحاط نتائج القمة بالشكوك، وصور الرد الإسرائيلي الأمريكي عَلَى أنَّهُ استهانة بهَا. وهَذَا النظر يتطلب حرصًا فِي تقييم أعمال القمة بعيدًا عَنِ الأعمال الإسرائيلية ؛ حَتَّى نتبين المدى الَّذي يُمْكِن أنْ تفتحه نتائج القمة مِنْ آفاق للعمل العربي المشترك .

وطبيعي أنْ تَكُون المعالجة الشاملة، والتقييم الكامل لنتائج القمة فِي غَيْر السياق، وإنَّمَا نكتفي بعدد الملاحظات العاجلة فِي تحليل هَذِهِ النتائج :

أوَّلاً – أكَّدَت القمة القاعدة الَّتي انطلقت مِنْهَا المبادرة السعودية، وأضافت إلَيْهَا الجوانب الَّتي تجعلها قابلة للتطبيق بوصفها مبادرة عربية، تُؤَكِّد عَلَى استعداد العالم العربي للسلام وفْق بنود المبادرة، الَّتي تقرر أعباء عَلَى العالم العربي، مقابل التزامات عَلَى إسرائيل، وهِيَ فِي

جملتها ترجمة لفكرة الأرض مقابل السلام، الَّتي أَقَرَّتْهَا قمة فاس العربية عام ١٩٨٢ م، والَّتي وافقت عَلَيْهَا واشنطن وإسرائيل فِي قراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ فِي قمة مدريد، ومَعَهُمَا المجتمع الدَوْلي بأسره .

وَقَد لُوحِظَ أنَّ المبادرة العربية قَد تضمنت موقفًا مرنًا بالنِّسْبَةِ لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين؛ وبذَلِك خلطت بَيْنَ تأكيد الحق مطلقًا فِي وثيقة مِنْ هَذَا النوع، وبَيْنَ قدر المرونة الَّذي يُمْكِن إبداؤه عِنْدَ التفاوض. كَذَلِكَ أشارت المبادرة إلَى موافقة إسرائيل عَلَى قيام دَوْلَة فلسطينية، وجعلت هَذِهِ الموافقة ضمن التزامات إسرائيل، وهِيَ رؤية فِي القضيتين، تنزل بالحق العربي إلَى مستوى أدنى وتعطي إسرائيل حَقًّا تَدَّعيه، ولَمْ يَكُن لَهَا فِي أي يوم طبقًا للقانون الدَوْلي .

وبالنسبة لحق العودة، فَهُو يعادل فِي قوته حَقَّ إقامة الدَّوْلَة، وهُمَا حَقَّان ضَمَّنَهُمَا قرار إلتقسيم ١٨١ وقرار الجمعية العامة ١٩٤، وكلاهما تعهدت إسرائيل فِي الأمم المتحدة لَدَى انضمامها باحترامها، وصدر بشأنهما قرار قبول إسرائيل رقم ٢٧٣ فِي مايو١٩٤٩ م، الَّذي ينص عَلى قبول إسرائيل فِي الأمم المتحدة بشروط أهمها احترام هَذَيْن القرارين. ولسوء الحظ فَإنَّ القمة خلطت بَيْنَ المواقف المبدئية والمواقف التفاوضية .

وعَلَى أية حالة، وأيًا كَانَ الموقف الإسرائيلي الرافض للمبادرة، وادِّعَاء إسرائيل بِأَنَّهَا كَانَ يجب أنْ تُسْتَشَارَ بشأنها قبل صدورها، وطلب شارون حضور القمة لِهَذَا السبب وغيره مِنَ المناورات الإسرائيلية يقطع بأمرين : الأول : أنَّ العرب مُصِرُّونَ عَلَى السلام العادل ؛ بوصفه مسئولية يجب مساندتها مِنْ جانب المجتمع الدَوْلي ضِدَّ المجون السياسي والعسكري الإسرائيلي، والثاني : أنَّ إسرائيل تريد سلامًا خاصًّا يحقق مصالحها ويتجاهل حقوق الآخرين، وأنَّ القوة هِيَ معيار شرعية الحقوق، ولَيْسَ الاتفاق أوتوافق الإرادات .

ثانيًا – غموض الدعم العربي للانتفاضة، حَيْثُ جاء النص عَلَيْهَا فِي عبارات عامة، وهِيَ تأكيد الدعم الثابت "للشعب الفلسطيني"، وهِيَ صياغة أضعف بكثير مِنْ قرار قمة عمان، رغم

وضوح الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، وتعسف إسرائيل وتوحشها، وتبلور الانتفاضة وبطولاتها، مُنْذُ قمة عمان .

كَمَا جاء النص عَلَى الإجراءات العربية ضِدَّ إسرائيل أملاً فِي إخضاعها لمنطق الشرعية فِي صياغة ضعيفة ـ ضعف الإجراءات نَفْسَهَا ـ مِمَّا يشي باتجاه القمة إلَى التهدئة لإبراز المبادرة دُونَ التركيز عَلَى إجراءات القسر. ومِنْ هَذِهِ الإجراءات : التوقف عَنْ إقامة أية علاقات مَعَ إسرائيل، وهِيَ أضعف مِنْ وقف الاتصالات السياسية الَّتي كَانَت لجنة المتابعة الوزارية قَد قررتها، فَضْلاً عَنْ تنشيط مكتب المقاطعة، وهِيَ تجربة ثبت عدم جديتها، وعدم اتجاه الإرادة الْحَقَّة نحوها .

والحق : أنَّ المبادرة العربية هَذِهِ المرة تختلف عَنْ قرارات مدريد فِي نقطة تُعَدُّ إغراء لإسرائيل؛ ذَلِك أنَّ السلام يجب أنْ يقوم بَيْنَ إسرائيل والدُّوَل الَّتي تنسحب مِنْ أراضيها، ولَكِن المبادرة مدت هَذِهِ الميزة لإسرائيل عَلَى الدُّوَل العربية الأخرى الَّتي لَيْسَت لَهَا أراض مُحْتَلَّة .

فَهَل سقط العرض العربي بالرد العسكري الإسرائيلي ؟، وهَلْ يظل التلويح العربي بغصن الزيتون مشجعًا للاستعلاء الصهيوني ؟، وأخيرًا فَإنَّ القمة حققت تقدمًا هامًّا عَلَى طريق المصالحة العراقية بسبب مرونة العراق ؛ مِمَّا دفع القمة إلَى اتخاذ قرار يؤيد العراق ضِدَّ احتمال ضربة أمريكية. صحيح أنَّ هَذَا الموقف لَنْ يغني عَنْ ضرب العراق إذَا قَرَّرَت واشنطن، لَكِنَّهُ أشاع روحًا جديدة، نأمل أنْ يدعمها الجميع، خدمةً لِهَذَا الملف الحيوي .

٨ـ مؤتمر الدوحة :

حَتَّى لا يَكُون كبوة للتضامن العربي

اتَّخَذَ مؤتمر الدوحة المنعقد فِي منتصف نوفمبر الماضي منحنى خطيرًا عِنْدَمَا أصْبَحَ سببًا لانقسام العالم العربي بدلاً مِنْ دعم تضامنه، فِي وقت هُو فِيهِ أشد حاجة إلَى هَذَا التضامن. وبدلاً مِنْ أنْ تَكُون الدوحة مجرد مقر لاستضافة الدورة الرابعة، لِمَا أُطْلِقَ عَلَيْهِ القمة الاقتصادية للشرق الأوسط، صارت الدوحة رمزًا للخلافات والانقسامات العربية، ويرجع ذَلِك إلَى عدد مِنَ المضاعفات، جعلت مجرد اتِّخَاذ قرار بالمشاركة أوعدمه مِنَ المعضلات الْكُبْرَى المعقدة، وأهم هَذِهِ المضاعفات نرصد مِنْهَا مَا يلي :

أوَّلاً ـ حساسية قَطَر تجاه المؤتمر والمشاركة فِيهِ، فَقَد كَانَت قَطَر أعلى الدول الخليجية نبرة فِي الاتِّجَاه إلَى التطبيع مَعَ إسرائيل، وازداد إصرارها عَلَى هَذَا الخط وغيره مِنَ السياسات الخلافية تجاه إيران والعراق، مثلاً : كُلَّمَا واجهت نقدًا لموقفها، خاصة فِي الأسرة الخليجية، وحَيْثُ فسر البعض موقف قَطَر بِأَنَّهُ رغبة فِي التمسك بخط مستقل مَهْمَا كَانَ مُنْتَقَدًا ومُخَالِفًا للخط العام لأعضاء مجلس التعاون الخليجي. ويَبْدُو أنَّ قَطَر قَد اعتبرت نقد المؤتمر أو مقاطعته موجهًا إلَيْهَا، فزاد ذَلِك مِنْ حساسيتها، وأصْبَحَ المؤتمر معركة ذاتَ دلالات معينة بالنسبة لَهَا، رُبَّمَا تدفعها إلَى اتِّخَاذ قرارات متسرعة، مِثْل حظر دخول رعاياها بعض الدُّوَل الأخرى .

ثانيًا ـ استماتة إسرائيل والولايات المتحدة لعقد المؤتمر بِأَيّ ثمن، ولَيْسَ سرًّا أنَّ واشنطن تبذل جهودًا خارقة لعقد المؤتمر ومشاركة الدُّوَل العربية فِيهِ، واتَّجَهَت جهودها إلَى ثلاثة مجالات : الأول – مجال الضغط الصريح المقترن أحيانًا بإيضاح فوائد المشاركة، وأهمها فِي حصاد العلاقات الأمريكية مَعَ الدُّوَل المشاركة، والمجال الثاني – إبراز تحرك واشنطن لتحقيق تقدم مَّا فِي عملية السلام الفلسطيني الإسرائيلي، ولَوكَانَ مفتعلاً وشكليًّا ومرتبطًا مباشرة بتوقيت المؤتمر، وذَلِك حَتَّى تقنع الدُّوَل الَّتي علقت حضورها عَلَى تحقيق تقدم فِي عملية السلام، فيصبح عدم مشاركتها رغم تحقق هَذَا التقدم دلالة عَلَى التعنت وسوء القصد ؛ مِمَّا يفيد دوائر معينة تضرب عَلَى هَذَا الوتر وتعمقه، وينتهي لصالح إسرائيل. أمَّا المجال الثالث ـ فَهُو التركيز

عَلَى الخلاف العراقي مَعَ واشنطن والأمم المتحدة ؛ لتحقق هدفين عَلَى الأقل : الأول ـ صرف العالم العربي عَنْ تقييم "التقدم" فِي عملية السلام، والثاني – التذكير بخطورة العراق ؛ حَتَّى تدفع دُوَل الخليج عَلَى استخلاص مَا لِذَلِكَ مِنْ دلالة، أبرزها أنَّ العراق أخطر عَلَى أمنها مِنْ إسرائيل .

ثالثًا ـ أنَّ فريقًا مِنَ العالم العربي أعلن مُنْذُ البداية مقاطعته للمؤتمر ؛ مَا دامت تشارك فِيهِ إسرائيل، بَيْنَمَا علق فريق آخر مشاركته عَلَى تحقيق تقدم حقيقي فِي عملية السلام، واحتفظ فريق ثالث لنفسه بالقرار فِي اللحظة الأخيرة عَلَى ضوء مصالح الدَّوْلَة المعنية بالمشاركة أوالمقاطعة.

ولَمَّا اتضحت قسمات هَذِهِ الفرق عَلَى الساحة العربية اكتسب الاختلاف طابع الخلاف، خاصة بَعْدَ أنْ ارتفعت همسات تتهم المشاركين، إمَّا بالخضوع للضغط الأمريكي والإسرائيلي، أوبعدم احترام قرارات قمة القاهرة فِي يونيو١٩٩٦ م. أمَّا غَيْر المشاركين فَقَد اتهمهم غيرهم بعدم الجدية واستمرارهم فِي المواقف السلبية، وبشقِّ الصف العربي، وتجاهل أهمية المؤتمر فِي الضغط عَلَى إسرائيل .

وأمام هَذَا الانقسام الحاد لَمْ يتمكن وزراء الخارجية العرب مِنَ اتِّخَاذ موقف محدد، بَلْ تركوا لكل دَوْلَة أنْ تقرر مَا تراه مناسبًا لَهَا. ولَمْ يغفل الناقدون للمعارضين لعقد المؤتمر، عَنْ حقيقة هامة، وهيَ أنَّ مؤتمر القاهرة عام ١٩٩٦ م قَد علق حَتَّى آخر لحظة، ثُمَّ انعقد بمشاركة عربية واسعة، رغم أنَّ عملية السلام كَانَت أيْضًا تعاني مِنَ العثرات، ولِذَلِكَ فَقَد يخلص البعض إلَى أنَّ قرار المشاركة أوالمقاطعة لَيْسَ قائمًا تَمَامًا عَلَى مَدَى التقدم فِي عملية السلام، إنَّمَا تحكمه اعتبارات أُخْرَى أهمها مكان انعقاده، ورُبَّمَا أضاف ذَلِك إلَى الحساسية الَّتي تشعر بهَا قَطَر .

رابعًا – أنَّ القمة الاقتصادية للشرق الأوسط هِيَ إحدى مؤسسات مدريد، مِثْلَمَا هُو الحال فِي اتِّفَاق واشنطن بَيْنَ إسرائيل والفلسطينيين، وأنَّ العملية السلمية بالتزاماتها وفوائدها لإسرائيل يجب ألاَّ تتجزَّأ، ولا يجوز أنْ تغفل إسرائيل التزاماتها السياسية، ثُمَّ تحرص عَلَى الحصول عَلَى المكاسب السياسية والاقتصادية، كَمَا لا يجوز أنْ يُشْعِرَ العرب إسرائيل أنَّهَا لا تقيم لَهُم وزنًا، ومَعَ ذلك تمضي فِي تطبيع وجودها وعلاقاتها فِي كنفهم، لمجرد رغبة واشنطن فِي ذَلِك.

والحق أنني لست متفقًا مَعَ مَنْ عارضوا المشاركة فِي الدوحة لأسباب أيديولوجية لوجود إسرائيل، كَمَا أنني لست متعاطفًا مَعَ أصحاب الرأي الَّذِي يخضع قرار المشاركة للكسب التجاري والاقتصادي ؛ لأنهم يعلمون أنَّ هُنَاكَ أُطُرًا أُخْرَى أكثر فائدة فِي المجالين التجاري والاقتصادي، وأبرزها إطار التعاون العربي – العربي، فإسرائيل هِيَ الَّتِي بحاجة إلَى العرب، ولَيْسَ العكس، ولا يقلل مِنَ اهتمام إسرائيل وتعلقها بهَذَا التجمع – تواضع مردوده المادي، أوتركيز العرب عَلَى جانبه الاقتصادي والتقليل مِنْ مردوده السياسي .

ولِذَلِكَ أعتقد أنَّ هُنَاكَ اعتبارين أساسيين يجب أخذهما فِي الحسبان فِي قرار المشاركة مِنْ عدمه : الاعتبار الأول : ضرورة إفهام إسرائيل أنَّ عقدة إسرائيل وعزلتها ستظل مَا لَمْ تقبل قواعد الاندماج فِي المنطقة بتنفيذ التزاماتها بدقة وإخلاص، والاعتبار الثاني : أنَّ اهتمام واشنطن بتحقيق تقدم فِي المسار الفلسطيني الإسرائيلي لتدفع بِهِ الدُّوَل العربية إلَى المشاركة، يجب أخذه هُو الآخر فِي الحسبان، مَهْمَا كَانَ صغيرًا .

ولِذَلِكَ أقترح أنْ تشارك الدُّوَل العربية جميعًا (عَدَا سوريا ولبنان، اللتين لا تزالان خارج إطار مدريد رغم قبولهما بِكُلِّ إخلاص لعملية السلام)، وأنْ تخصّص الجلسة الأولى للمؤتمر لدراسة مَدَى التقدم الَّذِي أُحْرِزَ حَتَّى يومها فِي عملية السلام، والتأكيد عَلَى أنَّ عملية السلام والتطبيع ينبثقان مِنْ مدريد، وأَنَّهُ لا يجوز أنْ تظل إسرائيل تجني ثمار السلام ولا ترفع أشواكه، مِثْلَمَا قال أجدادها لموسى كَمَا ورد ذكره فِي القرآن الكريم في سورة المائدة – الآية ٢٤ ﴿ قَالُوا يَا مُوسَى إِنَّا لَنْ نَدْخُلَهَا أَبَدًا مَّا دَامُوا فِيهَا فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلاَ إِنَّا هَا هُنَا قَاعِدُونَ ﴾، وحَتَّى لَو قَرَّرَت الدُّوَل العربية مقاطعة المؤتمر بِنَاءً عَلَى تقييم نتائج التقدم السياسي، تَكُون قَد أرضت قَطَر وتجاوبت مَعَ المساعي الأمريكية، ولَمْ تتخذ موقفًا مسبقًا، وتعاملت مَعَ المشكلة بشكل موضوعي، ولا شَكَّ سَيَكُون وقع الموقف العربي لَدَى الآخرين مدعاة للاحترام وإعلانًا بِأَنَّ العرب يريدون السلام بِكُلِّ تبعاته، وأنَّ عزلهم لإسرائيل لَيْسَ نكوصًا عَنْ روح السلام وعودة إلَى روح الصراع، ولَكِنَّهُ تعبير عَنْ جدية العرب ورفضهم للمماطلات والشعارات، وإصرارهم عَلَى التعامل مَعَ مدريد كَكُلٍّ لا يتجزأ .

٩ـ العالم العربي

ومخاطر خلط الأوراق في حمى مكافحة الإرهاب

رغم أنَّ الإرهاب يصيب مناطق العالم كُلَّ يوم، إلاَّ أنَّ الحمى لمقاومته بدأت عِنْدَمَا وصل إلَى الولايات المتحدة عَلَى النحو الَّذِي لا تخفى دلالاته في تفجيرات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م، وقد ارتبطت حمى تدويل الحملة ضِدَّ الإرهاب بسلوك وتشوهات وتصريحات تقطع بِأَنَّ هَذِهِ الحمى ستؤدي إلَى خلط الأوراق وتدمير العالم الإسلامي وإذلاله. ولِذَلِكَ فَإِنَّ هَذِهِ السطور تحذير لزعماء العالم الإسلامي والعربي الَّذِي يبدون حرصهم عَلَى عدم التخلف عَنْ ركب الحملة الدولِيَّة، ولكنهم يجب أنْ يلحقوا بِهَذِهِ الحملة، وهم عَلَى بصيرة بِأَنَّ مشاركتهم لَنْ تضر بقضاياهم. فالظاهر مِنَ الاتصالات المعلنة بَيْنَ الأطراف الدَوْلية المختلفة أنَّ المطالب الأمريكية واشتراطات التعاون وشروط الانضمام إلَى النادي الدَوْلي لمناهضة الإرهاب ستؤدي إلَى فوضى شاملة ووقيعة محققة بَيْنَ شعوب العالم الإسلامي وحكوماته، وإلَى تصفية القضايا الإسلامية بأيدي الحكومات الإسلامية نَفْسَهَا. ذَلِك أنَّ كُلَّ العناصر والمنظمات الَّتِي اشتركت فِي مناهضة إسرائيل عَلَى أي نحو يجب أنْ تسلم إلَى القوة الدَوْلية للتحالف ضِدَّ الإرهاب، أوأنْ تقوم الدُوَل العنية بمحاكمتها تحت إشراف السلطة الجديدة، الَّتِي يَبْدُو أنَّ التحالف المنشود سَوْفَ ينشئها للإشراف عَلَى عملية تسلم العناصر المطلوبة ومحاكمتها، رُبَّمَا فِي هيئات قضائية دولِيَّة خاصة أشبه بمحاكم "نورمبرج وطوكيو"، ويتضح مِنْ هَذَا المطلب أنَّ إسرائيل قَد أبعدت عمدًا عَنِ التحالف ؛ حَتَّى لا يستفز انضمامها العالم الإسلامي، مقابل أنْ تَكُون مصالح إسرائيل بَلْ وأيديها وراء كُلّ تصرفات التحالف، وفِي ذَلِك مصلحة مشتركة للولايات المتحدة ولإسرائيل، لا تحلم الدَوْلَتَان بتحقيقهما لَو هدأت الحمى الَّتِي تغذيها كُلَّ يوم الأوساط الصهيونية .

فَإِذَا تحقق هَذَا المخطط ؛ فسوف يطلب مِنْ لبنان وسوريا أنْ تسلم أوتحاكم زعماء حزب الله وغيره، وزعماء المنظمات الفلسطينية، وأنَّ عدم التسليم أوالمحاكمة سَوْفَ يعني أنَّ انضمامها إلَى التحالف لا معنى لَهُ، بَلْ ويعرضها لقرارات العقاب مِنْ هَذَا التحالف، وسَوْفَ يَكُون صعبًا

فِي المرحلة المقبلة بالنسبة لحكومتي البلدين الإعلان عَنْ أنَّ هَذِهِ الزعامات اشتركت فِي أعمال تتصل بالتحرر مِنَ الاستعمار الصهيوني، كَمَا لَنْ يجدي نفعًا المطالبة مقابل تعاونهما بأَنْ تسلم إسرائيل زعماءها الَّذِي اجتهدوا مَا وسعهم الجهد فِي إبادة العرب جميعًا فِي لبنان ومصر وفلسطين، وغيرها، وتفاخرهم بأَنَّ أعمالهم تضعهم فِي سجل المجد الصهيوني الَّذِي لا يجرؤ أحد عَلَى تجريمه باعتباره أكبر مشروع إجرامي عرفته البشرية طوال التاريخ .

هَذِهِ العقدة الأولى فِي المنطقة العربية يجب أنْ يبادر العرب والمسلمون إلَى حسمها، وألاَّ يدخلوا تحالفًا غامضًا لا تحركهم إلَيْهِ سِوَى حالة الحمى الَّتِي تشيعها الولايات المتحدة، بسبب مَا حدث لَهَا. وكَأَنَّ الدم الأمريكي أزْكَى مِنْ دماء الشعوب الأخرى الَّتِي قاست ويلات الإرهاب الحقيقي.

ورُبَّمَا كَانَ مِنْ أهداف الرئيس " مبارك " ومحاولة ربطه بَيْنَ نجاح الحملة ضِدَّ الإرهاب وبَيْنَ تسوية هَذِهِ المشكلة أن تسقط عَلَى الجانبين الإسرائيلي والعربي الدعاوى المتقابلة، وإنْ كنت أعتقد شخصيًّا أنَّ العالم العربي لابُدَّ أنْ يفرق بَيْنَ التسوية، وهِيَ عملية سياسية، وبَيْنَ تعقب المجرمين الإسرائيليين الَّذِينَ أمِنُوا إلَى إفلاتهم مِنَ العقاب، فاستباحوا كُلَّ شيء دُونَ خوف أو وجل أوحَتَّى بقية مِنْ ضمير .

أمَّا العقدة الثانية الَّتِي يجب أنْ تَكُون محل اهتمام المؤتمرات العربية والإسلامية، فَهِيَ أنَّ التصريحات والتصرفات المعادية للسلام والمسلمين فِي الغرب تكشف عَنْ أحقاد تاريخية متراكمة لا يجدي مَعَهَا التصريحات المقابلة المدفوعة بدوافع سياسية مؤقتة، وأنَّ تصفية هَذِهِ المسائل لا يُمْكِن أنْ تَتِم عَنْ طريق مجرد التأكيد أنَّ الإسلام بريء مِنَ الإرهاب،والحض عَلَيْهِ أو أنَّ المسلمين فِي الدُّوَل غَيْر الإسلامية لا علاقة لَهُم بمَا حدث للولايات المتحدة، بَلْ إنَّ الحل المتصور هُو بحث هَذِهِ القضية عَلَى مستوى الحكومات الإسلامية والغربية بكُلِّ وضوح، والاتفاق عَلَى خطوط تمنع انفجار الفتنة بَيْنَ المسلمين والغرب، والتأكيد أنَّ للمسلمين فِي الغرب حقوق المواطنة وفْق قوانين بلادهم. وأنَّ فرزهم عَلَى أساس الدين عودة إلَى العنصرية الَّتِي لا يجوز إطلاق العنان لَهَا أوالتهوين مِنْ مخاطرها وآثارها عَلَى العلاقات الإسلامية مَعَ الغرب. بَلْ إنَّ

هَذِهِ القضية بالذَّاتِ يُمْكِن أنْ تشعل سلسلة الإرهاب عَلَى أساس المظالم الَّتِي يتعرض لَهَا المواطن المسلم فِي بلده الغربي الَّذِي تميز قوانينه ضده ولا يحميه نظامها الديمقراطي .

أمَّا المعضلة الثالثة الَّتِي يجب أنْ يتصدى لَهَا المسلمون فَهِيَ القضايا الإسلامية الشائكة الَّتِي توشك أوراقها أنْ تختلط فِي الصفقة الدَوْلية ضِدَّ الإرهاب . ونخص مِنْ هَذِهِ القضايا ثلاثًا، برزت خلال التفاهمات الَّتِي تَتِم بَيْنَ الدُّوَل الأُورُبِّيَّة والولايات المتحدة والدُّوَل الإسلامية. أولى هَذِهِ القضايا الثلاث قضية " كشمير "، ودُونَ دخول فِي تعقيداتها، يَكْفِي أنْ نشير إلَى أنَّهَا فِي إطار المؤتمر الإسلامي قضية إسلامية، وأنَّ الجهد الإسلامي ينصرف إلَى محاولة تسويتها. وتقطع قرارات القمم الإسلامية والمؤتمرات الوزارية مُنْذُ عام ١٩٩٢ م بالتزام العالم الإسلامي بدعم سكان " كشمير " عَلَى العمل عَلَى تقرير مصيرهم، والوقوف ضِدَّ طغيان الهند فِي كشمير وارتكازها عَلَى القوة وحدها فِي قمع طلاب الحق فِيهَا . ونعلم أيْضًا أنَّ القضية فِي كُلٍّ مِنَ الهند وباكستان تتمتع بأولوية لا جدال فِيهَا، وأنَّهَا تسببت فِي كُلّ الحروب والأزمات والتوترات بَيْنَ البلدين، ونعلم كَذَلِكَ أنَّ الهند – الَّتِي تتعاون مَعَ إسرائيل نوويًّا، ويعملان عَلَى جهة مشتركة ضِدَّ باكستان، مستهدفين مَعًا قنبلة باكستان النووية، درع الأمان الوحيد ضِدَّ تفوق الهند العسكري – قَد بادرت مُنْذُ اللحظة الأولى للتنسيق مَعَ إسرائيل لتحقيق الهدف المشترك الآخر، وهُو ضرب مَا أسموه بالإرهاب فِي كشمير، ومطلوب مِنَ العالم الإسلامي البت فِي هَذِهِ القضية الخطيرة، وألاَّ تترك باكستان وحدها تحت كُلّ الضغوط الَّتِي تتعرض لَهَا مِنْ كُلّ صوب، ولَيْسَ مِنَ المصلحة أنْ تقع حكومتها ومجتمعها عَلَى خط النار الوهمي مَعَ أفغانستان، ولابُدَّ للعالم الإسلامي مِنْ أنْ يحلل فِي شجاعة مَعَ باكستان مَا يجب عمله فِي هَذِهِ الظروف الدقيقة .

أما المعضلة الأخرى، والَّتِي لا تُخْفِي إسرائيل مصلحتها فِيهَا، وتنسيقها بشأنها مَعَ روسيا، فَهِيَ قضية " الشيشان "، وقَد صمدت الشيشان ضِدَّ البطش الروسي الَّذِي لَمْ يتوقف، والَّذِي يدينه الغرب نفسه، ويسكت عَنْهُ العالم الإسلامي، رغم التفاوت التام بَيْنَ قدرات الشيشان وقدرات روسيا. وقَد دخلت روسيا التحالف الدَوْلي أساسًا مِنْ أجل أنْ يقوم التحالف بتصفية

(الإرهاب الشيشاني). ونَحْنُ نعلم قطعًا لِمَاذَا سكت العالم الإسلامي عَن الشيشان رغم أنَّ الدعوة بنصرهم تتردد فِي كُلِّ صلاة فِي المساجد، عَلَى امْتِدَاد المعمورة وتعتبر الشعوب الإسلامية أنَّ المقاتلين فِي الشيشان " مجاهدين " لَهُم النصر أوالشهادة .

ونأمل أنْ يجد العالم الإسلامي — لاعتبارات سياسية ومصلحية بحتة — القدرة عَلَى مواجهة هَذِهِ المعضلة عَلَى الأقل مَا دامت إسرائيل تجاهر بتحالفها مَعَ الروس ضِدَّ الشيشان وتُسَوِّي بَيْن (الإرهاب الشيشاني) و(الإرهاب الفلسطيني)، وتجد مَنْ يستمع لَهَا فِي روسيا وفِي غيرها. كَمَا لا تجد مَنْ يجرؤ فِي العالم الإسلامي عَلَى تحديها ودحض افترائها، والتأكيد عَلَى طبيعة الإرهاب الإسرائيلي والإرهاب الروسي عَلَى السواء .

وأخيرًا فَإِنَّ غياب العالم الإسلامي عَنْ قضية كوسوفا وحضوره فِي قضية البوسنة لَهُ ظروف خاصة، ولَكِن الثابت فِي الحالين أنَّ نصرة المسلمين فِي البلدين تمت عَلَى أيدي مجموعات إسلامية ارتبط نشاط بعضهم بأعمال إرهابية حقيقية فِي بعض الدُّوَل الإسلامية، تجدُّ مُنْذُ ذَلِك الوقت فِي طلبهم للمحاكمة أوالعقوبة، وكَانَ التعاون بَيْنَ هَذِهِ الدُّوَل والدُّوَل الغربية مساحة للود لاتحاد المصلحة. هَذِهِ القضية المعقدة تحتاج هِيَ الأخرى إِلَى تسوية إسلامية عاجلة، واتِّفَاق عَلَى الخط الَّذِي يجب التزامه فِيهَا ؛ حَتَّى لا يَكُون أحد مفجرات الفتنة، وأنْ يؤخذ فِي الاعتبار عوامل عديدة عِنْدَ النظر فِي هَذِهِ التسوية .

تِلْكَ هِيَ القضايا العاجلة والمتفجرة الَّتِي أعتقد أنَّ العالم الإسلامي مطالب بسرعة معالجتها والاتفاق عَلَى حلول لَهَا حَتَّى لا ينجرف إِلَى تحالف يفجر الفتنة بَيْنَ المسلمين والغرب، وبَيْنَ المسلمين وحكامهم، وتشيع الفوضى فِي العالم الإسلامي، وفِي علاقات المسلمين الخارجية، ويعطل الهدف النبيل الَّذِي رفعه التحالف، وهُو مكافحة الإرهاب .

إنَّ التحالف الَّذِي يستهدف تصفية الحسابات عَلَى حساب القانون، والَّذِي تقف خلفه الصهيونية العالمية سَوْفَ ينذر بكارثة للعالم أجمع، ولِذَلِكَ آمل أنْ يدقق المسلمون فِيمَا هم بصدده، وأنْ يتدبروا أمرهم بأنفسم بعيدًا عَن الحمى العالمية الَّتِي أشاعتها واشنطن والإرهاب النفسي الَّذِي تمارسه عَلَى العالم كله، وخلطها بَيْنَ التعاطف مَعَ محنتها وبَيْنَ تحميل العالم كله وزر مَا حل بهَا والزج بهِ فِي حملة عمياء تلحق الأذى بالجميع .

١٠ـ نحو إطار جديد للعلاقات العربية الإسرائيلية بعد التسوية السياسية

من المسائل التي تلقى الاهتمام المتزايد منذ مدة هي تلك المتصلة بشكل العلاقات في المنطقة العربية بعد انتهاء التسوية السياسية المعروفة بعملية السلام والتي بدأت بمؤتمر مدريد عام ١٩٩١ والتي أثارت جدلاً يتصل في الغالب بالتصور المنطلق من فرضيات قائمة.

وهذه المقالة تهدف إلى تقديم رؤية جديدة متحررة من قيود النظر التقليدية التي حكمت التصورات المختلفة حتى هذه اللحظة. ولتفصيل ذلك نشير إلى أن عملية السلام قد أطلقت مسارين أحيانًا متوازيين وهما المسار الثنائي أي بين إسرائيل من ناحية وكل من الفلسطينيين ثم سوريا ولبنان من ناحية أخرى، وهدفها مقايضة انسحاب إسرائيل من أراضي الأطراف العربية مقابل قيام هذه الأطراف بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل في إطار عدد من الترتيبات يتأثر بالضرورة بوضع إسرائيل وقوتها النسبية مع إدراكنا لعناصر هذه القوة في هذه اللحظة. أما المسار الثاني فهو متعدد الأطراف الذي يفترض أن تكون له وظيفتان. الوظيفة الأولى معلنة وهي دخول أطراف غير عربية مع الأطراف العربية المعنية في مفاوضات حول الموضوعات التي تتجاوز في أهميتها المسار الثنائي والتي يتصل الاهتمام بها بأكثر من دولة إقليمية أوخارج الإقليم أملاً في مساعدة هذه الأخيرة ـ أي الدول الخارجية ـ لدول المنطقة في تسوية هذه القضايا وتقديم العون اللازم للترتيبات التي قد يتفق عليها في إطار هذه التسوية. وأما الهدف غير المعلن فهو أن تحاول إسرائيل الالتفاف على المسار الثنائي عن طريق غلبة المسار المتعدد بحيث يؤدي اندماج الأطراف العربية مع إسرائيل في هذا المسار إلى أن يألف العالم ذلك كما تألفه الأطراف العربية مما يجعل إسرائيل مقبولة حتى دون حاجة إلى تسوية المسار الثنائي بالشكل المرضي.

ولاشك أن الجانب العربي قد رحب بالمسار المتعدد لاعتبار مختلف، وهو الأمل في إشراك الأطراف غير العربية في التسوية مما يشكل تدويلاً للمشكلة، فتنحاز الأطراف غير العربية إلى الحق، وتصبح حكما تتجاوز عدالته العدالة الأمريكية الجريحة في معظم الأحيان. ولسنا بحاجة

إلى أن ننكر أن إسرائيل قد حاولت أن تجمد المسار الثنائي وأن تنشط المسار المتعدد، بينما أصر العالم العربي على أن يرتبط المساران ويتلازما معًا على أساس أن المسار المتعدد يجب أن يكون إحدى ثمار تنشيط المسار الثنائي، وعلى افتراض أن المسار الثنائي هو جوهر عملية السلام بينما المسار المتعدد هو جوهر عملية التعاون الذي يمكن أن يحمي دائرة السلام ويقدم لها الضمان والاستمرار عن طريق خلق المصالح المشتركة ونسيان عقود الصراع والحرب والدمار.

وغني عن البيان في هذا المقام أن كلاً من المسارين الثنائي والمتعدد يقوم على فرضية أساسية وهي قرارات مجلس الأمن ذات الصلة على أساس الشرعية الدولية المعترف بها من الجانبين دون الدخول في اللجاجة حول التفسيرات المتناقضة العربية والإسرائيلية لهذه القرارات، لأن صيغة الأرض مقابل السلام قاطعة في الوضوح مع التسليم من جانب إسرائيل بأن قوة إسرائيل وعلاقاتها الخارجية يمكن أن تجعل لهذه الصيغة تطبيقًا مناسبًا لتصوراتها ومصالحها.

والحق أن صيغة المسار المتعدد أدت إلى إنشاء نظام يكون فيه لإسرائيل مكان يتجاوز التقسيمات الجغرافية للمنطقة. وعند هذه النقطة فقد طرح الجانبان الإسرائيلي والأمريكي فكرة الشرق أوسطية لتكون نظامًا بديلاً لمرحلة الحرب الإسرائيلية العربية التي يجب أن تضع لها عملية السلام نهاية منطقية. وقد أدت فكرة الشرق أوسطية إلى إثارة الفريق القومي الذي يتمسك بالعمل العربي المشترك، ثم دارت المناقشات والمجادلات والمساجلات بين النظامين العربي والشرق أوسطي مما ترك انطباعا في الجانب الإسرائيلي مؤداه أن تمسك العالم العربي بهويته القوميه هو دليل على إصراره على استمرار سنوات الصراع وروح العداء والرفض المستمر لإسرائيل أكثر من رفضه لسياساتها. أما في الجانب العربي، فإن فكرة الشرق أوسطية تعني القضاء على العمل العربي المشترك وإنشاء نظام خاص لإسرائيل يتم من خلاله وضعها في موضع خاص بعد إبرام اتفاقيات السلام بينها وبين العالم العربي.

تلك إذن هي الخطوط الأساسية للجدل منذ مدة، وهي أيضا الخطوط التي تحكم التصورات المختلفة التي تظهر الآن حول شكل المنطقة والعلاقات فيما بعد السلام. ولكننا نتصور أن عملية السلام عمليه مغلقة هدفها إزالة أسباب التوتر والصراع وذلك بالاعتراف بوجود إسرائيل ضمن

حدود معينة هي الحدود الدولية السابقة على قيام إسرائيل. صحيح أن عملية السلام تعالج قضايا الصراع كما تضع الأسس المناسبة لعلاقات المستقبل القائمة على العلاقات السلمية وليس بالضرورة العلاقات الودية، إلا أن عملية السلام لا يجوز أن تفرض على الدول العربية صيغة معينه تكبلها بنظام يجبرها على نمط معين من التعاملات بينها وبين إسرائيل. فإذا سويت المشاكل بينها وبين إسرائيل خلال عملية السلام فإن مرحلة التعاون يجب أن تترك دون أن تلزم الدول العربية بإطار حديدي من خارج المنطقة هو النظام الشرق أوسطي الذي بشر به بيريز وزاده إيضاحًا في تصريحاته الأخيرة بأن إسرائيل في إطار هذا النظام ستكون قاطرة لبيئة "قذرة" وليست مضطرة إلى الاندماج فيها بسبب الاختلاف النوعي بين إسرائيل وجيرانها ولكن الأقدار تجبر إسرائيل على قيادة هذه المنطقة نحومدارج الحضارة الحديثة.

ويتميز النظام المفتوح المقترح بعدد من المزايا منها أن الدول العربية التي لم تحتل أراضيها ليست مجبرة على إبرام اتفاقيات سلام مع إسرائيل وإنما يكفي أن تصدر الجامعة العربية على أي مستوى حتى على مستوى الأمين العام بعد إتمام التسوية السياسية بيانًا يرحب بعودة الأراضي العربية إلى أصحابها وأن يترك الباب مفتوحًا أمام أعضاء الجامعة لكي تقرر بنفسها شكل علاقاتها بإسرائيل. ويسمح هذا النظام المقترح بإحياء النظام العربي وازدهار الفكر القومي الذي اعتبر الاستعمار والصهيونية معرقلاً لازدهاره وليس سببًا في هذا الازدهار.

ولاشك أن ازدهار الفكر والشعور القوميين في العالم العربي سوف يعوض أثر العولمة السلبي على الاتجاهات القومية والإقليمية، على أن يظل مفهومًا أن إحياء الإطار العربي ودعمه ليس عودة إلى الحرب الباردة أو الساحة العربية إسرائيلية، ذلك أن إحدى فرضيات إحياء هذا العمل المشترك تقوم على أن إسرائيل لم تعد قضية تهدد الوجود العربي بل إن معيار التفاضل بين النظام الإسرائيلي والنظم العربية هو كفاءة هذه النظم وحيويتها وإنهاض مجتمعاتها وقدرتها على اللحاق بأساليب العصر والاندماج الصحي في النظام الدولي. وسوف تظل قدرة هذه النظم على تنمية قدرات الأفراد واحترام حقوقها وتحديث أدوات التعامل معهم هوعنوان كفاءتها،

وحينئذ يصبح التنافس بين إسرائيل والنظم العربية لصالح شعوبهما ولتحقيق النموذج الذي تطمح إليه هذه الشعوب، هوأساس التفاضل بينها.

فهل الصورة وردية إلى هذا الحد أم أن حرص إسرائيل على التسيد في المنطقة واستقلال تناقضاتها وخلق تناقضات جديدة سوف تطرح نمطًا جديدًا من العلاقات التي لا يمكن لأي محلل مهما دقت حساباته أن يتكهن بها؟ أيًا كان الأمر فإن كل شيء سوف يعتمد على سلوك إسرائيل أولاً وأخيرًا.

١١ـ القضية الفلسطينية
وخدعة الشريف حسين

لايشك أحد فى أن القضية الفلسطينية منذ أن أصبحت فى عداد قضايا المنطقة قد أصبحت من أهم شواغل العالم العربى، وارتبط مصيره ونمط حياته بتطورات هذه القضية والأبعاد التى اكتسبتها بحيث يمكن القول إن تاريخ العالم العربى خلال النصف الثانى من القرن العشرين هو نفسه تاريخ القضية الفلسطينية، وأن الوجه الآخر لهذا التاريخ الآخير هوالصراع العربى الإسرائيلى.

اتسمت القضية الفلسطينية طوال تاريخها بالعديد من السمات أهمها أنها تشابكت بمختلف القضايا العربية تشابكًا لايقبل الفكاك، كما أنها ارتبطت بشكل أوبآخر بمصائر ومقدرات دول معينة، إنما الذى يهمنا من هذه السمات هو أن هذه القضية كانت موضوعًا للمقايضة، أوالمساومة أوالمتاجرة أحيانًا وكان ذلك يعتمد دائمًا على موضوع القضية.

فعندما كان موضوع القضية هوضرورة وقف الهجرة اليهودية والثورة لتحقيق هذا الغرض كان سعي الغرب لتوسيط الحكام العرب لوقف الثورة مقابل وقف الهجرة التى كانت تزداد تدفقًا مع كل التدخلات.

وعندما احتل العراق الكويت عام ١٩٩٠ دخلت القضية الفلسطينية فى نفق جديد فى سياق هذا التحليل، وأصبحت موضوعًا للمزايدة والمساومة. ذلك أن العراق أوهم العالم العربى المتعطش إلى تقدم فى حل القضية سلمًا أوحربًا، وإلى أى بطولة فى مواجهة إسرائيل بأن احتلال الكويت خطوة ضرورية لإعلان الزحف الأكبر لتحرير فلسطين من الاحتلال الصهيونى بعد أن خاض العراق موقعة " القادسية " ضد إيران.

وفى مرحلة تالية اشترط العراق ـ لكى ينسحب من الكويت ـ أن تنسحب إسرائيل من فلسطين، ومن كل فلسطين إن أمكن. وكان معنى ذلك أنه مادامت إسرائيل لن تجلو عن الأراضى الفلسطينية المحتلة، ناهيك عن الرحيل عن كل فلسطين، فإن العراق سيبقى فى

الكويت مابقيت إسرائيل فى فلسطين، مما يشير إلى نية العراق فى البقاء الدائم وأن ربط الانسحاب من الكويت بانسحاب إسرائيل من فلسطين قصد به مداعبة الآمال العربية التى أحبطها أن تضاف الكويت إلى فلسطين فى المآساة حتى لوكان المحتل عربيًا يرفع شعار القومية والتقدم.

وفى حلقة ثالثة أدرك الرئيس جورج بوش الأب هذه اللعبة، وأن فلسطين هى كلمة السر وأن العرب يتلهفون على أى تطور فى هذه القضية المركزية. ولذلك لعب الرئيس بوش لعبة بريطانيا فى الحرب العالمية الأولى عندما طلبت بريطانيا من الشريف حسين أمير الحجاز أن يعلن الحرب على تركيا وأن ينضم إلى صفوف الحلفاء إذا كان يطمح حقًا فى تحرير الجزيرة العربية وفى أن يكون أمير العرب. وقد داعبه هذا الحلم طويلاً طوال المحادثات الشهيرة بينه وبين ماك ماهون المعتمد السامى البريطانى فى مصر فى ذلك الوقت، ولأكثر من عامين كان الوعد البريطانى خلال هذه المحادثات أوضح وأقوى بكثير من وعد بلفور نفسه، ولم يدرك الأمير المخدوع أن بريطانيا ترتب لخلعه وإقصائه من منصبه. وكانت النتيجة أن أعلن الشريف الحرب على تركيا برغم كل المحاذير باعتبارها دولة إسلامية، وأنه ينتمى بنسبه إلى آل البيت وأن الطابع الإسلامى فى حكمه هوالأكثر ظهورًا بوصفه حاكمًا للأماكن المقدسة الإسلامية فى مكة والمدينة.

وهكذا وعَى بوش الأب الدرس ولم يُقَدِّر للعرب أن يعوا دلالاته، عندما أعلن الرئيس بوش أن مكافأة الاشتراك فى التحالف الدولى ضد العراق سوف تكون جاهزة بعد التحرير وهى جلب السلام إلى المنطقة دون أن يحدد نوع السلام المطلوب ودون أن يحدد أيضًا الخطوط الأساسية التى تتحرك عليها المفاوضات.

وإذا كان البعض يرى أن مؤتمر مدريد هو مكافأة بوش الأب على اشتراك العرب جميعًا تقريبًا فى التحالف ضد العراق، فإننا نرى أن هذا المؤتمر هوالحصاد المر للمعادلة المعقدة فى عملية غزو وتحرير الكويت، ولذلك فإن النتيجة المنطقية والتى تنسجم مع الكرامة العربية يجب أن تعاد صياغتها على نحويؤدى إلى القول بأن العالم العربى الذى استنكر الغزو وتمنى

على العراق أن ينسحب سلمًا وجد من واجبه أن يكون فى طليعة الحملة الدولية لتحرير العراق. ومادام العالم العربى ليس الطرف الوحيد فى التحالف، فقد كان طبيعيًا أن تضع الولايات المتحدة المزايا التى تراها مكافئة لقيادتها لهذا التحالف، وهى مزايا تناقض بطبيعتها المصالح العربية. ومؤدى مَا تقدم أن العرب لم يشتركوا فى التحالف الدولى ضد العراق فقط جريًا وراء سراب السلام الذى لوحت به واشنطن فى سماء الشرق الأوسط المظلمة حتى يمكن أن يشتركوا فى التحالف مقابل السلام فى فلسطين على يد واشنطن، وبحيث يكون هذا المقابل من واشنطن نفسها، وإنما يجب أن يكون الإسهام العربى فى التحالف مستهدفًا تحرير الكويت ورد الطرف المعتدى.

أما الفصل الخامس من مأساة فلسطين فقد شاهدناه بمناسبة الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب وهوالعنوان الذى أطلقته واشنطن على التجريدة العسكرية الأمريكية ضد أفغانستان. وفى هذا الفصل المأساوى بذاته تم الربط مرة أخرى مع فلسطين، فمن ناحية، أقسم بن لادن أن الولايات المتحدة لن تنعم بالأمن مادام الأمن مفقودًا فى فلسطين. ومن ناحية أخرى، ظهر اتجاه فى الولايات المتحدة وبريطانيا بالتلويح بإمكانية إحلال السلام وإقامة دولة فلسطينية والعودة إلى مائدة المفاوضات. وهذه المصطلحات الثلاثة فى ظروف إبادة الشعب الفلسسطينى تمثل طوق النجاة للفلسطينيين، وللعالم العربى الذى يشعر بالحرج وهو يشهد أسوأ فصول الإبادة على يد إسرائيل. ولكن المشكلة أن الولايات المتحدة وبريطانيا وهما يدركان جيدًا حاجة الفلسطينيين العرب إلى تحقيق هذه الآمال الثلاثة قد هدفت إلى أن يكون العرب صفًا واحدًا فى الحملة الأمريكية على أن يكون المقابل هو جلب السلام إلى فلسطين.

ولكن يبدو أن السلام على النحو الذى يريده العرب لايزال بعيد المنال وأن على العرب أن يقبلوا بأن اشتراكهم فى الحملة الأمريكية التى لا ناقة لهم فيها ولاجمل، بل وتعرضهم إلى ضغوط شعوبهم لن تسفر عن قيام الدولة الفلسطينية، أو عن استئناف عملية السلام على النحو الذى يجعل شهداء الانتفاضة ورقة سياسية عندما تستأنف المفاوضات، ويفوت على إسرائيل فرصة استئناف المفاوضات عند نقطة تكون فيها قد أسكتت الصوت الفلسطينى وقضت على

جيل من رموزه وأطفأت جذوة الانتفاضة بأساليب عملية وليس بقرار من جانب السلطة الفلسطينية. ومعنى ذلك أن برنامج الإبادة الإسرائيلى سوف يمضى إلى غايته صوب الرهان الكبير الذى أطلقه شارون، وعلى الجانب الآخر سوف تستمر التلميحات الأمريكية والبريطانية التى تتلاعب بآمال الفلسطينيين دون أن تتخذ شكل التدخل الحاسم لوقف الإبادة أولاً ثم لبحث ترتيبات الانسحاب الإسرائيلى، لأن مفاوضات السلام فى المرحلة المقبلة من الجانب الفلسطينى يجب أن يكون لها موضوع واحد هو توقيت هذه الترتيبات وليس الدخول فى الجدل العقيم أو الأجندة الإسرائيلية التى سوف تفرضها بعد أن يكتمل برنامج الإبادة.

ويترتب على ماتقدم أن البرنامج الإسرائيلى الذى يلقى تفهمًا " أمريكا وبريطانيا " سوف يمضى فى جانب بينما تمضى التصريحات الأمريكية والبريطانية المتقنة الصياغة فى جانب آخر، وهى تتضمن بطبيعة الحال مظاهر التفهم للإبادة الإسرائيلية والتجني على الفلسطينيين.

صحيح أن تصريحات وزير الخارجية الأمريكى فى ٢٠٠١/١١/٢٠ تتضمن بعض العبارات التى تمنى الفلسطينيون سماعها من واشنطن ولكن هذه العبارات جاءت فى سياق " رؤية " وليس فى سياق مبادرة متكاملة.

وأخيرًا، وحتى لا يظل العرب معلقين بآمال واهمة تأتيهم من هنا وهناك، فإن الحق أن السلام العادل والدائم لن يتحقق إلا إذا شعرت واشنطن ولندن بأن برنامج شارون قد فشل وأن إرادة الشعب الفلسطينى أقوى من دباباته وطائراته، وأن شهداء الانتفاضة هم وقود هذه الرسالة.

ويقتضى الإنصاف فى الختام أن أقول إن إسرائيل قد تهيأت لها ظروف مثالية ولن تعتدل الكفة مالم يكن العالم العربى جزءاً من المعادلة، وأن تقتنع إسرائيل بأن إبادة الشعب الفلسطينى ليست أمرًا مستباحًا بلا ثمن، ولكن يبقى أن نقول إن تصميم الشعب الفلسطينى من خلال الانتفاضة رغم خسائره الفادحة والضائقة المحكمة التى فرضتها عليه إسرائيل سيظل تذكارًا لإسرائيل بأنها دخيلة على هذه المنطقة، وأن أصحاب الحق هم الذين يدفنون فى أرضهم لتنبت

مكان أجسادهم أزهار الصبار رمزًا لمحطة هامة فى تاريخ الصراع الممتد بين المغتصب وصاحب الحق.

ومع تقديرنا للتفسيرات المتباينة " لرؤية " وزير الخارجية الأمريكى والتى تتجه عمومًا نحو تشجيع الولايات المتحدة على مزيد من الإهتمام بالقضية ومحاولة تشجيعها على التقدم ببرنامج شامل للتسوية دون التعرض لنقد هذه الرؤية، بل إن هذه التفسيرات الرسمية قد افترضت أن عدم اكتراث إسرائيل بالموقف الأمريكى يعد رغبة منها فى مناهضة السياسة الأمريكية مِمَّا يتعين على العالم العربى أن يساند السياسة الأمريكية كما يساند الوقيعة بين واشنطن وتل أبيب. ونحن نرى على خلاف مَا يرى بعض الرسميين العرب أن واشنطن تحاول أن تربط للمرة السادسة بين فلسطين والعراق بشكل مناقض لما سبق أن قرره الرئيس صدام حسين خلال أزمة ٩٠ ـ ١٩٩١. ويبدو لنا أن واشنطن التى تلوح بأن العراق هو المحطة التالية فى مكافحة الإرهاب فى الوقت الذى تلوح فيه بأهمية استئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وربما السورية الإسرائيلية؛ وذلك حتى توهم العالم العربى بأن سكوته على ضرب العراق يمكن أن يكون حافزًا لواشنطن على دفع مسيرة السلام.

ولا أظن أن واشنطن بهذا القدر من الحرص على السلام العربى الإسرائيلى إلاَّ بقدر مَا يكون السلام ضروريًا لإسرائيل ولذلك يجب ألاَّ يشترى العالم العربى الوهم الأمريكى وأن يرتكب خطأً جديدًا بالسكوت على ضرب العراق جريًا وراء سراب، فليست فلسطين أعز لدينا من العراق وليس الخيار بينهما واردًا فى الاستنتاج العلمى الصحيح.

١٢ـ المقاومة الفلسطينية

بين المؤامرة الإسرائيلية والارتباك العربى

الظاهر للعيان أن انتفاضة الأقصى تعمل فى ظروف بالغة الصعوبة، لا أظن أن حركة تحرر وطنى غيرها فى كل تاريخ حركات التحرر الوطنى قد عايشتها أوواجهتها، سواء بسبب شراسة العدو الذى تواجهه وبربريته، أوبسبب قوته الطاغية التى هزمت جيوش الدول المجاورة، وإمكانياتها الهائلة، أوبسبب النجاح الدبلوماسى الساحق الذى حققته إسرائيل فى مواجهة العجز العربى عن الفعل، والفشل العربى على كل المستويات الدبلوماسية والإعلامية على الأقل، مما ترتب عليه أن أصبحت أوربا والولايات المتحدة فى خندق إسرائيل ضد المقاومة الفلسطينية، وما ترتب عليه، من ناحية أخرى، انقسام الصف الفلسطينى ووضع السلطة بين مطرقة إسرائيل والضغوط الدولية وسندان الشارع الفلسطينى. ومن مظاهر صعوبة ظروف الانتفاضة الجوانب الجغرافية والاستراتيجية للأراضى الفلسطينية، ومعرفة إسرائيل بتفاصيل أراضي تحتلها وتخطط لمستقبلها منذ عام ١٩٦٧ م ،فضلاً عن سكون الموقف العربى، بل والأدهى من ذلك ظهور بعض التحديات الأيديولوجية والسياسية التى لا نظن أن المقاومة الفلسطينية تحتمل ترف التعامل معها.

وأول هذه التحديات هو ذلك التناقض بين القرارات العربية المؤيدة للانتفاضة وحالة التخلص الواضحة والتنصل منها مما زاد فى شراسة إسرائيل وانفرادها بهذه الضحية الجائعة البائسة المحاصرة العزلاء، فأعملت فى فلسطين تدميرًا وقتلاً واغتيالاً وخطفًا وإذلالاً بلغ حد تحديد إقامة عرفات، وهى آمنة سعيدة بهذه الفريسة بعد أن أمنت الدعم الدبلوماسى والإعلامى المطلوب عالميًا فأطلق العالم يدها لترتب الأوضاع على الأرض على النحو الذى تشاء. وتعلم إسرائيل علم اليقين أن عرفات لن يخلصه عرب أوعجم، كما لن يخلصه من براثنها ما قد يُتقدم عليه من سياسات وإجراءات تهدف منها إسرائيل إلى تدمير الجانب الفلسطينى نفسه بنفسه، وإنها ـ مهما فعل ـ ماضية فى برامج الإبادة التى أصبحت جزءًا من السلوك الإسرائيلى غير

المشروع والذى لايجوز حتى مراقبته على النحو الذى يشير إليه استخدام واشنطن للفيتو لمنع صدور قرار بتشكيل فريق للمراقبين، لأنه يناقض الخط الإسرائيلى والأمريكى القاضى بأن إسرائيل هى التى تقرر وتراقب ولا تقبل رقابة أحد حتى لوكان كل المراقبين من حلفائها الأمريكيين.

التحدى الثانى الذى تواجهه المقاومة الفلسطينية هو تلك الوصاية الغريبة التى يتطوع بها بعض المثقفين العرب ومنهم فلسطينيون. من مظاهر هذه الوصاية تبرع هؤلاء بتحديد مصير الانتفاضة ومنطقها، بل بلغ اجتهادهم وتنظيرهم حد المطالبة بوقفها إذا كان ذلك سيحقق نتائج سياسية إيجابية أو سيقي المقاومة ما هو أكثر خطرًا على أساس أن دفع الضرر والخطر مقدم - فى الشريعة - على جلب المنفعة وتحقيق المصلحة. ووصل هذا الاتجاه إلى حد القول بأن الانتفاضة هى التى أضرت بالقضية، وأنه ما دام الخط السياسى الفلسطينى واضحًا فلا بد من الإلحاح عليه بالوسائل السلمية أمام عدو بالغ الشراسة والتربص. وقد فات هؤلاء - مع احترامنا لدوافعهم النبيلة وحرصهم على سلامة الشعب الفلسطينى - أن الانتفاضة ليست قرارًا أو أداة أو ورقة تتحرك للتسخين ثم تتوقف عند الدرجة التى يريدها صانع القرار فقد سبق أن قلنا إن الانتفاضة قد تكون هى نفسها تعبيرًا عن اليأس من سلام السياسيين والمفاوضين مع علمنا أن الانتفاضة فى ذاتها ودون ترجمتها لن تحرر فلسطين، ولكن هذه الانتفاضة هى الرد التلقائى على الممارسات الإسرائيلية فى الأراضى الفلسطينية ولم يتوقف أحد لكى يسأل السؤال المحورى: ماذا تفعل إسرائيل فى الأراضى الفلسطينية، ولماذا تصر على التفاوض مع صاحب الحق لكى تنسحب وتنهي احتلالاً تم بالقوة المحظورة كما تنهي وضعًا يعتبر استمراره عدوانًا مستمراً وانتهاكًا دائمًا لقواعد القانون الدولي؟ ثم هل الانتفاضة فعل أم رد فعل، وهل لو انسحبت إسرائيل، أوأوقفت سياسات جيشها المحتل وبؤر الاستعمار الاستيطانى لمواطنيها الغزاة المغتصبين سوف تلاحقها الانتفاضة داخل الخط الأخضر؟

التحدى الثالث صدر هذه المرة من العالم العربى، ومن الخارج وتمثل فى ذلك اللغط الذى ثار أولاً حول مدى اتساق العمل الفدائى الاستشهادى مع صحيح الدين، وهل هو شهادة أم

انتحار؟ إنه من المحزن أن هذا اللغط قد استخدمه الإعلام الدولي الموالى لإسرائيل بشكل متكرر وبطريقة تدعو للاستفزاز خاصة أن اللغط قد بدأ بفتوى من شيخ الأزهر تم تحريفها فيما أرجو، مع أن القضية لا تحتاج إلى فتوى، وهى من البداهة بحيث يجب أن يلقى هؤلاء الشهداء فى الدنيا من تمجيد مثل ما يلقونه عند الله من تكريم ومكانة. فالشعب الذى لا يجد دفاعًا عن كرامته وعرضه وماله وأرضه أرخص من روحه فداء لوطنه ونقمة على عدوه، فأقدم أبناؤه على قتل أنفسهم وهم يأملون أن يقتلوا عدوهم بعد أن ضاقت بهم سبل المقاومة لعدو يمتلك كل شئ، لهو شعب جدير بكل الاحترام، ولعلها فيما أعلم أن تكون المرة الأولى فى تاريخ حركات التحرر أن توظف روح الفداء قربى إلى الله وثقة بوعده للمؤمنين لقوله سبحانه " إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون فيقتلون وعدًا عليه حقًا فى التوراة والإنجيل والقرآن " فجزاء الشهيد وعد حق على من خلق الشهيد وهداه إلى الشهادة لا يريد إلا وجهه بعد أن صدق الوعد وباع روحه لقاء هذا الوعد إلى من لا تضيع عنده الودائع ولا تخلف لديه الوعود. وهل يشك أحد فى أن القضية التى يستشهد الفلسطينيون من أجلها قضية تفصل بين الحق والباطل، وأن شهداءهم على الحق، وأنهم واثقون بنصر الله ونيل الشهادة أيهما أقرب، فى صراع تاريخى فريد لا يقوى على المجازفة به إلا من عمرت قلوبهم بثقة لا تضطرب بالله وبنصره المبين ؟.

ثم بسط شيخ الأزهر بعد ذلك قضية أخرى وهى مبدأ حصانة المدنيين الأبرياء من كل صور الأذى مهما كان الدافع إلى هذا الأذى أوالكسب المرجو من ورائه. وكما أشار الأستاذ فهمى هويدى فإن الإمام الأكبر وقف عند مستوى تقرير المبدأ العام، وهوحق، ولكن هذا القول أغرى الكثيرين ومنهم عرب وإسرائيليون طبعًا باستخدام هذه الفتوى ـ إن صح التعبير ـ للتسوية بين المدنى الفلسطينى والمدنى الإسرائيلى، مما يخفى وراءه إدانة الأعمال الاستشهادية ضد المدنى الإسرائيلى سواء بين المستوطنين فى الأراضى الفلسطينية، أوالمدنى الذى يقيم داخل إسرئيل. ولقد وجدت قطاعًا من العرب لا ينقصه الفهم والإدراك يدافعون عن هذه المقولة التى تغري فعلاً

بالتصديق ما دام الإنسان واحد فى كل مكان وحصانته من الضرر واجبة، وأن القانون الدولي يحمي الإنسان بشكل مطلق دون تمييز.

والحق أن دفع هذا الاعتقاد الخطير لا يكفى لتحققه استهجانه أوحتى اتهام أنصاره بالانقياد والتأثر بالإعلام الصهيونى، ولكنى أومن بأن الحجة المنطقية أبلغ من مجرد الرفض وأبقى من الكلام المرسل. فالقضية ليست مجرد مقارنة بين مدنى هنا ومدنى هناك، ولكن أصل القضية وسياقها يجعل الفارق بين المدنى الفلسطينى والمدني الإسرائيلى بالقدر الذى يسمح بعدم الوقوف عند مستوى تقرير المبدأ النبيل، فالمدنى الفلسطينى آمن فى بيته بعد أن اضطر للتسليم بضياع الجزء الآخر من وطنه، ولو مؤقتًا، الذى قامت عليه إسرائيل. ولكن إسرائيل احتلت الأراضى التى تقيم بها منذ عام ١٩٦٧ واستمر احتلالها رغم كل المحاولات السلمية، وبعد أن تكشف زيف كل العمليات الموهومة، وبدلاً من أن تحمى إسرائيل هذا المواطن وتقوم نحوه بما تفرض عليه اتفاقية جنيف الرابعة، قامت إسرائيل بنزع ملكيته لأرضه وجلبت آلافًا من المستعمرين الإسرائيليين ليحلوا محل الفلسطينيين بالمخالفة لأحكام هذه الاتفاقية، ثم أعمل جيشها ـ المفروض أن يحمى المدنى الفلسطينى ـ فى هذا المدنى قتلاً وفى منزله هدمًا وتدميرًا وفى مصادر رزقه تحطيمًا وتجويعًا عامدًا إلى تبديد الأمل فى نفسه فى غد أفضل وفى سلام وتعايش محتملين، ويشايع الجيش فلول المستعمرين الذين تربوا على ثقافة الكراهية والغضب والتسلط والاستعباد للمدنى الفلسطينى حتى داخل ما تبقى من أراضيه. وعندما قرر المدنى الفلسطينى أن يثور على هذا الظلم واستمراره وعلى حملة إبادته، ازداد ما يلاقيه من إذلال وقمع وهوان. هذا هو المدنى الفسلطينى الذى يتعرض لكل صنوف الإبادة، ومن حقه أن يدافع بكل السبل عن بقائه وحقه فى الحياة الكريمة رغم ضعف فرصه وتواضع إمكانياته.

أما المدنى الإسرئيلى الذى يستهدفه الاستشهادى الفلسطينى فهو فئتان لهما طابع واحد ويشتركان فى خصائص واحدة هما: المدنى الإسرائيلى المستوطن وهو أثر من آثار الاحتلال ووجه من وجوهه، فضلاً عن أنه لا يتردد فى العدوان والإرهاب عَلَى المدنى الفلسطينى الذى

يسترقه ويقيم فى أرضه. كما أنه متضامن مع سلطات الاحتلال التى تدعم عدوانه وتشجع إغاراته البربرية على القرى والتجمعات المدنية الفلسطينية.

والصنف الثانى هو المدنى الإسرائيلى المقيم داخل إسرائيل وهو جزء من تركيب الدولة العنصرية العاملة على إفناء الشعب الفلسطينى، كما أنه فوض شارون تفويضًا مطلقًا فى مشروع إبادة الشعب الفلسطينى وتعريض المدنى الفلسطينى الآمن أيًا كان عمره ونوعه وموقعه للهجمات بالطائرات الحربية المتطورة والصواريخ والدبابات وتطهير المنازل والمدن بالرشاشات واغتيال القيادات والمقاومين. وكلما اجتهد شارون وأخلص فى إنفاذ مشروعه الإجرامى ارتفع نجمه وارتفعت شعبيته. وما دام شارون يعلن أن مشروع الإبادة هدفه تأمين هذا المدنى الإسرائيلى فقد أصبح التناقض واضحًا بين حق الفلسطينى صاحب الحق فى أن يقاوم العدوان على حياته ضد الجيش والاستيطان والمدنيين الإسرائيليين الذين أظهروا أنهم طبقة شاذة من البشر لا تستحق أية حماية قانونية ما دامت تساند برنامج الإبادة.

فهل يستوى المدنى الفلسطينى الآمن فى وطنه مع المدنى المستعمر أوالمدنى مواطن الدولة المعتدية؟، وهل يستوى قيام الفلسطينيين أفرادًا ردًا على بربرية إسرائيل بأعمال استشهادية مع قيام الدولة الإسرائيلية ذاتها بإبادة شاملة للسكان ومنازلهم وأطفالهم مع هذا المستوطن أوالمدنى الإسرائيلى المشارك فى المشروع الصهيونى العدوانى؟ وهل يعد دفاع الفلسطينى عن نفسه إرهابًا بينما برنامج الإبادة الّذي تنفذه الدولة العبرية دفاع عن النفس؟ من الذى بدأ ومن الذى قام بالرد؟ وكيف يتردد الجانب العربى فى الدفاع عن حق الفلسطينى أيًا كانت طبيعته مدنيًا أوعسكريًا، إسلاميًا أوعلمانيًا فى الدفاع عن بقائه، وحرصه على التمييز بين المدنى البريء والعسكرى أوالمقاوم المسلح؟ إن التمييز بين المدنى والعسكرى وبين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية ممكن فى ظل وضع قانونى ومع دولة تعترف بالقانون ولكن الأمر مع إسرائيل مختلف تمامًا.

وكيف تعلن القمم العربية حق الشعب الفلسطينى فى المقاومة ثم تدين الحكومات العربية بما فيها السلطة الفلسطينية أعمال الاستشهاد بل وتعزية أهالى الضحايا وهى تعلم أن المدنى

الإسرائيلى هو رهان شارون الكبير، ويجب أن يكون رهان المقاومة أيضًا حتى يدرك أن أمن المواطن الإسرائيلى لا يتحقق على حساب أمن المواطن الفلسطينى. وكيف يؤكد الإعلام العربى يوميًا حق الشعب الفلسطينى فى المقاومة المشروعة ويطالب الشعوب العربية بمساندة الانتفاضة ثم تتم محاكمة من يجرؤ على تلبية نداء هذا الإعلام بتهمة مساندة الإنتفاضة؟

بَلْ ويتبرأ العالم العربي مِنْ أي مساندة عسكرية أوتسليمية، وكَأَنَّ هَذِهِ المساندة جرمًا مشهودًا؟، وأيْنَ يذهب المختطفون الفلسطينيون ؟، ومَنْ يطالب بدم مَنْ اغتالتهم إسرائيل ؟، إن العالم العربى بحاجة إلى إنصاف المقاومة ووضعها فى موقعها اللائق فى نضاله الممتد، فَهِيَ ليست مجرد مقاومة لجيش الاحتلال فِي فلسطين ولَكِنَّهَا رمز للرفض العربي للغطرسة الإسرائيلية والإنجاز المجفف مِنْ جانب واشنطن وسكوت أُورُبًا عَلَى هَذِهِ الجرائم الصهيونية النكراء.

١٣ـ النضال الفلسطيني

والإطار العربي

مِنْ أهم نتائج الانتفاضة الفلسطينية مِنْ ٢٠٠٠ الى ٢٠٠٢ أنْ الشعب الفلسطيني قَـد أتيـح لَـهُ أنْ يتحدث بالنضال عَنْ نفسه وأنْ يسجل صفحة ناصعة فِي هَذَا النضال رغم ظروفـه القاسـية ، كَمَا كَانَ مِنْ نتائجها الْهَامَّة فقدان إسرائيل لِكُلِّ مَـا حققتـه فِـي العـالم العربـي الَّـذِي استكان بالفعل إلى سلام واهم دُونَ أنْ يجرؤ عَلَى البحث فِي مضمون هَذَا السلام بسبب الإرهاب الفكـري الَّذِي ساد العالم العربي وتصنيف كُلّ مِنْ يقدم عَلَى هَذَا البحث عَلَى أنَّه مـنْ معسـكر الرافضـين للسلام والداقِّين لطبول الحرب ، وكَأَنَّ العلاقة مَعَ إسرائيل تدور فِي حلقة حديدية بَيْنَ الحـرب العسكرية والسلام الموعود. فصحا العالم العربي عَلَى الحقيقة المرة وهِيَ أنْ إسرائيل الَّتِـي قـامت عَلَى الإرهاب والقهر والتزييف هِـيَ نَفْسَـهَا الَّتِـي تعـرض سـلامًا واهمًـا ظـاهره الرحمـة وباطنـه العذاب .

واللافت للنظر أنْ الانتفاضة الَّتِي كَانَت تتوقع اندماجًا عربيًا أكبر مَعَهَا قَد بعثـت برسـالتين فِي سياق هَذَا التحليل : الرسالة الأولى أنْ الصراع مَعَ إسرائيل بَدَا لبعـض الوقـت وكأنـه صـراع فلسطيني إسرائيلي، وقَد كتبت فِي ذلك الوقت من صيف ٢٠٠١ عَمَّا بقـي مِـنْ الصـراع العربـي الإسرائيلي إشارة الى انكماش الصراع فِي دائرته الضيقة الأولى بَيْـنَ الإسـرائيليين والفلسـطينيين، وفِي ذَلِك ما فِيهِ مِنْ خطر بالنظر الى الخلل الفادح فِـي مـيزان القـوة بَيْـنَ الطرفـين ، وفِـي ضـوء طبيعة المشروع الصـهيوني وأسـاليبه فِـي تفتيـت الجبـهات حَتَّـى يلتهمـها جميعًـا فِـي الوقـت المناسب.

أما الرسالة الثانية فَهِيَ ناجمة عَنْ رَدَّ الفعل الشعبي العارم الَّذِي أكَّدَ أنْ الصراع مَعَ إسرائيل صراع مَعَ كُلّ العالم العربي بصرف النظر عَمَّا ترتبه إسرائيل مِنْ نتائج لصالحها عَلَـى مِثْـل هَـذِهِ المقولات واستخدامها لتصوير موقفها عَلَى أنَّهَا تعيش فِي بحر عربي معادٍ لَهَا ، ولَكِـنَّ الحقيقـة أنْ هَذَا العداء سببه واضح وهُو الغطرسة والغش والخداع والاستخفاف بحياة الأمم ومصائرها مِـنْ

جانب إسرائيل وإصرارها عَلَى إلحاق الأذى والمهانة بعمـوم العـالم العربـي ، فلابُـدَّ أنْ يبادلهـا العالم العربي صراحة عداء بعداء وضغينة بضغينـة وأنْ يعيـد العـالم العربـي الصـراع إلى سنواته الأولى وكَأَنَّ إسرائيل ضيعت كُلّ هَذِهِ العقود بسياساتها العابثة، وهِيَ شـهادة أكيـدة عَلَـى عبـث إسرائيل وفساد زعمها الَّذِي ابتدعته وأوهمت بِهِ العالم طيلة هَذِهِ العقود بِأَنَّهَا دَوْلَة مسالمة تسعى إلى السلام وتستخدم القوة فقط للدفاع عَنْ سكانها الأبرياء .

هَكَذَا قَرَّرَ الشارع العربي أنْ نضال الشعب الفلسطيني هُو إحـدى سـاحات النضـال العربـي، فعاد الصراع بِكُلِّ مظاهره صراعًا عربيًا إسرائيليًا بَعْدَ أنْ بدت مِنْ المظاهر مَـا يُوحِـي بِأَنَّـهُ صـراع فلسطيني إسرائيلي كَمَا ذكرنا .

والحديث عَنْ علاقة النضال الفلسطيني بالإطـار العربـي تتعـدد جوانبـه كَمَـا تتنـوع مراحلـه وساحاته، مِثْلَمَا يستدعي الى الذاكرة أزماته المتعددة ، ولَكِنَّنَا نكتفي فِي هَذَا السياق بملاحظـات عَامَّة حول تاريخ علاقة هَذَا النضال بالإطار العربي سعيًا الى تأكيد الأهميه القصوى لتعزيـز هَـذِهِ العلاقة ووضعها فِي أولوية متقدمة مِنْ أولويات الدبلوماسية العربية.

والملاحظة الأولى عَلَـى تـاريخ علاقـة النضـال الفلسـطيني بالإطـار العربـي أَنَّـهُ مُنْـذُ الهجمـة الصهيونية الأولى بَعْدَ الحرب العالمية الأولى مباشرة فِي إطـار صـك الانتـداب قـاوم الفلسـطينيون الغزاة المهاجرين ووصلت مقاومتهم ذروتها أعوام ١٩٣٦ – ١٩٣٩ وشعروا بمرارة كبيرة لأن أحدًا لَمْ يهب لنجدتهم بَلْ إنْ مِنْ تدخل فِي ثورتهم مِنْ الزعماء العـرب وثـق بعـهود بريطانيـا بوقـف الهجرة ولكنها خذلتهم كَمَا خذلوا الثورة الفلسطينية. وعِنْدَ قيام إسرائيل شعر الفلسطينيون بـأَنْ قيامها مجرد حدث عارض ستهب الجيوش العربية لقمعـها وتعيـد مِـنْ فَـرَّ مِنْـهُم الى بيتـه بَعْـدَ تأديب " العصابات الصهيونية ".

وبدأ الفلسطينيون نضالهم المسلح مِنْ الأراضي المجاورة لإسرائيل عام ١٩٦٥ ولكنـهم فوجئـوا عام ١٩٦٧ باحتلال إسرائيل لِكُلِّ فلسطين بَلْ ولأراضي الدُّوَل المجاورة. وبَدَأتْ مرحلـة جديـدة تَأَكَّدَ فيها أنْ عرب فلسطين جزء مِنْ إسرائيل وأنْ عليـهم ألاَّ ينتظـروا التحـرر مِـنْ هَـذَا الكيـان

الَّذِي حَلَّ محل بلدهم وتلبسها بالكامل ، كَمَا شهد سكان الضفة والقطاع وهم تحت إدارة الأردن ومصر حكمًا مدنيًا إسرائيليًا وحيرة الانتماء إلىَ ثلاث : فلسطين المستقلة الَّتِي انحسر شبحها كثيرًا مُنْذُ غزو ١٩٦٧، مصر ، والأردن أوإسرائيل الَّتِي لَمْ تضيع وقتًا فِي العمل عَلَى ضم القدس وتهويدها وتكريس الاحتلال توطئة للضم. وهَكَذَا عوض العرب خيبة أمل الفلسطينيين بمساندة نضالهم المسلح مِنْ الأراضي المجاورة ، وهُو النضال الَّذِي شهد أزمات حادة بسبب الوجود العسكري الفلسطيني داخل الأردن ولبنان وصعوبة تحقيق التوازن بَيْنَ حرية العمل الفدائي وضبط السلوك الفلسطيني مِنْ ناحية، والمحافظة عَلَى سيادة الدَّوْلَة المضيفة مِنْ ناحية أُخْرَى. وكَانَ الشعار المدوي فِي تِلْكَ المرحلة ١٩٦٧ – ١٩٨٢ هُو التأكيد عَلَى حرية القرار الفلسطيني وتجنب انحراف الثورة الفلسطينية الى مزالق الخلافات العربية واستخدامها أداة فِي يد النظم العربية المتصارعة ، بِحَيْثُ يفلت مِنْهَا فِي هَذَا المناخ هدفها الأكبر وهُو مناهضة إسرائيل .

وعِنْدَمَا هبت الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧ ساندتها الدُّوَل العربية بالمال لعدم حاجتها الى السلاح لشعور هَذِهِ الدُّوَل بأَنْ التزامها فلسطينيًا فِي مواجهة إسرائيل يحتم عَلَيْهَا هَذِهِ المساندة فِي إطار تحول الصراع الفلسطيني والعربي مَعَ إسرائيل إلَى الساحة السياسية ، ثُمَّ حاولت هَذِهِ الدُّوَل مساعدة القيادة الفلسطينية فِي استثمار الإنتفاضة مِنْ الناحية السياسية سواء فِي محادثات واشنطن المتفرعة عَنْ مؤتمر مدريد أوفِي المحادثات الجانبية فِي أوسلو.

ويتضح مِنْ هَذَا التاريخ فِي علاقة النضال الفلسطيني بالإطار العربي أنّ العالم العربي حريص عَلَى اعتبار القضية الفلسطينية قضية عربية عَامَّة رغم محاولات إسرائيل والولايات المتحدة إحداث الوقيعة بَيْنَ المسارين الفلسطيني ، والسوري اللبناني وذَلِك بادعاء وجود منافسة بَيْنَ هَذَيْن المسارين وتصوير الموقف عَلَى أنْ أحد المسارين يتقدم عَلَى حساب الآخر.

ويعلم العالم العربي أنَّهُ ـ لسبب أو لآخر ـ ضيع فرصة تاريخية خلال انتفاضة الأقصى لشن حرب استنزاف ضِدَّ إسرائيل كَانَت كفيلة بإرغامها عَلَى طلب السلام العادل لِكُلِّ الأطراف ، بِحَيْثُ تساند الدُّوَل العربية الانتفاضة كَمَا وعدت بِكُلِّ صور المساندة عَلَى أساس أنَّهَا مقاومة

وطنية مشروعة ضِدَّ احتلال غاشم فِي وجوده وممارساته، وهَذَا الخطأ الفادح تسبب فِي انفراد إسرائيل بالانتفاضة بقدراتها المحدودة ، وانتَهَى الأمر باجتياح القوات الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية فِي ٢٩ مارس ٢٠٠٢ بمساعدة أمريكية مطلقة وتحول أمريكي كامل إلَى الخطة الإسرائيلية لتصفية القضية الفلسطينية .

ومِنْ الواضح أنْ القضية الفلسطينية – كَمَا نَرَى – تمر بلحظة افتراق حاسمة بانعقاد مؤتمر واشنطن المعلن عَنْهُ بجدول أعمال لا يبشر بِأَيّ خير. ولِذَلِكَ فَإِنْ النضال الفلسطيني أصْبَحَ بحاجة مَاسَّة إلَى الإطار العربي **عَلَى صور متعددة :**

الصورة الأولى : أنْ تظل قلوب الشعوب تحيط الشعب الفلسطيني بالتضامن والدفء والأمل، عَنْ طريق مختلف القطاعات الَّتِي يجب تنظيمها بِحَيْثُ يَكُون تضامنها فَعَّالاً .

الصورة الثانية : الدفاع إعلاميًا عَنْ المواقف الفلسطينية ومناهضة حملات التشويه والخداع الَّتِي يشنها الإعلام الصهيوني فِي كُلّ مكان .

الصورة الثالثة : إنشاء دبلوماسية عربية موحدة عَلَى الأقل فِي القضية الفلسطينية فِي مواجهة إسرائيل والولايات المتحدة .

الصورة الرابعة : المساعدة فِي تقديم المسئولين الإسرائيليين لمحاكمة دوليَّة عادلة .

الصورة الخامسة : المساعدة فِي إعمار فلسطين.

١٤ـ رؤية الرئيس مبارك
ومستقبل الأوضاع في المنطقة

لا يماري أحد في أنَّ الوضع في فلسطين متدهور إلَى أقصى درجة وصل إلَيْهَا فِي تاريخه، وأنَّ إسرائيل تدفع الأمور إلَى نهاية لا يعلمها إلاَّ الله اعتمادًا عَلَى روح المغامرة وثقةً بقوتها ومتانة المساندة الأمريكية، ومَا دام حسابها لرد الفعل العربي مدروسًا فَهِيَ فِي مأمن مِنْ أية مفاجآت إقليمية مِنَ الجانب العربي، وأصْبَحَ همها الأوحد تركيع الشعب الفلسطيني بكُلِّ السبل فِي بيئة إقليمية ودوليَّة مناسبة ومواتية لَهَا بشكل قَد لا يتكرر فِي المستقبل القريب. فِي هَذَا المناخ تركت إسرائيل العالم كله تحت انطباع واضح وهُو أنَّهَا مصرة عَلَى انتصار إرادتها عَلَى إرادة البقاء للشعب الفلسطيني، وهِيَ تأمل أنْ تحقق سابقة فريدة فِي التاريخ مِثْلَمَا أنَّ إسرائيل نَفْسَهَا سابقة غَيْر قابلة للتكرار بكُلِّ مواصفات الحركة الصهيونية وكُلّ عناصر البيئة الإقليمية والدوليَّة المتغيرة. وقَد بات الأمر عَلَى هَذَا النحو مدعاةً لتفكير جدي فِي العالم العربي إزاء هَذَا التحدي الإسرائيلي .

فَقَد كَانَ مجرد قيام إسرائيل تحديًا فِي ذاته للامتداد الإقليمي العربي وإسفينًا فِي قلب الجسد العربي، ثُمَّ صار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المجاورة هُو التحدي الجديد، وأخيرًا أصْبَحَ إصرار إسرائيل عَلَى اقتلاع الإرادة الفلسطينية لغة وخطابًا تتحدى بِهِ العالم أجمع، وتتحدى بِهِ الحقيقة المعروفة، وهِيَ أنَّ المغتصب ينكر عَلَى صاحب الحق حَتَّى البقاء عَلَى قيد الحياة تحت سيطرته وسطوته، وباتت سياسة إسرائيل الداعية إلَى تصفية قيادات هَذَا الشعب وإنكار قيادته التاريخية، وتحدي سلطته الوطنية المنتخبة والمدعومة باتفاق أوسلو وهِيَ أولى ثماره والتهديد بإسقاطها وطرد عرفات خطابًا لا يلقى الدهشة. ويعلم الجميع أنَّ إسرائيل هِيَ الَّتي ذهبت إلَى الفلسطينيين فِي عقر دارهم تُعْمِلُ فيهم القتل والاقتلاع والتدمير والاغتيال، وتُسَلِّطُ عليهم جحافل المستعمرين وهم فِي مأمنهم وقراهم بدعم وتشجيع وحماية جيش الاحتلال .

والحق أنَّ تصريحات الرئيس مبارك ورؤيته للموقف فِي المنطقة وشجاعته المعهودة فِي التمسك بالحق وإعلانه تستحق التحليل لَمَا لِهَذِهِ الرؤية مِنْ أبعاد استراتيجية فِي مسار الصراع العربي الإسرائيلي. فَقَد أدرك الرئيس مبارك بنظرته الثاقبة أنَّ شارون مُصِرٌّ عَلَى سياسة القوة الخرقاء وراقب هَذِهِ السياسة ومحاولاته توسيع دائرة الصراع بسبب سياسته الرعناء، فحذر الرئيس عدة مرات مِنْ مخاطر هَذِهِ السياسة وطالب بسياسة سلمية وبنظرة سياسية للأمور ولَمْ يتزحزح عَنْ ثوابت الموقف العربي مَعَ السماح لِكُلِّ جهد بِأَنْ يصل إلَى غايته. فأعلن مساندته لِكُلِّ جهد أُورُبِّي أوأمريكي، وراقب خطة تينيت، وحاول إنجاحها وأبدى استعداد مصر لِكُلِّ جهد يرمي إلَى إنقاذ الشعب الفلسطيني والعودة إلَى المفاوضات، وطالب الرئيس بعناية أمريكية أكبر بالموقف ووقف السياسة الإسرائيلية الرعناء لَمَا تسببه مِنْ مخاطر للسلام والأمن للمنطقة، وإسرائيل والمصالح الأمريكية. كَمَا نذكر أنَّ مصر ساندت بِكُلِّ قوة فكرة إرسال قوات دوليَّة لحماية الفلسطينيين، وهُو المسعى الَّذي أحبطته الولايات المتحدة، وتحاول إنجاح أي خيط للأمل فِي هَذَا الاتجاه .

ولا نغالي إذَا قلنا إنَّ إعلان الرئيس يوم ٢٠٠١/٧/١٩ م أنَّ شارون لا يصلح إلاَّ للحرب والقتل وأنَّهُ لا يصلح للسلام، يُعَدُّ تحولاً جذريًّا فِي الموقف العربي، مِمَّا يطرح للتحليل دلالة هَذَا التحول وأثره عَلَى مستقبل التعامل العربي مَعَ إسرائيل، وأثره أيْضًا عَلَى المواقف الدوليَّة والمساعي المختلفة. وأمَّا أسباب هَذَا التحول فلا تحتاج إلَى بيان ؛ ذَلِك أنَّ سياسة شارون الَّتي لقيت إدانة هائلة فِي المنطقة تحولت مُنْذُ قمة عمان مِنْ مجرد خطة يُمْكِن تغييرها وفق تصور القمة، إلَى عقيدة لصيقة بشخص شارون، وتِلْكَ هِيَ القناعة الَّتي أوصلت الرئيس مبارك إلَى هَذَا الموقف الجديد. ولا شَكَّ أنَّ الموقف المصري المساند بثبات للحق الفلسطيني كَانَ يأمل فِي أنْ يؤدي الصمود الفلسطيني والامتعاض العربي إلَى تحول سياسي فِي الموقف الإسرائيلي، ولَكِن خطة تينيت الَّتي استهدفت فِي الأساس وقف العمليات الفدائية ضِدَّ إسرائيل ولَمْ تحدد مفهومًا منضبطًا لوقف إطلاق النار ولا لمواصفات فترة التهدئة، فضلاً عَنْ أن تكليف واشنطن لشارون بِأَنْ يَكُون الحكم والخصم فِي القضية قَد أقنع مصر بِأَنَّ تقرير ميتشيل وخطة تينيت لَيْسَتا مبادرتين

وأنَّ الأهم هُو مَدَى استعداد شارون للسلام حَقًّا. ولِذَلِكَ فَإِنَّ الانتقال مِنَ اليأس مِنْ محاولات تعديل السياسة الإسرائيلية والضغط فِي هَذَا الاتجاه إِلَى فقدان الأمل فِي شارون نفسه يعني أَنَّهُ لا يُمْكِن التعامل مَعَهُ ولابُدَّ مِنَ البحث فِي إسرائيل عَنْ بديل يفهم متطلبات الأمن الإسرائيلي والسلام فِي المنطقة، وهُو بمثابة سحب اعتراف سياسي بِهَذِهِ الحكومة الَّتي عجزت عَنْ أنْ تسلك بإسرائيل سلوك الأمم المتحضرة، وأنَّ الصراع لا يجوز أنْ ينحدر فِي وسائله وروحه إِلَى حَدِّ إبادة الطرف الآخر.

ويترتب عَلَى الموقف المصري الشجاع والرؤية الثابتة الثاقبة أنْ تلتئم قمة عربية عاجلة كَمَا طالبت فِي مقال بالحياة يوم ٢٠٠١/٧/٢٢ م حَتَّى تقرر تعديل استراتيجيتها الَّتي قررتها فِي عمان، حَيْثُ اعتمدت قرارات عمان عَلَى الافتراض بأَنَّ العيب فِي سياسة شارون لا فِي شارون نفسه وأنَّ حكومة الوحدة الوطنية فِي إسرائيل ستجعل السياسة متوازنة وستدفع عناصر حزبية قوية إِلَى لجم سياسة شارون أوالقفز مِنَ القارب قبل أنْ يجنح مَا دامت قواعد اللعبة السياسية الداخلية هِيَ هاجس أطراف التحالف القومي. ومن الشجاعة أنْ تعترف القمة الطارئة المرتقبة بأَنَّهَا راهنت عَلَى شارون، ولَكِنَّهُ أفشل الرهانات الحميدة حسنة النية وأَنَّهَا أمهلته ثلاثة أشهر ولَكِنَّهُ استغل السماحة العربية وتمادى فِي غيه، وآمل أنْ تتبنى القمة الطارئة بِهَذِهِ المناسبة خطًا بالغ التشدد، وقَد تفيد مقترحاتي الواردة فِي مقال الحياة الْمُشَار إِلَيْهِ فِي تغذية فكر القمة. ويُذْكَر أنني كنت آمل ذَلِك فِي قمة عمان، فعدم الاعتراف بشارون أقوى بكثير مِنْ وقف الاتصالات السياسية.

ولا شَكَّ أنَّ تحليل الرئيس مبارك لمجمل السلوك الإسرائيلي اليومي قَد أقنعه بِهَذِهِ النتيجة، ونأمل أنْ تَكُون النتيجة فكرًا عربيًّا رسميًّا موحدًا. ولا نَظُنّ أنَّ عدم الثقة بشارون المطلوب للعدالة والثأر فِي أماكن عدة هِيَ مجرد ضيق بسياساته، ولَكِنَّهَا رسالة إِلَى شعب إسرائيل بمراجعة سياساته لِكَي يدرك أنَّ أمنه لا يتحقق إلاَّ فِي ظل الأمن لغيره وأنَّ السلام هُو المظلة الحقيقة لأمن الجميع وأنَّ نظرية الأمن مقابل الأمن هِيَ نتاج نظرة قاصرة تراهن عَلَى حاضر أبهرته مظاهر القوة وأعمته عَنِ الرؤية الاستراتيجية الصائبة.

ولَو كَانَ شارون رجل سلام حَقًّا لكان قَـد لـوح بالسـلام بـدلاً مِـنْ برنـامج المائـة يـوم لإبـادة الفلسطينيين، ولكان لَدَيْهِ برنامج للسلام والتفاوض، وهُو أمـر قررتـه الولايـات المتحـدة نَفْسَـهَا، وأكَّدَتْهُ فرنسا وألمانيا خلال جولات الساسة الإسرائيليين فِي أُورُبَّا وسمعه شارون نفسـه صراحـة مِنْ محادثيه، كَمَا سمعه بيريز مرارًا مِنَ القـاهرة وملخصـه أنَّ القـوة لا تحـل مشـكلة، وأنَّ حَـقَّ الفلسطينيين فِي الحياة والأرض لا يقبل الإنكار والمزايدة، وأنَّ الثـورة الفلسـطينية هِـيَ رد عَلَـى مخادعة إسرائيل لعرفات، ولَيْسَ بسبب عجز عرفات عَنْ إخمـاد الثـورة فَقَـد نشـأ نفسـه ثوريًّـا ونبضه مَعَ شعبه وقيادته هِيَ نَفْسَهَا رمز الصمود والثورة لاسترداد الحق .

ولتكن قمة عربية عاجلة وليكن تحليل الرئيس مبارك هُو أساس عمل القمة تستخلص مِنْهُ مَا يؤدي إلَيْهِ مِنْ نتائج وقرارات، ولتجتهد الجامعة العربية فِي تـأكيد هَـذَا الخـط الشـجاع، فَفِيـهِ حياة لِكُلٍّ مِنَ العرب وإسرائيل .

ومِنَ الطبيعي أنْ تستنهض إسرائيل القوى المؤيدة لَهَا للضغط عَلَى مصر لتغيـير موقفـها لأنَّـهَا تدرك جيدًا أنَّ موقف مصر خاصة فِي هَذِهِ الظروف الدقيقة يشكل أساسًـا للتحـرك العربـي إزاء الوضع الراهن، كَمَا لا تتوانى إسرائيل فِي الدس واختلاق الأكاذيب الَّتي رفضتها مصر وكشـفت عَنْهَا أولاً بأول .

بَلْ إنَّ موقف مصر سيشكل أساسًا لدبلوماسية عربية نشطة فِي الساحات السياسية العالميـة، وقَد يتطور الموقف العربي عَلَى هَذَا الأساس نحو مزيد مِنَ التصدي دبلوماسيًا لإسرائيل فِي الأمـم المتحدة والوكالات المتخصصة .

ولا نَظُنّ أنَّ إسرائيل تخاطر بحرب إقليمية واسعة، ولَكِن شارون يَبْـدُو وكأنـه يحـاور بـالقوة ويضع المنطقة عَلَى حافة الهاوية، وهُو وضع يقدم تغطية حمقاء لتصفياتـه للفلسـطينيين، ويريـد أنْ يرغم الأطراف المختلفة بِمَا فِيهَا الفلسطينيين عَلَى القبول بشروطه تحت حَدِّ السيف.

وبديهي أنَّ الدبلوماسية العربية النشـطة والواضحـة السـاعية إلَـى عـزل إسـرائيل قَـد تدفـع الشعب الإسرائيلي إلَى مواجهة قادمـة ومحاسـبتهم عَلَـى مَـا أنتجتـه سياسـة القـوة أخـذًا فِـي

الاعتبار الطبيعة الخاصة لِهَذَا الشعب وظروف نشأته وتطوره ونظرته لدور القوة فِي تجسيد المثالية الصهيونية .

والخلاصة : إننا الآن بحاجة إلَى قمة عربية عاجلة ورؤية عربية جديدة تبحث عَنْ رجل سلام لديه تصور سياسي للتسوية ويدرك أهمية الحوار بالنسبة للسلام والأمن فِي هَذِهِ المنطقة الحساسة الَّتي تفلت مِنْ كُلّ محاولات التحديد والضبط والتكهن، فَقَد فشل شارون وأحرق أوراقه واستنفد فرصته، ولابُدَّ أنْ تتجه الأنظار إلَى مرحلة مَا بَعْدَ شارون، وأنْ يَكُون سحب الثقة العربية بقدرته عَلَى التسوية مواكبًا لضغط العرب فِي الأمم المتحدة لتأكيد أنَّ إسرائيل لَمْ تَعُد دَوْلَة محبة للسلام، راغبة فِيهِ، وقادرة عَلَيْهِ، وبذَلِك فقدت شروط الدَّوْلَة العضو فِي الأمم المتحدة. ولابُدَّ أنْ يسعى العرب عَلَى الأقل كخطوة أولى مِنَ الآن إلَى طرح هَذِهِ القضية ؛ حَتَّى ترفض لجنة فحص أوراق اعتماد وفود الدُّوَل الأعضاء إلَى دورة الجمعية العامة الجديدة فِي سبتمبر القادم أوراق الوفد الإسرائيلي، مَا دامت صادرة عَنْ سلطة تمارس إرهاب الدَّوْلَة، وتسجل اسمها ضمن قائمة الأمم المتبربرة ؛ مِمَّا يزكي السعي إلَى اعتبار الصهيونية مِنْ جديد وبجدارة أهم أشكال العنصرية، الَّتي دخلت تاريخ الإنسانية بوصفها أبشع جرائم كُلّ القرون مُنْذُ عام ١٩٧٣ م .

١٥ـ العدوان الإسرائيلي عَلَى لبنان ومستقبل السلام فِي المنطقة

يَبْدُو أنَّ إسرائيل قَد قررت أنْ تحصل عَلَى السلام بالقوة دُونَ أنْ تعيد الأرض فِي لبنان وسوريا إلَى أصحابها، وذَلِك بشن عدوان غاشم عَلَى الجنوب اللبناني وعَلَى البنية الأساسية فِي بيروت وغيرها ،بحجة أنَّهَا تنتقم مِنَ العمليات" الإرهابية " الَّتي يقوم بهَا حزب الله ضِدَّ جنود الاحتلال، وضِدَّ عملاء إسرائيل فِي الشريط الحدودي الْمُحْتَل. فبدلاً مِنْ أنْ تلزم إسرائيل نَفْسَهَا بالمضي قدمًا في محادثات السلام فِي واشنطن مَعَ سوريا، ثُمَّ تلحق بهَا لبنان إذَا استبان الجد فِي المفاوضات، فضلت أنْ تجرب طريق العربدة لَعَلَّهَا تؤلب الحكومة اللبنانية عَلَى حزب الله، فتضمن مِنَ الحكومات اللبنانية حماية حدود إسرائيل مقابل أنْ تنسحب إسرائيل توقيًّا لخسائرها اليومية فِي جنوب لبنان .

هَذَا المخطط الإسرائيلي الَّذي لا يزال مستمرًا حَتَّى كتابة هَذِهِ السطور سَوْفَ ينهزم أمام صلابة لبنان وتضامن مصر والعالم العربي مَعَه. ولَعَلَّ مضي عقود طويلة مِنْ قضية لبنان مَعَ إسرائيل يتطلب أنْ نعيد تطور موقف لبنان فِي الصراع العربي الإسرائيلي، ووجه الحق فيما يبديه لبنان مِنْ تكاتف وطني وصمود قومي .

بدأ لبنان بعيدًا عَنْ أولى حلقات الصراع العربي الإسرائيلي، ومَعَ ذَلِك وقع لبنان اتفاقية الهدنة مَعَ إسرائيل جنبًا إلَى جنب مَعَ مصر وسوريا والأردن فِي أعقاب هزيمة الجيوش العربية عام ١٩٤٨ م، وقَد اتخذ قرار مجلس الجامعة فِي شتورة بلبنان بالتدخل العسكري ضِدَّ "العصابات الصهيونية "، ولَكِن فلسطين هِيَ ساحة هَذَا التدخل وتطوراته المأساوية .

وقَد سعد لبنان بالهدنة ردحًا مِنَ الزمن حَتَّى قررت القيادات الفلسطينية أنْ تبدأ الكفاح العسكري، فتشكلت منظمة التحرير الفلسطينية فِي لبنان، وبدأت أولى عملياتها مِنَ الأراضي اللبنانية، ولَمْ يتأثر لبنان عسكريًا بالمواجهة المصرية السورية الأردنية مَعَ إسرائيل عام ١٩٦٧م؛ لأنَّ لبنان لَمْ يدخل الحرب وإنَّمَا أدَّى تطور المقاومة الفلسطينية فِي لبنان والأردن لتعويض

هزيمة الجبهتين السورية والمصرية إلَى تزايد نفوذ المقاومة مِمَّا أسفر عَنْ صدامٍ دامٍ مَعَ الأردن فِي أيلول الأسود عام ١٩٧٠ م. أمَّا فِي لبنان، ولَهَا وضع مختلف فِي علاقتها بالفلسطينيين، فَقَد وقع اتفاق القاهرة عام ١٩٦٩ م لتنظيم العلاقة بَيْنَ الدَّوْلَة اللبنانية والمقاومة بحَيْثُ يَكُون للدولة حرية تنظيم علاقاتها فِي الداخل والخارج، وأنْ يَكُون للمقاومة هامش مِنَ الحرية فِي لبنان وعَلَى حدودها مَعَ إسرائيل، ولَكِن هَذِهِ الصيغة لَمْ تصمد أمام تفاعلات العلاقات اللبنانية الفلسطينية مَعَ شرائح وأقسام المجتمع اللبناني وتركيز المقاومة بَعْدَ أيلول الأسود عَلَى الساحة اللبنانية .

وقَد دفع لبنان فِي هَذِهِ المرحلة ثمنًا باهظًا، حَيْثُ تعرضت مدنه وقراه لعدوان إسرائيل المتواصل لدفع العلاقة بَيْنَ لبنان والمقاومة إلَى نقطة المواجهة، وصار لبنان ساحة لتصفية زعماء المقاومة، كَمَا انقسم المجتمع وصارت القضية الفلسطينية إحدى القضايا الداخلية الحادة فِي لبنان، بَلْ صارت المقاومة إحدى أطراف الصراع الَّذي تحول إلَى حرب أهلية طاحنة استمرت حوالي ١٥ عامًا متصلة مِنْ ١٩٧٥ م حَتَّى ١٩٨٩ م، وهُو العام الَّذي رسمت فِيه اتفاقية الطائف صيغة لبنان الجديد العازم عَلَى جمع شتاته واستئناف مسيرته .

ثُمَّ كَانَ التطور الآخر خلال الحرب الأهلية عام ١٩٧٨ م، عِنْدَمَا أدركت إسرائيل أنَّ المواجهات المسلحة بَيْنَ الفلسطينيين والإسرائيليين فِي جنوب لبنان يجب أنْ تنتهي عَنْ طريق احتلال إسرائيل للجنوب بَعْدَ حملة عسكرية واسعة قررت إسرائيل بَعْدَهَا أنَّ تأمين حدودها مَعَ لبنان فِي الجنوب لَنْ يَتِمّ إلاَّ بإنشاء منطقة عازلة فِي الجنوب أطلقت عَلَيْهَا المنطقة الآمنة وجلبت إلَيْهَا عناصر مِنَ العملاء مِنَ الجيش اللبناني يقومون بدور المرتزقة للدفاع عَنْ إسرائيل ضِدَّ المقاومة الفلسطينية.

ورغم مَا كَانَ يعانيه لبنان بسبب العامل الفلسطيني داخليًا ومَعَ إسرائيل، فَقَد أكَّدَتْ كُلُّ المناسبات الحق فِي المقاومة مَا دامت إسرائيل تنكر الحقوق الفلسطينية، ولَكِن العبء القومي العربي كَانَ فوق مَا يستطيع لبنان تحمله، حَتَّى وقعت مواجهات أشد عنفًا بَيْنَ القوات الفلسطينية والإسرائيلية فِي يوليو١٩٨١ م، فكانت نذيرًا بتصاعد قوة المقاومة الفلسطينية، الأمر

الَّذي اضطر الولايات المتحدة إلَى أنْ ترسل السفير فيليب حبيب لعقد اتفاقية بمساندة المملكة العربية السعودية بَيْنَ الجانبين : الفلسطيني والإسرائيلي، ولَكِن إسرائيل كَانَت قَد قررت تصفية المقاومة والقضية الفلسطينية تَمَامًا، فأقدمت عَلَى غزو بيروت فِي يونيو١٩٨٢ م، ولَمْ تغادرها إلاَّ بَعْدَ ضمان ترحيل المقاومة خارج المنطقة واستقرار قيادتها فِي تونس وتحولت المقاومة مِنَ الشكل المسلح لفقدانها متطلباته الإقليمية والميدانية والعسكرية إلَى النضال السياسي، مَعَ وضع قيود كبيرة عَلَى حركة المقاومة فِي تونس وتصفية بعض أهم قياداتها كَمَا حدث عِنْدَمَا اغتالت الموساد أبا جهاد عام ١٩٨٥ م .

ومِنَ الواضح أنَّ احتلال إسرائيل لجنوب لبنان عام ١٩٧٨ م، ورحيل المقاومة الفلسطينية ١٩٨٢ م، قَد أدخل لبنان إلَى مرحلة جديدة تَمَامًا أصْبَحَ فِيهَا طرفًا خاصًا مباشرًا فِي الصراع العربي الإسرائيلي. فَقَد اتضح أنَّ احتلال إسرائيل لجنوب لبنان لَيْسَ هدفه التصدي للمقاومة الفلسطينية الَّتي كَانَت قَد رحلت بالفعل، وإنَّمَا هدف الاحتلال هُو نفس هدفه مَعَ مصر وسوريا والأردن وهُو مقايضة بعض الأرض بِكُلِّ السلام. وعِنْدَ هَذَا الحد بدأت إسرائيل تماطل فِي تنفيذ قرار مجلس الأمن فِي مارس ١٩٧٨ م، وهُو القرار رقم ٤٢٥ الَّذي يطالب إسرائيل بالانسحاب مِنَ الجنوب فورًا بلا شروط، وتحاول فرض السلام بشروطها ولَكِن تضامن سوريا مَعَهَا أخَّرَ المخطط الإسرائيلي الَّذي يهدف دَائِمًا إلى الفصل بَيْنَ لبنان وسوريا، ولَمَّا كَانَ حزب الله قَد تشكل خلال غزو إسرائيل لبيروت عام ١٩٨٢ م لمقاومة هَذَا الغزو، فَقَد تحولت المقاومة بَعْدَ رحيل إسرائيل مِنْ بيروت وبَعْدَ مذابحها الوحشية فِي صبرا وشاتيلا، إلَى الجهة الجنوبية، وهَكَذَا أصْبَحَت سوريا طرفًا فِي الصراع تسعى إلَى حَث إسرائيل أوإرغامها عَلَى الانسحاب، بَعْدَ أنْ كَانَت مجرد مسرح فِي الصراع .

ولَقَد عاش العالم العربي حالة مِنَ التبعية الثقافية والإعلامية فِي الثمانينيات خلال الحرب العراقية الإيرانية وتصدي الغرب والشرق للثورة الإسلامية فِي إيران، اقترنت بتشويه صورة إيران والإشارة الدائمة إلَى حزب الله عَلَى أنَّهُ تابع لإيران ؛ مِمَّا وضع الحزب وجهاده فِي جانب ولبنان كله فِي جانب آخر، وخلق الانطباع بِأَنَّ الحزب أداة للمتاعب والتبعية وعبء عَلَى لبنان.

ولَكِن مخططات إسرائيل بفرض السلام دُونَ مقابل إقليمي عَلَى سوريا ولبنان جعل حزب الله هُو الورقة الوحيدة الَّتي تؤرق إسرائيل وتقض مضجع قادتها، خاصة أنَّ الحزب يهاجم أهدافًا عسكرية إسرائيلية وعميلة وداخل الأراضي اللبنانية ويقوم بالرد عَلَى تجمعات إسرائيل السكانية كُلَّمَا قصفت إسرائيل تجمعات السكان فِي الجنوب. وهَكَذَا أثبت سلاح أودبلوماسية الكاتيوشا أمرًا واقعًا فِي خريطة الصراع الإسرائيلي السوري اللبناني. وإزاء الإحباط الَّذي يعانيه العالم العربي مِنْ جمود عملية السلام وعدم تحقيقها الحد الأدنى، واستباحة إسرائيل للقضاء اللبناني بأكمله دُونَ أنْ تخشى رادعًا، أصْبَحَ حزب الله هُو المنتقم مِنْ بطش إسرائيل. صحيح أنَّ المقاومة الَّتي أيدتها لبنان ومصر وكُلّ العالم العربي لَنْ ترغم إسرائيل عَلَى الرحيل دُونَ شرط ولَكِنَّهَا تجعل وجود إسرائيل فِي لبنان مكلفًا مِنَ الوجهة النفسية والبشرية ويجعل الانسحاب مِنْهُ أشبه بالإفلات مِنَ المحرقة. فَهَل ينجح المخطط الإسرائيلي أمْ المقاومة فِي تهيئة مسرح التفاوض للسلام الحقيقي؟، أمْ لصفقة تعكس ثقل القوة الإسرائيلية الَّتي راهنت عَلَيْهَا مُنْذُ قيامها ؟،لَقَد حقق حزب الله فِي مايو ٢٠٠١ المعادلة الجديدة بإرغامه القوات الإسرائيلية عَلَى الإنسحاب وأسقط كُلّ مقابل حاولت إسرائيل فرضه عَلَى لبنان، وهى المرة الأولى الَّتِي تنسحب فِيهَا إسرائيل دُونَ أن تحقق التطبيع مَعَ الدُّوَلة المحتلة، وهو الثمن الَّذِي أرادته إسرائيل مِن هَذَا الاحتلال .

الفصل الثالث
في الدولة الفلسطينية

١ـ القيمة القانونية والسياسية

لقرار مجلس الأمن حول الدَّوْلَة الفلسطينية

أصدر مجلس الأمن يوم ١٣ مارس ٢٠٠٢ م القرار رقم ١٣٩٧ بموافقة ١٤ عضوًا وامتناع سوريا عَنِ التصويت، بِنَاءً عَلَى مشروع قرار أمريكي ودعم أمريكي واضح لَهُ فِي المجلس وقَد اعتبرت الأوساط الفلسطينية والعربية هَذَا القرار ومساندة واشنطن لَهُ أمرًا ذا مغزى لا يجوز إغفاله، كَمَا رحبت إسرائيل بالقرار، بَيْنَمَا اعتبرت المقاومة الفلسطينية هَذَا القرار " تطورًا " غَيْر متوازن ويحتاج إِلَى آليات واقعية لتنفيذه .فَإِلَى أي مَدَى يُعْتَبَر القرار إضافة حقيقية قانونية وسياسية للموقف الفلسطيني ؟ يلفت النظر فِي القرار **ثلاث ملاحظات** :

الأولى : توقيت القرار وتقديم واشنطن لمشروعه، مِمَّا يعني رغبة واشنطن فِي دعم مهمة مبعوثيها : زيني فِي فلسطين، وتشيني فِي العواصم العربية، والتأكيد عَلَى رؤية باول، وتصور بوش بشأن قيام دَوْلَة فلسطينية .

الثانية : أنَّ واشنطن تدرك أنَّ انحيازها الكامل لإسرائيل يُمْكِن موازنته بتأكيد " رؤيتها " السابقة حول الدَّوْلَة الفلسطينية الَّتي تعلم مَدَى تعلق الفلسطينيين والعالم العربي بهَا، رغم مظاهر التدمير الَّتي ألحقها شارون بمقومات هَذِهِ الدَّوْلَة .

الثالثة : أنَّ الإشارة إِلَى دَوْلَة فلسطينية إِلَى جانب إسرائيل " ضمن " حدود آمنة ومُعترف بهَا قَد جاءت عرضًا فِي ديباجة القرار، ولَمْ تتأكد فِي الفقرات العاملة، لأنَّهَا لَيْسَت موضوع القرار، حَيْثُ رَكَّزَ القرار أصلاً عَلَى معالجة الوضع المتفجر فِي فلسطين .

ومِنَ الواضح مِنْ صياغة القرار أنَّهُ أشار إِلَى قرارات المجلس السابقة " ذَاتَ الصلة " ولا سيما القراران ٢٤٢، ٣٣٨، ولَمْ يجعل فكرة إقامة الدَّوْلَة الفلسطينية أثرًا مِنْ آثار تطبيقها، وإنَّمَا الإشارة إِلَى هَذَيْن القرارين منفصلة تَمَامًا عَنِ الإشارة إِلَى تأكيد المجلس " رؤية " تتوخى منطقة يعيش فِيهَا دَوْلَتَان، إسرائيل وفلسطين .

والحق أنَّ إشارة القرار ١٣٩٧ إلَى " رؤيتـه " لقيـام دَوْلَـة فلسـطينية، وهُوالتعبـير الأمريكـي السابق استخدامه فِي التصريحات الأمريكية، يمثل إضافة وكَانَ الأفضل أنْ يصدر بالإجماع بِمَا فِي ذَلِك سوريا، رغم تحفظها عَلَى القرار .

ولا شَكَّ أنَّ عدم ربط " الرؤية " حول الدَّوْلَة الفلسطينية بقراري المجلـس ٢٤٢، ٣٣٨ يفسح المجال لإسرائيل لِكَي يَكُون لَهَا القول الفصل فِي قيام الدَّوْلَة والتمسـك بـالفقرة الأولى مِنَ المـادة ٣١ مِنَ اتفاق أوسلو، رغم تنصلها مِنْهُ، والَّتي " تمنع أي طرف أنْ يتخـذ خطـوة قَـد تغـير مِـنْ وضع الضفة والقطاع إلَى أنْ تظهر نتائج مفاوضات الوضـع الدائـم "، ورغـم انتـهاكات إسـرائيل الجسيمة لِكُلِّ أحكام الاتفاق .

وواقع الأمر أنَّ حَقّ الشعب الفلسطيني فِي إقامة دَوْلَتَه ليس بحاجـة إلَـى موافقـة إسـرائيل، أو" رؤية " مجلس الأمن أو واشنطن، ذَلِك أنَّ هَـذَا الحـق يقـوم عَلَـى أساسـين أحدهمـا أسـاس تاريخي، وهُوقرار التقسيم رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ م وهُو شهادة ميلاد إسـرائيل. وهَـذَا القـرار هُـو الأساس الحقيقي لتسوية الصراع بَيْنَ الفلسـطينيين والإسـرائيليين، وهُوالضمـان لوضـع القـدس، ولِذَلِكَ حرصت إسرائيل عَلَى ضرورة إغفاله فِي مؤتمـر مدريـد عـام ١٩٩١ م، واضطـرت العـرب إلَى ذَلِك، واعتبار القرارين ٢٤٢، ٣٣٨، المرجعية الوحيدة لعمليـة السـلام، ولَـمْ يعمـل الموقـف الرسمي السياسي والفقهي عَلَى الربط بَيْنَ قرار التقسيم، والقرارين ٢٤٢، ٣٣٨، ولَمْ يتحـد أحـدٌ التفسيرات الإسرائيلية الَّتي تُصِرُّ عَلَى أنَّ بداية النزاع هُوعام ١٩٦٧ م، وأي حديث عَـنِ السـلام لا يجوز أنْ يمد بصره وراء هَذَا التاريخ، كَمَا أنَّ قبول العرب للقرار ٢٤٢، ٣٣٨ هُو قبول ضمـني بالمكتسبات الإقليمية فِي الفترة مِنْ ١٩٤٨ م — ١٩٦٧ م، بِمَا فِيهَا القدس الغربية.

وواضح أنَّ إسرائيل ترفض إحياء القرار ١٨١ الَّذي دفنته وأرغمت العرب عَلَى ذَلِك، وسـبب الموقف الإسرائيلي أنَّ هَذَا القرار يضمن قيام دَوْلَة فلسطين، وهُـو الضمـان الأكيـد لوضـع القـدس بأكملها، ومِنْ ناحيـة ثالثـة، فَـإنَّ قـرار التقسيم يخصـص لإسـرائيل ٥٦ ٪ لحـوالي ١٧ ٪ مِـنَ السـكان، بَيْنَمَـا حصلـت إسـرائيل مِـنْ ١٩٤٨ م — ١٩٦٧ م عَلَـى ٢٢ ٪، أي عَلَـى ٧٨ ٪ مِـنْ فلسطين حَتَّى يوم ٤ يونيو، ويجرى التفاوض عَلَى تحرير ٢٢ ٪ فقط الباقية فِي فلسطين. وكَـانَ

يجب عَلَى العالم العربي إزاء توحش إسرائيل العودة إلَى قرار التقسيم، مَا دامت تنكرت لأسس مدريد، والاعتماد عَلَى القرار ٢٤٢ يعني أنَّ الاتفاق بَيْنَ إسرائيل والفلسطينيين يشمل الاتفاق أيْضًا عَلَى قيام الدَّوْلَة الفلسطينية، وتعززت هَذِهِ الرخصة لَدَى إسرائيل فِي اتفاق أوسلو عام ١٩٩١ م .

أمَّا الأساس الثاني لقيام الدَّوْلَة، إلَى جانب الأساس التاريخي والقانوني، فَهُو اعتراف الأمم المتحدة مُنْذُ عام ١٩٦٩ م / ١٩٧٠ م بأَنَّ الفلسطينيين شعب لَهُ حَقّ تقرير المصير، والحق فِي إقامة الدَّوْلَة هُو إحدى صور التعبير عَنْ تقرير المصير .

ومِنْ ناحية أخرى، فَإِنَّ فكرة إقامة دَوْلَة فلسطينية لَيْسَت جديدة عَلَى الأمم المتحدة، فَقَد سبق للجمعية العامة أن اعترفت بإعلان الدَّوْلَة الفلسطينية مُنْذُ عام ١٩٨٨ م، وكانت فلسطين قد أصبحت مراقبًا دَائِمًا مُنْذُ ١٩٧٤ م، وتطور هَذَا الوضع بقرار الجمعية العامة رقم ٥٢/٢٥٠ فِي ١٩٩٨/٧/٧ م الَّذي حصل عَلَى مساندة ١٢٤ دَوْلَة وامتناع عشر دُوَل، ومعارضة أربع دُوَل فحسب. ثُمَّ أكَّدَ قرار الجمعية العامة فِي العام التَّالِي عام ١٩٩٩ م فِي الدورة ٥٣ مَا سبق لاجتماع الاتحاد الأُورُبِّي فِي كارديف ببريطانيا مِنْ حَقّ الفلسطينيين فِي تقرير المصير، مَعَ عدم استبعاد خيار الدَّوْلَة Without excluding the option of a state، وصدر القرار بأغلبية أكبر (١٦٢ دَوْلَة) وامتناع ست دُوَل فقط مَعَ اعتراض الولايات المتحدة وإسرائيل .

فَإِذَا كَانَت الإشارة إلَى الدَّوْلَة الفلسطينية فِي قرار المجلس أفضل سياسيًا مِنْ إغفالها، فَإِنَّ "التصور" لمنطقة توجد بِهَا دَوْلَتَان : فلسطين وإسرائيل دُونَ تحديد قَد لا يعني شيئًا مِنَ الناحية القانونية، بَلْ قَد يضر **فِي ضوء الاعتبارات الآتية :**

- أنَّ التصورات عادة، أوالرؤى تظل نظرية حَتَّى تترجم إلَى سلوك عملي، فضلاً عَنْ أنَّ هَذِهِ الرؤية لَيْسَت معطوفة عَلَى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ .

- أنَّ صدور القرار بدفع أمريكي واضح فِي الوقت الَّذي أظهرت فِيهِ واشنطن انحيازها الكامل لإسرائيل يثير الشكوك، كَمَا أنَّ هَذِهِ الرؤية جاءت فِي سياق مختلف .

- لَمْ يحددْ القرار شيئًا يتعلق بالدَّوْلَة الفلسطينية، بَلْ أشار إلَى فلسطين وإسرائيل، وهِيَ مصطلحات تدعو إلى القلق. فَإذَا كَانَ واضحًا مَاذَا تعني إسرائيل، فَهَل تعني فلسطين تِلْكَ الوحدة السياسية الَّتي تُمَثَّل بِهَذَا الاسم فِي المنظمات الدَّوْلية جميعًا ؟، أمْ فلسطين بمعناها التاريخي، يوم أنْ كَانَت تضم الأردن أيْضًا، بِمَا يُخشى مَعَهُ إثارة فكرة الوطن البديل مرة أخرى؟ .

- ومَا دام القرار لَمْ يُشِر إلَى مسائل التسوية الأخرى، فَإنَّهُ يخشى وفق المنطق الإسرائيلي الَّذي ألفناه، أنْ تتمسك بحرفية الإشارة، كَمَا فعلت إسرائيل مَعَ المبادرة السعودية الَّتي قدمها ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز، حَيْثُ لاحظت إسرائيل أنَّ المبادرة لَمْ تشر إلَى قضية القدس، أوقضية اللاجئين، واعتبرت ذَلِك تخليًا مِنْ جانب السعودية عَنْ هَذِهِ القضايا الْهَامَّة، رغم أنَّ المبادرة صيغة عامة لَمْ تتعرض أصلاً لأية قضايا تتعلق بالتسوية النهائية .

- يُضَاف إلَى مَا تقدم أنَّ قبول إسرائيل الفوري للقرار يثير الشك فِي جدواه؛ لأنَّ إسرائيل الَّتي نشأت بقرار مِنَ الجمعية العامة للأمم المتحدة لَمْ تحترم يومًا ميثاق المنظمة أو أيًا مِنْ قراراتها.

والحق أنَّ السلوك الأمريكي فِي مجلس الأمن طوال ربع القرن الماضي يظهر بوضوح أنَّ مساندة الولايات المتحدة لأي قرار يرتبط بهدف معين فِي لحظة معينة كَمَا حدث عَلَى الأقل فِي ثلاث مناسبات، بَيْنَمَا تكافح واشنطن بشراسة ضِدَّ أي قرارات أخرى، ولا تتردد فِي استخدام الفيتو بصراحة لإحباط أي مسعى تعارضه إسرائيل. فَمِنَ الحالات الاستثنائية إلَى جانب القرار ٢٣٩، قدمت واشنطن عام ١٩٨٠ م مشروع القرار الشهير ٤٧٨ الَّذي يُعَدُّ الدعامة الأساسية إلَى جانب القرار ١٨١ للشرعية الدَّوْلية للقدس، وكَانَ واضحًا أنَّ واشنطن عِنْدَمَا تبنت مشروع قرار القدس مُنْذُ قُدِّمَ للمجلس فِي وقت كَانَت فِيهِ واشنطن راضية عَنْ توقيع مصر لاتفاقية السلام مَعَ إسرائيل، ولَمْ يرُق لَهَا أنْ تستغل إسرائيل هَذِهِ المناسبة إلَى هَذَا الحد لِكَي تعلن القدس عاصمة دائمة وأبدية لَهَا فِي أغسطس ١٩٨٠ م، يضاف إلَى ذَلِك أنَّ موقف واشنطن فِيمَا يتعلق بالقدس كَانَ يتطابق مَعَ موقفه مِنَ القدس فِي مجلس الأمن، أمَّا المناسبة الثالثة : فكانت فِي ديسمبر

١٩٩٠ م عقب تحالف العالم العربي مَعَ واشنطن ضِدَّ العراق ووعد الرئيس الأمريكي بالاهتمام بالقضية الفلسطينية بَعْدَ الانتهاء مِنْ تحرير الكويت ، ولِذَلِكَ وافقت واشنطن بصورة نادرة عَلَى قرار مجلس الأمن رقم ٦٨١ الَّذي توقفت الإشارة إلَيْهِ بعيد صدوره بسبب أهميته ودلالته .

يُؤَكِّد القرار فِي ديباجته أنَّ الأراضي الفلسطينية بمَا فِيهَا القدس أراض مُحْتَلَّة ، كَمَا يدين إبعاد الفلسطينيين ، مؤكدًا اتفاقية جنيف الرابعة ، والتزام الدُّوَل الأطراف بكفالة احترام إسرائيل لِهَذِهِ الاتفاقية .

خلاصة القول : أنَّ إشارة قرار مجلس الأمن إلَى الدَّوْلَة الفلسطينية يجب أنْ ينظر إلَيْهَا نظرة واقعية بعيدة عَن المبالغة فِي أهميتها أوالانتقاص مِنْ قدرها. فلا تعني تغيرًا جوهريًّا فِي موقف مجلس الأمن ، كَمَا لا يجوز أنْ نهدرها بحَيْثُ نعتبر وجودها كعدمها .

٢ـ الدولة الفلسطينية وأخواتها

اللفظ الذى يدور الآن حول الدولة الفلسطينية متنوع المقاصد متعدد الدوافع، بعضه يهدف إلى إرهاب الفلسطينيين لكى يحجموا عن إعلان الدولة ويتبنى هذا الاتجاه الولايات المتحدة وإسرائيل؛ فالأولى تتوعد بعدم الاعتراف بالدولة إذا أعلنت وتصر على أن توافق إسرائيل عليها شرطًا للاعتراف الأمريكى بها، وأن يتم ذلك فى إطار محادثات تحديد الوضع النهائى. ومعنى ذلك أن واشنطن تعتبر إعلان الدولة استباقًا لنتائج مفاوضات الوضع النهائى وأنه عمل انفرادى يمثل خروجًا على قواعد التفاوض، وأن عقاب هذا الخروج يتم بعدم الاعتراف وبوقف المساعدات. وواضح أن الموقف الأمريكى المساند للموقف الإسرائيلى يجافى منطق السلام وحق الفلسطينيين المطلق فى تقرير مصيرهم بالشكل الذى يريدونه بما فى ذلك إعلان دولتهم المستقلة على أساس أن عناصر الدولة قائمة وأن محادثات الوضع النهائى لم تشر بأى شكل إلى أن الدولة الفلسطينية ستكون مسألة تفاوضية فى هذا الموضع بالذات، وإن عرفت السوابق الدولية فى سياق آخر ضرورة الاتفاق على قيام الدولة مثلما هو الحال مع النمسا عام ١٩٥٥.

وأما بعض اللغط الآخر حول الدولة الفلسطينية فيهدف إلى الاستفادة مما تتمتع به الفكرة من قوة دفع إقليمية ودولية ناتجة عن الاعتراف للشعب الفلسطينى بحق تقرير مصيره، ويدخل فى هذه الطائفة ذلك التشابه الذى يثيره القبارصة الأتراك والأكراد عمومًا بين حقهم فى إنشاء الدولة المستقلة وبين الحق المقرر دوليًا للفلسطينيين. ولا حاجة بنا إلى القول بأن هناك فروقًا بين الحق فى إنشاء الدولة لهذه الطوائف الثلاث. فالأتراك القبارصة أقلية فى دولة قائمة يحرص المجتمع الدولي على المحافظة على وحدتها وسلامتها الإقليمية ولا يعترف بأى أثر للاحتلال التركى لقسم من جزيرة قبرص ورفضه رسميًا إعلان دولة خاصة بالقبارصة الأتراك عام ١٩٨٣. وأما الأكراد عمومًا فإن حل مشكلتهم ليس فى قيام الدولة لاعتبارات عملية مفهومة وإنما فى إشاعة الديمقراطية فى الدول التى يقيم فيها الأكراد والاعتراف لهم بالخصوصية القومية والثقافية. والحق أن إنشاء الدولة الفلسطينية هو الأقرب إلى نموذج ناميبيا ووجه الشبه يمتد إلى ثلاثة جوانب واضحة: أولها أن ناميبيا كانت رهنًا لغصب من جانب جنوب إفريقيا أدانته

الأمم المتحدة وقررت وضع الإقليم تحت إدارتها ممثلاً فى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا واعتبرت استمرار وجود جنوب إفريقيا فيها بمثابة احتلال. وكان يتعين أن يستصدر الفلسطينيون من محكمة العدل الدولية رأيًا مماثلاً يفسر قرارات مجلس الأمن فى شأن مجمل الأراضى المحتلة وخاصة مدينة القدس، ورغم مطالبتنا بذلك عدة مرات وعلى مختلف المستويات إلا أن الصمت كان دائمًا هوالرد وعدم الاكتراث هو شيمة عقلاء هذا الزمان.

وأما الوجه الثانى للشبه أن إسرائيل، كجنوب إفريقيا سابقًا، لا تكترث للأمم المتحدة، ولكن الذى منح لخط الأمم المتحدة فعاليته المطلوبه هو تحدى المجتمع الدولي لجنوب إفريقيا، وهو ما لم يحدث فى حالة إسرائيل لأسباب معروفة. وأخيرًا فإن انتقال الحكم من جنوب إفريقيا إلى أهل ناميبيا تطلَّب بعض الإجراءات والوقت وسبقه حركة تحرر وطنى قادها الرئيس "نجوما" وحزب المؤتمر الوطنى وهو عين ما يجرى حاليًا فى الأراضى الفلسطينية، رغم أن الأصل أن تجلو إسرائيل دون شروط ودون تفاوض مع الفلسطينيين ما دام المجتمع الدولي قد رفض الاعتراف بشرعية احتلال إسرائيل للأراضى العربية واعتبر الاحتلال حالة واقعية مؤقتة.

وهكذا تعلق عرفات بنموذج ناميبيا وطالب بتطبيقه على حالة فلسطين، لكنه لم يدرك أن الفارق بين إعزاز واشنطن لإسرائيل وتدليلها لها ليس بنفس المقدار الذى قررته لحكومة جنوب إفريقيا العنصرية، مما دفع واشنطن إلى احتضان عملية السلام فى فلسطين حتى تتم على هوى إسرائيل، بينما انفردت الأمم المتحدة وليس الولايات المتحدة بعملية نقل السلطة من جنوب إفريقيا إلى ناميبيا.

وإذا كان الأكراد يحسدون الفلسطينيين على مجرد الاعتراف بهم كشعب متميز عن إسرائيل له الحق فى تقرير مصيره، بعد أن ظلت إسرائيل تنكر هوية الفلسطينيين، وتعمد إلى تمييعها وتدعى أن كل سكان فلسطين فلسطينيون سواء كانوا من اليهود أم من العرب، فإن وجود الأكراد فى إطار دول قائمة تاريخية واعتبارهم أقلية يجعل حقهم فى دولة أمرًا عسيرًا من الناحيتين القانونية والسياسية، وعملاً يهدف إلى تمزيق الدول القائمة والاعتداء على سلطانها، وعلى كل سكانها مهما تنوعت أعراقهم ودياناتهم. ولوتصورنا أن اليهود فى فلسطين لم تفرض

لهم الدولة فرضًا على ما نعلم لظلوا أقلية فى الدولة الفلسطينية ضمن رعاياها ومواطنيها، وهذا هو مضمون الاقتراح الذى قدمه الفلسطينيون فى السبعينيات لإنشاء الدولة الفلسطينية الديمقراطية. وإذا كان الأكراد والفلسطينيون والقبارصة الأتراك يتماثلون فى وجودهم على أراضيهم بخلاف اليهود الوافدين ثم المدعين بحق تاريخى يكذبه سعيهم لدى السلطان عبد الحميد لإسكانهم أى أرض بعد أن صرفهم من فلسطين بسبب قدسيتها وقبولهم حتى الاستقرار فى أوغندا أوالأرجنتين، فإنهم يختلفون فى الأوجه السالف إيضاحها وأخصها أن الفلسطينيين دون غيرهم شعب له حق تقرير مصيره، وإن تحقق هذا الحق لايهدد وجود دولة قائمة أويمزق وحدتها الوطنية.

أما الجانب الثالث من اللغط حول الدولة الفلسطينية فيشير إلى أخوات أخريات غير شقيقات، التبست عند الإثارة وجوه الاختلاف والاتفاق لأغراض معروفة وهو التشويش على الحق الفلسطينى خاصة عندما يثير هذا اللغط والمتشابه الجانب الإسرائيلى المناهض لإقامة الدولة. فقد نشرت بعض الصحف الإسرائيلية خلال مارس ١٩٩٩ وجهة نظر مؤداها أنه إذا كان سكان كوسوفا قد أُنكر عليهم الحق فى إقامة دولة مستقلة لهم فإن إسباغ حق إقامة الدولة على الفلسطينيين يصبح أمرًا مستغربًا، وينطوى على تمييز فى منح الحق بين حالات متشابهة وهى الحالة الفلسطينية وحالة كوسوفا ولا يخفى أن هذه المقولة من جانب بعض الأوساط الإسرائيلية تتطلب إيضاحًا مفصلاً ليس لأن المسألة ملتبسة بين المتشابهات عند هذا الجانب من الإسرائيليين، وإنما الهدف من الإيضاح هو دحض أقاويل أصحاب النوايا السيئة الذين فهموا أن التلبيس على القراء سوف يوقعهم فى وهم وغموض لا يملكون إزاءه سوى التسليم بما قدم لهم من حجة ورأى ظاهره الرحمة وباطنه العذاب.

ولا شك أن الدولة الفلسطينية قادمة لا محالة بل هى قائمة مهما شرع لها الكونجرس شهادات الوفاة وأعلن عليها الحرب والعصيان. ذلك أن وجه الشبه بين حق سكان كوسوفا فى إقامة الدولة، وحق الفلسطينيين فى إقامة الدولة وجه شبه متقدم بالنظر إلى اختلاف الفرضيات بين مشكلتى كوسوفا وفلسطين، فالمعلوم لكل متابع أن إقليم كوسوفا جزء من جمهورية

يوغوسلافيا وأن رغبة بعض سكانه فى الاستقلال أو الانضمام إلى ألبانيا إنما دافعه القهر الصربى واليقين بأن التعايش بينهم وبين الصرب فى إطار سياسى واحد قد أصبح مستحيلاً، بعد أن أنكر عليهم الصرب الحق فى الحياة والحق فى الخصوصية مثلما أنكر الصرب فى الماضى حق المسلمين فى البوسنة وإن فى ظروف مغايرة فى الاستقلال والانفصال.

أما الفلسطينيون فإنهم قطعًا ليسوا جزءًا من إسرائيل وإنما هم أصحاب الأرض الأصليون وأن حقهم فى إعلان الدولة ليس مرده إلى رغبة إسرائيل أورفضها وإنما هو حق أصيل قبل أن تولد إسرائيل ويرتد هذا الحق عندنا إلى قرار الجمعية العامة الذى قسم فلسطين إلى دولتين وهو القرار رقم ١٨١. فإذا كانت إسرائيل قد استفادت من هذه الرخصة ونشأت بموجب هذا القرار فإن حق الفلسطينيين فى الاستفادة من نفس الرخصة ولو فى مرحلة لاحقة لا يزال مؤكدًا، ولا علاقة البتة بين استقلال الفلسطينيين ووجود إسرائيل إلى جانب الدولة الفلسطينية بينما قيام دولة فى كوسوفا سيؤدى بالضرورة إلى تمزيق الاتحاد اليوغوسلافى وأن انضمام الألبان فى كوسوفا إلى ألبانيا لهو خط تفضله بعض الأوساط المتطرفة فى القوميات التى تزدحم بها منطقة البلقان، مثلما كان موقف المتطرفين القبارصة سواء اليونانيون الذين يريدون ضم قبرص إلى اليونان أوالقبارصة الأتراك الذين يسعون إلى ضم القسم الشمالى من قبرص إلى تركيا، ولعل سبب هذا التطرف هو عجز الدول التى يعيش فيها المتطرفون عن تحقيق شروط الاندماج والمجتمع الواحد مما يدفع المتطرفين إلى التطلع نحو الاندماج فى الدولة التى تضم أغلبية من نفس عرقهم أودياناتهم.

وهكذا يتضح أن هناك فوارق أخرى كثيرة بين حالة الفلسطينيين وحالة كوسوفا، ففى الحالة الأولى هناك شرعية دولية مستقرة بشأنها، بينما فى حالة كوسوفا يتركز هم المجتمع الدولي على حماية الأقلية الألبانية فى الإقليم من بطش الصرب دون أن تقر الجماعة الدولية حتى الآن بحق سكان كوسوفا فى الانفصال. وأخيراً لا يخفى ذلك التحالف بين الصرب وإسرائيل والتماثل بين سلوكهما، وما يكتنف الفكرة السالفة من قصد مريب.

٣ـ واشنطن والدولة الفلسطينية

استوقفنى رد الفعل الإعلامى والرسمى فى معظم العالم العربى وإسرائيل على مَا أعلنه الرئيس بوش يوم الثلاثاء ٢٠٠١/١٠/٢ حول الدولة الفلسطينية. فقد أعلن الرئيس الأمريكى" أن الدولة الفلسطينية كانت دائمًا جزءًا من الرؤية الأمريكية فى الشرق الأوسط مادام وجود إسرائيل مضموناً". وسارع الإعلام وبعض الحكومات والجامعة العربية إلى اعتبار الموقف الأمريكى موقفًا إيجابياً، بل إن بعض الأقلام المحترفة قد ذهبت إلى أن التصريح الأمريكى هونوع من عقدة الذنب تجاه العرب والفلسطينيين. ويبدوأن تقييم الموقف الأمريكى يتطلب تحليله فى سياق المنهج العلمى الذى لايستجيب لنوازع فورية أوأغراض تجافى السياق نفسه سواء لمالأة واشنطن أولتأكيد " هذا الوعد " حتى لا ترجع فيه، واعتبار التصريح حجة عليها، أوعلى الأقل تشجيع واشنطن على المضى فى هذا الخط.

ورغم أننى آمل أن يكون التصريح الأمريكى بداية تحول فى هذا الموقف المنحاز تمامًا لإسرائيل والمشجع لأعمالها البربرية، وأن تكون واشنطن قد أبعدت نفسها بضع مترات عن إسرائيل حتى ترى جزءًا من الحقيقة، وأن ترى المصلحة الإسرائيلية النابعة من رؤية إسرائيلية قد طغت على المصلحة الأمريكية، فقد عزز من الاستنتاج الرسمى والإعلامى فى بعض الدول العربية حتى الآن وقراءة التصريح الأمريكى فى اتجاه إيجابى رد الفعل الإسرائيلى العنيف الذى بلغ حداً يوهم بأن أزمة حقيقية قد انفجرت بين الحليفين. فقد اتهم شارون واشنطن بأنها تضحي بحليفتها إسرائيل بهذا التصريح الذى تعتبره إسرائيل جلبًا للود العربى تمامًا كما حاول تشمبرلين رئيس وزراء بريطانيا وديلاديبه رئيس وزراء فرنسا ـ فى إطار سياسة التهدئة مع هتلر ـ إقناع بلديهما بأن السكوت على ضمه تشيكوسلوفاكيا هو ثمن السلام وتجنب المواجهة مع ألمانيا وأن اتفاقية ميونخ يجب أن تضع حدا لغريزة هتلر التوسعية. وشارون بذلك يشير إلى أن واشنطن بهذا التصريح تريد أن تشجع العرب على الانضمام إلى التحالف الدولي بنفس راضية وأن المقابل سيكون على حساب إسرائيل.

ولكننا نرى رأيًا آخر مخالفًا لهذه الرؤية العربية. ولاضير أن تتعدد قراءة الأحداث الهامة. ويقوم رأي المخالف الذى حرصت على إعلانه للتحذير من ناحية، ولتقديم وجهة نظر أخرى قد تفيد فى تقييم الموقف واستخلاص النتائج، **ينطلق من الاعتبارات التالية:**

الاعتبار الأول: يتعلق بمنظومة التصريح الأمريكى وتوقيته. وقد يقول قائل ولماذا نشكك فى النوايا الأمريكية وماذا يفيد ذلك، وماذا يضيرنا أن نأخذ بظاهر النص ولن نخسر شيئاً إن رحبنا، بينما سنخسر أشياء إن شككنا ورفضنا. وأخشى أن هذا المنطق سيوهم الغير بأننا من البلاهة وحسن النية بحيث يعكس ترحيبنا ذلك وأن الأمر قد انطلى علينا، كما أن الترحيب سوف يعنى الكثير داخل المنطقة العربية بينما الواقع يخالف ذلك. فالتصريح الأمريكى لم يعد بدولة فلسطينية ولكنه يعبرعن قراءة تاريخية للنظرة الأمريكية وتوقعها فى نهاية المطاف وهذا التوقع لن تكون آمالنا جزءًا من تكوينه، وإنما الجهاد الفلسطينى والتراجع الإسرائيلى ومحصلة الصراع فى فلسطين هو الذى يحسم هذه القضية، فلم يقدم التصريح عناصر للتسوية أومبادرة أومسعى أوحتى تبشيراً بحلم ولذلك لم أجد فى التصريح ماوجده غيرى من الرسميين والإعلاميين إلا أن يكون جزءاً من موقف دبلوماسى يحفل بأى جديد حتى ولوكان وهميًا. فالدولة الفلسطينية لن تكون منحة تقدمهما واشنطن بعد أن انفطر قلبها أمام مشاهد الإبادة اليومية فى فلسطين وحلقات الوحشية الصهيونية بالأسلحة الأمريكية ضد الأبرياء العزل.

وكان الأولى بواشنطن أن ترغم إسرائيل على وقف المذابح وأن تفاوض الفلسطينيين جديًا حول ترتيبات الاستقلال وأن يكون ذلك مقترناً بمواقف دبلوماسية فورية مثل الموافقة على تشكيل قوة دولية لحماية الشعب الأعزل، وبطبيعة الحال فإن قوة الحماية لن تكون بحاجة إلى منع تسلل الفلسطينيين إلى داخل إسرائيل لأن قضيتهم الأولى والأخيرة هى الاستقلال عن إسرائيل والتخلص من نير الاحتلال. ويبدو أنه لابد من أن نستدعي إلى الذاكرة تصريح السفير الأمريكى فى إسرائيل (السفير السابق فى القاهرة) بأنه طمأن إسرائيل إلى أن التصريح الأمريكى ليس مبادرة ولا يشكل تغييرًا فى الموقف الأمريكى.

أما القول بأنه لا تثريب علينا إن نحن رحبنا بالتصريح الأمريكى فإنه يجلب آمالاً زائفة ويبيع وهمًا كاذبًا ويتلاعب بآمال الأبرياء تمامًا مثلما لوحت واشنطن للأكراد بإقامة دولة بينما ميزت تمييزًا فاحشًا بين أكراد العراق وأكراد تركيا لأسباب سياسية مكشوفة. فضلاً عن ذلك فإن هذا القول يغفل عناصر الموقف الأمريكى مثلما يغفل نص التصريح نفسه، بل هو يتجاهل توقيت التصريح حيث تسعى واشنطن إلى توزيع العطايا والهبات حتى يلتئم شمل التحالف الدولى، وهى هدايا بطبيعتها وقتية وغير جوهرية وكافية لتشجيع الانضمام إلى التحالف أو إزالة التحفظات على هذا الانضمام. وعندى أن التصريح حتى لو تضمن وعدًا - وهو ليس كذلك - يجب أن يؤخذ بشئ كثير من الحذر، وليس فى هذا الحذر مَا يسيء إلى أحد أو أن يعد تنكرالجميل من أحد، مادامت العلاقات الدولية ليست مؤسسة خيرية، وليست واشنطن بحاجة إلى وعود حتى تطمئن إلى أن المنطقة العربية - رغم تحفظاتها الحادة والمريرة على سياستها فى المنطقة - جزء من الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب، ولكن بذات التحديات والإيضاحات الضرورية التى أعلنها الرئيس مبارك.

الإعتبار الثانى: أن مايبدو أنه أزمة إسرائيلية أمريكية تحتاج إلى إخراج أفضل. فلا يخفى أن إحداث أزمة حقيقية فى العلاقات الأمريكية الإسرائيلية هو لصالح السلام الإقليمى والعالمى وأنه لا يشرف واشنطن أويسعدها مايقوم به شارون، وما تشير إليه الكثير من الشواهد من أنه قد يكون غير بعيد عن أحداث الإرهاب فى الولايات المتحدة، ولكن رد الفعل الإسرائيلى الغاضب للغاية لايتناسب مع مضمون التصريح الأمريكى ولا مع القراءة الإسرائيلية الحقيقية لهذا التصريح، خاصة أن هذا التصريح الذى يربط التصور الأمريكى المتضمن قيام دولة فلسطينية بوجود إسرائيل هو تحصيل حاصل، فلم يقل أحد إن الدولة الفلسطينية هى بديل عن الدولة العبرية كما أن شارون قد أجهز بالفعل على مقومات الدولة الفلسطينية فأباد الشعب وجرف الأرض وقطع أوصال التجمعات الفلسطينية واجتهد فى تجويع الشعب وإذلاله وحصاره وزرع فى قلبه حب الموت عزًا على حياة الذل الصهيونى، كل ذلك تحت سمع وبصر واشنطن وتحت تصريحات الرئيس بأن السلام مستحيل مادام عرفات عاجزاً عن وقف العنف وفى ظل تصريح

نائب الرئيس الذى يجد مايبرر قيام شارون بأعمال الاغتيال رسميًا. وأرجو أن تقدم الحكومات العربية لواشنطن فى هذا الصدد صورًا من أشلاء الفلسطينيين فى ملاحم الإفناء وإلى جانبها أشلاء ضحايا أبراج مركز التجارة والبنتاجون على سبيل المقارنة بين الفعل والفاعل والضحية فى الحالين؛ لتدرك واشنطن أن حقن دماء الأبرياء الفلسطينيين يتوازى مع سعي واشنطن إلى الاقتصاص من القاتل الغامض، وهى ترى القاتل فى فلسطين ماثلاً أمامها فخورًا بالقتل مزهوًا بالصداقة والتحالف والتعاون مع واشنطن.

من ناحية أخرى أجرى شارون مقارنة بائسة بين إسرائيل وتشيكوسلوفاكيا. فقد سعى هتلر إلى ضم تشيكوسلوفاكيا ضمن مخططه فى ضم الألمان جميعًا فى وطن واحد ويفضل أن يذهب إليهم فى أوطانهم وأماكنهم. ومثلما سكتت انجلترا وفرنسا على ضم تشيكوسلوفاكيا طمعًا فى إرضاء هتلر ومنعه من المزيد من التحالف مع إيطاليا وروسيا سكتت نفس الدولتين على ضم موسوليني للحبشة قبل براغ بثلاث سنوات بينما طردت روسيا من عصبة الأمم بعد ضمها لفنلندا.

أما إقرار واشنطن ـ إن حدث ـ بحق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولته المستقلة، فهو لا يشكل بيعًا للحليف الإسرائيلى وتضحيته به لإرضاء العرب، بل إن واشنطن يجب أن تلجم الوحش الإسرائيلى المعتدي وأن توقف التحالف معه على الباطل الذى نال كثيراً من سمعة واشنطن ونزاهة سلوكها المفترض فى دولة عظمى، فهى تقر حقًا ضد باطل تأخر مدة طويلة، وليست المقارنة واردة بالطبع إلا أن يكون تفسير ضم براغ من جانب هتلر هى القراءة الصهيونية الجديدة لأحداث التاريخ مثلما فرضت تاريخًا مصطنعًا للهولوكوست وهى تصنع أسوأ هولوكوست فى فلسطين لم يعرفه تاريخ الغزو والجبابرة على مر العصور.

إننا ننادى بصداقة عربية أمريكية حقيقية وبثورة صهيونية حقيقية ضد زعمائها الذين أساءوا إلى وجهها الخفى وكشفوا عن خطها الحقيقى وبشاعة عنصريتها، ونرجو أن تبدأ واشنطن من الآن بفرض وقف إطلاق النار الإسرائيلى والتقدم بجدية نحو سلام حقيقى تحميه القوة الأمريكية التى ظلت حتى الآن درعًا للبطش الإسرائيلى وإنكارًا لحق الفلسطينيين فى البقاء قبل إنكار حقهم فى تقرير المصير.

٤ـ مرة أخيرة

فِي الدَّوْلَة الفلسطينية

لَمْ تنل قضية تتعلق بِدَوْلَة حديثة مِن الاهتمام قدر مَا نالته الدَّوْلَة الفلسطينية، الَّتِي شغلت حيزًا كبيرًا سواء فِي الأدب السياسي أوفِي الدبلوماسية الدَوْلية، مِثْلَمَا احتلت حيزًا ملحوظًا فِي تاريخ الصِّرَاع الفلسطيني الإسرائيلي. فَقَد نَصَّ قرار التقسيم عَلَى قيام دَوْلَتَيْن فِي فلسطين ، دُوَلة عبرية ودُوَلة عربية ، ثُمَّ مَضَى زمن طويل بَدَأتْ فِيهِ القضية الفلسطينية فِي الظهور فِي خارج إطار الصِّرَاع العربي الإسرائيلي عِنْدَمَا قَرَّرَ الفلسطينيون أن يأخذوا زمام المبادرة وأن يشكلوا لَهُم كيانًا سياسيًا وحكومة فِي المنفى وجناحًا عسكريًا، ثُمَّ حاول الفلسطينيون بَعْدَ أكثر مِن عشرين عامًا عَلَى هَذَا الحدث وبَعْدَ أن تحولت القضية الفلسطينية مِن صراع عسكري إسرائيلي فلسطيني إلَى صراع سياسي بانتقال المقاومة مِن بيروت إلَى تونس وابتعاد القيادة الفلسطينية عَن مسرح النزاع فِي الشرق الأوسط ، حاول الفلسطينيون إحياء أمل الدَّوْلَة الفلسطينية فقرر مجلسهم الوطني فِي الجزائر فِي نوفمبر ١٩٨٨ إعلان الدَّوْلَة الفلسطينية واعترف بِهَذَا الإعلان عدد كبير مِن الدُّوَل.

والطريف أن المحاولات الفلسطينية كَانت تقع كلها فِي دائرة الآمال السياسية دُونَ أن يتحقق شئ مِنْهَا عَلَى أرض الواقع مَا دامت إسرائيل تحتل الإقليم وتسيطر عَلَى الشعب. وفِي نفس الوقت أدَّى تعلق العالم العربي والإسلامي بفكرة الدَّوْلَة الفلسطينية إلَى تغيير اسم فلسطين فِي الجامعة العربية وفِي منظمة المؤتمر الإسلامي إلَى دَوْلَة فلسطين الَّتِي أصْبَحَ لَهَا بعثات دبلوماسية لَدَى الدُّوَل العربية فِي سَابِقَة تشبه فِي التاريخ الدبلوماسي بعثات حكومات المنفى أوفرسان القديس يوحنا .

وقَد تَأَكَّدَ هَذَا الخط وتطور داخل الأمم الْمُتَّحِدَة بَعْدَ أن أصْبَحَ للفلسطينيين مقعد المراقب الدائم فِي المنظمة الدَوْلية ، حَيْثُ قَرَّرَت الجمعية الْعَامَّة للأمم الْمُتَّحِدَة إعلان دَوْلَة فلسطين.

الواقع أن كُلّ هَذِهِ المحاولات كَانَت تعبر عَن تأكيد الحق السياسي للفلسطينيين عَلَى أراضيهم حَتَّى لا تنحسر القضية وتدخل كتب التاريخ، ولَكِن كُلّ هَذِهِ المحاولات كَانَت أشبه بالتغريد خارج السرب، أو إن شئت فقل إنَّهَا مثلت ضغوطًا وإلحاحًا عَلَى الخاطر الدَوْلي والإسرائيلي حَتَّى تقرب المفهوم مِن الذهن اليهودي وحَتَّى يَتِمّ تداول المصطلح بسهولة فِي لغة الدبلوماسية الدُّوَلِيَّة.

والحق أيْضًا أن إسرائيل وهِيَ تختلف اختلافًا بينًا عَن كافة الدُّوَل المحتلة قَد نجحت فِي أن تستغل كُلّ هَذِهِ المؤثرات لإحكام قبضتها عَلَى الشعب والأرض، بحَيْثُ سمحت بالتئام عناصر الدَّوْلَة دُونَ قصد عِنْدَمَا وقعت اتفاق أوسلو مَعَ منظمة التحرير الفلسطينية الَّذِي سمح بإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية عَلَى الأراضي الَّتِي تجلو عَنْهَا القوات الإسرائيلية فأصبحت هَذِهِ السلطة حلقة وَسطى بَيْنَ العدم وبَيْنَ الدَّوْلَة واستعجل العالم العربي ظهور صفات الدَّوْلَة فِيهَا ، بَلْ إن الفقه العربي وهُو يشهد اللهفة السياسية عَلَى إنشاء الدَّوْلَة الفلسطينية ـ مِن خلال تطوير خصائص السلطة الوطنية الفلسطينية وتوسيع أهليتها القانونية ـ قَد قعد قعودًا مزريًا عَن تأصيل أوصاف الدَّوْلَة الفلسطينية مِن خلال تقديم التكييف القانوني التقدمي للسلطة الوطنية الفلسطينية. وكُنَّا قَد انتهينا مِن دراسة فِي هَذَا المقام إلى أن الدَّوْلَة الفلسطينية بِكُلّ مقوماتها قائمة ولا ينقصها سِوَى استكمال الاحتلال الإسرائيلي ولَمْ نفهم سبب الحمى الَّتِي أصابت العالم العربي والفلسطيني والعاطفة المتأججة تجاه فكرة الدَّوْلَة الفلسطينية.

وقَد أضيف إلَى الموجات السابقة الَّتِي ترددت فِيهَا الدَّوْلَة الفلسطينية أوالكيانات المشابهة فصلاً جديدًا ارتبط هَذِهِ المرة بالولايات الْمُتَّحِدَة ولَيْسَ هَذَا هُو مقام متابعة فكرة الدَّوْلَة الفلسطينية فِي السياسة الأمريكية، ولَكِن الإدارة الأمريكية لعبت بمشاعر العرب والفلسطينيين بَعْدَ أحداث١١ سبتمبر كَمَا لعبت إسرائيل بنفس المشاعر، أما الولايات الْمُتَّحِدَة قَد أعلنت أن رؤيتها للشرق الأوسط لا تخلو مِن وجود دَوْلَة فلسطينية ثُمَّ أكَّدَت فِي قرار مجلس الأمن رقم ١٣٩٧ الَّذِي قدمنا لَهُ دراسة سَابِقَة أنَّهُ يتعين أن تقوم فِي فلسطين دَوْلَة للفلسطينيين هِيَ فلسطين ، ودَوْلَة لليهود هِيَ إسرائيل، وأن تعيش الدَّوْلَتَان جنبًا إلَى جنب فِي سلام وأمان.

وفي تحول آخر أعلن الرئيس بوش في النصف الثاني من مايو٢٠٠٢ أن واشنطن تُؤَكِّد عَلَى إقامة الدَّوْلَة الفلسطينية ولَكِنَّهَا تريد دَوْلَة خالية مِن الإرهاب والفساد ، ويقصد بذَلِك الفصل بَيْنَ إقامة الدَّوْلَة وبَيْنَ زعامة ياسر عرفات لَهَا فِي إشارة إلَى أن جيل المقاومة ضِدَّ إسرائيل لا يستحق هَذِهِ الدَّوْلَة مَا دَامَت واشنطن قَد وصمته بالإرهاب، أي أن واشنطن تريد دَوْلَة مصنوعة صناعة خَاصَّة ويسكنها شعب نزعت مِن قلبه الأحقاد والغيرة الوطنية ضِدَّ إسرائيل .

وأما إسرائيل، فَقَد زعمت أن إقامة الدَّوْلَة الفلسطينية تتطلب الاتفاق مَعَهَا لأن اتفاقية أوسلو تمنع طرفيها مِن أي عمل منفرد علمًا أنْ إسرائيل لا تحترم أوسلو ولا غيرها كَمَا أن موضوع الدَّوْلَة الفلسطينية لَمْ يَكُن منصوصًا عَلَيْهِ ضمن القضايا الَّتِي تركت لمفاوضات الوضع النهائي، ومِن ناحية أُخْرَى أصْبَحَت قضية الدَّوْلَة الفلسطينية بَعْدَ المجازر الَّتِي ارتكبتها إسرائيل فِي الأراضي الفلسطينية تثار فِي استفتاءات الرأي العالم كَمَا تثار خلال السياسات الحزبية حَيْثُ قَرَّرَت اللجنة التنفيذية لحزب الليكود رفض إقامة الدَّوْلَة الفلسطينية لِكَي توهم العالم العربي بأن حزب الليكود أكثر تشددًا مِن شارون الَّذِي ظَلَّ يلحّ خلال الاجتماع عَلَى إقامة الدَّوْلَة الفلسطينية، ولِكَي يفهم العالم العربي أن شارون إذَا كَانَ جزارًا وسفاحًا فَإِنَّهُ عَلَى الأقل يقدم المقابل السياسي للضحايا الفلسطينيين .

وعَلَى الجانب الآخر أعلن حزب العمل بزعامة وزير الدفاع ، الذراع الأيمن لشارون فِي مذابح جنين وغيرها ، أنَّهُ يتمسك بإقامة الدَّوْلَة الفلسطينية حَتَّى يخرج العرب بانطباع مشتت مؤداه أن "العمل" أفضل مِن "الليكود"، وأن شارون هُو مِن حمائم الليكود حَتَّى إذَا جرت الانتخابات الإسرائيلية قَرَّرَت الأقلية العربية فِي إسرائيل موقفها مِن مرشحي الحزبين عَلَى ضوء موقف الحزبين مِن الدَّوْلَة الفلسطينية. ولا يَخْفَى أن هَذِهِ الإشارات المتناقضة تربك الناخب العربي ولَكِن سلوك الحكومة الإسرائيلية لا يدع لَدَيْهِ مجالاً للشك مِن أنْ إسرائيل لَنْ تقدم شيئًا منصفًا للفلسطينيين.

ومِن ناحية ثالثة فَإن الحديث عَن عقد مؤتمر دُوَلِي للسلام فِي واشنطن قَد ارتبط أيضًا بمَا أرادت الدعاية الصهيونية أن تصوره بأَنَّهُ خلاف بَيْنَ إسرائيل وأمريكا حول الدَّوْلَة الفلسطينية

لِكَي توهم واشنطن العالم العربي المرة تلو المرة بِأَنَّـهَا مستعدة للوقـوف ضِـدَّ التعنـت الإسـرائيلي ومساندة حَقّ الفلسطينيين فِي إقامة الدَّوْلَة.

وواقع الأمر أن هَذِهِ الأطروحات تخلو جميعًا مِن المصداقية كَمَا أَنَّهَا تتلاعب بقيمـة أخلاقيـة وهِيَ استغلال لهفة الفلسطينيين عَلَى وجودهم السياسي مقابل عدم الجديـة فِـي التعـامل بنفس الأهمية مَعَ هَذِهِ اللهفة. ولَيْسَ ذَلِك جديدًا عَلَى الولايات الْمُتَّحِدَة ولا عَلَى الخط الانتـهازي فِـي سياستها الإقليمية. ويَكْفِي أن نشير فِي هَذَا المقام إِلَى موقفها مِن الأكراد حَيْثُ لا تـزال الذاكـرة تعي مأساة الأكراد جميعًا أَيْنَمَا كَانُوا فقدُ تعرضوا مِن حكومات البـلاد الَّتِـي يقيمـون فيـها لِكُـلٍّ ألوان الهوان ، كَمَا أصبحوا ورقة فِي الصِّرَاعَات والتحالفات الإقليمية وأخيرًا أصبحوا ورقـة فِـي يد السياسة الأمريكية، فَقَد ميزت واشـنطن بَيْـنَ أكـراد العـراق وأكـراد تركيـا وفقًا لموقفـها مِـن حكومتي أنقره وبغداد. فَلَمَّا كَانَت أنقره حليفًا لواشنطن ، وكَانَت تركيا تعتبر قضية الأكراد أولى همومهَا ، فَقَد غضت واشنطن الطرف عَن كُلّ التجـاوزات التركيـة ضِـدَّ الأكـراد. كَمَـا سـاعدت تركيا على تحقيق أهدافها فِي كثير مِـن المناسـبات ومِـن بَيْنَـهَا القبـض عَلَـى عبـد الله أوجـلان الزعيم الكردي المعروف.

أما فِي العراق فَقَد أدَّى عداؤها الظاهري لحكومة بغداد إِلَى نصرة الأكراد ضِدَّ الدَّوْلَة العراقية بِحَيْثُ بلغ الأكراد حَدًا قريبًا مِن إقامة الدَّوْلَة ورغم أن واشنطن لا يُمْكِـن أن تقبـل بإقامـة دَوْلَـة كردية إلاَّ أن بعض المصطلحات المثيرة للغرائز السياسية لَدَى الأكراد وغَيْر المألوفة فِـي تاريخـهم مِثْل إقامة دَوْلَة كردية وحَقّ تقرير المصير للأكراد ترددت بشكل متقطع فِـي البيانـات السياسـية الأمريكية وكَذَلِكَ فِي الإعلام الأمريكي، مِمَّا أعْطَـى الانطبـاع بـأَنْ واشـنطن لا تمـانع فِـي إقامـة الدَّوْلَة الكردية ثُمَّ تلاشى هَذَا الأمل بَعْدَ أن تعلق بِهِ الأكراد وظن أكراد العـراق أَنَّـهُم محظوظـون وأن تحالفهم مَعَ واشنطن لَهُ مَا يبرره .

وإِذَا كُنَّا نقدر تعلق الفلسطينيين والعالم بإقامة الدَّوْلَة الفلسطينية فَإِنَّنَا نعتقـد أن سـياق طـرح هَذِهِ الفكرة يبعد قيامها يومًا بَعْدَ يوم ويجعل قيام هَذِهِ الدَّوْلَة رهنًـا بمشـيئة إسـرائيل والولايـات الْمُتَّحِدَة بَلْ نخشى أن يَكُون مجرد إعلان الاستعداد بقبول فكرة الدَّوْلَة هُوالتنازل الوحيـد الَّـذِي يحصل عَلَيْهِ العالم العربي فِي مؤتمر واشـنطن مقـابل تطبيـع العلاقـات العربيـة مَـعَ إسـرائيل، ولِذَلِكَ فَإِنَّنَا ننصح كَمَا سبق أن فعلنـا فِـي مـرة أُخْـرَى بـأَنْ يَتِـمّ وضـع الأولويـات فِـي سـياقها

المنطقي. فالأصل أن حَقّ الفلسطينيين حَقّ متعدد يبدأ بالحق فِي الاستقلال أي زوال الاحتلال ثُمَّ حَقّ تقرير المصير، وهَذَا الحق حَقّ مركب يتضمن الحق فِي إنشاء الدَّوْلَة وفِي تحديد نظامها السياسي وفِي تشكيل حكومتها وفِي تصميم علاقاتها وتحديد العلاقة بَيْنَ الحاكم والمحكوم وغيرها مِن القضايا المرتبطة بالسلطة. ومَعْنَى ذَلِك أن العالم العربي يجب أن يركز عَلَى نقطة البداية الطبيعية وهِيَ أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية يجب أن ينتهي أولاً وأن يتوقف الحديث عَن فكرة الدَّوْلَة الفلسطينية فِي الوقت الراهن إلَى مَا بَعْدَ الاستقلال وهَذَا الترتيب ينسجم مَعَ المنطق القديم الَّذِي يقضي بِأَنْ استقلال الأقاليم وخلوصها مِن كُلّ شائبة هُوالمقدمة الطبيعية لإعلان الدَّوْلَة حَتَّى لَولَمْ يَتِمّ تحديد الحدود بَيْنَ الدُّوَلة الفلسطينية وإسرائيل.

والخلاصة أن العمل السياسي العربي وكَذَلِكَ الإعلام يجب أن يعتمدا عَلَى حركة فكرية وثقافية واسعة فِي العالم العربي تؤصل بأولوية الاستقلال ولا بُدَّ أن نعترف بشجاعة بِأَنْ تعقد القضية الفلسطينية وطغيان العامل الإسرائيلي فِيهَا وإصراره عَلَى تقرير مصيرها بالقوة دفعا الفكر السياسي العربي إلَى متاهات والتواءات متعددة ، كَمَا دفعنا أيضا إلَى التأكيد فِي تحليل سابق عَلَى أن مقومات الدَّوْلَة الفلسطينية مِن أرض وشعب وحكومة واعتراف دُوَلِي لا تشوبها إلاَّ تمسك السلطة المحتلة بفرض قيود عَلَى سيادة الدَّوْلَة فِي حركتها الداخلية والخارجية؛ بدعوى أن الجانب الفلسطيني هُو الَّذِي قبل هَذِهِ القيود فِي اتفاق أوسلو ثُمَّ رأينا أَنَّهَا فِي حكم الدَّوْلَة القائمة ولَكِن بعض أراضيها لا تزال مُحْتَلَّة وأن استكمال التحرير يُمْكِن أن يلتقي مَعَ لحظة الاستقلال. ونظرًا لتعقد المشكلة كَمَا رأينا فَإن التحليل قَد ارتبط بغرابة هَذِهِ التطورات وخلافًا للأصل وهُو أن الدَّوْلَة هِيَ الَّتِي يطرأ عَلَيْهَا الاستقلال أوالتبعية والدَّوْلَة بطبيعتها وبحكم تعريفها تتمتع بالسيادة وأهم تجلياتها الاستقلال ، ولَكِنَّنَا قلنا إن الدَّوْلَة الَّتِي قامت أولاً باستقلال منقوص مرتبط باحتلال لبعض الأراضي ، وتعليق لبعض القضايا لا يُمْكِن أن تحقق الاستقلال والتحرير فِي لحظة واحدة، ونَحْنُ نؤكد الآن أن الاستقلال والتحرير يجب أن يتحققا قبل قيام الدَّوْلَة حَتَّى نتجنب أن تَكُون قضية الدَّوْلَة مثارًا للاعتراضات الأمريكية والإسرائيلية. وهَذَا طرح جديد يجب أن يتأصل فِي الأدب السياسي العربي ويجب أن يواكب نضال الشعب الفلسطيني مِن أجل الحرية والاستقلال والدَّوْلَة الخالصة .

الفصل الرابع
الجوانب القانونية للصراع

١ـ فكرة المطاردة الساخنة

ودور الصهيونية فِي تطويع قواعد القانون الدولي

فكرة المطاردة الساخنة هِيَ آخر مستحدثات الفقه الصهيوني الَّذي يعمل جاهدًا عَلَى تأصيل السياسات الإسرائيلية وإصباغ الطابع القانوني عَلَيْهَا. ولابد مِنَ الاعتراف بِأَنَّ الفقه الصهيوني فقه ملتزم بقضايا السياسات الصهيونية، وأسهم بدور بارز فِي تكييف بعض المفاهيم القانونية لتخدم هَذِهِ القضايا، وقَد تحمس الكثيرون لِهَذَا التكييف بَلْ انطلى عَلَى بعض المنشغلين بالقضايا الدَوْلية فِي العالم العربي .

ونُشِيرُ فِي هَذَا المقام إشارة عابرة إِلَى بعض هَذِهِ الإسهامات، وأهمها نظرية الدفاع الشرعي الوقائي الَّتي بدأ الفقه الصهيوني يتنبه إِلَيْهَا مُنْذُ مدة طويلة وخصوصًا مُنْذُ عام ١٩٦٧ م، وهِيَ الَّتي برر بِهَا الهجوم الإسرائيلي عَلَى مصر عام ١٩٦٧ م، وضرب إسرائيل للمفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١ م، وأخيرًا بررت إسرائيل بِهَذِهِ النظرية كُلَّ تصرفاتها الوحشية ضِدَّ المدنيين الفلسطينيين حَتَّى أَنَّهَا أعلنت صراحة أَنَّ بَقْرَ بطون الأمهات الفلسطينيات الحوامل يهدف إِلَى القضاء عَلَى رجال المقاومة الفلسطينية الَّذِينَ زُرِعُوا مِنْ أصلاب معادية ونموا فِي أحشاء مفترسة للثأر ورضعوا لبن الأمهات الناقمات ثُمَّ جُنِّدُوا للانتقام مِمَّن أعملوا القتل والتدمير والتهجير وأنكروا حَقَّ الحياة عَلَى ذويهم وشعبهم، وهُو مَا أدانته المنظمات الدَوْلية المختلفة، ولِذَلِكَ فَإِنَّ فكرة المطاردة الساخنة الَّتي تُصِرُّ إسرائيل عَلَى اعتبارها حَقًّا مِنْ حقوق القوات الإسرائيلية هِيَ آخر صيحة مِنْ مبتكرات الفقه الصهيوني الَّذي يُكْتَبُ بلغات أوربية حية فيصبح جزءًا مِنْ مصادر الفقه الدَوْلي، ولَطَالَمَا نبهنا إِلَى خطورة ذَلِك وإِلَى ضرورة أَنْ ينهض الفقه العربي المستنير القادر عَلَى التعبير بلغة أوربية حية والنشر فِي دوريات معتبرة عَن التصدي الصهيوني. ولا أدَلَّ عَلَى جسارة هَذَا الفكر فِي مواجهة القصور العربي مِنْ أَنَّ أكثر مِنْ مائة مقال ودراسة قَد عمدت إِلَى تأصيل فكرة أَنَّ قيام الجيوش المصرية والسورية لاسترداد أراضيها السليبة الَّتي عجزت الجهود الدبلوماسية عَن استردادها عام ١٩٧٣ م هُو عدوان عربي عَلَى إسرائيل لمجرد أَنَّ مندوب إسرائيل فِي الأمم المتحدة قَد أعلن هَذَا الموقف مُنْذُ اللحظات الأولى لحرب التحرير

العربية الكبرى، ولَمْ نلمس لديهم مَا يتذرع بِهِ البعض فِي الساحة العربية مِنْ أنَّ معارضة القرار السياسي فِي المحافل العلمية مِنَ الناحية القانونية هُو ضرب مِنْ ضروب حرية الفكر العلمي وحرية التعبير الديموقراطي.

وقَد استعار الفقه الصهيوني فكرة المطاردة الساخنة مِنَ القانون الدَوْلي للبحار، ولَكِن فِي صورة مطورة وغير السياق الَّذي نشأت فِيهِ، ذَلِك أنَّ القانون الدَوْلي للبحار يعطي الدَّوْلَة الساحلية حَقَّ مطاردة السفينة التِّجَارِيَّة الأجنبية، الَّتِي تخل بقوانين الدَّوْلَة الساحلية ونظمها، حال وجودها فِي المياه الداخلية والإقليمية، وفرارها مِنْ تحذيرات التوقف إلَى البحار العالية ؛ هُو حَقّ استثنائي تلحقه الكثير مِنَ القيود والضوابط. ومِنْ طبيعة الحقوق الاستثنائية أنَّهُ لا يجوز القياس عَلَيْهَا ؛ لأنَّ القياس مَهْمَا تماثلت عناصر القياس (المقيس، والمقاس عَلَيْهِ، ووجه القياس) يخرج الحق عَنْ سياقه، الَّذِي نشأ فِي ظله، واكتسب وضعه بسببه ؛ ولِهَذَا السبب بالذَّاتِ أنكرنا فِي مناسبات سَابِقَة حَقّ الأسطول السادس الأمريكي فِي التذرع بحَقّ المطاردة الساخنة لتعقب السفن الليبية فِي الوقت الَّذِي يتخذ الأسطول السادس قواعده المؤجرة فِي إيطاليا نقطة إنطلاق لممارسة هَذَا الْحَقّ المزعوم.

وفِي مناسبة أُخْرَى أنكرنا عَلَى سلطات جنوب إفريقيا العنصرية الْحَقّ فِي عبور الحدود الدَوْلية والدخول إلَى أراضي الدُوَل المجاورة متذرعة بحَقّ المطاردة الساخنة أوالحثيثة لعناصر المؤتمر الوطني الأفريقي إبان مرحلة النضال ضِدَّ الحكم العنصرى وكان مفهومًا أن فكرة المطاردة الساخنة قَد استأنس بِهَا الفكر الأمريكي الاستعمارى فِي مرحلة نشأة الولايات الْمُتَّحِدَة لِكَي يبرر تعقب الهنود الحمر والقضاء عليهم، وفِي حالتنا فَإن فكرة المطاردة الساخنة الَّتِي تطالب إسرائيل بتطبيقها عَلَى مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية وخاصة "الخليل" تفتقر إلى المنطق القانوني **للأسباب الآتية:**

السبب الأول: أنَّهَا فكرة بحرية لا يجوز إخراجها من سياقها إلَى ممارسات برية وإن كَانَت تِلْكَ الممارسات البرية هِيَ أحد التطبيقات المبكرة لِهَذِهِ الفكرة.

السبب الثاني : أن مطاردة القوات الإسرائيلية لعناصر تضر بالأمن وتعقبها إلى داخل مناطق الحكم الذاتي يَعْنِي ببساطة أنَّهُ لا عبرة بِمَا تَمَّ حَتَّى الآن فِي عملية السلام وأن إسرائيل لا تـزال تنظر إلَى الأراضي الفلسطينية المحررة عَلَى أنَّهَا امتداد للأراضي الإسرائيلية عَلَى الأقل مِن الزاوية الأمنية الَّتِي أصبحت الآن محور اهتمام حكومة الليكود ومنطق فكرها نحو عملية السلام.

السبب الثالث : أنَّهُ وإن كَانَ زوال الاحتلال الإسرائيلي يَتِمّ بشكل اتفاقي نزولاً عَلَى أحكام الأمر الواقع والضرورة فَإن الأراضي الفلسطينية المحررة يجب أن تتمتع بالسيادة وأن تُصْبِحُ الحدود الفاصلة بَيْنَهَا وبين إسرائيل حدودًا دوليَّة لَهَا قداستها . ولهذا السبب يجب الإصرار عَلَى إزالة المستوطنات الإسرائيلية وعدم القبول بِهَا تَحْتَ أي مسمَي وأى ظرف وإذا كَانَ لابُدَّ مِن ترك المستوطنين فِي الأراضي الفلسطينية فيجب أن يعاملوا كأقلية إسرائيلية فِي أرض أجنبية، وإلا أدَّى الاستيطان إلَى تهويد الأراضي الفلسطينية أوعَلَى الأقل إحكام السيطرة عَلَيْهَا مِن الداخل، أوفِي أضعف الفروض استخدام قضية المستوطنين ذريعة للتدخل الإسرائيلي فِي الشؤون الوطنية الفلسطينية.

وقد يقال بأَن إسرائيل فِي موقف يمكنها مِن فرض مَا تشاء ومن العبث تجاهل الواقع ورفض المطالب الإسرائيلية، وردي: أن أكبر عيوبنا هُو التفريط بغير تبصر والميل إلَى واقعية سلبية وإقرارانا ذَلِك بأنفسنا.

قَد يقال أيضا إن المطلب الإسرائيلي لَهُ مَا يبرره مِن الناحية القانونية مَا دَامَ وضع الأراضي الفلسطينية وضعا انتقاليا يترواح بَيْنَ الاحتلال والاستقلال ويحمل فِي طياته خصائص هَذَا وذلك، إنَّهُ يتجاوز بقليل مرحلة الاحتلال ويهفوا بالكثير مِن الأمل إلَى وضع الاستقلال وهى فكرة سبق لَنَا تأصيلها فِي دراسة الوضع القانوني للسلطة الوطنية الفلسطينية، ويضاف إلَى ذَلِك المفاوضات النهائية للأقاليم الفلسطينية مِمَّا يعني أن المطلب الإسرائيلي يعكس التأرجح والوضع الوسيط، وردى عَلَى ذَلِك: أن مظاهر استقلال الأراضي الفلسطينية قد تكرست دولياً رغمًا عَن إسرائيل وأنه يستحيل العودة إلَى مرحلة الاحتلال، لِذَلِكَ فَإن صبر القيادة الفلسطينية وإصرارها لابُدَّ أن يَكُون بلا حدود لبلوغ السفينة نهاية رحلتها.

وقد يقال بأن فكرة المطاردة الساخنة فكرة أمنية وما دَامَ الفلسطينيون حريصين عَلَى أمن إسرائيل وأمن شعبها فلا ضرر مِن التعاون معهم لملاحقة العناصر الضارة بهَذَا الأمن "إذ لا يعقل أيضا أن يحتمى هؤلاء بحصانة الأراضي الفلسطينية للإفلات مِن العقاب، وردي: هُو أن الاتفاق الفلسطيني -- الإسرائيلي فِي مجال الأمن ومقاومة الإرهاب يجب أن ينفذ بروح التعاون والحرص المشترك عَلَى الأمن المتبادل وفي حدود السيادة الفلسطينية عَلَى الأقاليم المحررة.

وقد يقال أخيرا إن مجرد طلب إسرائيل منحها حَقّ المطاردة الساخنة يَعْنِي احترامها لوضع الأراضي الفلسطينية وسلطة الحكم الذاتي وبوسع إسرائيل أن تمارس الْحَقّ الْمُدَّعِي بنفسها دُونَ حاجة إلَى رجعتها، وردي أخيرًا: هُو أن منطق إسرائيل الَّذِي دفعها إلَى انتزاع الاعتراف بهَا مِن منطق التحرير هُو نفس المنطق الَّذِي يدفعها الآن إلَى تخفيض وضع السلطة الفلسطينية بالاتفاق ولذلك يجب أن ترتفع الأصوات الفلسطينية إلَى رفض منح هَذَا الْحَقّ حَتَّى لَو مارسته إسرائيل غصبًا، ولن يَكُون الصوت الفلسطيني أعلى الأصوات العربية المعارضة لِذَلِكَ حَتَّى لا يظن أن العرب يرفضون نيابة عَن الفلسطينيين أويرفضون مَا يميل الفلسطينيون إلَى قبوله أويحرضونهم عَلَى رفضه تعبيرًا عَن مثلنا العربي: أهل مكة أدرى بشعابها، وهى مقولة أفقدت الفلسطينيين الكثير.

٢ـ الأساس القانوني

لحق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة

لَعَلَّهُ مِمَّا يثير الدهشة أنَّ الفقه الإسرائيلي الَّذي يساند مسلك حكومته يحرص عَلَى الاهتمام بكُلِّ مَا يدعم موقف إسرائيل، مِمَّا دفعه إلَى ابتداع قانون دَوْلِي جديد، كَمَا وقع فِي تناقض معظم الأحيان، ولَمْ يترك تصرفًا دُونَ دعمه قانونًا بشكل يجافي القانون، بمَا فِي ذَلِك وصف سعي مصر وسوريا إلى استرداد أراضيهما الْمُغْتَصَبَة عام ١٩٧٣ م بأَنَّهُ عدوان مُسَلَّح .

ومُنْذُ احتلال إسرائيل عام ١٩٦٧ م للأراضي العربية والفلسطينية رفضت إسرائيل تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ م، بَيْنَمَا وقف العالم كله ومنظماته العالمية والإقليمية موقفًا مخالفًا يؤكد عَلَى ضرورة انطباق الاتفاقية ويستنكر الموقف الإسرائيلي والتصرفات الْمُتَرَتِّبَة عَلَيْهِ مِنْ ملاحقة وإبعاد وهدم للمنازل وتشتيت للأسر، وخنق اقتصادي وسياسي ومصادرة للحريات وحقوق الإنسان .

وقَد آن الأوان لتحليل المنطق القانوني الإسرائيلي، ومحاولة إشراك المجتمع الدَوْلِي لحماية الفلسطينيين المدنيين.ولِذَلِكَ قسمنا هَـذِهِ الدراسة إلَى أربعة أقسام، عالجنا فِي الأول تصور إسرائيل لوضع ومصير الأراضي الفلسطينية، وحللنا فِي القسم الثاني أسانيد الموقف الإسرائيلي الرافض لتطبيق الاتفاقية الرابعة، ومقابل هَذَا الموقف ناقشنا فِي القسم الثالث وجهة النظر العربية الَّتي تتطابق مَعَ المنظور العالمي فِي الأمم المتحدة والمجتمع الدَوْلِي، وأخيرًا قدمنا فِي القسم الرابع تحليلاً لموقف الأمم المتحدة ومحاولات الإشراف عَلَى معاملة إسرائيل وسياساتها فِي الأراضي الْمُحْتَلَّة .

أولا : تصور إسرائيل لوضع الأراضي الفلسطينية ومصيرها:

اهتم مشروع آلون[1] الذي قدم عام ١٩٦٧ م عقب الحرب بقضيتين هما : وضع الأراضي،

(١) انظر النص في تسوية النزاع في الشرق الأوسط، الأمانة العامة للجامعة العربية، سنة ١٩٨٨ م،ص ٢٨٨ وما بعدها.

واللاجئين، أما اللاجئون فهي مهمة الأمم المتحدة، وتحل مشكلتهم على أساس المساعدات الدولية والتعاون الإقليمي، على أن يتم توطين اللاجئين من غزة في الضفة الغربية، وأن يتم إقامة قرى نموذجية فيها أيضا .ومن ناحية أخرى اقترح آلون إقامة حكم ذاتي في الضفة مرتبط بإسرائيل، ثم يضم قطاع غزة إلى إسرائيل بسكانه الأصليين قبل عام ١٩٤٨ م، وأن تنشأ سلطة لمعالجة مشكلات المناطق المحتفظة بها تحت إشراف رئيس الحكومة .

أما القدس فيجب توحيدها واعتبارها عاصمة البلاد .

وقد طرح المشروع عددا من البدائل دون أن يصر على ضرورة ضم الأراضي لإسرائيل عدا القدس، وأكد المشروع أن غزو الجيوش العربية لإسرائيل عام ١٩٤٨ م، ونتائج التحرير، قضت قضاء مبرما على الحدود التي أوصى بها قرار التقسيم لعام ١٩٤٧ م، كما أتت الحربان لعامي ١٩٥٦ م، ١٩٦٧ م على اتفاقات الهدنة أيضا. وهو نفس المنطق الذي أكده شامير بعد ذلك بربع قرن تماما في مدريد عام ١٩٩١ م .

أما مشروع آبا إيبان[1] فقد ركز على ضرورة إبرام اتفاقية للسلام تحتوي على الشروط الدقيقة للتعايش مع إسرائيل ضمن خريطة تظهر عليها الحدود الآمنة المعترف بها، ولم تشر إلى مصير الأراضي الفلسطينية .

وقد تمسكت حكومة العمل والليكود الائتلافية[2] طوال الثمانينيات بفكرة الحكم الذاتي الكامل وفقا "لكامب ديفيد" للعرب في الضفة وغزة، ثم يشترك في هذه المناطق في تقرير مستقبلهم كما ورد في اتفاقية كامب ديفيد، وتعارض إسرائيل قيام دولة فلسطينية في المنطقة الواقعة بين الأردن وإسرائيل.

وأوضح برنامج الحكومة الائتلافية أنها تنوي عدم إخضاع هذه المناطق لأية سيادة إسرائيلية أوغيرها .

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٠٤ .

(٢) المرجع السابق، ص ٣٠٥ وما بعدها .

وركز مشروع شامير، ثم خطابه في مؤتمر السلام في مدريد في ١٩٩١/١٠/٣٠ م على ترتيبات مرحلية للحكم الذاتي مع العرب والفلسطينيين، وأن النزاع ليس إقليميا في حقيقته، حيث استولت إسرائيل على الضفة وغزة عام ١٩٦٧ م في حرب دفاعية .

ويتضح من الموقف الإسرائيلي أن إسرائيل لا تنوي إعادة الضفة إلى الفلسطينيين، وإنما إقامة سلطة للحكم الذاتي عليها، تحت سيادة إسرائيلية وإن سلمت إسرائيل بأن هذه الأراضي لا سيادة لأحد عليها، أي أنها أرض لا مالك لها No man `s land Terra nullius، ومن ثم يجوز حيازتها بوضع اليد بشكل فعال عن طريق الممارسات والدعاوى المستمرة، وهي أسباب كسب الإقليم في القرون الماضية .

ثانيا : الموقف الإسرائيلي من اتفاقية جنيف وأسانيده:

ترفض إسرائيل تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية **للاعتبارات الآتية :**

ـ أن الأراضي الفلسطينية ليست أراضي محتلة حتى تطبق عليها الاتفاقية لأن غزو الإقليم لا يحوله بالضرورة إلى أرض محتلة[1] .

ـ أي دولة كانت تغتصبها وتحتلها عسكريا ومع ذلك لم تطبق عليها اتفاقية جنيف الرابعة. فقد كانت مصر تحتل غزة عسكريا تحت إدارة الحاكم العسكري ويعمل فيها قضاء عسكري، كما كانت الضفة الغربية تخضع منذ ١٩٤٨/٥/١٣ م للحكم العسكري الأردني، ثم ضمت إلى الأردن كلية في ١٩٥٠/٩/١٦ م[2].

ـ لا يجوز الاعتداد بأي وزن للغزو No weight to conquest، ولا يجب الاعتراف بالاحتلال

---

(1) Meri Shamgar. " The observance of international law in the administered territories " in John M. Moor (ed) The Arab Israeli Conflict , Washington 1977 , p. 489 et sq.

وانظر أيضا في تحديد الموقف الإسرائيلي، مقال Meron المشار في هامشه أقصى الصفحة، وكتابات ميرو الأخرى، خاصة كتابه: Human Rights as customary inter. Law, New York 1989

(٢) شامجار، المرجع السابق .

الذي يأتي عن طريق العدوان، وقد أكد القرار ٢٤٢ هذا المبدأ المعروف Ex injuria jus non oritur، مثلما أكدته المادة ٥٢ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات التي تنكر على المحتل أي حق في قطاع الأقاليم في اتفاقات السلام [٣]، ولكن إسرائيل خاضت حربا دفاعية مشروعة ضد الأردن ومصر اللتين كانتا تحتلان غزة والضفة بشكل غير مشروع، وحينئذ يقع الاستثناء على مبدأ " لا وزن للغزو"، وهوالاعتراف للغزو بنتائج مشروعة إذا كان دفاعا عن النفس في إقليم يقع في قبضة من لا حق له فيه [٤] .

يشترط الفقهاء لكي تنطبق الاتفاقية على الإقليم ثلاثة شروط[٥]، وهي :

أن يكون للإقليم مالك شرعي Ligitimate sovereign .

وأن تصلح الدولة المحتلة لتكون محتلا جبريا للإقليم Military occupant .

وأخيرا، أن يكون المالك الشرعي في حالة حرب مع المحتل State of belligeranc.

وهذه الشروط لم تتوفر في الأراضي الفلسطينية بالنظر إلى الاحتلال العسكري غير المشروع لمصر والأردن، لكل من غزة والضفة، وهما جزء من إقليم الانتداب البريطاني الذي انتهى في ١٩٤٨/٥/١٤ م، وحيث لا تعد خطوط الهدنة حدودا .

ميزت إسرائيل بين عدم انطباق الاتفاقية على الإقليم الفلسطيني من الناحية القانونية، وبين ضرورة تطبيق الأحكام الإنسانية الاتفاقية تطبيقا واقعيا De facte، وقد عملت إسرائيل على تطوير ضمانات التقاضي وإصلاح القضاء، وامتثلت إسرائيل في أحكامها العسكرية لبعض أحكام الاتفاقية، خاصة المادة ٤٣ بشأن إعادة الأمن والنظام العام، والمادة ٦٤ بشأن الإبقاء بقدر

---

(3) "Schwebel ," What weight to conquest?

انظر هذا المقال في كتاب مير السالف الإشارة إليه على الصفحات ٣٥٧ : ٣٦٣، وقد أصبح شوبيل قاضيا في محكمة العدل الدولية

(٤) انظر في ذلك شوبيل، ص ٦٠، وانظر أيضا مقال J. L. Härgr oue، في نفس الكتاب بعنوان : abating the ME crisis through the UN (and vice versa) خاصة ص ٢٦٣ : ٢٦٤

(٥) انظر شامجار، مرجع سابق

الإمكان على القوانين ومحاكم الأراضي المحتلة، خاصة في المواد الجنائية، ما لم تشكل تهديدا لأمن القوات المحتلة، وتكفل الإعلان بسد الفراغ القانوني والإداري الذي خلفته الحكومة السابقة، كما طبقت المادتان ٥٣، ٥٥ من لوائح لاهاي بشأن أموالها .

- تقوم سياسة الإبعاد Deportation للعناصر المهددة للأمن والنظام العام منذ عام ١٩٦٧ م بأمر الحاكم العسكري للمنطقة استنادا إلى المادة ١/١١٢ من لوائح الدفاع والطوارئ لعام ١٩٤٥م والبديل عن الإبعاد هو الاحتجاز الدائم[١] .ورغم الخطر التام للإبعاد الفردى والجماعي المقرر في المادة ٤٩ من الاتفاقية الرابعة مهما كان دافع الإبعاد، إلا أن الإبعاد الذي تقوم به إسرائيل يجد مبرره في أمرين هما:

- إذا كان المحظور هو الإبعاد إلى معسكرات في السخرة كما كان يحدث خلال الحرب العالمية الثانية، وحسبما أوضح تعليق اللجنة الدولية للصليب الأحمر على المادة ٤٩، فإن إسرائيل تبعد الفلسطينيين إلى الأردن حيث يكافأون على خدماتهم للأردن ضد إسرائيل، ولذلك لا تنطبق المادة ٤٩ من حيث النص أوالغرض الذي سعت إلى تحقيقه .

- أن استمرار العمل بقانون الدفاع لعام ١٩٤٥ م هو امتثال لنص المادة ٦٤٦ من الاتفاقية الرابعة، كما أنه استمرار لذات القانون الذي كان جزءا لا يتجزأ من قانون العقوبات في الضفة وغزة .

- تشير إسرائيل إلى أن قانون الدفاع ١٩٣٠ الصادر في شرق الأردن كان يرخص في المادة ٤/٢ أن تقوم الحكومة بهدم المنازل لدواعي الأمن العام أوالدفاع .

رغم أن الهدم Demelition والإخلاء محظور بموجب المادة ٥٣ من الاتفاقية الرابعة ما لم يكن بالغ الضرورة واللزوم بسبب العمليات العسكرية، وقد علقت اللجنة الدولية للصليب الأحمر على المادة بأن الهدم الكلي أوالجزئي جائز، فهو إذن مباح لإسرائيل مثلما كان مباحا للحكومة الأردنية طبقا لقانون الدفاع (المادة ١١٩ من قانون الدفاع لعام ١٩٤٥ م)، وتستند الإباحة إلى تفسير المادة ٥٣ من الاتفاقية الرابعة [٢].

---

(١) المرجع السابق، ص ٥٠٢ .

(٢) المرجع السابق، ص ٥٠٤ : ٥٠٦

فالأراضي الفلسطينية من وجهة النظر الإسرائيلية أراض انتزعت في حرب دفاعية من غاصب عربي (مصري وأردني) وهي ليست أراضي محتلة، وإنما تحت الإدارة الإسرائيلية، وليس لإسرائيل بعد السيادة عليها، ومن ثم لا تنطبق على هذه الأراضي الاتفاقية الرابعة، وإن كانت إسرائيل تطبق بعض أحكامها لاعتبارات إنسانية، وتتذرع ببعض هذه الأحكام لتكييف ممارساتها في أحيان أخرى، أي أنها تطبق الاتفاقية ولكن بطريقة اختيارية وانتقائية بالقدر الذي يخدم مصالحها في هذه الأراضي .

ثالثا : الموقف العربي وأسانيده إزاء تطبيق الاتفاقية الرابعة :

يقوم الموقف العربي والدولي على أساس ضرورة تطبيق إتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية وسكانها **ويستند هذا الموقف إلى الأسس القانونية الآتية:**

ـ أن التصرف الإسرائيلي عام ١٩٦٧ م كان عدوانا مسلحا ضد الدول العربية، خاصة مصر والأردن وسوريا، وأن هذا العدوان قد أسفر عن احتلال للأراضي الفلسطينية والضفة الغربية، بصرف النظر عن طبيعة العلاقة القانونية بين الإقليمين وكل من الأردن ومصر، فوقعت هذه الأراضي تحت الاحتلال الحربي الإسرائيلي، ولا يهم بعد ذلك تحديد طبيعة الاحتلال، سواء كان غزوا Invasion أواحتلالا حربيا، أواحتلالا لاحقا على التسليم Post-surrender occupation، فنحن نعلم أن قانون الاحتلال الحربي وتصنيف صور الاحتلال قد ابتدعه الغرب خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها بهدف مساندة حركات التحرير وحمايتها ضد القوات النازية، ثم لمنح سلطات واسعة للحلفاء لتقليم أظافر ألمانيا واليابان، ومعاقبة مجرمي الحرب، وخدمة الحركة الصهيونية بشكل ظاهر[1]. فإسرائيل لا تملك السيادة

(١)فقد أصدرت الدول العربية قوانين لملاحقة مجرمي الحرب النازيين، خاصة ممن نسب إليهم جرائم ضد اليهود كما خولت إسرائيل حق اختطاف من تشاء من أقاليم الدول الأخرى، مثلما حدث في قضية إيخمان وغيره، ونشوء فقه وقضاء يؤيد هذه التصرفات، ومن خلالها يدعم المقولات الصهيونية الأساسية، مثل الاعتراف بحق إسرائيل في الدفاع عن كل يهود العالم، وهي وكيل عنهم في المطالبات المالية وغيرها والحماية الدبلوماسية، ولها سلطان يفوق سلطان الدول التي يتبعونها بجنسياتهم، انظر في ذلك كتابنا : المركز القانوني الدولي لمنظمة التحرير الفلسطينية، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ١٩٨٨ م، الفصل الثاني.

على الأقاليم، ولا ينقل الاحتلال السيادة إليها كما لا تنتقل بتقادم سنوات الاحتلال، حيث لا يصحح التقادم في القانون الدولي الأوضاع الخاطئة، على عكس ما يحدث في القانون الداخلي، وقد أكد القرار ٢٤٢ على أن ما قامت به إسرائيل عدوان أسفر عن احتلال لا يجوز أن يكون له أي ثمار.

- ويترتب على علاقة الاحتلال بين إسرائيل وهذه الأراضي عدم جواز ضمها أوتغيير إدارتها أوقوانينها، ويتحتم على إسرائيل أن تلتزم بقواعد الاتفاقية الرابعة التي تقرر حماية وافية للأرض والسكان، والتي تشدد على احترام حقوق الإنسان للسكان، وعلى السيادة الدائمة للسكان على الثروات الطبيعية، وأن يقتصر انتفاع إسرائيل بهذه الثروات على الحدود الدنيا اللازمة لسلطات الاحتلال، ولا يحق لإسرائيل ترتيب حقوق مكتسبة في هذه الأراضي وثرواتها الطبيعية بتحديد وضعها موضع المدير المنتفع usutruc [1]، وقد قررت دراسة لوزارة الخارجية الأمريكية منذ منتصف السبعينيات وضع الأراضي المحتلة إزاء إسرائيل، كما تشكل قرارات الأمم المتحدة (الأمانة العامة ومجلس الأمن ولجان التحقيق ولجنة حقوق الإنسان) أساسا قانونيا هاما لضبط العلاقة بين إسرائيل وهذه الأراضي.

- أن المنطق الإسرائيلي الذي يبرر الإبعاد وهدم المنازل منطق هزيل لأنه يقوم على تفسير مبتسر لأحكام الاتفاقية الرابعة التي تحظر حظرا تاما مثل هذه الأعمال،ولا يجوز لإسرائيل أن تمتنع عن تقديم الحماية للسكان وفق الاتفاقية،بينما تستند إلى أحكامها لتبرير تصرفاتها التعسفية.

- ليس في القانون الدولي ما يسند مقولة إسرائيل من أنها غنمت أراضي كانت مغتصبة من جانب دول أخرى، فحررتها إسرائيل من هذا الوضع غير الشرعي. فهذا منطق القرن الثامن عشر ومصطلحات قانونه التي تخطاها العالم، وليس ذلك هو قانون الميثاق الذي ولدت في ظله إسرائيل.

---

(١) انظر تفاصيل محاضراتنا بمعهد الدراسات الدبلوماسية، حول الوضع القانوني للمياه والثروات في الأراضي المحتلة، وتقرير مجلس الأمن في هذا الشأن، ص ٩ وما بعدها.

ـ تشير المادة الثانية من الاتفاقية إلى أنها تسري في كل الأوقات في السلم والحرب، حتى لو لم تعترف الأطراف بحالة الحرب، كما تنطبق على جميع حالات الاحتلال الكلي والجزئي، حتى لولم يواجه الاحتلال مقاومة أو واجه مثل هذه المقاومة. ويعد احتلال الأراضي الفلسطينية احتلالا كليا لا يمس السيادة التي تعد في رأينا كامنة لدى المجتمع الدولي ممثلا في الأمم المتحدة حيث انتقلت إليها من العصبة، وإن كان الرأي منقسما بين الباحثين، حيث يرى البعض أن السيادة في الشعب.

ـ إذا كانت الاتفاقية الرابعة قد منحت لسلطات الاحتلال بعض الحماية والرخص، فذلك على أساس أن الاحتلال وضع فعلي مؤقت، وأن دولة الاحتلال تمارس هذه الحقوق بحسن نية وتحت رقابة المجتمع الدولي، أما إذا تخلفت كل هذه الفروض، حيث صار الاحتلال مؤبدا، ولا تعترف إسرائيل بحق السكن والأرض في أية حماية أورقابة دولية، وتضع العراقيل في سبيل إنهاء هذا الوضع وتهدر أمل السكان في غد أفضل، وتسومهم سوء العذاب، فإن المسألة تتخذ وجها آخر **يتلخص فيما يلي :**

* مع تأبيد بقاء المحتل وبطشه لم يعد له الحقوق الواردة في الاتفاقية، وتجوز مقاومته بكل الطرق، لأن بقاءه وسياساته حولت الاحتلال الحربي المؤقت إلى احتلال أبدي. وهناك اتجاه قوي في الفقه الدولي يضع هذا النوع من الاحتلال إلى جانب الطوائف الثلاث المتقدمة Prologed occupation، ويرتب له آثارا مختلفة .

* ضرورة تدخل المجتمع الدولي لحماية السكان من إسرائيل، وعدم جواز مساومة إسرائيل للسكان على شروط التسوية أو الانسحاب .

* يجوز للسكان الثورة ومقاومة هذا النوع الجديد من الاحتلال، وليس لإسرائيل سلطات الدولة المحتلة في مواجهة الثوار، خاصة أن الدولة المحتلة صارت تمارس ضدهم إرهاب الدولة.

* يصبح الاحتلال جريمة عامة دولية يجوز لأي دولة ادعاء المصلحة في مناهضته .

رابعا : موقف الأمم المتحدة . . ومحاولات الإشراف على تطبيق الاتفاقية الرابعة:

دور الأمم المتحدة : بعد احتلال إسرائيل للأراضي العربية فكرت الأمم المتحدة في تقديم الحماية لسكانها المدنيين، وذلك بالحصول على معلومات عن أحوال السكان، فتصورت أن يقوم بذلك ممثل الأونروا، ولكنها قدرت المصاعب القانونية والسياسية والعملية لذلك، فصدر قرار المجلس رقم ٢٣٧ في ١٤ يونيو١٩٦٧م، وبموجبه كلف الأمين العام مدير مكتب الأونروا في اليونان Nilsgoran Gussing لكي يتابع التنفيذ الفعال للقرار الذي أوصى : " الحكومات المعنية بالاحترام الدقيق للمبادئ الإنسانية بشأن معاملة أسرى الحرب وحماية المدنيين وقت الحرب"، وفشلت المهمة بسبب إدخال إسرائيل لليهود العرب ضمن دائرة القرار .

ثم أصدر المجلس في ١٩٦٨/٩/٢٧ م القرار ٢٥٩ الذي طلب فيه من الأمين العام أن يرسل ممثلا خاصا إلى : الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل " لتنفيذ قراره السابق، وطلب من إسرائيل التعاون مع المبعوث، وفشلت قبل أن تبدأ بسبب الجدل الإسرائيلي. وشكلت الجمعية العامة بموجب قرارها رقم ٢٤٤٣ في الدورة ٢٣ (١٩٦٨) لجنة ثلاثية للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية الماسة بحقوق السكان في الأراضي المحتلة " وقاومت إسرائيل تنفيذ القرار .

وأصر الفقه الإسرائيلي والحكومة الإسرائيلية على أن الأقلية اليهودية Stateless Jews في البلاد العربية تتمتع بحماية اتفاقية جنيف الرابعة، وإن سلم بأن الأراضي المحتلة شأن دولي لا يحده قيد الاختصاص الداخلي .

وقد توالت قرارات مجلس الأمن التي تدين التصرفات الإسرائيلية وتؤكد أن الأراضي الفلسطينية أرض محتلة، وضرورة تطبيق الاتفاقية الرابعة عليها. وهذا الموقف يعكس موقف المجتمع الدولي بأسره فيما نراه من تأكيد أوربي فردي وجماعي، سواء بمناسبة انتهاكات إسرائيل للاتفاقية أوبمناسبة مشروعات ومبادرات التسوية التي تطرحها الجماعة الأوربية [1].

(١) انظر على سبيل المثال هذه الإشارات في المشروعات الأوربية، في تسوية النزاع في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٢٦٩ وما بعدها.

وقد أكدت الولايات المتحدة بشكل ثابت أن الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية أراض محتلة تتمتع بحماية الاتفاقية الرابعة، ويسري عليها حكم الانسحاب الوارد في القرار ٢٤٢، كما أكدت ذلك العقود العربية في مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩٢ م .

وقد تصدى مجلس الأمن لكافة انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان وأخطرها سياسة تفريغ الأرض من سكانها وإحلال اليهود محلهم وتغيير الطابع السكاني في الأقاليم، ونخص بالإشارة قرار ٦٨١ لعام ١٩٩٣م و٧٩٩ لعام ١٩٩٣م، وتكمن أهمية هذين القرارين في **الاعتبارات التالية:**

- صدر القرار الأول في ذروة الحماس لتطبيق الشرعية الدولية في أزمة الخليج، والمطالبة المستمرة بتطبيق ذات الشرعية على الفلسطينيين، كما صدر القرار الثاني في وقت يقوم فيه العالم بالفعل بتطبيق جزاءات مجلس الأمن في أزمة لوكربي ضد ليبيا[1]، والمطالبة بالتطبيق الحثيث لبقية بنود قرار مجلس الأمن الخاص بوقف إطلاق النار رقم ٦٨٧ بشأن تدمير أسلحة المقاومة يثير المقارنة بين الحماس لتطبيق الشرعية ضد العرب، والتردد في ذلك إذا تعلق الأمر بإسرائيل .
- تضمن القراران اتجاها يجب تشجيعه وهو محاولة فرض رقابة وإشراف على تصرفات إسرائيل، ووضع حد نهائي لسياسة إسرائيلية تقوم على أساس أيديولوجي وسياسي، وهي سياسة الإبعاد.
- صدر القراران بالإجماع بما في ذلك الولايات المتحدة، مؤكدين الطابع القانوني للأراضي بأنها محتلة، ووجوب انطباق اتفاقية جنيف عليها، بما في ذلك القدس.

وتجدر الإشارة في هذين القرارين إلى ما يلي :

* الإدانة الثابتة لسياسة الإبعاد التي تقوم بها السلطة القائمة بالاحتلال .

---

(١) انظر تفاصيل هذه القضية في كتابنا: الأزمة الليبية العربية في الأمم المتحدة، مركز دراسات العالم الإسلامي، مالطة، ١٩٩٣ م.

* إدانة عدم احترام إسرائيل لقراراته السابقة خاصة القرار ٦٧٢، ٦٧٢ عام ١٩٩٠ م .
* حث إسرائيل عَلَى تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة عَلَى جميع الأراضي الَّتي احتلتها عام ١٩٦٧م .
* حث أطراف الاتفاقية على أنْ تكفل احترام إسرائيل (السلطة القائمة بالاحتلال) لالتزامها بموجب المادة الأولى مِنَ الاتفاقية .
* تطوير فكرة الأمين العام حول دعوة أطراف الاتفاقية إلى بحث أفضل الطرق لتحقيق أهداف الاتفاقية.
* تخويل الأمين العام برقابة تصرفات إسرائيل وكفالة احترامها لحقوق الإنسان .

متابعة الموقف مِنْ جانب الأمين العام واستمرار اهتمام المجلس بِهَذِهِ المسألة، وقَد أعلن الأمين العام أَنَّهُ فشل فِي إقناع إسرائيل فِي تطبيق القرار الأخير ٧٩٩، بَعْدَ فشل مهمتين لمبعوثيه، ولِذَلِكَ فتح الطريق مِنَ الناحية القانونية لتطبيق الجزاءات عَلَى إسرائيل مَا دامت ترفض بشكل مستمر قبول سريان القانون الدَوْلي عَلَى هَذِهِ الأراضي، وتنتهك قرارات المجلس.

إنَّ واجب رجال القانون العرب أنْ يؤكدوا عَلَى ضرورة وضع رقابة دَوْلِيَّة عَلَى تصرفات إسرائيل فِي الأراضي الْمُحْتَلَّة وتعيين دَوْلَة حامية أو تكليف الأمم المتحدة أو لجنة الصليب الأحمر بذَلِك، وأنْ يَتِمَّ إبراز فكرة عقد مؤتمر دَوْلي لأطراف الاتفاقية لبحث سبل رقابتهم لموقف إسرائيل. فلا يُعْقَل أنْ يقف العالم كله مؤكدًا انطباق الاتفاقية الرابعة ويعجز عَنْ إرغام إسرائيل الَّتي تعارض وحدها وسط المجتمع الدَوْلي قبول هَذِهِ الحقيقة الواضحة .

٣ـ أعمال الإبادة الإسرائيلية
والمقاومة الفلسطينية، والقانون الدولي

تستخدم إسرائيل وسائل البطش والإرهاب والإبادة ولا تحترم قاعدة ولا تراعي قانونا، ومع ذلك فهي حريصة على تبرير أعمالها بالتماس أحكام القانون، ومن المهم عدم تجاهل الجانب القانوني رغم وضوحه، ونذكر مثالا على ذلك : أن إسرائيل احتلت في حزيران (يونيو) ١٩٦٧م أراضي عربية وظلت تحتلها من دون أن تكترث للمحاولات الدبلوماسية المستمرة حتى العام ١٩٧٣م، وظلت تبرر وجودها في الأراضي المصرية – مثلا – بأنه إجراء وقائي ؛ حتى يمكنها بموجبه منع مصر من العدوان عليها انطلاقا من سيناء، وأن الاحتلال في هذه الحال – رغم إدانته في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ – مشروع بوصفه عملا جاء عقب دفاع شرعي عن النفس إزاء هجوم مسلح وشيك أكدته تصريحات مصر وحشودها في سيناء، فكان الاحتلال مكافأة لإسرائيل على نجاحها في صد الهجوم المصري المحتمل، فلما يئست مصر من تحرير أراضيها سلما شنت على القوات الإسرائيلية داخل سيناء حملة التحرير المباركة في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ م، ونحن على ثقة بأن هذا حق مصري خالص في دحر الاحتلال الذي استعصى على الزوال سلما .

ولكن إسرائيل سارعت بالقول إن هجوم مصر على قواتها في سيناء هو عدوان واستخدام محظور للقوة بموجب المادة ٤/٢ من ميثاق الأمم المتحدة، وكتب ذلك فقهاؤها، فأصبح هذا الموقف موثقا في الفقه الدولي ظلما، بينما قنع المصريون ببديهية أنهم على حق من دون أن يوثقوا هذا الحق .

ولعل إغفال المعالجة القانونية والإعلامية للموقفين : الفلسطيني والإسرائيلي هو أحد أسباب انحياز الرأي العام العالمي للقاتل وضعف تعاطفه مع القتيل، فإسرائيل تحتل الأراضي الفلسطينية وتقوم بكل صنوف الإبادة الكاملة الهادفة إلى اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه وإبادته من خريطة الأجناس البشرية، وتعبث بالقوة إزاء شعب أعزل استنام إلى السلام الذي

حلم بأن تجلبه عملية أوسلو، فلم يتحسب ليوم تنقض فيه أقوى دولة في المنطقة عسكريا مدعومة بأقوى دولة في العالم من دون أن يحرك العالم العربي إزاءه ساكنا، سوى الدعوات والدموع وزفرات الأسى والألم والدعوة على الظالم والابتهال الى الله بالنصر للمظلوم، رغم كل قرارات القمم العربية، ورغم أن هذا الموقف هو الذي يشغل العالم العربي كله، وهو يشهد إحدى قبائله تجتث من الحياة على مرأى ومسمع من العالم كله، بينما يناشد الزعماء العرب هذا العالم من ورائهم أن يتدخل لحماية الفلسطينيين ولا يزال الزعماء العرب يستخدمون أقصى درجات الحيطة في خطابهم السياسي إزاء المشهد الدامي في فلسطين ؛ حتى لا يتهموا بأنهم ضد السامية، كما حدث للرئيس السوري بشار الأسد، أويتهموا بالعودة إلى لغة مرحلة الصراع بعد أن تجاوز الأطراف عقبة السلام منذ زمن طويل ! .

فما هي الطبيعة القانونية للأعمال الإسرائيلية ؟، وما هي الطبيعة القانونية للمقاومة الفلسطينية ضد الجيش الإسرائيلي، وضد المستوطنين، وضد الأهداف المدنية داخل إسرائيل ؟ .

لا أظن أن إسرائيل تركت بتصرفاتها أي شك في أنها وحدة سياسية بربرية خارج إطار السلوك البشري المتحضر، فعلاقتها بالأراضي الفلسطينية أصلا على مستويين : المستوى الأول: الأرض التي تقوم عليها إسرائيل ولم ينكر أحد أنها أرض فلسطينية اغتصبت في ظروف يعرفها القاصي والداني وتعلن إسرائيل أن يوم الاغتصاب هو يوم الاستقلال، وهذه حقيقة لا بد أن تترسخ في الثقافة العامة لكل الأجيال. والمستوى الثاني : الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل خارج قرار التقسيم الذي تنكره بدعاوى تثير الرثاء والسخرية من كبار فقهائها الذين يفرضون قانونا دوليا خاصا بهم لا يكترث له الثقات في الفقه الدولي، ومعلوم لفقهاء إسرائيل أن المحتل لا بد أن يجلو ما دام الاحتلال تم باستخدام القوة المحظورة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ومع ذلك دخل الفلسطينيون مع الإسرائيليين – خلافا للمنطق القانوني الدولي – في مفاوضات ضمن تصور مقابلة الأرض بالسلام، وهي صيغة مخالفة للمنطق، ومحالة لإسباغ المشروعية على الاحتلال وعلى نتائجه خلافا للمبادئ الراسخة في القانون الدولي، وذلك تحت ستار الواقعية السياسية واستثمار فن الممكن بدلا من الجري وراء المستحيل ثم جاءت حكومة

شارون فأنهت العمل حتى بستار أوسلو، وقررت أن تحصل على " سلام المقابر "، أي سلام الأموات، بدلا من سلام الشجعان أو سلام المتعبين أوغيره من صور السلام التعاقدي، وتعبيراته التي دخلت الأدبيات السياسية العربية في التسعينيات من القرن الماضي .

فالأراضي الفلسطينية إما أنها تحت إدارة السلطة الفلسطينية، وهي بذلك أراض أجنبية على إسرائيل، وإما أنها لا تزال تحت الاحتلال، الأولى : تحميها قواعد القانون الدولي الخاصة بحظر استخدام القوة وحظر العدوان وعدم التدخل في الشئون الداخلية للأقاليم المحررة، أما الثانية : فهي أمانة في عنق إسرائيل تحكمها أحكام قانون الاحتلال الحربي والقانون الدولي الإنساني، ولكن إسرائيل تستخدم القوة الخرقاء ضد نوعي الأقاليم، وهدفها الإبادة تحت ستار إخضاع الإرادة الرسمية للسلطة أوالشعبية للانتفاضة، وتزعم أن السلطة ليست جديرة بأن تكون طرفا مقابلا لها في أية محادثات ما دامت لا تملك أولا ترغب في السيطرة على تصرفات الشعب الفلسطيني.

وإسرائيل تعلم علم اليقين أن الانتفاضة تعبير عن رفض الرجل السياسي الذي مارسته إسرائيل على القادة العرب جميعا والفلسطينيين خصوصا، وإعلان عن التمسك بالحق وبالأرض مهما ارتوت الأرض بالدماء، ودفن أبنائها في جوفها، وأن الانتفاضة هي رد فعل تلقائي للبطش الإسرائيلي والتعنت الصهيوني، تتجاوز في نبضها ومراميها قدرات السلطة ورزانة السأسة وحرص الدبلوماسية ؛ ولذلك لا يجوز أن ينطلي المنطق الإسرائيلي على العالم الذي لا يميز بين الغث والسمين، فيرى الجزار والضحية محدثين " للعنف " على قدم المساواة، وكأن الضحية يجب أن تطعن وتذبح وتموت في هدوء من دون أنين أومقاومة حفاظا على سكينة الجزار وهدوء أعصابه، والأكثر استفزازا أن تستخدم دول كبرى بل ودول عربية ومجلس الأمن تعبيرا شائنا وظالما وهو إدانة إسرائيل لأنها تفرط في استخدام القوة ضد الفلسطينيين أوأن يقول تقرير جورج ميتشيل: إن كل طرف عليه مسئولية وقف العنف في معسكره، ولم يتحدث أحد عن ضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية التي يتسبب وجودها في استفزاز الفلسطينيين، كما لم يقل أحد شيئا عن غارات القوات الإسرائيلية بمختلف أنواع الأسلحة، وضد كل التجمعات

السكنية والشرطة المدنية فِـي عبث غَيْر مسبوق، وفِي أي وقت، وتحت أي ذريعة بحجة إسكات المحتجين الفلسطينيين بالحصى لأنهم يهددون أمن قوات الاحتلال ويزعزعون هيبة السلطات.

ولَمْ يقل أحد إنَّ إحراق اليهود، وهُو خرافة تاريخية تاجرت بها الحركة الصهيونية، تَمَّ عَلَى أيدي الألمان أصحاب البلاد ضد عدو ظنوه، حَقًّا أو باطلاً، يتآمر عليهم فِي حالة حرب طاحنة، ولَمْ نسمع عَنْ المحارق فِي أحوال السلام الألماني، ولَمْ يقارن أحد بَيْنَ مَا تقوم به إسرائيل ضد الفلسطينيين ومَا لاقاه بعض اليهود مِنْ عنت قَد يستحقونه .

لِكُلِّ ذَلِك فَإِنَّ مِنْ حق الشعب الفلسطيني داخل فلسطين وخارجها الدفاع عَنْ بقائه ضد استهداف هَذَا البقاء بِكُلِّ السبل، وفِي أي مكان لردع همجية إسرائيل، فَفِي الأراضي الفلسطينية يثبت حق المقاومة المسلحة فِي القانون الدَوْلِي للسلطة الغاصبة وللشعب الحق فِي المساندة مِنْ كُلِّ أعضاء المجتمع الدَوْلِي، ولا يجوز لإسرائيل – بوصفها سلطة احتلال – أنْ تتصدى – بأَيِّ شكل للمقاومة الفلسطينية وبوسع إسرائيل أنْ تتوقى مَا قَد يصيب قواتها مِنَ المقاومة المشروعة، فتقرر الانسحاب لأنَّ وجودها فِي هَذِهِ الأراضي يمثل عدوانًا مستمرًا ضد الشعب الفلسطيني، يصدُق ذَلِك عَلَى حق المقاومة ضد الجيش الإسرائيلي وضد المستوطنات المقامة كمستعمرات، فَهِيَ عَلَى حَدِّ تعبير المحكمة العليا الإسرائيلية تلحق بالجيش الإسرائيلي وأثر مِنْ آثار الاحتلال، وبوسع المستوطنين أيْضًا إنْ أرادوا الإفلات مِنَ المقاومة أنْ يرحلوا إلَى الأقاليم التابعة لدولة إسرائيل الَّتي قامت هِيَ نفسها عَلَى الغصب التاريخي.

وأمَّا حق المقاومة فِي القيام بعمليات استشهادية ضد الأهداف المدنية داخل إسرائيل، فَهُو رد مشروع عَلَى إبادة الشعب الفلسطيني الأعزل، فَذَلِك عمل مِنْ أعمال الدفاع عَنْ النفس بغريزة حب البقاء ضد عدو أقسم عَلَى إبادته فِي برنامج المئة يوم، والَّذي جعل عنوانه أمن إسرائيل فِي إبادة الفلسطينيين، بحيث لا تقبل إسرائيل بَعْدَ ذَلِك أي تفاوض إلاَّ عَلَى تنظيم الاستسلام، ولَيْسَ عَلَى الاتفاق عَلَى صيغ التعايش كَمَا كَانَت تتوهم عملية السلام، ولا شَكَّ أنَّ رهان الأمن الَّذي وضعت حكومة شارون بِكُلِّ أجنحتها الوطنية بتفويض انتخابي غير مسبوق،

كُلَّ ثقتها وراءه سيفشل كلما صمدت المقاومة وبددت أمن المواطن الإسرائيلي العادي حَتَّى يرغم حكومته عَلَى العودة إلَى جادة الصواب، وأنَّ أمن إسرائيل لَنْ يتحقق إلاَّ بأمن الآخرين، فلا يتصور أنْ تتمتع إسرائيل بالأمن وهِيَ تقف عَلَى المقابر الفلسطينية، وفِي فنائها، فَإمَّا الحياة للجميع، مَعَ الفارق، وإمَّا الفناء للظالم والباغي.

فهل ينطلي بَعْدَ ذَلِك منطق المعلقين والسياسيين بِأَنْ مَا يقوم به الفلسطينيون "إرهاب" ضد شعب إسرائيلي آمن، بَيْنَمَا مَا تقوم به القوات الإسرائيلية والمستوطنون المسلحون وسط التجمعات الفلسطينية الوادعة هُو دفاع شرعي عَنْ النفس ؟! ، وهَلْ يستوي بَعْدَ ذَلِك الَّذي يقوم بالإبادة مَعَ ضحية الإبادة تحت مسمى واحد هُو" العنف " ؟، وهَلْ تتساوى مسئولية الطرفين فِي وقف هَذَا العنف الَّذي يخفي وراءه أخطر انحراف أخلاقي عالمي عَنْ تسمية الأفعال فِي شجاعة بأسمائها الحقيقية ؟، إنَّ إسرائيل لَنْ يردعها سوى القوة بِأَيِّ شكل، فليهدم المعبد فوق رؤوس الجميع .

٤ـ سجناء "ألطونا"

ومصير المخطوفين الفلسطينيين

اهتم العالم بأسره باعتقال القوات الأمريكية لما يقرب من مائتي شخص في أفغانستان ونقلهم إلى معسكر جوانتانامو في كوبا. وأصرت دول الاتحاد الأوربي واللجنة الدولية للصليب الأحمر على أنهم أسرى حرب ويجب على الولايات المتحدة أن تعاملهم على هذا الأساس. ومن الواضح أن تحليل الموقف الأمريكي يكشف عن عقلية تطمح إلى أن تضع للعالم قانونا جديدا ؛ لأن دواعي مقاومة الإرهاب تشبه حالة الطوارئ التي تتحلل فيها السلطات الرسمية من التقاليد القانونية في الظروف العادية، مما دفع البعض إلى التساؤل حقا عمن يصنع القانون الدولي، وما مصير القانون الدولي القائم. وطبيعي أن خبراء القانون الدولي الأمريكيين يعلمون أن المادة الرابعة من اتفاقية جينيف الثالثة الموقعة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩ م والتي أكدتها ورسختها أحكام البروتوكولين الإضافيين الموقعين عام ١٩٧٧ م تؤكد أن الأسير غير السجين، وأن لهذا الأسير تعريفا محددا وله معاملة محددة وحقوق ثابتة مقابل التزامات محددة. فالأسير هو: كل شخص وأي شخص ينتمي إلى فئة مقاتلة سواء كانت رسمية أوغير رسمية كالمتطوعين والميليشيات، ما دامت قد اعتقلت في ميدان القتال وأثناء الصراع المسلح.

ثم تقرر المادة الخامسة تمتع هذا الشخص بمعاملة الأسير إلى أن تبت محكمة مختصة فيما يلتبس وضعه من شكوك حول صفة أسير الحرب. وفي كل الأحوال، فإن فلسفة الاتفاقيات الأربع بل ومجمل قانون الحرب وقانون الصراعات المسلحة أو القانون الدولي الإنساني وفق المصطلح الحديث تنطلق من الحرص على الرأفة بالإنسان في أحوال الصراع وفي ساحات المعارك، سواء فيما يتعلق بما يواجهه مما تلحق به أنواع الأسلحة من عذاب ومعاناة، أوفيما يتصل بالفئات الضعيفة التي خلع عليها القانون الدولي الإنساني حماية خاصة مثل الأسير الذي وقع في قبضة العدو حال كونه من المقاتلين .

وقد تأرجح الموقف الأمريكي بين نقطتين : أولاهما : معاملة المقاتلين الأفغان المعتقلين،

وهذه مسألة عملية لا تخضع في نظر واشنطن للتكييف القانوني، وثانيهما : الوصف القانوني لهؤلاء المعتقلين حيث أطلق عليهم وزير الدفاع دونالد رامسفيلد مقاتلين خارجين عن القانون Combatants hors des loi، وأما اتفاقية جنيف التي يتمسك العالم بأسره بتطبيقها على وضعهم – فقد وصفتها المصادر الرسمية الأمريكية بأن الزمن قد تجاوزها وأنها من مخلفات مرحلة ما بعد الحرب الثانية ولا تتسم بالطابع العملي Impractical , outmoded of post - war، وإن كان الرئيس بوش قد رفض اعتبار هذه الاتفاقية قد عفا عليها الزمن وأكد سريانها، ولكنه لم يؤكد أنها هي التي تحكم الوضع القانوني للمعتقلين الأفغان .

ومعنى ما تقدم أن الولايات المتحدة تعتقد أن هناك قانونين أحدهما هو: القانون القائم Lex Lata، والآخر هو: القانون الذي يجب أن يحكم العلاقات والأوضاع الجديدة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م وهو قانون المستقبل Lex Ferenda والذي تأمل واشنطن بسلوكها الدولي أن تصنعه. وهذا هوالسبب – فيما يبدو– في تأرجح الموقف الأمريكي وتشتته وإصراره على التمييز بين معاملة المعتقلين بطريقة إنسانية مصدرها الكرم والأريحية التي تتسم بها الولايات المتحدة، وبين إسباغ الوصف القانوني على المعتقلين بوصفهم أسرى حرب بما يترتب على ذلك من آثار .

ويبدو أن الجدل حول الوضع القانوني للمعتقلين يجب أن يمتد إلى قضايا أخرى أكثر حيوية تتصل مباشرة بطبيعة الوجود العسكري الأمريكي في أفغانستان وسنده القانوني، ووصف الأعمال التي قامت بها القوات الأمريكية ضد قوات طالبان والتجمعات السكانية سهوا أم عمدا في المدن والقرى الأفغانية، وطريقة الاعتقال، ومدى حق واشنطن في نقلهم خارج أفغانستان، وهل انتهت العمليات ؟، أم أن واشنطن تحدد نهايتها ؟، وهل يعترف القانون الدولي القائم بما قدمته واشنطن من تبريرات ؟، ومدى مسئولية واشنطن عن الأضرار الوحشية التي ارتكبتها في الأراضي الأفغانية، وضد المسجونين من الأفغان العرب، والتصفيات الوحشية ضدهم وأساس ذلك في القانون القائم ومدى قانونية نقلهم إلى قاعدة عسكرية مؤجرة في أراض أجنبية، ولماذ لم تعين دولة حامية لتشرف على تطبيق اتفاقات جنيف التي تسري في كل صراع مسلح مهما

كان وصفه القانوني خاصة في الصراعات الدولية ، وهل يختلف الوضع لو كان هؤلاء المعتقلون ينتمون بجنسياتهم إلى دول أخرى تقارب الخمس وعشرين دولة ؟، وهل تم اعتقالهم في ميدان القتل أم تم بسبب انتمائهم إلى طالبان أوتنظيم القاعدة ؟، وهل يكفي الإقرار العام من جانب المجتمع الدولي ـ دون تمحيص بسبب الخوف من رد الفعل الأمريكي ـ لإنشاء حق قانوني لواشنطن لكي تتصرف على النحو الذي تشاء ؟ .

وفي مسرح آخر في فلسطين هناك مشاهد لم يلتفت إليها أحد وتمر كل يوم في نشرات الأخبار، وكأن كل ما تقوم به إسرائيل ضد الفلسطينيين قد اصطبغ بالصبغة الشرعية ما دامت واشنطن قد أكدت أن إسرائيل ـ كالولايات المتحدة ـ تدافع عن نفسها، وحق الدفاع يبرر كل شيء، وأن " الإرهاب الفلسطيني " الذي لا يريد أولا يقدر عرفات على وقفه، يجوز لإسرائيل أن توقفه بكل ما تستطيع ،من ذلك اغتيال من ترى إسرائيل أن له علاقة بأي عمل ضار بإسرائيل، والقتل العشوائي للسكان، وخطف من ترى أنه يجب الحصول منه على معلومات للكشف عن خلايا المقاومة وارتباطاتها، وتدمير ما تظن أنه مخازن أسلحة أومعامل لقوى الأمن الفلسطيني، وتقليم أظافر الشعب الفلسطيني، وتجريف البيوت والمزارع وعزل القدس وبقية المدن الفلسطينية واحتلال بعضها والتوغل والقتل في بعضها الآخر. فلماذا لم تحرك المنظمات الدولية ساكنا حول قوائم الاغتيال التي تعدها وتنفذها دولة إسرائيل وهل هذا جائز في سلوك الدول ؟، كما لم يحرك أحد ساكنا حول من تعتقلهم إسرائيل يوميا والذين لا تعلن عنهم وعن مصيرهم، وهل أعطيت إسرائيل حق الاغتيال والقتل ما دام هؤلاء على القائمة الصهيونية المقدسة للاغتيال ؟. وتمثل بمن بقي منهم جريحا، كما أنها تقتل من يقوم بعمليات ضد أهداف إسرائيلية تماما مثلما تقتل كل من تصادفه من الفلسطينيين دون اتهام أو اكتراث لسن مثلما تفعل مع أطفال المدارس؟ .

لم يقل أحد ما هو أساس حق إسرائيل في احتلال الأراضي الفلسطينية، ومن خولها حق إبادتهم في بيوتهم ؟، فإذا قاوموا هذا الاحتلال وسياسات الإبادة دفاعا عن بقائهم أواستبسل شبابهم في الرد على الطغيان الإسرائيلي وتفضيلا للموت بكرامة على مسلسل الإذلال اعتبرت

ذلك واشنطن وأوربا وبعض الأوساط الرسمية العربية والفلسطينية إرهابا يجب وقفه، وكأن هذه الأوساط تريد للشاه أن تسلم رأسها للجزار دون محاولة الفرار ومقاومة النحر غيلة وعدوانا بل تنبري بعض الأوساط الدينية مدفوعة بعاطفة سياسية جياشة إلى هذا الركب وهي جميعا تتوهم أن هذا الموقف يعصمها شخصيا من العقاب، أويضعها في مصاف القوى المتحضرة .

في ضوء هذه الحقائق، ومهما بلغ بطش إسرائيل، والانحياز لما تفعله، فلا أقل أن تثير القوى العربية هذه النقاط مع المنظمات الإنسانية والقانونية الدولية ، والحرص على متابعة مصير المخطوفين .

وإذا كان الاتحاد الأوربي يطالب إسرائيل بالتعويض عن الأضرار المادية التي ألحقتها إسرائيل بالبنية الأساسية للسلطة الفلسطينية التي أسهم الاتحاد في بنائها، فيجب على العالم العربي أن يسعى إلى تطوير موقف الاتحاد لكي يحمل إسرائيل المسئولية عن كل أعمالها الوحشية، خاصة إبادة البشر قبل تدمير الأبنية، واغتيال الأشخاص والعمليات الجماعية ضد أحياء بأكملها واستخدام أسلحة فتاكة ضد شعب أعزل كل ذنبه أنه أعلن رفضه للاحتلال ولأعمال الإبادة اللهم إلا إذا أصبح الاحتلال وأعمال الإبادة أعمالا مشروعة في القانون الجديد .

٥ـ أسلحة الدمار الشامل

بين العراق وإسرائيل : ملاحظات أساسية

آن الأوان لأن تفتح الحكومات العربية ملف أسلحة الدمار الشامل في منطقة عانت شعوبها مما لا يزيد عليه ومن حقها أن تنظر إلى المستقبل بالأمل والأمن من كل ما يهدد منجزاتها وأحلام أبنائها، أو أن تقهر إرادتها بالخوف من الدمار الشامل الذي يتهددها .

وقد عبرت الشعوب العربية وبعض حكوماتها عن مخاوفها من كل أسلحة الدمار الشامل أيا كان صاحبها، عربيا أوإسرائيليا. ولعل فرصة الحماس الأمريكي والبريطاني الفائق لتطبيق قرارات مجلس الأمن على العراق فرصة ثمينة لا يجب أن تفلت حتى يشمل هذا الحماس إسرائيل أيضا، ولا يجوز أن يقتصر هذا الحماس على العرب وحدهم بينما تبني إسرائيل وتحوز كل أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الصدد **نوجز رأينا في الملاحظات الآتية :**

أولا : كان الغرب هو السند لكل من العراق وإسرائيل في بناء ترسانتي الأسلحة العراقية والإسرائيلية على أساس أن العراق سوف يستخدم هذه الأسلحة فقط بأوامر الغرب وضد إيران أو لتخويف دول الخليج المجاورة لإشعارها بأن الوقاية من هذه الأسلحة العراقية بيد الغرب، ولكن بالمقابل المادي والمعنوي الذي يحدده. ولقد اعترف الرئيس كلينتون علنا ورسميا في خطاب حالة الاتحاد أن العراق استخدم هذه الأسلحة المحظورة دوليا ضد إيران وضد أكراد العراق حين كانت تلك الأهداف لا يثير ضربها بهذه الأسلحة قلق الغرب أوضميره، ولم يصر الرئيس الأمريكي والكونجرس على ذلك بينما تسعى الآن إلى نزع هذه الأسلحة، ولماذا يصر الآن بكل الطرق وبنبرة أعلى بكثير من المتوقع على ذلك .

ثانيا : أن الغرب يعلم يقينا أن العراق سعى إلى بناء قدراته العسكرية المنوعة لكي يقوم بأدوار في إطار المصالح الغربية سواء ضد أطراف عربية أوغير عربية لا يرضى الغرب عن سياساتها، ويعلم يقينا أيضا أن العراق أمين في تعاملاته في إطار مصالح مشتركة حقيقية أومتوهمة مع الغرب وأن إسرائيل خارج دائرة الخطر العراقي، وأن ما أثارته إسرائيل من فزع

موهوم مِنَ احتمال استخدام العراق أسلحة محظورة ضدها خلال أزمة المفتشين الدَوْلِيِّيْن في فبراير ١٩٩٨ م لَيْسَ سِوَى إثارة متعمدة لمشاعر الكراهية العالمية ضِدَّ العراق، واستدرار العطف الَّذي جف نبعه فِي أفئدة شعوب العالم بَعْدَ أنْ تكشفت محاولات الخداع والتحايل عليهم، ثُمَّ لصرف الأنظار عَنْ ترسانتها .

ثالثًا : أكَّدَ رئيس وزراء إسرائيل خلال أزمة فبراير ١٩٩٨ م بَيْنَ العراق والولايات المتحدة أنَّ إسرائيل تملك أسلحة محظورة أكثر فتكًا وحجمًا، ومَعَ ذَلِك لَمْ يحرك هَذَا التصريح أحدًا. غَيْر أنَّ رئيس الوزراء أدلى بحديث مثير لهيئة الإذاعة البريطانية (القسم العربي) أُذِيعَ يوم أول مارس ١٩٩٨ م رد فِيهِ عَلَى سؤال حول سبب التمييز بَيْنَ أسلحة إسرائيل وأسلحة العراق، ولِمَاذَا يُصِرُّ العالم عَلَى نزع أسلحة العراق دُونَ إسرائيل ؟. أوضح نتنياهو أنَّهُ مِنَ الظلم والعار أنْ يقارن أحد العراق بإسرائيل، فشتان بَيْنَهُمَا، وزاد الأمر إيضاحًا " للمستمع العربي " حَيْثُ أكَّدَ أنَّ هُنَاكَ فرقًا بَيْنَ صدام حسين الَّذي يستخدم مَا لَدَيْهِ فِي أي وقت دُونَ حساب أوشعور بالمسئولية وبَيْنَ إسرائيل الَّتي تعرف قدر المسئولية المترتبة عَلَى حيازة أسلحة فتاكة، وأمَّا سبب حيازتها لِهَذِهِ الأسلحة فَهُو للدفاع عَنْ نَفْسَهَا ولَيْسَ للعدوان عَلَى غيرها. وبِذَلِك يسهم نتنياهو فِي تشييد النظرية الإسرائيلية الَّتي تبلورت خلال هَذَا العقد والَّتي ترى أنَّ العبرة لَيْسَت بامتلاك السلاح المحظور، ولَكِن المهم أنْ يعرف حائزه خطورة استخدامه وآداب هَذَا الاستخدام وأنْ يقدر المسئولية المترتبة عَلَى الحيازة والاستخدام، وهِيَ نبرة تنفرد بِهَا إسرائيل وتبرر لَهَا حرية تملك أية أسلحة مَا دامت تقدر خطر استخدامها. ولَمْ يقل نتنياهو إنَّ إسرائيل تستخدم الأسلحة المحظورة دُوَلِيًّا مُنْذُ تمكنت مِنْ تصنيع أواستيراد هَذِهِ الأسلحة .

رابعا : كان العالم العربي في مقدمة العالم المطالب للعراق باحترام الشرعية الدولية وتنفيذ قرارات مجلس الأمن خاصة المتعلقة بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، وسبب الموقف العربي هو الاقتناع العام بأهمية احترام الشرعية الدولية ولكن بشرط عدم تجزئة هذه الشرعية، ومن ثم يتوقع العالم الغربي فيما يتعلق باحترام القرارات الدولية أن يرغم العراق وإسرائيل أيضا بل يتوقع العالم العربي ألا تعمد الولايات المتحدة إلى التحامل مع العراق لتجريده من الأسلحة،

لَيْسَ لحماية الدُّوَل العربية المجاورة مِنْ حماقات عراقية محتملة، ولَكِن الحماس الأمريكي ضِدَّ العراق – فِي إحدى دوافعه – هُو لتأمين إسرائيل مِمَّا قَد تخفيه العراق مِنْ أسلحة ولا يهمها بَعْدَ ذَلِك الاستماع إلَى مآسي الشعب العراقي الْمُتَرَتِّبَة عَلَى استمرار الحظر مَا دامت لجان التفتيش لَمْ تقدم إلَى مجلس الأمن شهادة براءة الذمة العراقية اللازمة لرفع الحظر، وهِيَ شهادة ـ كَمَا نعلم ـ ذَاتَ طابع سياسي غلاب ولَيْسَ طابعها فني كَمَا قَد يَبْدُو الأمر فِي ظاهره .

خامسًا : يجب أنْ يطلب العالم العربي بشكل مُلِحٍّ وواضح مِنْ مجلس الأمن ومِنْ واشنطن ضرورة تنفيذ كافة فقرات قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ الَّذي تناولت فقراته مِنَ الثامنة حَتَّى الثالثة عشرة تفاصيل نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية. ومِنَ الضروري، والحماس عالمي لتنفيذ هَذِهِ الفقرات، أنْ يجند نفس الحماس لتنفيذ الفقرة الرابعة عشرة مِنْ ذَاتَ القرار ويقول نصها : " يلاحظ المجلس أنَّ الإجراءات الَّتي يتعين اتخاذها مِنْ جانب العراق تنفيذًا للفقرات ٨ – ١٣ مِنْ هَذَا القرار تمثل مراحل عَلَى طريق إنشاء منطقة خالية مِنْ أسلحة الدمار الشامل فِي الشرق الأوسط، وخالية أيْضًا مِنْ صواريخ إطلاق هَذِهِ الأسلحة، وكَذَلِكَ عَلَى طريق الحظر الشامل للأسلحة الكيماوية. فلماذا يطالب المجلس والأمم المتحدة والعالم كله بتنفيذ كل فقرات القرار ٦٨٧ التي تتطلب التزامات منوعة على العراق ؟، بينما ظلت الفقرة (١٤) نصا مهملا لأنها تقتضي مد الإجراءات المتخذة مع العراق إلى الدول الأخرى في المنطقة لتطهير المنطقة من أسلحة الدمار الشامل. بدءا بوقف إنتاجها وتخزينها وليس مجرد حظر استخدامها. وقد اعترفت إسرائيل صراحة بتملكها لمثل هذه الأسلحة، فلما تجاهل الإعلام العربي والدبلوماسية العربية الاعتراف الإسرائيلي وأهمية عدم تجزئة القرار ٦٨٧. ولا يجوز تفسير المواقف العربية بمقولة مريحة مؤداها أن واشنطن تمالئ إسرائيل وأمل في إنهاء الاحتضان الأمريكي لإسرائيل .

ولذلك لابد أن تبادر الجامعة العربية – وقبل أن تبدأ غبار الأزمة العراقية الأمريكية – إلى مناقشة هذه العناصر في الموقف واتخاذ موقف حازم قد يصل إلى حد تصميم العالم العربي على إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل وفق برنامج تنفيذي للفقرة (١٤) من قرار مجلس الأمن، وإلا فإن العالم العربي لن يقبل أن يعيش تحت رحمة الترسانة الإسرائيلية التي تبتز بها

الإرادة العربية. ومعلوم أنَّ سبب التعنت الإسرائيلي لَيْسَ وجود شخصية مِثْل نتنياهو بتاريخها وتكوينها وحرصها عَلَى مكانة مميزة فِي التاريخ الصهيوني أكثر مِنْ حرصها عَلَى السلام وجائزة نوبيل، وإنَّمَا للتعنت سبب أكثر خطورة وهُو شعور إسرائيل بأَنَّ العالم العربي لا يحرك ساكنًا ويدها طليقة فِي كُلّ مَا تراه مِنْ سياسات وتحركات، ولَنْ تهتم إسرائيل بالأمر إذَا قَرَّرَ العالم العربي أنْ يتسلح دفاعًا عَنْ نفسه مَا دامت إسرائيل تُصِرُّ عَلَى تفردها بمساندة واشنطن لَيْسَ دفاعًا عَنْ نَفْسَهَا كَمَا تزعم وإنَّمَا لإخضاع العالم العربي لسطوتها .

وليكن العمل العربي العاجل فِي مجلس الأمن لتنفيذ القرار بكامله ومراجعته مواكبًا لعمل الجامعة العربية فِي هَذِهِ القضية المصيرية .

٦ـ السلوك الإسرائيلي
وخطره عَلَى النظام القانوني الدَوْلي

المذهل فِي السلوك والإعلام الإسرائيلي أنَّ إسرائيل تعتقد أنَّـهَا تصنـع للعـالم قانونًـا جديـدًا وكأنها روما القديمة، وأنَّ عَلَى هَـذَا العـالم أنْ يقبـل بـالمنطق الإسـرائيلي، وأنْ يحـترم السـلوك الإسرائيلي. ولَقَد وصل السلوك الإسرائيلي فِي فلسطين مرحلة بالغة الدقة لا يجدي مَعَـهَا إدانـة أواستنكار .

ولا بُدَّ أنْ نتوقف طويلاً أمام هَذَا السلوك وهَذَا المنطق، ولا بُدَّ أنْ تسـمع إسـرائيل مِـنَ العـالم العربي ومِنَ المجتمع الدَوْلي أنَّ سلوكها يرشحها بجدارة لِكَي تقـف عَلَـى قائمـة الـدُوَل المنبـوذة Rogue States وأساس التصنيف هُنَا لَيْسَ كَمَا ذهبت الدراسات الأمريكية الَّـتي اتخـذت معيـار خدمـة أوتـهديد المصـالح الأمريكيـة للحكـم عَلَـى الـدُوَل الصالحـة والـدُوَل الطالحـة أوالبغيضـة أوالمنبوذة، وإنَّمَا الأساس الحقيقي هُو مَدَى انسجام سلوك إسرائيل أومجافاتـه لمعايـير الحضـارة أوالبربرية .

فَعَلَى العالم أنْ يحكم عَلَى خصائص هَذَا السلوك وفق هَذَا المعيار الَّذي يتجاوز بفراسخ معيـار احترام حقوق الإنسان أوالتدخل لأغراض إنسانية، إذْ لَوصحت هَـذِهِ الدعـاوى لكـانت واشـنطن والعالم الحر المتحضر أسبق مِنْ غيرها إلَى احتلال إسرائيل واعتقالهـا، ولتـوارى الغـرب خجـلاً وهُو يتواطأ مَعَ مذابح سربيرنتشا فِي البوسنة الَّتي قام جنرالات الصرب تحـت أبصـارهم بإبـادة المسلمين العزل الَّذِينَ اقتيدوا فِـي الظـلام إلَـى الحقـول لِكَـي يَتِـمّ اغتيـالهم بالرصـاص ووضعـهم بعشرات الآلاف فِي مقابر جماعية. ولا أظن أنَّ شارون وهُو يتباهى بمذبحة نابلس يوم ٢٩ يوليو وإبادة العرق الفلسطيني إرضاءً للنزعة العنصرية الفاحشة فِي دمه، يُمْكِن أنْ يصنف عَلَى أنَّهُ مِنْ طائفة البشر، ولا بُدَّ أنَّ هتلر كَانَ بالغ التواضع فِي فنون الإبادة ولَو بقي لـيرى شـارون وإعلانـه الرسمي بأَنَّ إبادة الفلسطينيين حَقّ مشروع ودفاع شرعي عَـنِ النفـس، لشـعر بـالخجل والصَّغَـار أمام أستاذ سفاحي كُلّ القرون .

والغريب أنَّ شارون يعلن ذَلِك رسميًّا، ويعلن أيْضًا أنْ سياسة الإبادة سَوْفَ تستمر وهُو قطعًا يعتمد عَلَى فروض مؤلمة، أولها : أنَّهُ يبيد شعبًا أعزل عَلَى أرض مكشوفة وسط بيئة متخاذلة عربيًّا ودَوْليًّا، وفِي وقت تفرض الصهيونية بطشها فِي كُلِّ أنحاء العالم، ولَو قدر للشعب الفلسطيني أنْ يحوز سلاحًا نوويًّا فلا بُدَّ أنَّ شارون وقادة إسرائيل سَوْفَ يفكرون آلاف المرات فِي استباحة دماء هَذَا الشعب الَّذي يفنَى كُلَّ ساعة عَلَى مرأى ومسمع مِنَ العالم كله .والطريف أنَّ البيانات الأمريكية الَّتي تجرأت عَلَى إدانة مذابح شارون واعتبرتها تخطيًّا للخطوط الحمراء هِيَ أول مَنْ يدين الفلسطينيين إنْ تَعَرَّضَ الإسرائيليون للأذى.

ويجب أنْ يعلم شارون مِنْ هَذَا المكان أنَّ "مَنْ سره زمن ساءته أزمانُ" وأنَّ استباحته لدماء الشعب الفلسطيني وابتهاجه بهَذِهِ الانتصارات هِيَ مفتاح استباحة دم الشعب اليهودي فِي كُلِّ مكان، وليحذر غضب وحنق رُبع سكان المعمورة مِنَ المسلمين الَّذِينَ يُذبح أبناؤهم عَلَى يد شارون وعصابته وتشوى لحومهم وتشوه أجسادهم وتنبعثر بقاياهم فِي مواقع الإبادة، ونرجو أنْ تظل صورة ضحايا الإبادة ماثلة فِي أذهان الأمريكيين، وأنْ يحذروا التمييز بَيْنَ أجساد الفلسطينيين وأجساد اليهود.

والغريب حَقًّا أنَّ شارون بلغ مِنَ الجسارة عَلَى الحق أنَّهُ يحاول تبرير جرائمه بِأَنَّهَا ضرورية للدفاع عَنِ الشعب اليهودي، ويعلن القادة الإعلاميون والمثقفون اليهود ذَلِك أيْضًا فِي تناغم نادر، بَيْنَمَا يتهمون مَنْ ينكر جرائمهم بِأَنَّهُ محرض ولاسامي وعنصري، ثُمَّ تمارس الولايات المتحدة ضغوطًا هائلة لِكَي يُسقط مؤتمر دربان فِي جنوب إفريقيا هَذَا الربط التاريخي بَيْنَ العنصرية والصهيونية. فَإِذَا كَانَ شارون يفخر بجرائمه علنًا عَلَى هَذَا النحو، فَهَل تريد واشنطن أنْ توصف الصهيونية، وشارون أبرز رموزها وأخلص أبنائها، بِأَنَّهَا حركة نبيلة، أمْ أنَّ إبادة الشعب الفلسطيني أصْبَحَ حَقًّا لليهود وشرطًا وقربى إلَى الحضارة. وهَلْ تعتقد واشنطن حَقًّا أنَّ إبادة الفلسطينيين فِي منازلهم وداخل أراضيهم بعمليات مخططة سلفًا ومصدق عَلَيْهَا رسميًّا مِنْ جانب الدَّوْلَة العبرية الشاذة لا تُعَدُّ جرائم عنصرية أوإبادة بسبب الانتماء العرقي .

والغريب أيْضًا أنَّ الخطاب السياسي العربي والفلسطيني لا يزال خطابًا مرتبكًا ومتناقضًا. فَقَد حرص كُلٌّ المعلقين عَلَى مذبحة نابلس والمذابح اليومية ضِدَّ الأطفال وكُلَّ مَنْ تصادفهم القوات الإسرائيلية عَلَى التأكيد أنَّ قادة حماس الَّذِينَ اغتيلوا كانوا قادة سياسيين لا عسكريين، وأنَّهُم كانوا يجتمعون فقط لمتابعة الموقف فِي الأراضي الْمُحْتَلَّة، وأقسموا أنَّهُم لَمْ يكونوا يخططون — كَمَا زعمت إسرائيل — لشن هجمات ضِدَّ إسرائيل .ولَقَد أكَّدْتُ مرارًا فِي هَذَا المكان وفِي غيره أنَّ الخطاب العربي يجب أنْ يتسم بالثبات والاستناد إلَى القانون والحق فِي مواجهة المنطق الإسرائيلي المستند إلَى الزيف القانوني الهادف إلَى الإيهام بأطياف مِنْ حقائق مختلقة وقانون مصطنع. لَقَد سبق أنْ قلنا إنْ للفلسطينيين مطلق الحق فِي مقاومة الاحتلال الإسرائيلي بكُلِّ الوسائل وضرب المستعمرات الَّتي تلحق بالجيش وأثر مِنْ آثار الاحتلال حسبما أكَّدَت ذَلِك بحق المحكمة العليا الإسرائيلية. وأنَّ المقاومة تتطلب التحضير والاتفاق والإعداد لمهاجمة قوات الاحتلال وسكان المستعمرات غَيْر المشروعة، وكرّ العدوان الدائم عَلَى كرامة وسيادة الشعب الفلسطيني، فلا ضير أنْ يُقَال إنَّ زعماء حماس كانوا فِي مقرهم يحضرون لعمليات ضِدَّ إسرائيل وأنَّ هجوم إسرائيل عليهم عدوان مزدوج : عدوان عَلَى أرض فلسطينية، وإبادة لقيادة فلسطينية تقوم بعمل مشروع. ولا تستطيع إسرائيل أنْ تعتقد أنَّ امتلاكها للقوة يُمْكِن أنْ يضيع حَقًّا أوأنْ ينشئ قانونًا .

واللافت للنظر أنَّ إسرائيل الَّتي وضعت نَفْسَهَا خارج دائرة البشرية ووضعت شعبها خارج دائرة الإنسانية، تحرص عَلَى أنْ تبرر أعمالها البربرية بالقانون الَّذي أجهدته وفرغته مِنْ مضمونه، وتمتلئ برامج الكمبيوتر والإنترنت بالأباطيل الإسرائيلية عَلَى مواقعها الرسمية، بَيْنَمَا العالم العربي بكُلِّ طاقاته المادية والإعلامية لا يعنى بالرد باللغات الأُورُبِّيَّة عَلَى هَذِهِ الأباطيل فِي معركة الصراع بَيْنَ الحق والباطل .

فَإِذَا كَانَ العالم العربي عاجزًا عَنْ نجدة الشعب الفلسطيني ؛ فيجب عَلَيْهِ عَلَى الأقل أنْ يتولى عَنْهُ الرد عَلَى الهجمات والافتراءات الإعلامية والسياسية الصهيونية وأنْ يبني خطه الإعلامي عَلَى منطق متماسك .

لَقَد عنيت إسرائيل بأهم ركائز النظام الدَوْلي وضللت العالم بإعلامها الثابت عَلَى الباطل، فَهِيَ تطالب يوميًّا بالسلام والأمن وتتباكى عَلَى اضطرارها لقتل أطفال فلسطين خطأً ضمن المخاطر غَيْر المحسوبة لعملياتها، بَيْنَمَا إسرائيل تعلن مِنْ ناحية أخرى أنَّ إبادة الشعب الفلسطيني دفاع شرعي عَن النفس والحق أنَّ إسرائيل تنتهك أهم ركائز النظام الدَوْلي الراهن مُنْذُ الحرب العالمية الثانية، وهُو حظر استخدام القوة والتهديد بِهَا فِي العلاقات الدَوْلية ، فَإِذَا بإسرائيل تعلن بسلوكها أنَّهَا مستثناة مِنْ هَذَا الحظر، بَلْ إنَّ استخدام القوة عَلَى النحو الَّذي يحلو لَهَا هُو القاعدة مَا دامت تملك القوة، وبقدر هَذِهِ القوة يَكُون قدر السيادة والهيمنة، وهَذِهِ هِيَ القاعدة الَّتي سادت طوال القرون الماضية عِنْدَمَا كَانَت القوة هِيَ معيار وجود السيادة، وهِيَ الوسيلة الوحيدة لتسوية المنازعات الدَوْلية ، فَكَأَنَّ إسرائيل لا تزال تعيش بقانون القرن التاسع عشر حين كَانَ الغزو والاحتلال والفتح مكافأة لحيازة القوة والقدرة عَلَى استخدامها .

ومِنْ ناحية أخرى، ظهرت نظرية الدفاع الشرعي الفردي والجماعي فِي ميثاق الأمم المتحدة كواحدة مِنَ استثناءين لحظر استخدام القوة فِي الميثاق، وحَيْثُ يُمَارَس حَقُّ الدفاع الشرعي فِي ظل هَذَا الحظر بضوابط صارمة تكفل أنْ يَكُون حَقًّا استثنائيًّا لا يُقاس عَلَيْهِ ولا يَتِمّ التوسع فِيهِ. ولَكِن إسرائيل خرجت بِهَذَا الحق عَنْ كُلّ القيود والضوابط، فَهِيَ الَّتي تقرر كُلَّ الإجراءات الَّتي تراها ضرورية لصيانة أمنها وحدها وأمن مطامعها وعدوانها فابتكرت نظرية الدفاع الشرعي الوقائي أو الاستباقي Pre-emptive وهُو بدعة قانونية لَمْ تجد لَهَا أُذُنًا صاغية فِي عالم القانون الرصين، وزعمت أنَّ حَقَّ الدفاع يبرر قتل الأجنة مَا دامت فِي بطون معادية ومِنْ نطفة معادية ولينهدم المعبد وينجو اليهود، وليفنَ كُلُّ العالم لِكَي يسعد وليهدأ اليهود، فتغزو سيناء والجولان مكافأة لَهَا عَلَى هزيمة الجيوش المصرية والسورية وتعد مِنْ أسلاب الحرب وغنائمها والأراضي الفلسطينية لِمَن غلب، فَهِيَ الأحق بَيْنَ غَيْر المستحقين جميعًا وهم الأردن ومصر وجنوب لبنان بسبب لزومه لتأمين حدود إسرائيل الشمالية، والعدوان المتواصل فِي السموات العربية المفتوحة حَقّ للمنتصر الحائز للقوة وردع لِكُلّ مَنْ يحاول مهاجمة إسرائيل، وهُو إجراء مفيد لأنَّهُ يؤدي إلَى تفادي الحروب، وهُو الأولى إذَا قدرنا أنَّ الأسوأ هُو الصدام العسكري .

ولَيْسَ غريبًا فِي هَذِهِ الظروف أنْ يقوم أستاذ إسرائيلي معروف هُو شبتاي روزين بإلقاء سلسلة المحاضرات العامة فِي الموسم الثقافي بأكاديمية لاهاي للقانون الدَوْلي، وهِيَ أرقى ساحة قانونية دُوَلِيَّة، وأنْ يترك هَذِهِ الساحة خالية لِكَي ينفث سمه القانوني فِي هَذَا الصرح الكبير امتدادًا للأبواق الإعلامية. فَمَا أحوج عالمنا العربي إلَى أنْ يوفر المناخ الملائم لإنتاج أمثال روزين، وأنْ يسعى لَدَى الأكاديمية لتأجيل المحاضرات المعلوم سلفًا مضمونها، أوأنْ يبعث إلَيْهِ ببعض الباقين مِنْ نخباء الأمة للدفاع عَن القانون الدَوْلي الحق .

وأخيرًا، لا بُدَّ أنْ ندق أجراس الخطر بشدة لننبه إلَى أنَّ سكوت العالم عَلَى سلوك إسرائيل وتحرك الكونجرس الأمريكي لإدانة الفلسطينيين وإضاعة الوقت فِي دبلوماسية كسيحة هشة تستجدي استحضار وتنفيذ توصيات تينت وميتشيل وغيرهما، والتوسل لإرسال مراقبيين واللجاجة فِي هَذِهِ السفسطات، سَوْفَ يؤدي إلَى تقويض النظام القانوني الدَوْلي، وضياع رهبة القانون، بَلْ يخشى أنْ تصبح القوة والفوضى هِيَ أداة صناعة القانون الجديد الَّذي يعلي الباطل، ويسقط الحق، وينصر الجلاد، ويدين الضحية، ويلعن الضعف، ويهتف عليًّا للقوة والبطش، وهُو مَا أدَّى – فِي ظروف أقل حدة بالطبع – إلَى اندلاع الحرب العالمية الثانية، ولذلك فإن الحزم الدولي ضد السلوك الإسرائيلي لأمر حيوي لإنقاذ معايير السلوك الدولي وإبقاء الفارق واضحا بين الأمم المتمدينة حقا والأمم المتحدة التي انزلقت إلى أدنى مدارج البربرية والهمجية، ولا بد أن نقول بكل شجاعة: إن الولايات المتحدة التي تملك ضبط السلوك الإسرائيلي وفق المعايير القانونية والأخلاقية هي التي تتسبب بسيادتها المترددة في انهيار النظام الدولي وشيوع الفوضى في المعاملات الدولية .

٧ـ محاكمة : مرتكبي الجرائم الإسرائيليين ضِدَّ : الشعب الفلسطيني

يسجل التاريخ أنَّ : مَا تقوم بهِ القوات الإسرائيلية والمستوطنون اليهود ضِدَّ الشعب الفلسطيني – عَلَى الأقل مُنْذُ اندلاع ثورة الأقصى فِي ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٠ م وحَتَّى كتابة هَذِهِ السطور – هُو صور لمشاهد إبادة الجنس الفلسطيني .

التكييف القانوني للجرائم الإسرائيلية :

ولِهَذِهِ الإبادة صور وشواهد كَمَا أنَّ لَهَا دوافع ومعانيَ، أمَّا صور الإبادة فيصعب حصرها، ويكفي أنْ نخص بالذكر :

- تعمد إطلاق الرصاص مِنْ مسافات قريبة لحصد المتظاهرين المسالمين الَّذِينَ خرجوا يحتجون بالحصى ضِدَّ وجود القوات الإسرائيلية فِي أراضيهم واستفزازات إسرائيل لمشاعرهم الدينية والقومية واقتحامها المتكرر للمسجد الأقصى .

- ومِنَ الصور أيْضًا إطلاق الرصاص بقصد القتل دُونَ تمييز ودُونَ سبب واضح، ثُمَّ تصويب الرصاص إلَى عيون المتظاهرين ورؤوسهم وإطلاقه فِي حقد وعمد يظهران مَدَى الغل الَّذي يكنه الجيش الإسرائيلي، فلو كَانَ هدف الجيش هُو تفريق المتظاهرين لاستخدم وسائل سلمية غَيْر قاتلة أومؤذية، وبالقدر الَّذي يكفي لتحقيق هدف التفريق .

- ومِنْ الصور الصارخة كَذَلِكَ، حصد المشيعين العزل الَّذِينَ يشيعون الشهداء إلَى مثواهم الأخير، بَلْ وتعمد قتل الأطفال، ولَعَلَّ قتل الشهيد محمد الدرة فِي حضن والده، ولَمْ يشفع لَهُ أنَّهُ لَمْ يشترك فِي التظاهر، وأنَّهُ احتمى بحضن والده الأعزل، وتوسلات الوالد بتركهما، لَمْ يشفع كُلّ ذَلِك ولَمْ يمنع الجيش مِنْ قتله وبإطلاق الرصاص عدة مرات للتأكد مِنْ مصرعه. ولَعَلَّ منظر الجنود الإسرائيليين وهم يحصدون ضحاياهم المدنيين العزل والنشوة تطيح برؤوسهم كأنهم عائدون مِنَ انتصار مبين إثر معارك ضارية يثبت يقينًا النية الإجرامية والمشروع الإجرامي الواضح لإبادة هَذَا الشعب .

ـ فَإِذَا أضفنا إِلَى ذَلِك بقر بطون الأمهات الفلسطينيات مُنْذُ دير ياسين وكفر عبده عـام ١٩٤٨م، واستمرار هَذَا الخطر حَتَّى الآن، واعتراف إسرائيل بدعوى أَنَّهَا تمارس حَقَّ الدفـاع الشـرعي عَن النفس ؛ لاكتملت الصورة الإجرامية، ويؤكدها غارات الطـائرات فـوق المسـاكن والأحيـاء السكنية والقصف الأعمـى لِـهَذِهِ المنـاطق بصواريـخ الطـائرات والدبابـات. كُـلُّ هَـذِهِ الأفعـال الإجرامية تشكل جريمة تندرج تحت كُلِّ تصنيفات جرائم النظام العام الدَوْلِي، وهِيَ الجرائم ضِدَّ سلم الإنسانية وأمنها، وصورتها الواضحـة : العـدوان عَلَـى الأراضـي الْمُحَـرَّرَة بموجـب أوسلو والمحمية طبقًا للقانون الدَوْلِي الإنساني. والجرائم ضِدَّ الإنسانية، وأبرز صورها : القتل والإبادة والحصار والإغلاق والتجويع وإغلاق المنافذ وتعريض السكان لأكبر درجـة مِـنَ القتـل والتدمير وضرب المستشفيات ودور العبادة ومنع وصول الإمدادات الطبية والغذائية لَهُم .

النمط الثالث مِنْ جرائم إسرائيل هِيَ : جرائم الحرب، ذَلِك أَنَّ هَذِهِ المذابـح قَـد تمـت ضمـن عمليات عسكرية كاملة ضِدَّ المدنيين الجديرين بالحمايـة مِـنَ البطش الإسـرائيلي المفـروض أَنَّـهُ مسئول عَنْ حمايتهم ضِدَّ مختلف المخاطر والتصرف وفق قانون الاحتـلال الحربـي فِـي أراض لا تزال مُحْتَلَّة، واحترام السلامة الإقليمية وكرامة السكان فِي الأراضي الَّتي جلت عَنْهَا إسرائيل .

ونضيف إِلَى هَذِهِ الطوائف الثلاث مِـنَ الجرائـم طائفـة رابعـة هِـيَ : قمـع حركـة التحريـر الوطني غَيْر المسلحة – ذَلِك أَنَّ احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية باستخدام القـوة أمـر غَـيْر مشروع سواء بالنظر إِلَى العدوان الَّذي أعقبه الاحتلال أواستمرار الاحتلال نفسـه وهُمَـا جريمتـان مختلفتان فِي القانون الـدَوْلِي يُـؤَدِّي التسـليم بصفتـها إِلَـى نشـأة الـتزامين متلازمـين فِـي كنـف المجتمع الدَوْلِي بأسره :

الالتزام الأول :عدم الاعتراف بأَيّ أثر لِهَذَا العدوان، وهَذَا الاحتلال باعتبار الاحتلال حالة واقعية مؤقتة وأمرًا واقعًا مآله إلى الزوال، ولا يجوز التفاوض مَعَ سكان الإقليم الْمُحْتَل وابـتزازهم فِي موقف غَيْر متكافئ ؛ حَتَّى يَتِمّ الانسحاب مشروطًا ومنتقصًا لسيادة الإقليم.

أَمَّا الالتزام الثاني فَهُو: عدم اعتراف المجتمع الدَوْلِي باستمرار الاحتلال الَّـذي تحـول إِلَـى وضع مؤبد وتجريد سلطات الاحتلال مِنْ أية ميزة يخلعها عَلَيْهَا قانون الاحتلال الحربي مَـا دام

الاحتلال قَد استطال Protracted occupation، مِمَّا يضفي الشرعية عَلَى المقاومة، ويلزم المجتمع الدَوْلي بمساندة هَذِهِ المقاومة والانحياز إلى جانب الحق والشرعية، وإلزام الدَّوْلَة المعتدية باحترام الحماية الَّتي يقررها القانون الدَوْلي الإنساني للإقليم والشعب والمقاومة .

يترتب عَلَى هَذَا التكييف أنَّ الولايات المتحدة الَّتي تبرر الإبادة وتسوغ تصرفات إسرائيل عَلَى أنَّ القيادة الفلسطينية هِيَ الَّتي تدفع بالمدنيين فِي وجه الجيش الإسرائيلي لِكَي تضطره إلَى القتل محافظةً عَلَى سلامة قوات الاحتلال " البربرية الفلسطينية "، وتتهم هَذِهِ القيادة بعدم الجدارة بأَنْ تكُون شريكًا فِي عملية السلام، إمَّا لعدم قدرتها عَلَى السيطرة عَلَى المتظاهرين الفلسطينيين وإما لعدم رغبتها فِي ذَلِك .

ويثير الموقف الأمريكي انتهاك الولايات المتحدة لعدد مِنَ المبادئ : أولها : التشجيع عَلَى ارتكاب أعمال الإبادة وإغراء الجيش الإسرائيلي بالفلسطينيين العزل مَا دامت قَد استراحت إلَى تفسيرها العقيم والتشجيع أعلى درجات المساهمة الإجرامية. الانتهاك الثاني : هُو عدم احترام الولايات المتحدة لالتزامها الخاص بوصفها الدَّوْلَة العظمى الوحيدة فِي العالم ولَدَيْهَا مسئولية خاصة تجاه السلام العالمي والضمير الإنساني وقيم القانون الدَوْلي. ويتمثل الانتهاك الثالث فِي تقاعسها عَنْ إنقاذ الفلسطينيين وتعريضهم للإبادة، ناهيك عَنْ تقاعسها عَنْ مساندة كفاحهم ضِدَّ الظلم الإسرائيلي .

أمَّا فتك إسرائيل بعدد مِنَ الشباب الإسرائيلي مِنْ أصل فلسطيني داخل إسرائيل فَإِنَّهُ أحد أدلة قيام إسرائيل عَلَى أساس عنصري أشبه بنظام الآبارتهيد الَّذي تجرمه اتفاقية ١٩٧٣ م، وتُعْتَبَر جريمته مِنَ الجرائم ضِدَّ الإنسانية، وهَذَا هُو السبب فِي أنَّ الجمعية العامة قررت عام ١٩٧٥ م أنَّ الصهيونية حركة عنصرية .

الوصف القانوني للأعمال الإسرائيلية :

أوضحنا أنَّ إسرائيل ارتكبت عددًا مِنَ الأفعال الَّتي يجرمها القانون الدَوْلي، وتوفر فِي أفعالها القصد الجنائي والنية الإجرامية، فلا يُمْكِن قبول ذريعة إسرائيل بِأَنَّ أفعالها هِيَ عمل

دفاع شرعي، وهيَ حجة أجهدتها إسرائيل كثيرًا فِي تبرير تصرفاتها الإجرامية البربرية. مِنْ ذَلِك أنَّ إسرائيل تعتبر بقر بطون الحوامل الفلسطينيات دفاعًا شرعيًّا استباقيًّا Pre-emotive عَن النفس مَا دام الجنين فلسطينيًّا مسمومًا بكراهية إسرائيل، ومصيره إلَى مواجهة إسرائيل فِي حلقة العداء الحتمية الَّتي لا فكاك مِنْهَا، فالجنين عَلَى وجه اليقين مشروع عدو محقق، فالأفضل استباق اجتزازه قبل أنْ يكتمل .

عَلَى أنَّ فكرة إبادة الشعب الفلسطيني جزء مِنَ المشروع الصهيوني لإفناء صاحب الحق إفناءً جسديًّا أومعنويًّا أو بكليهما. فَقَد ظلت إسرائيل تمارس الإبادة وإنكار وجود شعب فلسطيني عَلَى اعتبار أنَّ أرض فلسطين أرض لا مالك لَهَا Terra Nullius، وأنَّ سكانها مِثْل سكان نصف الكرة الغربي وقارة إقيانوسيا يجوز تصفيتهما مَا دامت صفة الإنسان لَمْ تثبت لَهُم، وأنَّ أراضيهم حَقٌّ مباح لصاحب القوة. فالقول بحَقِّ الدفاع الشرعي العادي الوقائي لتبرير إبادة إسرائيل للشعب الفلسطيني قول لَيْسَ بحاجة إلَى تحليل لفرط سقمه وتخلف كُلّ شروط الدفاع الشرعي فِي حجته وفساد نظرية الدفاع الوقائي مِنْ أساسه .

ولَعَلَّ إدراك إسرائيل أهمية أنْ يفلت المجرم بجرمه بَعْدَ أنْ يفتك بصاحب الحق مَهْمَا تلوثت يداه بدمائه " جهادًا " فِي إتمام الجرم، هُو الَّذي دفع إسرائيل إلَى ممارسة كافة أشكال الإبادة الواردة فِي جميع الوثائق الدَوْلية عَلَى النحو الَّذي سنفصله بَعْدَ قليل، وتقع جميع أفعالها تحت طائلة القانون، كَمَا سنرى، كَمَا أنَّ نفس هَذَا الاعتبار هُو الَّذي دفع إسرائيل إلَى استخلاص اعتراف ياسر عرفات بقيامها فِي وثائق الاعتراف المتبادل، ولكن غَيْر متكافئ، عام ١٩٩٣ م رغم أنَّ عرفات لَمْ يَكُن يمثل سِوَى ثقل صاحب الحق ووكيل المستحقين، ولَمْ يشفع لإسرائيل دُونَ هَذَا الاعتراف سبل الاعتراف المتتابعة مِنْ عدد كبير مِنَ الدُوَل والمساندة والضمان الأبديان مِنْ جانب واشنطن .

الأساس القانوني لتجريم الأفعال الإسرائيلية :

تتصف الأفعال الإسرائيلية ضِدَّ الشعب الفلسطيني بصفات أربع أولها : العمد وسبق الإصرار

والترصد والنيـة والتخطيـط المسبق المحكـم، وثانيـها : درجـة القسـوة والحقـد فِـي الممارسـة. وثالثـها: التضليـل والكـذب والتـبرير والتلفيـق استنادًا إلَـى السـيطرة الصهيونيـة الإعلاميـة والاقتصادية، وآخرها أنَّ هَذِهِ الأعمال ارتكبت بروح الغطرسة والتنكيل والتشـفي وانعـدام أبسط درجات الإنسانية فِي القائمين بهَا وبدم بارد .

ولَقَد سـبق لمحـاكم نوريمـبرج وطوكيـو عـام ١٩٤٦ م، ١٩٥٠ م عَلَـى التـوالي الَّـتي حـاكمت المتهمين النازيين بارتكاب جرائم ضِدَّ اليهود بنفس هَذِهِ الجرائم، وقـررت إعـدام مَـنْ ثبـت فِـي حقهم. وقررت هَذِهِ المحاكم المسئولية الفردية لِمَن قام بـها فعوقـب بـالإعدام أو السـجن حسـب درجة الجرم ومقدار المساهمة الإجرامية، كَمَا قررت مسئولية الدَّوْلَـة الألمانيـة، ومَـا ترتـب عَلَـى ذَلِك مِنْ إلزامها بدفع تعويض عَن الضرر المادي والمعنوي للضحايا لوكيـل الـدم اليـهودي، وهِـيَ إسرائيل، الَّتي ابتزت باسم هؤلاء الضحايا ولا تزال، بَلْ وسنت تشريعات لاجـتزاز النازيـة مِـنَ النفـوس، ومحاربـة أي جريمـة ضِـدَّ السـامية، أي ضـد اليـهود فِـي أي مكـان، ورخـص ذَلِـك لإسرائيل بـأَنْ تخطـف مَـنْ تشـاء مِـنَ الأراضـي الأجنبيـة دُونَ اكـتراث لقواعـد القـانون الـدَوْلي ومحاكمتهم أمْام محاكمها، ووفق قانونها دُونَ أنْ تكترث لكُلِّ الدفوع المطالبة ببطـلان المحاكمـة والقانون والإجراءات وفساد الأحكام .

كَذَلِكَ تشير أحكام محكمة يوغوسلافيا السابقة ومحكمة رواندا إلَـى اتجـاه مماثل قوامـه أنَّ مرتكبي الأفعال المجرَّمة دَوْلِيًّا — خاصة إبادة الجنس — قَد ارتكبـوا جرائمـهم بنفس الأوصـاف والخصائص الَّتي ارتكبت إسرائيل بهَا جرائمها مِمَّا يشكل لَنَا سوابق واضحة فِـي تجريـم أفعـال إسرائيل .

ومَتَى ثبت وقوع الأفعال، وتَمَّ تجريمها بموجب أحكام القانون الدَوْلي، وجب توقيع العقاب واقتضاء التعويض وفق نفس الأحكام عَنْ تِلْكَ الأفعال الَّتي لا تسقط بالتقادم، وتعقـد الاختصـاص لأي دَوْلَة للمحاكمة والملاحقة لمرتكبيها مَا دامت هَذِهِ الأفعال مِنْ جرائم النظام العام الدَوْلي الَّـتي تتجاوز حدود السيادة الوطنية أوالاختصاص الجنائي الوطني أوالتشـريع الوطـني، فَـهِيَ جرائـم دَوْلِيَّة وفق أحكام القانون الدَوْلي وتلزم الدُّوَل بالمحاكمة عَنْهَا وفق هَذِهِ الأحكام أوتسليم مرتكبيها إلَى المضرور مِنْ هَذِهِ الأفعال .

والمعلوم أنَّ أحكام القانون الدَوْلي الإنساني تكتسب الطابع العرفي الملزم حَتَّى فِي كنف الدُّوَل الَّتي لَمْ تنضم إلَى الاتفاقات الدَوْلية المكونة لِهَذَا القانون عَلَى الأقل فِي جانبها الموضوعي، وهَذِهِ الأحكام تنطبق مِنْ باب أولى عَلَى الدول، وهِيَ فِي حالة إسرائيل أشد وضوحًا، حَيْثُ يقوم جيشها بتعليمات مِنْ رئيس وزرائها ووزير دفاعها، قائد هَذَا الجيش بِهَذِهِ الجرائم، وبذَلِك تتضح مسئولية الدَّوْلَة عَلَى خلاف الجدل الَّذي أثاره حكم محكمة يوغوسلافيا السابقة حول المجرم اليوغوسلافي تاديك، ومدى نسبة أفعاله إلَى الدَّوْلَة قياسًا عَلَى مَا إذَا كَانَ النزاع داخليًا أودُوَلِيًا وهُو القياس الَّذي استخدمته محكمة العدل الدَوْلية فِي قضية نيكاراجوا عام ١٩٨٦ م، واستندت إليه محكمة يوغوسلافيا خطأ .

معنى ذَلِك أنَّ تحديد المركز القانوني للأراضي الفلسطينية وطبيعة الأفعال الْمُرْتَكَبَة قَد يَكُون مفيدًا فِي تأسيس مسئولية الدَّوْلَة الإسرائيلية فضلاً عَنْ مبدأ مسئولية الأفراد القائمين بهَذَا العمل، وهُو مبدأ أقرته محكمة نوريمبرج والميثاق المنشئ لَهَا وأكَّدَت أنَّهُ مبدأ قديم، فالأراضي الفلسطينية : إمَّا أنَّهَا أرض تديرها السلطة الفلسطينية، وهِيَ أراض أجنبية عَنْ إسرائيل تشبه أرض دَوْلَة أخرى، ومِنْ ثَم تُعَدُّ أفعال إسرائيل عدوانًا عَلَى سيادة الإقليم وسلامته وعَلَى سكان أجانب بغض النظر عَنْ أنَّ إسرائيل لا تزال تحتفظ بالنسبة لِهَذِهِ الأراضي ببعض المسئوليات الوظيفية لا السيادية وهَذِهِ الأراضي تحميها قواعد القانون الدَوْلي العام. أمَّا الطائفة الثانية مِنَ الأراضي، فَهِيَ : تِلْكَ الَّتي لا تزال تحتلها إسرائيل، ولَمْ تجل عَنْهَا تنفيذًا لاتفاقات أوسلو والخليل والقاهرة، وهِيَ تقع تحت حماية القانون الدَوْلي الإنساني بوصفها أراضيَ مُحْتَلَّة وجرائم إسرائيل فِيهَا جرائم حرب كَمَا هُو معلوم .

وإذَا علمنا أنَّ كُلّ الجرائم الَّتي تدخل فِي القانون الدَوْلي الإنساني تقع عادة أثناء الصراعات الْمُسَلَّحَة، فَإنَّهُ مِمَّا يجعل العقاب عَلَيْهَا مشددًا متناسبًا مَعَ جسامتها أنَّهَا تقع فِي فلسطين، دُونَ قيام صراع مُسَلَّح دَوْلي أو داخلي، فَهُو هجوم مِنْ جانب إسرائيل بجيشها الْمُسَلَّح ضِدَّ السكان العزل وداخل أراض فلسطينية أي أنَّ جلاء القوات الإسرائيلية وابتعادها عَنْ المناطق السكنية يزيل سبب التظاهي وإنْ لَمْ يزِل سبب الضيق الَّذي سيستمر مَا استمر الاحتلال .

الأحكام المجرِّمة للأفعال الإسرائيلية :

حددت المادة ٥ (ج) مِنْ ميثاق المحكمة العسكرية الدَوْلية للشرق الأقصى ١٩٤٦ م الجرائم ضِدَّ الإنسانية بأنَّهَا : قتل النفس والإبعاد، ويُسْأَل عَنْ هَذِهِ الأفعال كُلّ مشارك فِيهَا أيًّا كَانَ موقعه فِي المخطط الإجرامي .

وتضمنت المادة ١١ (ج) مِنْ قانون مجلس الحلفاء رقم ١٠ بشأن معاقبة الأشخاص المذنبين فِي جرائم الحرب والجرائم ضِدَّ السلام وضِدَّ الإنسانية بعض الجرائم الأخرى ضِدَّ الإنسانية، مِثْل : الفظاعة والتعذيب والاضطهاد الديني أوالعنصري أوالسياسي، ثُمَّ تَأَكَّدَ تجريم هَذِهِ الأعمال فِي المبدأ السادس (ج) مِنْ مبادئ : القانون الدَوْلي فِي ميثاق محكمة نوريمبرج وفِي حكم المحكمة وفِي المادة الثانية مِنْ مشروع قانون الجرائم ضِدَّ أمن وسلامة الإنسانية فأضافت الإبادة وغيرها، مِمَّا يرتكبه الأفراد لحساب السلطات أوترتكبه هَذِهِ السلطات مباشرة. وتَأَكَّدَ تجريم هَذِهِ الأفعال أيْضًا فِي المادة الخامسة مِنْ قانون محكمة يوغوسلافيا السابقة الَّتي أكَّدَت مقاضاة الجناة عَنْ هَذِهِ الأفعال ضِدَّ السكان المدنيين فِي صراع مسلح داخلي أودَوْلي، كَمَا تَأَكَّدَ فِي المادة الثالثة مِنْ قرار مجلس الأمن رقم ٩٥٥ لسنة ١٩٩٤ م بإنشاء محكمة رواندا فِي ١٩٩٤/١١/٨ م. وأشار مشروع قانون الجرائم الَّتي يَتِمّ ارتكابها ضِدَّ أمن وسلامة البشرية لعام ١٩٩٦ م فِي مادته ١٨ إلى أنَّ هَذِهِ الجرائم يجب أنْ ترتكب بطرق منهجية أوعَلَى نطاق واسع موجه مِنْ خلال الحكومة أوأنظمة أومجموعة معينة، وأضافت إلَيْهَا النفي العشوائي أوالنقل الإجباري للسكان والسجن التعسفي والتشويه والإضرار البدني الشديد، وكافة الأعمال الحاطّة بالكرامة أوتدمير السلامة البدنية أوالعقلية .

كررت الفقرة الأولى مِنَ المادة السابعة مِنْ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدَوْلية نفس الجرائم ضِدَّ الإنسانية وأضافت إلَيْهَا التفرقة العنصرية. وحددت الفقرة الثانية مِنْ نفس المادة : الهجوم الموجه ضِدَّ السكان المدنيين هُومَا كَانَ فِي شكل سياسة خاصة بالدَّوْلَةِ. كَمَا عرفت الإبادة بأنَّهَا تشمل : جعل ظروف الحياة المحيطة أكثر سوءًا والحرمان مِنَ القدر الكافي مِنَ الطعام والدواء بقصد التسبب فِي إهلاك جزء مِنَ السكان. أمَّا المادة الثانية مِنَ اتفاقية منع

جريمة الإبادة الجماعية والعقاب عَلَيْهَا فِي ١٩٤٨/١٢/٩ م فَقَد أوضحت الجرائم الَّتي تدخل فِي عداد إبادة الجنس مَتَى ارتكبت بنية تدمير مجموعة وطنية أوعرقية أوعنصرية أودينية جزئيًا أوكليًا، وأهمها قتل أعضاء الجماعة .

الجرائم ضِدَّ اليهود والجرائم ضِدَّ الفلسطينيين :تعرض اليهود لعدد مِنْ صور الإبادة عَلَى أيدي القوات النازية، وذلِك خلال الحرب، وبسبب اتهامهم بالخيانة العظمى وتواطئهم بوصفهم رعايا ألمانًا ضِدَّ الشعب الألماني. وقَد جرِّمت هَذِهِ الأعمال واعتبرت جرائم ضِدَّ الإنسانية، ويَتِمّ مطاردة كُلِّ مَنْ لَهُ صلة بهَذِهِ الجرائم ومحاكمتهم فِي إسرائيل. وقَد اعتبرت الجمعية العامة فِي قرارها ٩٥ لعام ١٩٤٩ م مبادئ ميثاق نوريمبرج وأحكام المحكمة فِي نوريمبرج وطوكيو أنَّهَا مِنْ مبادئ القانون الدَوْلي، وفِي ١٩٦٣/١٢/٢ م أكَّدَت الحكومة البريطانية أنَّهَا تعتبر مبادئ نوريمبرج تتمتع لَدَى الدُّوَل بوضع القانون الدَوْلي العرفي .

أمَّا أعمال إسرائيل الَّتي تجرمها قواعد القانون الدَوْلي الْمُشَار إلَيْهَا فيعظم تجريمها وتضعف بسبب اختلاف الأوضاع الَّتي ارتكبت فِيهَا. فأعمال إسرائيل لَيْسَت رَدًّا عَلَى استفزاز أوخيانة وإنَّمَا هِيَ عمل مُدَبَّر ضِدَّ احتجاج السكان الفلسطينيين عَلَى أبدية الاحتلال وسياسات الخنق والحصار والعبث بالمقدسات وأعمال الاستفزاز. كَمَا أنَّ أعمال السلطات الألمانية تمت ضِدَّ رعايا ألمان لَمْ يَكُن القانون الدَوْلي تطور ليتدخل فِي دائرة العلاقة بَيْنَ الدَّوْلَة ورعاياها، ولولا أنَّ المحاكمة تمت عَلَى أيدي المنتصرين، ولَمْ تطل سِوَى المنهزمين، ولعبت الصهيونية العالمية دورًا فعالاً فِي عقد اتفاق لندن ونظام المحكمة وتشكيلها وعملها وأحكامها لظلت قواعد المسئولية الجنائية الدَوْلية للأفراد تحبو، كَمَا أنَّ عاملاً حاسمًا ارتبط بهَذَا الموقف، وهُو أنَّ المحاكمة والإعدام لرموز النظام النازي اعتبر بمثابة إحدى إجراءات تتويج الانتصار وإذلال الألمان واستئصال أركان النظام النازي وبداية لبرنامج أطول وأعمق لاستئصال النازية كعقيدة ونظام سياسي denazification .

وإذَا كَانَ اليهود قَد تعرضوا للإبادة فِي معسكرات الاعتقال وغرف الغاز، فَإنَّ الفلسطينيين قَد تعرضوا للإبادة فِي ديارهم بَعْدَ أنْ حاصرتهم إسرائيل وأغلقت عليهم المنافذ واستخدمت فِي

إبادتهم سياسات الْقَمْع والتجويع والحصار والإنهاك والحصد المباشر. كَذَلِكَ نلاحظ أَنَّهُ إِذَا كَانَ اليهود قَد عوقبوا عَلَى خيانتهم العظمى لوطنهم الألماني أوبسبب موقف النازية العنصري مِنَ اليهود وغيرهم، فَإِنَّ إبادة الفلسطينيين تَتِم باعتبارها جزءًا مِنْ عقيدة صهيونية لإفناء صاحب الحق، كَمَا تَتِم بسبب كفاح الفلسطينيين ودفاعهم عَنْ حقهم فِي الحرية وتقرير المصير، ولا شَكَّ أَنَّ كبت الحرية وتعويق ممارسة الحق فِي تقرير المصير جريمة، وأَنَّ التصدي بالقمع لحركة التحرير مِنْ قيد الاحتلال والغضب جريمة أخرى .

مِمَّا تقدم يتضح أَنَّهُ إِذَا كَانَ قاتلو اليهود قَد أُعدموا وعوقبوا ودفعت ألمانيا تعويضات لأسر الضحايا وابتزت إسرائيل ألمانيا حَتَّى النخاع وتستخدم تجاه العالم كله عقدة اضطهاد اليهود، فَإِنَّ الفلسطينيين أولى بِأَنْ يُنتصف لَهُم ضِدَّ قاتليهم وجلاّديهم وأولى مِنَ اليهود بالتعويض، ولَكِن المؤسف أَنَّ الغرب لا يتفهم حَتَّى دوافع ثورة الشعب الفلسطيني، ولا يعارض منطق إسرائيل القائل بِأَنَّ استخدام العنف ضِدَّ إسرائيل لَنْ يجدي فِي دفعها إِلَى مزيد مِنَ التنازلات، وأَنَّ الصيغة المثلى للتسوية هِيَ مائدة المفاوضات .

أشكال المحاكمة وإجراءات التحقيق :

لا جدال فِي أَنَّ شعور الجناة فِي إسرائيل بِأَنَّهُم لَنْ يفلتوا بجرائمهم دُونَ عقاب أمر أساسي لتأكيد الشعور بالعدل والقانون فِي المنطقة، ولِذَلِكَ لا بُدَّ مِنْ قيام الحكومات والمنظمات العربية بتوثيق جرائم إسرائيل، كَمَا يُمْكِن أَنْ تتخذ المحكمة صورتين متوازيتين : الأولى أهلية : بتشكيل محكمة خاصة تضم بعض الشخصيات الدَوْلية المعروفة، والثانية : مطالبة الجمعية العامة بتشكيل محكمة جنائية دَوْلِيَّة تُرْفَع أمامهما الدعاوى ضِدَّ المتهمين الإسرائيليين، وهَذَا أمر ممكن لأَنَّ ميثاق الأمم المتحدة لا يتضمن مَا يشير إِلَى اختصاص المجلس دُونَ الجمعية فِي هَذَا الشأن .

وإِذَا كَانَ العمل قَد شهد إنشاء محكمتي يوغوسلافيا ورواندا بقرارات مِنْ مجلس الأمن، فَإِنَّنَا نذكر أَيْضًا أَنَّ الجمعية العامة هِيَ الَّتي تحمست لإنشاء محكمة جنائية دَوْلِيَّة دائمة مُنْذُ أوائل

الخمسينيات، ولكن الدول لم تكن يومها مستعدة لقبول اختصاص جنائي دولي دائم، وليس إنشاء محكمتي يوغوسلافيا ورواندا إلا حلا جزئيا ومرحليا، حيث تختص كل من المحكمتين للنظر في الجرائم التي ارتكبت في يوغوسلافيا ضد المسلمين والكروات على أيدي الصرب، وتلك التي ارتكبت ضد التوتسي (أوالهوتو)، خلال المذابح العرقية التي نشبت في رواندا من أبريل - يوليو١٩٩٤ م. ولا يخفى أن ما أسهمت به هاتان المحكمتان قد دفع خطوات إلى الأمام فكرة المحكمة الجنائية الدائمة، ويجعل إنشاء محكمة لمحاكمة الجناة الإسرائيليين أقرب إلى الواقع من ذي قبل .

غير أن هناك ثلاث نقاط يتعين إبرازها في هذا السياق :

الأولى - أن المتهمين النازيين كانوا رهن الاعتقال، كما أن قوات الناتو قد اعتقلت بعض الشخصيات الصربية المطلوب اعتقالها، بينما لم يتيسر محاكمة المدبر الرئيسي لمذابح البوسنة وكوسوفا، وهو رئيس يوغوسلافيا ميلوسوفيتش، الذي عبأ الغرب شعبه ضده فأزاحه في مظاهرات صاخبة فرضت تصحيح الانتخابات المزورة، كما لم يتيسر - لاعتبارات أخرى - محاكمة الرئيس صدم حسين، الذي ترددت فكرته طوال العقد الأخير .

أما في حالة فلسطين فإن المتهم الرئيسي هو باراك رئيس الحكومة ووزير الدفاع، ثم شارون، وغيره ممن اعتبروا إبادة الفلسطينيين فريضة صهيونية والموت دونها شهادة وقربانا للمثل العليا الصهيونية، فكيف يقدم هؤلاء إلى المحاكمة إذا تقرر إنشاء المحكمة ؟ .

ولا شك أن تقارير لجان حقوق الإنسان ومنظماته بصدد الانتهاكات الإسرائيلية، وإن كانت متواضعة قياسا على الأساليب الوحشية التي تمارس بالفعل، سوف تكون هامة في عمل سلطات الاتهام. وفي حالة رواندا، تعاونت الدول المجاورة مع حكومة رواندا على تقديم كبار الجناة في المذابح العرقية إلى محكمة رواندا الجنائية الدولية في مقرها في أروشا في تنزانيا. فالدولة والأفراد في حالتي يوغوسلافيا ورواندا قد تورطوا جميعا في الجرائم العرقية .

الثانية - لا جدال في أن الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل والإسرائيليون جرائم معاقب عليها

كما أوضحنا، ولكن صعوبة تقديم المتهمين للمحاكمة لا يجوز أن تعيق جهود تأكيد ثبوت هذه الجرائم، بل وإثبات أن ارتكابها من متطلبات المشروع الصهيوني، مما يطعن المشروع في أساسه الأخلاقي، ولذلك طالبت بإلحاح بإحياء قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية ؛ لأن العنصرية جريمة دولية مستقرة وتسري الأحكام الخاصة بهذه الجريمة على الصهيونية، فضلا عما يلحق بهذه الحركة العنصرية من جواز انطباق الأحكام الأخرى الخاصة بإبادة الجنس وغيرها .

محاكمة المتهمين الإسرائيليين أمام المحكمة الجنائية الدولية :

فصلت المواد ٦، ٧، ٨ من النظام الأساسي للمحكمة طوائف أربعا من الجرائم وهي : جريمة الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وجريمة العدوان، وقد ارتكبتها إسرائيل جميعا، سواء في فلسطين المحررة أو تلك التي لا تزال رهن الاحتلال وتخضع للحماية المقررة في القانون الدولي الإنساني .

كما أكدت المادة ٢٥ من نظام المسئولية الجنائية الفردية، مثلما أكدت المادة ٢٧ عدم الاعتداد بالصفة الرسمية للمتهم، بل قدرت المادة ٢٨ مسئولية القادة والرؤساء، أما المادة ٢٩ فقد قررت عدم سقوط الجرائم بالتقادم، غير أن محاكمة المتهمين أمام هذه المحكمة عن الجرائم التي ارتكبت ولا تزال ترتكب في فلسطين تبدو مستحيلة **للاعتبارات الآتية :**

- لا يسري اختصاص المحكمة على الجرائم التي تقع من الأفراد والدول قبل بدء نفاذ نظام المحكمة، أوقبل انضمام الدولة إلى هذا النظام، وذلك تطبيقا للمادة ١١ بشأن الاختصاص الزمني. كما لا يسأل الشخص جنائيا عن سلوك سابق على بدء نفاذ النظام بموجب المادة ٢٤.

وتنص المادة ١٢ فقرة ٢ على أنه يجوز للمحكمة أن تمارس اختصاصها إذا كانت واحدة أوأكثر من الدول التالية : طرفا في هذا النظام الأساسي أوقبلت باختصاص المحكمة (فيما يتعلق بالجريمة قيد البحث)، وهي الدول التي يقع في إقليمها السلوك قيد البحث ...، أوالدولة التي يكون الشخص المتهم بالجريمة أحد رعاياها .

- يؤكد نظام المحكمة سواء في المادة ١٢ أوالمادتين ١٣، ١٤ بشأن ممارسة الاختصاص وصور إحالة القضايا : أن الدولة التي يحاكم مواطنوها لا بد أن تكون طرفا في النظام أوقبلت النظام في الحالة المحددة محل النظر .

- ويجوز لإسرائيل حتى لو قبلت نظام المحكمة وفق المادة ١٩ فقرة ب إذا كانت مختصة بنظر الدعوى لأنها تحقق فيها أوتباشر الفصل القضائي فيها أوقامت بذلك الفعل .

- كما يمكن لإسرائيل أن تفلت من مثول رعاياها أمام المحكمة متى أعلنت أنهم حوكموا أمام محاكمها عن سلوك محظور بموجب المواد ٦، ٧، ٨ من هذا النظام، ما لم تكن الإجراءات في المحكمة الإسرائيلية يشوبها عدم الاستقلال أوالنزاهة أو اتخذت المحاكمة شعارا لحماية الشخص من المسئولية الجنائية عن جرائم داخلة في اختصاص المحكمة .

- يجوز لإسرائيل بموجب المادة ٧٢ الامتناع عن تقديم معلومات تتصل بالأمن الوطني.

- يجوز لإسرائيل أن تطبق قانونها الوطني والعقوبات المنصوص عليها بما فيها نص المادة٨٠.

لن تطبق جريمة العدوان إلا بعد تعريفها واعتمادها من مجلس الأمن وما دام الاعتقاد قائما بأن إسرائيل لن تنضم إلى هذا النظام في المستقبل القريب فإن ذلك يعني أن المحكمة الجنائية الدولية لن تستخدم ساحة لتحقيق العدل والقصاص من المتهمين الإسرائيليين .

الخلاصة :

إذا كانت محاكمة المتهمين الإسرائيليين أمام المحكمة الجنائية الدولية غير واردة سواء لعدم انضمام إسرائيل إلى نظامها أوللثغرات العديدة التي أوضحناها ؛ فإن إنشاء محكمة جنائية خاصة لن يكون ميسورا، وإن تحقق ذلك جدلا ؛ فسوف تتبقى المشكلة، وهي كيفية القبض على كبار المجرمين الإسرائيليين للمثول أمام المحكمة الخاصة، خاصة مع مساعدة الولايات المتحدة لإسرائيل، ولكن المحاولة تستحق العناء لما تحققه من آثار سياسية ونفسية .

٨ـ إسرائيل وجرائم إبادة الجنس في الأراضي الفلسطينية

أصبح يقينا لدى الإعلام الدولي الذي يغطي تفاصيل المواجهات اليومية بين الشعب الفلسطيني الأعزل والجيش الإسرائيلي أن ما تمارسه إسرائيل هو عملية إبادة منظمة لهذا الشعب. ذلك أن قيام الجيش الإسرائيلي بحصد الأبرياء وضرب المدن بالصواريخ والطائرات، وتكثيف المواجهات والاستفزازات لا يمكن أن يكون مجرد عمل لتفريق المحتجين المتظاهرين ضد تصرفات السلطات الإسرائيلية. أما أعمال الإبادة ضد الفلسطينيين فهي واضحة من استخدام الرصاص الحي والقنابل المحرمة والصواريخ والدبابات والمدرعات وكأن الجيش الإسرائيلي يواجه جيشا مقابلا ، كما أن العمليات تجري ضد السكان الأبرياء في مناطق سكنهم وداخل منازلهم ، ولم تميز حتى بين ضاربي الحجارة من الأطفال وبين الشباب والشيوخ والنساء فهي إبادة ضد العرق الفلسطيني دون تمييز.

أما أدلة الإبادة إلى جانب ما سبق فهي متوفرة في قيام الجيش بضرب الصبية في رؤوسهم وعيونهم وحتى ضربهم بالرصاص والقنابل المطاطية بقسوة تنم عن حقد دفين، لدرجة أن الأطباء يرون خطورة أكبر على حياة المصابين لوحاولوا إخراج الرصاص. وتتمثل صور الإبادة أيضا في إغلاق الحدود الفلسطينية مع الدول المجاورة ومحاصرة المدن الفلسطينية وإغلاق المعابر والممرات بينها وإغلاق الموانى والمطارات وفرض حظر اقتصادي خانق بلغ حد احتجاز السكان في أماكن إقامتهم دون عمل أومؤن ومنع وصول الإمدادات الغذائية الطبية لهم، وحصرهم في خيار واحد هو الموت بنيران جيش الاحتلال. وقد أكملت إسرائيل هذه الحلقة المفرغة بطرد الأمل من نفوس الفلسطينيين ونسف طريق السلام فلم يبق أمامهم إلا الموت برصاص الاحتلال في مواجهات هي أشبه بالمذابح المتعمدة.

وقد قررت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بناء على تقرير المقرر الخاص بتشكيل لجنة محايدة للتحقيق في المجازر الإسرائيلية تمهيدا لتقديم المسئولين للمحاكمة. من ناحية أخرى

قررت قمة شرم الشيخ تشكيل لجنة لتقصي الحقائق فيما ترتكبه إسرائيل من مخالفات خطيرة ضد الشعب الفلسطيني ، مثلما قررت القمة العربية يوم ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٠ تعقب مجرمي الحرب الإسرائيليين من خلال مطالبة مجلس الأمن بتشكيل محكمة جنائية دولية على غرار محاكم يوغوسلافيا السابقة ورواندا .

غير أن الاتجاه إلى معاقبة مرتكبي المجازر من الإسرائيليين وهم الجنود ورجال الجيش ورئيس الوزراء ووزير الدفاع لا يجد له صدى للأسف في الغرب فبدأ العالم العربي يتساءل عن سبب هذا التمييز المخزي الذي يلاحظه من جانب الغرب بين الاستخفاف بما يرتكب من جرائم ضد الشعب الفلسطيني وبين تعاون الغرب مع إسرائيل والصهيونية على تعقب كل من اتهم من جانبهم حقا أوظلما بأن له صلة بأعمال الإبادة التي تعرض لها اليهود خلال الحرب العالمية الثانية. والمقارنة بين ما يدعي اليهود أنهم عانوه وبين مجازر إسرائيل ضد الفلسطينيين **تظهر عددا من الحقائق:**

الحقيقة الأولى: أن اليهود تسببوا فيما حاق بهم بسبب سلوكهم إزاء القوى المحاربة وارتكابهم في أوطانهم جرائم تمس ولاءهم لهذه الأوطان وتعرضهم للإعدام بتهم الخيانة العظمى.

والحقيقة الثانية: أن اليهود استدروا عطف العالم ثم ابتزوا الدول المعنية وأقاموا المحاكم الدولية وشرعوا القوانين التي تجعل إبادة الجنس وجرائم الحرب جرائم ضد سلام الإنسانية وآمنها.

الحقيقة الثالثة: أن إسرائيل قد حصلت على حق محاكمة أي شخص أيا كانت جنسيته أمام محاكمها بتهم إبادة الشعب اليهودي.

فما هو ذنب الفلسطينيين وأطفالهم الذين يتم إبادتهم يوميا سوى أنهم يطالبون بجلاء قوات الاحتلال ويطلبون لوطنهم السليب الحرية ؟ وما هو الوصف القانوني لما يقوم به الجيش الإسرائيلي وقادة إسرائيل ؟ وماذا يفعل الفلسطينيون العاجزون إذا سد العالم أمامهم طريق

الخلاص وكَذَلِكَ طريق القصاص ؟ وهَلْ يستبشع العالم الحر بَعْدَ ذَلِك أن يتحول عمل الإبادة الإسرائيلي إلَى نيران تغلي فِي صدور الملايين فِي المنطقة وفِي العالم؛ فترتكب أعمال القصاص الخاص بَعْدَ ذَلِك ضِدَّ أي يهودي حَتَّى لَو كَانَ بريئًا مِمَّا يقوم بِهِ جيش الاحتلال ودَوْلَة الإرهاب؟ وهَلْ نسلِّم بَعْدَ ذَلِك بِأَن دم اليهود أنقى مِن الدم العربي وأن مجرد المقارنة هِيَ تطاول عَلَى المقدسات الَّتِي سلم الغرب بِأَن مِن بَيْنَهَا مجرد مناقشة أعداد مِن زعم اليهود أَنَّهُم هلكوا فِي المحارق النازية وأن لَنَا عبرة فِيمَا سن فِي الغرب مِن قوانين تكمم الأفواه وَتلجم الألسن إذَ تعلق الأمر باليهود ؟

لَقَد خسر اليهود أكبر كسب حققته إسرائيل فِي حياتها وهُو استكانة العالم العربي إلَى وجود إسرائيل وقبولة النفسي والضمني بذَلِك فِي مدركاته وفِي عقله الباطن حَتَّى أن معارضة التطبيع كَانَت تَتِم بأصوات خافتة وأنفاس لاهثة خشية أن يتهم المعارضون بِأَنَّهُم عفا عليهم الزمن، فَإِذَا سلوك إسرائيل يعيد إلى صدور العرب نفس شعورهم يوم اغتصاب فلسطين عام ١٩٤٨ مَعَ فارق واحد هُو أن مجموع ضحايا الإبادة الإسرائيلية مِن ١٩٤٨ حَتَّى ٢٠٠٠ قَد أضاف رصيدًا هائلاً مِن عدم الثقة بأَي تعايش مَعَ هَذَا الكيان الغريب ولِذَلِكَ لقي الخطاب العربي هوى فِي نفوس العرب، وأحيا هَذَا الشعور شعورًا مضادًا يغذيه حب البقاء وغريزة الاستمرار ضِدَّ التهديد باقتلاعهم وإبادتهم، فَهَل يرضي الغرب أن يتسابق العرب واليهود عَلَى الإبادة المتبادلة؟ وباختصار هُنَاكَ جرائم إبادة وهُنَاكَ جرائم ضحايا فِي فلسطين والمطلوب أن تنصب المحاكم ولجان التحقيق حَتَّى يلقى كُلّ مجرم جزاءه وحَتَّى تبرأ ضمائر الغرب والمجتمع الدَوْلِي مِن جريمة أُخْرَى وهِيَ السكوت عَلَى مَا يرتكبه الصهاينة مِن آثام ، ولَمْ يتحقق العدل ويرتدع المعتدي الَّذِي يتسلح بالقوة ويندفع بغريزة الانتقام وإبادة صاحب الْحَقّ الَّذِي اغتصب الصهاينة فَلَيْسَ بمستبعد أن يتسلح العرب وأن تغرق المنطقة فِي بحار مِن الدماء لَنْ يَكُون الغرب معصومًا مِنْهَا ولا سعيدًا بمشاهدتها .

٩- إسرائيل وتبدل معايير الدَّوْلَة المنبوذة في النظام الدَوْلي

الدَّوْلَة المنبوذة : هُواصطلاح شاع مُنْذُ عِدَّة عقود فِي العلاقات الدَوْلية ، وحَتَّى الآن، وإن اختلف مفهوم النبذ والمعايير الَّتي تُنْبَذ الدَّوْلَة عَلَى أساسها، وقدر النبذ الَّذي تعانيه، والجهة الَّتي تضع معايير نبذ الدُّوَل. وقَد انصرف معنى النبذ إلَى صفة سلبية تلحق بالدَّوْلَة، فتجعل التعامل مَعَهَا غَيْر مُسْتَحَب، وتغدو ـ لأسرة المجتمع الدَوْلي ـ إمَّا عدوًّا خارجًا عَنْ أعرافه، أوكريهة فِي نظره، أوببساطة تقع فريسة ظروف لا دخل لَهَا بِهَا فَيَلْحَقَهَا النبذ ظلمًا فِي نظر البعض وحَقًّا فِي نظر الآخرين .

ويُمْكِن القول إنَّ فكرة نبذ الدَّوْلَة فِي المجتمع الدَوْلي، والَّتي تنصرف إلَى عزلها وعزلتها، فكرة عرفتها المجتمعات الداخلية عَلَى مَرِّ العصور، غَيْر أنَّ تطبيق الفكرة فِي العلاقات الدَوْلية المعاصرة بدأت مُنْذُ الحرب العالمية الثانية، حَيْثُ صارت ألمانيا واليابان وإيطاليا، وهِيَ دُوَل المحور فِي عداد الدَوْل الأعداء الَّتي استثنى ميثاق الأمم المتحدة حظر استخدام القوة فِي حالاتها، مِنْ ضمنها حالة تجدد العداء مِنْ جانب هَذِهِ الدَوْل. ولَمْ تلبث الحرب الباردة أنْ بدأت عام ١٩٤٦ م فَأُضِيفَ إلَى هَذِهِ الدُّوَل ـ فِي نظر الحلفاء الغربيين ـ دُوَل المعسكر الشيوعي.

وقَد درجت الدراسات عَلَى استخدام معيار كَمِّي وَصْفِي قوامه عدد الدُّوَل المتعاملة مَعَ الدَّوْلَة المنبوذة، ومساحة الحركة الْمُتَاحَة لَهَا عَلَى المسرح الدَوْلي، وأدرج عَلَى القائمة وفْقَ هَذَا المعيار إسرائيل وتايوان مُنْذُ ١٩٧١ م وجنوب إفريقيا، تحت الحكم العنصري، قبل عام ١٩٩٣ م، وكوبا : المفروض عَلَيْهَا جزاءات مجلس الأمن مُنْذُ ١٩٦١ م، وكَذَلِكَ الجزاءات الأمريكية حَتَّى الآن، ثُمَّ كوريا الشمالية. أمَّا إسرائيل فَقَد عَدَّهَا الباحثون مِنَ الدُّوَل المنبوذة حِينَذَاكَ، دُونَ أنْ يحددوا أسباب النبذ، وهِيَ أسباب متعددة فِي ظل الصراع العربي الإسرائيلي، بدأ النبذ بالسبب الأول، وهُو قيام إسرائيل بالقوة الَّتي ساندتها الشرعية الدَوْلية السياسية غَيْر القانونية الَّتي أمْلاهَا الواقع الدَوْلي عَلَى حساب أصحاب الأرض مِنَ الفلسطينيين .

ولَمَّا احْتَلَّت إسرائيل بقية فلسطين وأقاليم عربية أُخْرَى، أَصْبَحَ سبب النبذ والمقاطعة العربية والصديقة عَلَى امْتِدَاد العالم هُو رفض إسرائيل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢، القاضي بتسوية المشكلة فِي الشرق الأوسط عَلَى أساس قبول إسرائيل بحدود مَا قبل ٤ يونيو١٩٦٧ م مقابل ردها للأراضي الَّتي احتلتها يوم ٥ يونيو، وتطبيع العلاقات مَعَ جيرانها فِي العالم العربي .

فَلَمَّا رفضت إسرائيل تنفيذ شروط التسوية فِي القرار ٢٤٢ استَجَدَّت عوامل، أهمها : حرب ١٩٧٣ م، وتغير ميزان القوة بَيْنَ إسرائيل والعرب، ثُمَّ ظهور الدور الأمريكي الساعي إِلَى دفع التسوية السياسية والإقليمية، وظهور القوة السياسية والمالية والبترولية العربية، والَّتي دفعت إِلَى تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية، فأصبح النبذ لإسرائيل قائمًا هَذِهِ المرة عَلَى أساس أيديولوجي ولَيْسَ لمجرد رفضها الانسحاب وفْق قرار مجلس الأمن. ولَمَّا اتَّجَهَت التطورات نحو عقد اتفاقات سلام مَعَ إسرائيل، وإنهاء حالة الحرب مَعَهَا ؛ أُلْغِيَ هَذَا السبب، وانفسح المجال واسعًا أمام إسرائيل ؛ لتنطلق إِلَى الآفاق العالمية والعربية بمجرد الاتفاق فِي مدريد عَلَى صيغة التسوية، وبالذَّاتِ بَعْدَ الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني، فرفع القيد عَنْ إسرائيل واتَّسَعَت دائرة علاقاتها مَعَ دُوَل العالم الَّتي نبذتها قبل مدريد تضامنًا مَعَ الموقف العربي، بَلْ وجنت معظم ثمار السلام بمجرد التعاقد عَلَيْهِ، وقبل أنْ تنفذ تبعاته .

أمَّا نظرية النبذ الَّتي أفلتت مِنْهَا إسرائيل، فَقَد ركزت عَلَى سببين لنبذ الدُّوَل وفْق تقرير واشنطن، السبب الأول هُو عدم احترام المعايير العالمية لحقوق الإنسان، ويلحق بذَلِك عدم تنفيذها للمتطلبات الديمقراطية، وقَد طبق هَذَا المعيار – بوصفه معيارًا سياسيًّا وأخلاقيًّا مطاطًا – تطبيقًا انتقائيًّا، فَمَا وافق عَلَيْهِ برئت ساحته، ولَو لطخت يداه كُلَّ الصحفات، ومَن استعلى عَلَى التوجيهات أُدْرِجَ فِي القائمة السوداء السنوية، حَتَّى لَو بَرَّأَتْهُ كُلُّ الساحات الأخرى.

ثُمَّ أُضِيفَ سبب آخر للنبذ، وهُو ممارسة الإرهاب أودعمه أوالتستر عَلَيْهِ أوتشجيعه بأية صورة، وترك لواشنطن أنْ تحدد مَا يُعَدُّ ومَا لا يُعَدُّ مِنْ قبيل الأعمال الإرهابية. وتطبيقًا لِهَذَا المعيار تصدرت إيران والسودان وسوريا وليبيا القائمة جنبًا إِلَى جنب مَعَ كوريا الشمالية، ولَكِن

بتهمة حيازة أسلحة غَيْر تقليدية، ورفض التفتيش الـدَوْلي عَلَيْـهَا، وهِـيَ تهمـة لحقـت بـالعراق وأخضعته لَيْسَ فقط لعمليات تفتيش، بـل أيضًـا لأعمـال تدمـير هَـذِهِ الأسـلحة، وعَلَـى حسـابه وتحت إشراف دُوَلِي .

أمَّا إسرائيل فَقَد أصْبَحَت – فِي نظر واشنطن – دَوْلَة رائـدة فِـي إعـلاء القيـم الديمقراطيـة، ومثلاً يُحْتَذَى بهِ فِي التسامح ونبذ العنف والتعصب، ومِنْ أهم حصون مكافحة الإرهاب .

ولا يجد المرء صعوبة فِي أنْ يسوق مِنَ الأمثلة مَا يجعل إسرائيل فِي مقدمة الدُّوَل الَّتي تنـأى عَنِ التسامح وتتحكم فِي سلوكها الـدَوْلي جماعـات التعصـب الديـني والسياسـي، ويُقِـرُّ قضاؤهـا أعمال التعذيب والتنكيل بالفلسطينيين، وتقوم حكومتـها بأعمـال الاغتيـال السياسـي والإرهـاب وتجاهر بهِ وتفخر، ولا تحترم التزامًا ثنائيًّا أو عالميًّا، كَمَا تحوز كُـلَّ أنـواع الأسـلحة، وتتعـاون عَلَى حيازتها مَعَ غيرها، وترفض الانضمام إلَى اتفـاق الحظـر الجزئـي للتجـارب النوويـة، كَمَـا ترفض السامح بالتفتيش الدَوْلي عَلَى منشآتها، وتفرض عَلَى العالم مفاهيم شاذة للقانون الدَوْلي .

وهَكَذَا أصْبَحَ العالم بمعاييره وسلوكه فِي جانب وإسرائيل فِي جانب آخر، وألصـق الإرهـاب والتعصب ورفض قرارات الأمم المتحدة وانتهاك القانون الدَوْلي بِدُوَل عربية وإسـلامية، وغيرهـا، بَيْنَمَا إسرائيل الَّتي تجسد كُلَّ الرذائل لا تزال – فِي نظر واشنطن – كَمَا هِيَ .

إنَّ هَذِهِ النظرية القاصرة تهدد مكانة الولايات المتحدة نَفْسَهَا وتفرغ قوتـها العظمـي مِـنْ أهـم مقوماتها وهُو العامل الأخلاقي الَّذي يجعل للنبذ فِي العلاقات الدَوْلية سببًا واحدًا ينطبـق عَلَـى الجميع دُونَ تمييز، وهُو عدم احترام الدَّوْلَة – أية دَوْلَة – لمعايير السلوك الدَوْلي المتحضر، ولَكِن كَيْفَ يَتَأَتَّى ذَلِك لواشنطن وبرلمانها أنْ يضع نفسه فِي موضع الْمُشَرِّع الدَوْلي فيشرع للآخريـن ؟، ولا يَتَوَرَّع عَنْ تشويه قواعد القانون الدُّوَلِي، خاصة إذَا تعلق الأمر بمصلحة إسرائيل.

ولَكِن الأغرب أنْ تُصِرَّ واشنطن وإسرائيل عَلَى الحديث عَنِ الشرعية الدَوْلية الَّتي يلتزم بـهَا الضعفاء ؛ ولِذَلِكَ فَإنَّ نقطة البداية فِي تحديد معيار الدُّوَل المنبوذة أنْ يَتِمَّ أوَّلاً تعديل كفة النظام الدَوْلي المقلوب، وأنْ تصعد قوى تجعل التوازن والتحديد أمرًا مُمْكِنًا .

١٠ـ أعمال الإبادة

وحق الدفاع الشرعي لإسرائيل

لايكف الإسرائيليون على المستويات الرسمية والإعلامية وفى المقابلات السياسية عن إقناع العالم بأن حملة الإبادة التى تمارسها الدولة العبرية وجيشها ومؤسساتها والمستعمرون المتوطِّنون فى الأراضى الفلسطينية لها مبرر مشروع فى القانون الدولى وهو حق الدفاع الشرعى عن النفس. وتقسم إسرائيل أعمالها ضد الفلسطينيين إلى قسمين هما: الأعمال التى تتخذها بمناسبة وقوع عمليات فلسطينية ضد جيشها أومستعمريها فى الأراضى الفلسطينية أو داخل أراضى إسرائيل. وهذه العمليات تسميها إسرائيل " دفاعًا شرعيًا عن النفس"، وهى "رد" على الأعمال الفلسطينية. والقسم الثانى يشمل الأعمال التى تقوم بها إسرائيل لكى "تحبط" بها أعمالاً فلسطينية تفترض إسرائيل وقوعها بالضرورة ضدها فى فلسطين وداخل إسرائيل، وهذه تسميها إسرائيل " الدفاع الشرعى الوقائى "، وفى الحالين تمارس إسرائيل ـ كما تقول ـ حقًا ثابتًا فى القانون الدولى، دفاعًا عن أمنها وعن مواطنيها. وقد أكدت الولايات المتحدة لإسرائيل هذا الحق، وأوضحت فى كل المناسبات وفى كل التصريحات أن إسرائيل تمارس حقًا قانونيًا واضحًا.

والحق أن إسرائيل والولايات المتحدة يعملان على تقويض القانون الدولى من أساسه. ولولا أن الموقف الإسرائيلى والأمريكى قد أصبح عامًا ومعلومًا لدى المجتمع الدولى بأسره، ويخشى أن يغزو عقولاً ضعيفة فى العالم العربى، ولعله غزا بعضها ممن كنا نحسبهم خلاف ذلك، لما سجلنا الموقف الذى يجب ألا يمل الفقه العربى من تأصيله وتكراره وترسيخه إزاء هذا التشويه المتعمد والباس الباطل ثوب الحق وإتباع القول بالفعل.

أما أعمال إسرائيل التى تسميها الدفاع الشرعى " العادى " أوالتقليدى، إن صح التعبير، وهى المجموعة الأولى من الأعمال، فتشمل الإبادة الشاملة للسكان والمساكن والحيوان والزرع

والمرافق بكل أنواع الأسلحة الأمريكية، ويكون ذلك، كما تقول إسرائيل، قصاصا، عما قام به الفلسطينيون.

والدفاع الشرعى ـ فى القانون ـ حق طبيعى للأفراد والجماعات والدول ـ وهو يجد أساسه فى القانون الطبيعى أي فيما تشكل فى ضمير البشرية من قواعد يقتضيها الشعور بالعدل والإنصاف من الطبيعة البشرية ومن تعاليم السماء وحكمة الحكماء، فهو أسبق من القانون الوضعى. ومادام حق الدفاع الشرعى على هذا القدر من الثبات، فقد وضعت لممارسته ضوابط صارمة سواء فى القوانين الوطنية، أوفى القانون الدولى، على أساس أنه حق استثنائى يمارس بشكل فورى وفى غيبة سيطرة المجتمع الوطنى أو الدولى.

وأولى ضوابط ممارسة هذا الحق أن يكون ردًا على اعتداء من شخص محدد، وأن يكون الرد متناسبًا وبالقدر اللازم لدفع الاعتداء، وباستخدام أقل قدر من القوة لدفعه. فهناك إذن فرق واضح بين حق الدفاع ضد عدو وحق القصاص من معتدى. وقد قررت إسرائيل أن كل عمل فلسطينى أياً كان موقع حدوثه فى فلسطين أوفى إسرائيل عدوان، بصرف النظر عن أن هذا العمل نفسه رد على تصرفاتها. كذلك فإن حجم القوة المستخدمة لا يتناسب مطلقًا مع الفعل الفلسطينى، وهو جزء من مسلسل يبدأ بواقعة الاحتلال وسياساته. ومعنى ذلك أن إسرائيل لا تمارس الدفاع، وإنما ـ إن شئت ـ قصاصًا، وللقصاص قواعد مماثلة للدفاع الشرعى ولضوابطه، وأهم ملامحه وشروطه هو التناسب بين فعل القصاص وبين الفعل الذى استوجب القصاص. فإسرائيل لا تحدد الفاعل وإنما تقوم بعمليات واسعة تشمل الدبابات والجرافات والطائرات وتضرب فى كل اتجاه ضربًا عشوائيًا. وتسوى إسرائيل بين أى فعل فلسطينى سواء كان تصديًا لقوات الاحتلال، أوعملاً استشهاديًا بطوليًا ضد المواطنين الإسرائيليين الذين يدعمون على طول الخط سياسات شارون وأعماله الوحشية.

أما المجموعة الثانية من الأعمال الإسرائيلية فهى تلك التى تسميها الدفاع الشرعى الوقائى أوالردعى، وتقصد بها الأعمال التى لايسبقها أى عمل فلسطينى ولاتكون ردًا عليه، وهى أعمال تصفها إسرائيل بأنها تهدف إلى القضاء على الإرهاب الفلسطينى والمنظمات الإرهابية.

وتشمل هذه الأعمال بشكل خاص اغتيال أى مواطن فلسطينى، وتعمد اغتيال شخصيات معينة أعضاء فى هذه المنظمات، وهدم الأحياء التى يقيمون فيها حتى يتبرأ منهم ساكنوها ويبعدوهم طلبًا للسلامه والنجاة، وكذلك خطف شخصيات أخرى يكون مصيرها الاغتيال هى الأخرى، والتنكيل بذويهم وترويع المواطنين فى المساكن والطرقات وإشعارهم أنهم جميعا فى قبضة الاحتلال بشكل مباشر، فضلاً عن خنقهم والتضييق عليهم واحتلال المساكن والبقاء فيها واحتجاز سكانها وغير ذلك من صور الإبادة الحقيقية.

أما سند القول بأن ذلك دفاع شرعى عن النفس فتقيمه إسرائيل على أساس أن كل فلسطينى معاد لإسرائيل وأن تصرفاتها هى مقابل تفوقها على الفلسطينيين، وأنها كلما نشطت فى اغتيال وإبادة المواطنين، وكلهم أعضاء فى منظمات نشأت خصيصًا لمناهضة إسرائيل، كلما أمنت مواطنيها من هؤلاء لو أتيحت لهم فرصة الإضرار بإسرائيل لما ترددوا.

والحق أن القانون لا يعرف مطلقًا دفاعًا وقائيًا، وإنما المعترف به هو الدفاع الشرعى متى توفرت شروط ممارسته وضوابط هذه الممارسة.

ولو طبقنا المعيار الإسرائيلى لوجب أن يقوم العرب جميعًا وخاصة الفلسطينيون بالعمل نفسه ضد المواطنين الإسرائيليين لأنهم بطبيعتهم لا يختزنون سوى العداء للعرب، لا لأن العرب يكنون لهم الكراهية بسبب تصرفاتهم واختيارهم حكومة خرجت على تقاليد السلوك المتمدين، ولكن لأنهم يشعرون بأن غصبهم للوطن لايمكن أن يقبل به أصحاب الحق وأنه حتى لولم يبق سوى الأحجار والأطلال فى فلسطين فسوف تصرخ منادية بالثأر من هذا العِرق الهمجى الذى لم يحفظ التاريخ له مثيلاً.

والقانون الدولى والوطنى لا يعرف فكرة الدفاع الشرعى الوقائى، كما أن إسرائيل لايمكنها الاستفادة بحق الدفاع الشرعى التقليدى لأنها لاتستوفى شروط حق الممارسة الصحيحة، من حيث إنها سلطة احتلال فى فلسطين، وسلطة مغتصبة فى إسرائيل، وأن حق الشعب الفلسطينى فى مقاومة الاحتلال حق ثابت فى القانون الدولى، فلا يجوز لإسرائيل أن تدعى أن

المقاومة الفلسطينية عدوان يتعين التصدى له تحت ستار حق الدفاع الشرعى، فالاحتلال عدوان دائم يوجب إعمال حق المقاومة الدائمة. ونقطة البداية هى الاحتلال وسياسات الإبادة، وأن المقاومة هى رد على الاحتلال وسياساته، ولذلك لا يجوز أن تزعم إسرائيل أن عدوانها دفاع، وأنه دفاع مشروع، سواء كان هذا الدفاع مستبقًا للعدوان الموهوم، أومستهدفًا رده أومبتغيًا ردعه. والمهم فى كل الأحوال تحديد الفعل ورد الفعل وقد أجادت إسرائيل استحداث قانون دولى وقواعد قانونية لا وجود لها إلا فى إسرائيل، رغم أنها ليست فى حاجة إلى قانون تبرر به تصرفاتها، فقد أدخلت مع واشنطن، سياسة الاغتيال والخطف وقتل الخصوم، ووضعت نفسها طرفًا واحدًا نائبًا عن المدعى والمحلف والقاضى، أوهى الخصم والقاضى فى آن واحد.

لقد توسعت إسرائيل فى سياسة الدفاع الشرعى مثلما فعلت الولايات المتحدة حتى أفرغت الحق الثابت من مضمونه وأثارت حوله الشكوك والشبهات. فضرب المفاعل النووى العراقى عام ١٩٨١ هو دفاع شرعى وقائى عن النفس، واجتثاث الشعب الفلسطينى من جذوره صورة للمحافظة على بقاء إسرائيل، ومنطقها فى ذلك كما أوضحنا هو أن المفاعل العراقى بني لمهاجمة إسرائيل فيحق لإسرائيل أن تهاجمه قبل أن يستخدم ضدها. والفلسطينيون هم أعداؤها الطبيعيون فيجب الخلاص منهم قبل أن ينقضوا عليها.

ولو نحن سرنا مع هذا المنطق لقلنا إنه يجب من باب أولى إبادة شعب إسرائيل لأنه جاء إلى فلسطين بنية اغتصاب الأرض وإبادة الشعوب العربية بدءًا بالشعب الفلسطينى، ولكان لدينا سجل يدعم هذا الحق. كما يجوز لنا الهجوم على المفاعل الاسرائيلى الذى بنى خصيصًا لإرهاب العالم العربى.

ومعنى المنطق الإسرائيلى أن الذى يملك القوة يصنع الحق ويكتب القانون، وهذا منطق يقضى على ما خلفته مدنيات القرون الماضية ويعيد العالم إلى عصور البربرية والبغضاء.

لكل ما تقدم يجب أن يتصدىَ العالم العربى والعالم كله للمنطق الإسرائيلى الهدام حمايةً للمجتمع الدولى وحرصًا على أن يكون القانون الذى يكافح هذا المجتمع لإرساء قواعده هو حاكم

تصرفات الدول، وعليه أن يقرر ما يجب فى شأن هذا المجتمع الشاذ الذى يفخر بسياسات الإبادة وينتيه بحاكمه البربرى، كما يفخر بدولة لم تصل العصابات يومًا إلى تدنيها فى السلوك العلنى. وإذا تسامح العالم اليوم مع سياسة الدولة العبرية، فسوف تلحق آثاره المدمرة الجميع لا تستثنى أحدًا.

ورغم كل ذلك لا تزال إسرائيل تصر على موقفها وهى أنها تمارس حقها المشروع فى الدفاع عن النفس ضد ما تسميه الإرهاب الفلسطينى، وأن إسرائيل تقف مثل الولايات المتحدة هدفًا للإرهاب الذى يجب مقاومته بجهد مشترك من الحليفين.

١١ـ الأساس القانونى
للمقاطعة العربية لإسرائيل

استحدثت القمة العربية فى عمان الكثير لمواجهة التصلب والصلف الإسرائيليين. وأشار البيان فى فقرته الثامنة عشرة إلى عدد من الإجراءات أهمها ثلاثة هى: موقف المشاركة العربية فى المفاوضات المتعددة الأطراف وهذا طبيعى مادامت هذه المفاوضات هى الإطار المتعدد لعملية السلام التى أجهضتها إسرائيل، أما الإجراء الثانى فهو وقف تغلغل إسرائيل فى العالم العربى تحت أى مسمى، وهذا التغلغل هو الآخر أثر من آثار خلط إسرائيل بين السلام الذى لم يتحقق وبين عملية السلام التى عجزت عن جلب هذا السلام المنشود، وهوإجراء منطقى لإشعار إسرائيل بأنها لا تستطيع أن تحصل على ثمار السلام دون أن تقدم مطلوبات السلام. وأما الإجراء الثالث الذى قررته القمة العربية فهوإضفاء الفاعلية على " المقاطعة العربية ضد إسرائيل من خلال انتظام عقد مؤتمرات المقاطعة الدورية التى يدعوإليها المكتب الرئيسى لمقاطعة إسرائيل بهدف منع التعامل مع إسرائيل تطبيقاً لأحكام المقاطعة ".

ومعنى ذلك أن القمة قد أعربت عن عزمها على إحياء نظام المقاطعة لإسرائيل، وتوحى صيغة هذه الفقرة بأن نظام المقاطعة سوف يشمل مقاطعة السلع والخدمات والتعامل مع إسرائيل تحت أى مسمى بما فى ذلك المجالات الدبلوماسية والاتصالات وغيرها، وهذا المستوى كان يطلق عليه المقاطعة من الدرجة الأولى، كما يشمل النظام المقاطعة من الدرجة الثانية وهى مقاطعة الشركات والدول التى تتعامل مع إسرئيل.

ورغم أن إسرائيل والولايات المتحدة تدركان التحفظ العربى تجاه إسرائيل وخاصة حالة العداء التى استمطرتها إسرائيل على نفسها بسبب بطشها بالفلسطينيين وتنكرها لمنطق العيش المشترك الذى قبله العرب على مضض، كما تدرك الدولتان الصعوبات التى تحول دون تطبيق نظام المقاطعة ضد إسرئيل، أقول رغم ذلك فإن أصواتاً ارتفعت فى البلدين تتحدى الأساس القانونى لهذه المقاطعة المزمعة.

وتعلم واشنطن جيدًا أن رفضها للمقاطعة العربية رغم عدم اعتراضها على الحصار والإبادة التى تقوم بهما إسرئيل ضد الشعب الفلسطينى قد أعطى إشارة للدول العربية بعدم رضا واشنطن عنها وترك الباب للدول المخاطرة بالمشاركة فى هذا النظام مما أفشل أول اجتماع لمندوبى الدول عقب قمة القاهرة. وأظن أن القرار العربى يصاحبه تردد عربى مما يجعل الناتج سلبيًا ضد العالم العربى. وأسباب التردد العربى فى إحياء نظام المقاطعة تدور حول الخوف من الضغوط الأمريكية وهى بذاتها كافية، والزعم بأن نظام المقاطعة يخالف نظام الجات الجديدة، كما أنه يجافى روح السلام التى تزعم واشنطن وإسرائيل أنها شاعت فى المنطقة، وأن هذه المقاطعة ردة عن عملية السلام التى انطلقت فى مدريد، وعودة إلى لغة الصراع التى لا تليق بروح عملية السلام، كما ردد الفقه الأمريكى والإسرائيلى أن المقاطعة العربية لا تجد لها أساساً قانونياً بعد انتهاء اتجاه الحرب لدى دول المنطقة.

والحق أن المنطق القانونى الإسرائيلى الذى هاجم المقاطعة العربية المعلنة والمرغوبة بصرف النظر عن فرص إحيائها كما أشرنا قد استفاد من إسهامات الفقه العربى الذى ساند المقاطعة العربية التى تآكلت مع تقادم عملية السلام. فمنذ قيام إسرائيل أعلن العرب نظامًا شاملاً للمقاطعة وهدف النظام هو تحدى قيام إسرائيل ثم أصبح هدفه بعد عام ١٩٦٧ هو تكثيف الضغط على إسرائيل كي تنسحب من الأراضى العربية التى احتلت فى ذلك العام، وإضعاف قدرات إسرائيل وإشعارها على المستوى العالمى بأنها دولة منبوذة ولا يجوز التعامل معها مادامت باحتلالها للأراضى العربية ورفضها الانسحاب قد وضعت نفسها خارج دائرة الدول العادية.

ولما كان الفقه العربى قد ربط بين المقاطعة وحالة الحرب مع إسرائيل فقد نصت اتفاقات السلام المصرية والأردنية مع إسرائيل على إنهاء المقاطعة مادامت أثراً من آثار حالة الحرب التى أنهتها اتفاقات السلام. أما الدول التى لم تبرم معاهدات سلام مع إسرائيل فقد تكفلتها الضغوط الأمريكية ورغبة العالم العربى فى إظهار حسن النية نحو السلام خاصة منذ انطلاق عملية مدريد إلى انحسارها.

صحيح أن علاقات السلام لا تتفق مع أية أعمال عدائية، إلا أنه يبدو أن تركيز الفقه العربى، وانحصاره فى حالة الحرب كسبب لكل الأعمال المناهضة لإسرائيل قد أغرى الفقه الإسرائيلى المعاصر بالتركيز على أن انتفاء سبب الإجراء يسلب هذا الإجراء سنده القانونى. وقد نسي الفقه الإسرائيلى **الحقائق القانونية المستقرة الآتية:**

الحقيقة الأولى : أنه وإن كانت حالة الحرب بمعناها القانونى الضيق قد انتهت فى اتفاقيتى السلام المصرية والأردنية، فإن إسرائيل تقوم بأعمال عدوانية مستمرة ضد الشعب الفلسطينى واللبنانى ويعتبر احتلالها عدوانًا مستمرًا للأراضى الفلسطينية واللبنانية والسورية، مما يشيع حالة من التوتر وعدم الاستقرار ويزعزع ثقة شعوب المنطقة فى جدارة إسرائيل بأن تكون دولة محبة للسلام، راغبة فيه، وقادرة على رعايته. وهذا المناخ الذى أشاعته إسرائيل أشد وطأة من حالة الحرب القانونية التى قد تستمر دون أن تتخللها حالة العداء المتبادل أوالأعمال العدائية.

الحقيقة الثانية : أن إجراءات الحصر والمقاطعة والحظر وقطع العلاقات كليًا أوجزئيًا تدخل فى مفهوم القانون الدولي المعاصر تحت أحد أمرين: إما أنها إجراءات مضادة Counter-Measures يؤكد الفقه الأمريكى على مشروعيتها حتى لو تضمنت استخدام القوة العسكرية دون أن تخلق حالة حرب بين الدولتين، وهذا الاتجاه المتطرف وجد معارضة شديدة فى لجنة القانون الدولي عند مناقشة مدى قانونية الإجراءات المضادة وأصر الاتجاه الغالب على أنه إذا كان لابد من التسليم بهذه الإجراءات، فإن استخدام القوة المسلحة يظل محظورًا بشكل مطلق وفق ميثاق الأمم المتحدة. أما الأمر الآخر الذى يمكن أن تستخدم فى إطاره هذه الإجراءات فهو أن تستخدم على سبيل الجزاء المشروع الذى يقرره مجلس الأمن.

وفى ضوء ما تقدم يجوز للدول العربية أن تستخدم فرادى وبشكل جماعى أعمال المقاطعة الشاملة ضد إسرائيل استنادًا إلى عدد من الأسس القانونية حتى تلك الدول التى أبرمت معها اتفاقات سلام مثل مصر والأردن.

الحقيقة الثالثة : أن الأسس القانونية للمقاطعة العربية ضد إسرائيل تستند إلى نفس الأسس التى بالغت إسرائيل والولايات المتحدة فى استنفادها وإرهاقها، **وأهم هذه الأسس مايلى:**

ـ أن المقاطعة رد على سلوك إسرائيل وهو سلوك مخالف لأحكام القانون الدولي، وتستمد المقاطعة مشروعيتها فى هذا الجانب من عدم مشروعية السلوك الإسرائيلى الذى يهدف إلى إشاعة الرعب فى نفوس شعوب المنطقة ويحبط حقها فى السلام وفى تقرير مصيرها على نحو يحقق لها الأمن والتنمية، كما يهدف السلوك الإسرائيلى إلى انتهاك السلامة الإقليمية لجيران إسرائيل واستخدام القوة انتهاكا لأحكام المادة ٤/٢ من الميثاق، مثلما يهدف هذا السلوك إلى إبادة الشعب الفلسطينى وكسر مقاومته للاحتلال غير المشروع وقهره على قبول هذا الاحتلال.

المقاطعة عمل غير مسلح من قبيل الإجراءات المضادة التى يسلم بشرعيتها الفقه الدولي المعاصر بوصفها عملا انتقاميا من التصرفات الإسرائيلية العدائية.

ـ المقاطعة العربية عمل من أعمال الدفاع الشرعى عن النفس إزاء مشروع صهيونى يستهدف الوجود العربى ذاته ويسعى إلى قهر الذات العربية وإذلالها. ولا شك أن استخدام حق الدفاع الشرعى عن النفس على هذا النحو له مايبرره من الناحية القانونية ويبرر تضامن العالم العربى من أجل بقائه وليس من أجل العدوان على غيره. وتبدو وجاهة هذا المنطق القانونى إزاء الاستخدام الإسرائيلى لحق الدفاع الشرعى إذا علمنا أن إسرائيل تبرر صورة إبادة الشعب الفلسطينى والعربى عموما لأنه شعب لا يستحق البقاء تارة، وتارة أخرى لأنه شعب أدمن معاداة إسرائيل وأفصح عن ذلك فى كل المناسبات دون أن تكاشف إسرائيل نفسها فى لحظة من اللحظات الحقيقة بأسباب العداء الفلسطينى والعربى لإسرائيل التى تستعدي الجميع عليها وتستفز مشاعر حتى أصدقائها.

وإذا كان الفقه الإسرائيلى والأمريكى ينكر على العرب ما يحله لنفسه فإن تجارب السنوات الخمسين الماضية تظهر أن الولايات المتحدة قد اتخذت إجراءات انتقامية وفرضت حظرا على حلفائها دون أن ينشئ ذلك حالة حرب مع الدول المستهدفة بهذه الإجراءات مثل ليبيا وإيران

وغيرهما كثيرًا. كذلك فرض الاتحاد الأوروبى حظـرًا علـى إيـران وعلـى النمسـا عـام ٢٠٠٠ ولم ينشئ ذلك حالة حرب مع إيران أوالنمسا.

والخلاصة: أن المقاطعة العربية لإسـرائيل سواء كـانت عـودة إلى حالـة العـداء القديمـة بـين العرب وإسرائيل، أوكانت المقاطعة ضغطًا على إسرائيل للعودة إلى عمليـة سـلام حقيقيـة ومـهما كان الشك فى جدوى المقاطعة أوجدوى بحث تطبيقها، فإن المقاطعـة تسـتند إلى أسـس قانونيـة راسخة، ولا ترتبط بأية حال بنشأة حال الحرب مع إسرائيل وبصرف النظر عن تحديد العلاقـة القانونية بين إسرائيل والدول العربية التى لم تبرم معها حتى الآن معاهدات سلام.

١٢ـ نحو شرعية دولية متماسكة في القضية الفلسطينية

من المفيد للحق العربى وللسلام فى المنطقة أن يتم بناء نظرية متماسكة للشرعية الدولية فى القضية الفلسطينية تجمع شتات العناصر وتنتهى إلى رؤية واضحة لا يلتبس عندها الاجتهاد ولا تتشرذم بشأنها الآراء، فيتعرض محل الحق للاضطراب ما اضطرب أساس الحق الذى قام عليه. ولذلك نتناول ذلك العقد الذى ينتظم فيه المظاهر الرئيسية التى تشكل فى مجملها شرعية دولية متماسكة سواء كان مصدرها عملا منفردا صادرا فى شكل قرارات دولية أوكان المصدر عملا اتفاقيا، ونقصد بالمظاهر الرئيسية للشرعية الدولية قرار التقسيم الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٨٤٧/١١/٢٩ وقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧، ثم قرار مجلس الأمن رقم ٧٣/٣٣٨ ثم قرارات مجلس الأمن عام ١٩٨٠ التى أبطلت قوانين إسرائيل بضم القدس والجولان، ثم اتفاق أوسلو، وأخيرا بيان العلاقة بين هذه المفردات جميعا.

وفى هذا السياق فإننى لا أشاطر الرأى من يذهبون ـ دون وعى ـ إلى أن الاتفاق فى أوسلو يفترق عن قرارات الأمم المتحدة من حيث إن اتفاق أوسلو هو الأكثر واقعية والأقرب إلى إمكانية التنفيذ، وإنه إطار سياسى قد يتفق أويختلف عن قرارات الأمم المتحدة، بينما تمثل هذه القرارات مطالبات لاسرائيل بتنفيذ التزامات معينة وهى فى النهاية مصدر للالتزام لم تتدخل إسرائيل فى إنشائه. هذا التمييز السياسى والقانونى فى مصادر الشرعية الدولية هو عين ما تريده إسرائيل وليس سعيها إلى تقويض المصادر الدولية وإعلاء أوسلو عليها إلا انتصارا لسعيها الدائم نحو قصر الحل على أطراف الصراع دون تدخل الأمم المتحدة ما دامت تستطيع أن تحقق بهذا الحل الثنائى ميزة نسبية فى مواجهة كل طرف عربى على حدة.وقد درجت إسرائيل منذ مدريد على الأقل إلى التاكيد على أن مرجعية مدريد تقوم على القرارين ٢٤٢، ٣٣٨ فقط دون قرار التقسيم، ثم صرح وزير خارجيتها فى أواخر مارس ١٩٩٩ورئيس وفدها فى الأمم المتحدة

بأن القرار قد انقضى ولايجوز للعرب إثارته منذ أن رفضه العرب عـام ١٩٤٧، ولـن يبعث فيـه الروح قبول له بعد ذلك.

والحق أن الموقف الإسرائيلى يقوم على مغالطة خطيرة؛ ذلك أن قرار التقسيم بالذات والـذى صدر بالمخالفة للميثاق قد استند إلى إرادة الأطراف الرئيسية فى النظام الدولي حينـذاك وألبسته قوة تنفيذية مسنودة إلى سلطات مجلس الأمن فى الفصل السابع، وسواء كان ذلك ظلما أم عدلا، فإن القرار أنشأ وضعا إقليميـا نشـأت بموجبه إسرائيل، فـأصبح الجـزء المخصـص فيـه للدولـة العربية فارغا ينتظر قيام هذه الدولة، وما دام القرار صادرا من المنظمة الدولية وتمتع بـهذا القـدر من القدسية يومها لصالح اليهود فإن قبول العرب له أورفضه لايؤثر على القـرار، والدليـل علـى ذلك أن رفض العرب للقـرار لم يحـل دون زرع إسـرائيل بـالقوة بموجـب القـرار، ويتعـين علـى إسرائيل إما أن تقبل القرار كله فتسمح بإنشاء دولة عربية، وإمـا أن ترفضـه كلـه فتعلـن انتـهاء وجودها وتعود الأرض كلها إلى لحظة ما قبل القرار. كذلك يعلم فقهاء إسرائيل وغيرهم أن القرار الصادر من المنظمة الدولية لايلغيه إلا قـرار آخـر مـن نفس الجـهاز الـذى أصـدر القـرار الأول، ولاعبرة لإرادة المخاطبين بالقرار أوموقفهم منه. ولوطبقنا نظرية إسرائيل لانتهينا إلى نتائج بالغـة الخطورة أبسطها أن قرارات مجلس الأمن التى رفضها العراق وتلك التى رفضتها ليبيا والسـودان والتى تفرض عليها جميعا جزاءات دولية تعتبر لاغية لمجرد رفض هذه الدول لهـذه القـرارات، رغم ما فى هذه القرارات جميعا من عوار قانونى يجعلها عرضة للإبطال.

ويترتب على ما تقدم أن قرار التقسيم لا يسقط بمضي المدة ولا برفض أحد الأطراف المخاطبـة له، ويظل وضع القدس الخاص فيه قائما، وهو ما أكده مؤخرا الاتحاد الأوربى بنظرته الواضحة ورؤيته الأكثر ثباتا من بعضنا فى المنطقة.والغريب أن موت قرار التقسيم لم يعد موقـف إسـرائيل وحدها، بل هو موقف بعض المثقفين المصريين غير المتخصصين الذيـن كتـب أحدهـم فـى مجلـة ذائعة الصيت مقالا فى ٢/١١/ ١٩٩٧ بعنوان " الميت المطلوب بعثه " أكد فيه أن من استشـارهم من القانونيين أكدوا له موت القرار واستحالة بعثه، وأنـا أشـك أنـه رجـع إلى المتخصصـين فـى القانون الدولي الحقيقيين قبل أن يصدر حكمه علـى القـرار بـالميت دون أن يتنبـه قطعـا إلى أنـه

يروج للفكر الإسرائيلى الزائف، والأغرب أننى بعثت إليه موضحا ومصححا فلم يكترث، فلعلنى بهذا الإيضاح أستطيع أن أعوض سابقة.

أما النقطة الثانية التى وصل فيها الجدل إلى التصريحات الرسمية والتى أرجو مراعاة الدقة عند تناولها فى سياق رسمى، فهى العلاقة بين قرار التقسيم وقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. وعندى أن قرار مجلس الأمن يعالج آثار حرب ١٩٦٧ فيؤكد على عدم جواز الاستيلاء على الأراضى بالقوة وهو من أسس الشرعية الدولية فى ميثاق الأمم المتحدة، وتطبيقا لذلك يطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضى ألتى احتلتها يوم ٥ يونيو أى العودة إلى حدود ماقبل ٥ يونيو١٩٦٧. هذه الإشارة لا تعنى مطلقا -كما ذهب البعض خطأ- أن قرار مجلس الأمن قد أقر توسعات إسرائيل الإقليمية خلال الفترة من ١٩٤٧(قرار التقسيم) حتى يوم ٤ يونيو١٩٦٧بما فى ذلك أم شرش المصرية والقدس الغربية، وليست الإشارات الواردة فى قرارات مجلس الأمن اللاحقة إلى أن القدس الشرقية أراض محتلة سوى تأكيد على معالجة القرار لآثار عدوان ١٩٦٧ ولايعنى البتة الاقتصار على المطالبة بانسحاب إسرائيل من القدس الشرقية دون الغربية.

والمخجل حقا أن بعض الأصوات الرسمية الفلسطينية والعربية تصرح علنا بأن القرار ٢٤٢ قد حدد النطاق الجغرافى والإقليمي لقرار التقسيم فقصر الانسحاب على القدس الشرقية مما دفع الاتحاد الأوربى إلى تصحيح هذا الخطأ وأن يصفع رده تساؤلات المتنطعين فى المنطقة حول أى قدس نتحدث عنها، ليؤكد لهم بلا مواربة أن المقصود هو كل القدس فى قرار التقسيم، وأن قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ عام ١٩٨٠ رفض الاعتراف بضم إسرائيل للقدس (كلها) وقرر أن قانون الضم للقدس، وللجولان باطل عار من كل أثر قانونى، وحذر الدول من التعامل بشأن القدس والجولان على نحو ينطوى على الاعتراف بتصرفات إسرائيل.فالثابت أن قرارات مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ وما أعقبها بشأن القدس والجولان تهدف إلى اعتبار احتلال إسرائيل نتيجة العدوان لهذه الأراضى كأن لم يكن، بما فى ذلك غزة والضفة الغربية، أى أن القرارات تتضمن الاعتراف بإسرائيل داخل حدودها ورفض تجاوزاتها الإقليمية.

ومؤدى تطبيق قرارات المجلس ذات الطابع الإقليمى والصادرة منذ عام ١٩٦٧ إزاحة عقبات تنفيذ قرار التقسيم، لأن احتلال إسرائيل لهذه الأقاليم عقب عدوانها عام ١٩٦٧ يجعل تنفيذ القرار مستحيلا، ولا قيمة البتة لهذا الاحتلال ولا أثر له أوعلاقة بقرار التقسيم. وكنت أحسب عندما عالجت علاقة قرار التقسيم بقرارات المجلس المناهضة لتصرفات إسرائيل الإقليمية منذ عدوان ١٩٦٧ فى كتابي " المركز القانونى الدولي لمنظمة التحرير الفلسطينية " منذ أكثر من عشر سنوات، أن تلك مسلمات لا خلاف حولها، فأذهلنى مساحة البلبلة التى أحدثتها المواقف الإسرائيلية فى مواقفنا الرسمية ومواقف بعض مثقفينا الأبرياء.

أما المحطة الثالثة فى هذا التحليل فهى علاقة قرار التقسيم باتفاق أوسلو: فإنه وإن كان إتفاق أوسلو هو أول إتفاق بين الطرفين الإسرائيلى والفلسطينى، وهو فى نظر إسرائيل طريق للتسوية مناقض لقرار التقسيم ولا يتصل به من قريب أوبعيد، إلا أن اتفاق أوسلو فى نظري هو استكمال لقرارات مجلس الأمن منذ عام ١٩٦٧ هدفها جميعا إزاحة شغل إسرائيل للجزء المخصص للدولة العربية فى قرار التقسيم. والملاحظ أن قرار التقسيم قد فرض إنشاء دولة لكل من العرب واليهود وفق الخريطة المرفقة بالقرار دون أن يؤسس هذه الدولة على حق تقرير المصير لكل من اليهود والعرب، ولكنه أشبه بتقسيم إدارى تضمن زرع اليهود الذى تواردوا على المنطقة طوال العقود السابقة على القرار فى هجرات متتالية بقصد خلق واقع جديد يجعل خلوص الأرض للعرب أمرا غير واقعى، وهو تقسيم بالطبع يختلف عن قرار تقسيم شبه القارة الهندية فى أغسطس ١٩٤٧ أيضا بين المسلمين والهندوس.وهكذا يتمتع الفلسطينيون بحق قيام الدولة فى قرار التقسيم وحق قيامها بعد اعتراف الأمم المتحدة لهم منذ عام ١٩٧٠ بحق تقرير المصير ومن صوره حق قيام الدولة. كما يتضح مما تقدم أن التماشي مع إنكار إسرائيل لقرار التقسيم يعنى إعادة فلسطين كلها للفلسطينيين قبل تقسيمها، وأنه لمصلحة الجميع أن يعترف بشرعية دولة متينة تبدأ بقرار التقسيم وتنتهى باتفاق أوسلو.

١٣ـ اتفاقات السلام العربية الإسرائيلية

وأعمال الإبادة في فلسطين

لا خلاف على أن إسرائيل قد فوضت من جانب الولايات المتحدة بإبادة الشعب الفلسطيني، إبادة رسمية، يقوم بموجب هذا التفويض الجيش الإسرائيلي بتعليمات معلنة من حكومته : بالقضاء على السكان، وهدم المنازل، واقتلاع الأشجار، وقتل كل من يصادفه، والإجهاز على الجرحى، وإعمال القتل الجماعي دون تمييز، والتشديد في الإبادة على كل من يحمل سلاحا يقف به في وجه الغزو. ويبدو أن أوربا وروسيا والصين لم تدرك خطورة البرنامج الإسرائيلي الذي يهدف – كما يظهر – إلى إعادة الأمور إلى عام ١٩٤٨ م في فلسطين ومع الدول المجاورة، وإلغاء كل الجهود التي أسفرت عن اتفاقات وتفاهمات تشكل أساسا متينا وجسرا هاما لجلب السلام إلى المنطقة .

ولا شك أن أعمال الإبادة الإسرائيلية لن تنهي القضية الفلسطينية، وأن إرادة الشعب الفلسطيني والتحام الشعوب العربية معه سوف تتأكد في مواجهة مخاطر السياسة الإسرائيلية الخرقاء، بل والتي كشفت عن الطبيعة العنصرية للنظام الحاكم في إسرائيل .

وقد بنى شارون موقفه على أساس أن العرق الفلسطيني كله الرافض للاحتلال والبطش هو عرق إرهابي يجب اجتثاثه، وأن سعي شارون إلى هذه المهمة يسمح له بألا يميز بين الأشخاص، ولا أن يستبين المخطئ من المصيب، فكلهم إرهابيون في قاموسه لأنهم تجرأوا على تحدي غطرسة القوة الإسرائيلية .

ولقد كان واضحا أن إسرائيل عندما سعت إلى عقد سلام مع الدول العربية بدءا بمصر – كانت في الواقع تقصد إخراج مصر من ساحة الصراع، وأن ردها لسيناء يكفي بديلا عن كل الأراضي المحتلة الأخرى، وظنت أن اتفاقات السلام مع مصر والأردن تنهي ما بين إسرائيل من ناحية ومصر والأردن من ناحية أخرى من قضايا. وقد حرصت إسرائيل في بدايتها الواسعة على أن تؤكد بين الشعوب العربية أن لكل بلد عربي ملفه الخاص مع إسرائيل، فإذا كانت

مصر قد أبرمت اتفاق سلام معها، فلا شأن لمصر ببقية التصرفات الإسرائيلية مع الدول العربية الأخرى، ولذلك استغربت إسرائيل أن يغضب الشعب المصري كلما عربدت إسرائيل في المنطقة، وأن تسحب مصر سفيرها في تل أبيب مرتين : عام ١٩٨٢ م عندما غزا شارون بيروت، وعام ٢٠٠١ م عندما بدأت إسرائيل البرنامج الشاروني الكبير في فلسطين .

ركزت الدعاية الإسرائيلية أيضا على أن لعلاقة إسرائيل بكل دولة تجاورها إطارها الخاص الذي لا يجوز خلطه مع أوراق أخرى، وغذت ما بثته من قبل بأنها أخرجت مصر من الصراع وكبلتها باتفاقية تقيد حركتها، وأنها اتفاقية أبدية لا تملك مصر منها فكاكا إلا إذا كانت تخاطر بمحاربة إسرائيل، وما في ذلك من مخاطر، وقد أوحت إسرائيل للعالم العربي حتى بثت الخوف في نفوس الشعوب العربية بأن إسرائيل هي ضد " الإرهاب " الفلسطيني، بتكليف من واشنطن أوبموافقة ومباركة منها، ما دامت إسرائيل قد اعتبرت عرفات هو بن لادن، وأن شعبه كله هو تنظيم القاعدة، وأنها بقوتها والمساندة الأمريكية تقوم بنفس أعمال الإبادة العمياء التي مارستها الولايات المتحدة ضد تنظيم القاعدة وضد طالبان، خاصة بعد أن أعلنت واشنطن استجابة لطلب إسرائيل، بأن كل المنظمات الفلسطينية منظمات إرهابية، بينما ما يقوم به شارون هو دفاع شرعي عن شعب إسرائيل ضد هذا الإرهاب، وهو نفسه الوصف القانوني الذي أطلقته واشنطن على حملتها العسكرية الواسعة في أفغانستان ضمن حملتها الدولية لمكافحة الإرهاب .

وزاد من الفجور الإسرائيلي أن العالم الإسلامي كله وجم خلال عمليات أفغانستان، كما وجم العالمان العربي والإسلامي إزاء عمليات الإبادة في فلسطين. فقد قامت واشنطن بنفسها وبمساندة إسرائيلية بعملياتها في أفغانستان كما تقوم إسرائيل بمساندة وتنسيق أمريكي كامل معها، حيث قدمت واشنطن كل صور المساندة لإسرائيل وبرنامج الإبادة في فلسطين، بل سخرت واشنطن كل قدراتها الدبلوماسية والإعلامية والعسكرية لصالح البطش الصهيوني، والتحريض ضد المقاومة الفلسطينية، والاستماع إلى الحقد الصهيوني الذي تبثه عناصر الإعلام بشكل منظم مثل : توماس فريدمان وأمثاله، الذين يعتبرون أن العالم كله يجب أن يساند إسرائيل لمكافحة هذا الإرهاب .

ومن الواضح أن تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية بشكل عام كان ولا يزال هدفا إسرائيليا، وكانت تأمل أن تكون اتفاقات السلام مع مصر والأردن جسرا للوصول إلى بقية العالم العربي، مهما أمضت في إنكار الحقوق الفلسطينية وإذلال الشعب الفلسطيني .

وقد أدت أعمال الإبادة الإسرائيلية إلى انفجار غضب الشارع العربي في معظم العواصم العربية والأجنبية، وطالبت باتخاذ إجراءات ضد إسرائيل والولايات المتحدة، وشددت الجماهير بشكل خاص على طرد السفير الإسرائيلي وإغلاق السفارة في مصر والأردن ردا على الإبادة الإسرائيلية .

وسرت الإشاعة بأن طرد السفير يعني إعلان الحرب، وأن قطع العلاقات مع إسرائيل يعني إعادة الأمور إلى حالها قبل إبرام معاهدة السلام، أوأن ذلك في أضعف الفروض يعد انتهاكا لمعاهدة السلام .

وفي هذا الصدد، يجب أن نميز بين اتخاذ أي إجراء دبلوماسي ضد إسرائيل، وبين المواءمات السياسية التي تقررها القيادة السياسية، ولذلك فإن بيان الجوانب القانونية لهذه المسألة لا يعني اتخاذ موقف مؤيد أو معارض لجدوى الإجراء الدبلوماسي، ولكن من المفيد للقارئ ولصانع القرار أن يكون على بينة بما هو مسموح به قانونا بصرف النظر عن مواءمته سياسيا.

فالأصل أن إنشاء العلاقات الدبلوماسية وتبادل البعثات الدبلوماسية أمر يصدر عن إرادة الدولتين المعنيتين، يتم باتفاقهما وبإرادتهما الحرة، وليس هناك ما يجبر الدولة عادة على القيام بذلك رغم إرادتها .

وكان بعض الفقه، خاصة السوفيتي، خلال عصبة الأمم في العشرينيات، وبدافع سياسي واضح يرى أن إنشاء العلاقات الدبلوماسية ما دام باتفاق الطرفين، فإن قطع العلاقات يجب أن يكون أيضا باتفاقهما، وتقدمت موسكو بالفعل بشكوى إلى مجلس العصبة ضد إحدى دول أمريكا اللاتينية التي قطعت هذه العلاقات الدبلوماسية معها، ولكن لجنة الفقهاء التي كلفها

مجلس العصبة ببحث المسألة أكَّدَت أنَّ قطع العلاقات مِنْ طرف واحد لا يرد عَلَيْهِ أي قيد، فتأكد أنَّ إنشاء العلاقات وقطعها يخضع لسيادة الدَّوْلَة دُونَ قيد، سِوَى فِي حالة الجزاءات الدَوْلية الَّتي قَد تتطلب من الدُّوَل الأعضاء فِي منظمة دولِيَّة أنْ تمتنع عَن الاعتراف أوإنشاء العلاقات أوقطع العلاقات مَعَ دَوْلَة تقرر أنَّهَا انتهكت القانون الدولِي، وأمثلة ذَلِك لا تقع تحت حصر، مِمَّا يضيق بِهِ هَذَا المقام .

ورغم أنَّ إنشاء العلاقات الدبلوماسية وقطعها قرار سيادي، كَمَا أوضحنا، عَدَا مَا كَانَ استجابة لقرار دُوَلِي ملزم، فَإنَّ معاهدات السلام قَد تفرض التزامات فِي المجال الدبلوماسي، حسب طبيعة القضايا محل البحث. فَعِنْدَمَا قَرَّرَت مصر وإسرائيل إبرام اتفاقية السلام عام ١٩٧٩ م، طلبت إسرائيل بشكل خاص لَيْسَ فقط أنْ تلتزم مصر بإنهاء حالة الحرب الَّتي تمسكت بِهَا مصر وحدها، بِمَا يترتب عَلَى هَذَا الإنهاء مِنْ تبعات، بل شددت إسرائيل عَلَى ضرورة النص عَلَى بعض هَذِهِ التبعات، وأهمها الاعتراف بإسرائيل فِي إطار الحدود الدَوْلية المصرية بَيْنَ مصر وفلسطين تحت الانتداب، وهُو نص سَوْفَ يَسْرِي عَلَى الحدود الدَوْلية المصرية الفلسطينية فِي المستقبل عِنْدَمَا تقوم الدَّوْلَة الفلسطينية. كَمَا شددت إسرائيل عَلَى أنْ تفرد لاتفاقية السلام جزءًا مِنْ ملاحقها إكمالاً للمادة الثالثة مِنْ هَذِهِ الاتفاقية، خاصة الفقرتين ١ / د، ٢ للنص فِي الملحق الثالث عَلَى إقامة العلاقات الدبلوماسية، وعنوانه " بروتوكول بشأن علاقات مصر وإسرائيل "، حَيْثُ نصت المادة الأولى مِنْ هَذَا البروتوكول عَلَى : " يتفق الطرفان عَلَى إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية وتبادل السفراء عقب الانسحاب المبدئي " .

فالالتزام الوحيد عَلَى مصر، تَمَّ استيفاؤه عِنْدَمَا أنشأت العلاقات الدبلوماسية وتبادلت البعثات عَلَى مستوى السفراء. أمَّا استمرار هَذِهِ العلاقات، أوالبعثات، أو إجراء تغييرات فِيهَا، فَهُو لَيْسَ التزامًا عَلَى مصر بموجب معاهدة السلام، وإلاَّ كَانَ ذَلِك انتقاصًا مِنْ سيادة مصر وحقها الثابت فِي القانون الدَوْلِي. فَإذَا مَا قامت العلاقات مَعَ إسرائيل، يجري عَلَيْهَا بَعْدَ ذَلِك مَا يَجْرِي عَلَى سائر العلاقات مَعَ بقية الدُّوَل، ولَيْسَت العلاقات المصرية الإسرائيلية، استثناءً من القاعدة.

مِمَّا تقدم يتضح : أنَّ مصر لا تقيدها اتفاقية السلام مَعَ إسرائيل، إنْ هِيَ قَرَّرَت طرد السفير، أوقطع العلاقات، أوتجميدها، أوتخفيفها، فَهَذَا قرار سياسي لا يقف فِي سبيله الحجج والإشاعات القانونية الَّتي روجتها إسرائيل، ولَكِن المواءمات السياسية تأخذ فِي اعتبارها كُلّ الظروف والعوامل.

وللأسف فَإنَّ خطاب الرئيس مبارك يوم ٢٠٠٢/٤/٤ م، الحريص عَلَى السلام وتوسيعه وحماية حقوق الجميع قَد قُوبلَ بخطاب الرئيس بوش، الَّذي أكَّدَ انحيازه لإسرائيل، وأيد حقها فِي القتل والإبادة، وشدد عَلَى أنَّ مهمة إسرائيل تدعمها واشنطن ضِدَّ الإرهاب والمنظمات الإرهابية الَّتي تعوق السلام، وخَيَّرَ الشعب الفلسطيني بَيْنَ السلام مَعَ إسرائيل عَلَى طريقتها، وبَيْنَ الفناء.

إنَّ الأعمال الوحشية الإسرائيلية والظلم الأمريكي يثيران الشك فِي جدوى هَذَا النوع مِنَ السلام مَعَ نظام عنصري، دَلَّت التجارب عَلَى أنَّهُ جَلَبَ للمنطقة كُلَّ الشرور .

وأخيرًا، فَإنَّ مِنَ المفيد أنْ نقدم عددًا مِنَ الإيضاحات لمواجهة الالتباس فِي هَذَا الجدل :

أوَّلاً ـ أنَّ قطع العلاقات الدبلوماسية لا يعني بذاته إعلان الحرب، فَهُنَاكَ حالات : أقربها الحرب الإيرانية العراقية، حَيْثُ استمرت العلاقات الدبلوماسية رغم استمرار العمليات والعداء لَمَا يزيد عَلَى ثماني سنوات. وإذَا كَانَ قطع العلاقات الدبلوماسية، وقَد انحسر فِي العمل الدَّوْلي إلَى حَدٍّ بعيد، يُمْكِن أنْ يؤشر عَلَى أعلى حالات التوتر والضيق، بِحَيْثُ لا تحتمل العلاقات الثنائية بقاء غطائها، وهُو العلاقات الدبلوماسية، فَإنَّ العمل الدَّوْلي يتجه إلَى الإبقاء عَلَى العلاقات الدبلوماسية الَّتي قَد تشتد الحاجة إلَيْهَا، كقناة هامة للحوار الغاضب بَيْنَ الدَّوْلَتَيْن، وأصْبَحَ قرار القطع يضع فِي اعتباره أساسًا مَدَى مَا يُنزله مِنْ ضرر أو وقع قوي لَدَى الدُّوَل الأخرى .

ثانيًا ـ فِي حالة إسرائيل ارتبط توقيع اتفاقية السلام بالاعتراف بِهَا وتبادل العلاقات الدبلوماسية مَعَهَا، ولا شَكَّ أنَّ قطع العلاقات مَعَهَا إعلان عَلَى أعلى درجات الإدراك بعدم

جدوى العلاقات الطبيعية مَعَـهَا ؛ مِمَّـا يتطلـب : دارسـة متأنيـة، وإدراكًـا لعوامـل خارجيـة، أهمها: البعد الأمريكي. ولَكِن قطع العلاقات هَذِهِ المرة مَعَ إسـرائيل لا يعـني سـحب الاعـتراف مِنْهَا، لأنَّ سحب الاعتراف يجب أنْ يَكُون فِي هَذِهِ الحالة صريحاً. كَمَا لا يعني قطع العلاقات إنهاء اتفاقية السلام. وبعبارة أُخْرَى، إذَا كَانَ التلازم واضحًا فِـي البدايـة بَيْـنَ توقيـع الاتفاقيـة والاعتراف وتبادل العلاقات، فَقَد انتَهَى هَذَا التلازم بمجرد الوفاء بِهَذِهِ الأمور الثلاثـة، وعِنْدَهَـا فقدت العلاقات المصريـة الإسـرائيلية كُـلَّ خصوصيـة، وأصْبَحَـت فِـي عـداد العلاقـات الدَوْليـة المعادية .

ولا يجوز أنْ نغفـل الإشـارة العـابرة الَّتي وردت فِـي بيـان الرئيـس مبـارك إلَـى الأمـة يـوم ٢٠٠٢/٤/٤ م بِأَنَّ السلام بَيْنَ مصر وإسرائيل لا يكتمـل إلاَّ بتحلـي إسـرائيل بـروح السـلام فِـي سلوكها فِي فلسطين .

١٤ـ هل يجوز لإسرائيل الرجوع عن أوسلو وإعادة احتلال الأراضى الفلسطينية

يبدو أننا فى حاجة إلى إعادة النظر إلى الأمور عند جذورها وألا ننخدع بما يلقى إلينا وأن نتخلص من التبعية الفكرية التى فرضها علينا غيرنا حتى أصبحت مقولاتهم مسلمات. وتدلنا قراءة الأمور عند جذورها إلى حقائق لابد من إعلانها والتمسك بها. وأهم هذه الحقائق هِيَ أن إسرائيل تجسيد للمشروع الصهيونى، وليست مهيأة فى تصميمها لكى تكون دولة عادية ما دامت نشأتها ومسلكها ونفسيتها غير عادية. وثانية هذه الحقائق أن إسرائيل زرعت فى المنطقة بالقوة ثم آمنت بجدوى القوة فتوسعت بالقوة واحتلت أراضى الغير بالقوة وتساوم على إعادتها مقابل شروطها، وهذا بالضبط ما يقوله الزعماء الصهاينة الذين احتفلوا منذ سنوات بنهاية المرحلتين الأولى والثانية للمشروع الصهيونى خلال المائة عام الماضية، ودخلت إسرائيل الآن فى مرحلة ما بعد الصهيونية التقليدية بعد أن أقامت الدولة ثم عملت على تثبيت أركانها، بحيث انفتح أمامها الفصل الثالث من تاريخها وهو مرحلة تسيُّد إسرائيل على المنطقة مستعينةً بقطب النظام الأوحد.

وقد ترتب على اعتقاد إسرائيل الجازم بجدوى القوة أنها تتخذ من شعارات السلام تقيةً لأهدافها، فلا يمكن أن تجمع بين القوة والسلام العادل، وما السلام الذى تريده إلا سلام الخضوع Pax Israeliana أى السلام الذى يحقق طموحات إسرائيل وحدها. ترتب على ذلك أيضاً أن إسرائيل تستخدم القوة وتحتل الأراضى دون أن يكون لديها سند قانونى مقبول وتظل تبحث عن سبب مقبول لتصرفاتها على نحو يظهر للباحث أن هدفها أوضح بكثير من مبررات هذا الهدف، ولذلك أجهدت نظرية الدفاع الشرعى عن النفس وتسابقت مع الولايات المتحدة على إفراغ النظرية من كل مضمون رغم الأهمية المعروفة فى نظرية القانون لهذا الحق الطبيعى السابق على كل التنظيمات القانونية.

وأمثلة الضلال القانونى الإسرائيلى لا تنتهى ويكفي أن نشير إلى أن إسرائيل عندما احتلت القدس الشرقية عام ١٩٦٧ ظلت ١٣ عاماً تبحث عن تصور لمصير القدس حتى اهتدت إليه عام ١٩٨٠ فقررت ضمها بوصفها العاصمة الموحدة الأبدية لإسرائيل.

وثالثة هذه الحقائق أن إسرائيل تضع نفسها فوق القانون الدولي وتعتبر قانونها وتصوراتها ملزمة لغيرها مهما تصادمت هذه التصورات والقوانين الإسرائيلية مع أحكام القانون الدولي. وللحق يجب أن أشير فى هذا المقام إلى أن نشاط الفقهاء الصهاينة بلغ حداً مذهلاً فى أن يُتبع عدداً كبيراً من أحكام القانون الدولي وفق منطق المصلحة الإسرائيلية، بل تخصص بعضهم وثابر فى أبحاثه لتأكيد نتائج هذه الأبحاث لدى الآخرين ولتنساب هذه النتائج فى الفقه الدولي فى مناخ موات تماماً من الناحيتين العلمية والواقعية. فأبواب النشر ومراكز البحث العالمية مفتوحة، كما أن تصرفات إسرائيل تضفى درجة من التطابق بين أبحاثهم وقابليتها للتصديق وبين هذه التصرفات.

رابعة هذه الحقائق أن الفكر الإسرائيلى يكره كلمة " التنازل " بينما يكثر ترداد هذه الكلمة فى السلوك والأدبيات الإسرائيلية. ويعنى التنازل ترك بعض الأقاليم التى احتلوها، وتلك مناسبة لوضع الأمور فى نصابها فى العقل العربى. فالتنازل عن شئ يكون عادة لصاحب هذا الشئ ولا يملك اللص المغتصب أن يسمى تركه للمسروق تنازلاً إلا فى ظل قانون يعتبر السرقة حقاً وترك المسروق تنازلاً من صاحب هذا المسروق الشرعى وهو السارق عن مسروقه. فالأصل أن الأراضى حق لأصحابها العرب بما فى ذلك تلك الأراضى التى تقوم عليها إسرائيل نفسها، فإذا قبل العرب إسرائيل نزولاً إلى منطق القوة فهل يغري ذلك إسرائيل أن تعتبر إرجاعها للأراضى خارج حدودها فى قرار التقسيم تنازلاً مؤلماً؟ بل إنها لو تحلت بالذكاء يجب ان تعتبر إعادة الأراضى فدية للأراضى التى قامت عليها.

خامسة هذه الحقائق تتعلق بالقدس. فقد عجبت إسرائيل من سكوت العالم عن القدس الغربية وفقاً للمسمى الإسرائيلى وعجزت حتى الآن عن تقديم أى أساس قانونى سوى حق الدفاع الشرعى القديم لكى تبرر استيلاءها عليها. ويبدو أن العالم العربى الذى كان يشكك فى

قيام إسرائيل ويعتبر قيامها كارثة كان منشغلاً خلال المرحلة من ١٩٤٧ حتى ١٩٦٧ بذلك بما فى ذلك اهتمامه بالقدس الغربية بوصفها من ملحقات الدولة غير الشرعية وما دامت تل أبيب هى العاصمة ولا تكاد تذكر القدس إلا إلماماً وما دامت القدس الشرقية بمقدساتها فى أيدي العرب. فلما احتلت إسرائيل بقية فلسطين ثم الأراضى العربية المجاروة أصبح شاغل العرب الأكبر ليس الطعن فى سلامة قيام إسرائيل والمطالبة فقط بإعادة اللاجئين ولكن أصبحت الأجندة العربية تركز على استعادة الأراضى التى احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧؛ حتى أصبح هذا العام وقرار ٢٤٢ الصادر خلاله وكأنه عام بداية الصراع العربى الإسرائيلى وأن الحق العربى هو فقط فى هذه الأراضى وتماشى مع إسرائيل فى إسقاط قرار التقسيم مع أن هذا القرار هو شهادة ميلاد إسرائيل وإسقاط القرار يعنى إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل قيام إسرائيل.

والصحيح الذى يجب التمسك به الآن هو أن القدس الغربية أراض مغتصبة دون سند بعد انتهاء المواجهة الأولى عام ١٩٤٨ وبعد إبرام اتفاقات الهدنة وأنها شأن "أم رشرش" وغيرها مما زاد على قرار التقسيم رغم طغيانه، أراضيَ عربية مغتصبة، وأن القدس الشرقية احتلت عام ١٩٦٧ وأن القدس واحدة يجب المطالبة بها، وأن تقسيم القدس إلى شرقية وغربية لعبة إسرائيلية والصحيح شرق القدس وغرب القدس، بل إن غرب القدس هى الأولى فى الاستعادة. وإذا كانت قرارات مجلس الأمن تركز على شرق القدس وتحذر من نقل السفارات إليها فذلك سببه أن هذه القرارات الصادرة عام ١٩٦٧ تعالج مسألة احتلال شرق القدس، ولا يعني ذلك التفاتها عن قرارات المجلس السابقة التى صدرت عقب الاستيلاء على غرب القدس أو عن قرار التقسيم الذى وضع القدس فى دائرة لا يجوز المساس بها. فلتكن المطالبة إذن بالقدس كلها شرقاً وغرباً ما دام مجلس الأمن يرفض القوة كسبب لكسب الأقاليم وتأكيد ذلك فى قراره ٢٤٢ الذى قبلته إسرائيل. الحقيقة السادسة هى أن اتفاق أوسلو وما أعقبه من اتفاقات تنفيذية تفصيلية يجب أن يتحدد وضعه القانونى وفقاً للقانون الدولي الذى يجب أن يصر عليه العرب إصراراً كاملاً، وهو أن هذا الاتفاق أداة ثنائية تعمل على خلفية أوسع وهى الشرعية التى تكشف عنها قرارات مجلس الأمن، فليست القرارات نفسها ـ عندنا ـ هى الشرعية الدولية كما شاع فى

الفهم العام، ولكن هذه القرارات إعلان عن الشرعية التى تجد سندها فى مبادئ القانون الدولي الثابتة. فالأصل هو عدم شرعية استيلاء إسرائيل على الأراضى الفلسطينية وأنه يجب أن تجلو عنها إسرائيل وألا يترك لإسرائيل إلا ما هو واضح فى خريطة قرار التقسيم وبشرط تسليم إسرائيل الآن بشروطه وأن هذا الجلاء يتم بلا مقابل أوشروط أواتفاق مع صاحب الأراضى، ولكننا نقبل أوسلو على أنه أداة تنفيذية لمبدأ الجلاء الإجبارى لإسرائيل عن الأراضى. ويترتب على هذا الوصف لاتفاق أوسلو **النتائج الخطيرة الآتية**:

- النتيجة الأولى: أن السلطة الوطنية الفلسطينية نشأت لا بموجب أوسلو ولكن كتجسيد لحق الشعب فى تقرير مصيره خاصة أنها نشأت نتيجة انتخابات حرة بين الفلسطينيين.
- النتيجة الثانية: أن وجود السلطة وعرفات لا يدور وجوداً وعدماً مع اتفاق أوسلو وهو على أية حال اتفاق مبادئ تم التفاوض طبقاً لها حتى أمكن تحديد الالتزامات والحقوق المتقابلة الناجمة عن الخطوط الإرشادية فيه، فإن انقضى اتفاق أوسلو على أى نحو فإن انقضاءه لا يمس ما تم على الأرض الفلسطينية ولا يجوز أن يعطل استمرار جلاء المحتل بوسائل أخرى. ولا يسوغ ـ فى نظرنا ـ أن ندعم استمرار السلطة الفلسطينية وشرعية وجودها على نظريات أخرى تجد فيها سنداً قوياً لحجتها مثل نظرية الأوضاع المكتسبة أوانفصال أداة الإنشاء عن الكيان المنشأ وغيرها، فلذلك كله ينسى الأصل وهو أن الأراضى الفلسطينية أراض محتلة بما فيها غرب القدس وأن استقلالها هو نتيجة منطقية لزوال الاحتلال غير المشروع والذى استمد عدم مشروعيته من سببين أولهما: عدم مشروعية الأداة وهى استخدام القوة، والثانى: عدم مشروعية المماطلة واستدامة الاحتلال، وكلاهما من الأمور المستقرة فى فقه القانون الدولي المعاصر الذى تريد إسرائيل تطويعه لصالحها.

أما هم الحقائق ولحمتها جميعاً: فإنه قد ثبت أن المضي فى طريق التسوية واستماتة الزعماء العرب لإنجاحها على أى نحو قد وفر طاقة شحن كامنة فى قلوب الشعوب فصارت رصيداً احتياطياً جاهزاً عندما بدأ إفلاس طريق التسوية وتقطعت سبل جبره وإنقاذه، وأن الأطفال هم الأكثر إدراكاً لما أخفاه الساسة وحاولوا إقناع شبابهم وإغواء شيوخهم وإسقاط الأطفال من

الحساب، وكل ذخيرة هذه الأمة فى مواجهة السلام الزائف. ولذلك فإن تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى وبسبب ذكاء الصهاينة المفرط وسوء ظنهم فى الذكاء والإدراك العربى، ينقسم إلى مرحلتين مرحلة الصراع التقليدى ثم مرحلة العداء الذى كشفت عنه سقوط أقنعة التسوية.

ويظل السؤال المعلق دائماً ما العمل وما البديل؟: والإجابة الجاهزة أن العمل هوأن يفيق العرب من أوهامهم وذلك شرط مسبق لكى يعمل لهم الآخرون وأولهم إسرائيل الحساب وآية ذلك أن تعيد إسرائيل حساباتها قبل أن تحرقها المحارق التى أعدتها للفلسطينيين وقبل أن يمثل فى أطفالهم طلاب الثأر لأطفال الفلسطينيين وقبل أن تمثل بهم يد العدالة بعد أن ضلّلوا العالم وأوهموه أنهم ضحايا محارق النازية فانكشف سترهم وتواضعت إلى جانبهم نازيات كل العصور.

١٥ـ قضية السلام ومحاكمة شارون

عندما قررت القمة العربية في كل من القاهرة في أكتوبر ٢٠٠٠ م وفي عمان في مارس ٢٠٠١م ضرورة السعي إلى تعقب الإسرائيليين المتورطين في ارتكاب جرائم ضد الشعب الفلسطيني، فإن هذا القرار الثابت والذي أكدته لجنة المتابعة الوزارية في اجتماعها في عمان في يونيو٢٠٠١ م قد أشار إلى تعقب الإسرائيليين بكل السبل بهدف الاقتصاص منهم، ومن بين هذه السبل : السعي لدى الأمم المتحدة لإنشاء محكمة جنائية خاصة على غرار المحاكم الجزائية المؤقتة التي أنشأها مجلس الأمن لمحاكمة مجرمي إبادة العرق في يوغسلافيا السابقة وفي رواندا .

وما دام قرار القمة لا يزال هدفا تسعى إليه الحكومات العربية، فإن السعي يجب أن ينصرف ويتجه إلى كل صوب يمكن أن يحقق هذه الغاية، فلا تناقض بين ما قررته القمة من السعي إلى إنشاء محكمة جنائية دولية خاصة، سواء عن طريق مجلس الأمن أو عن أي طريق آخر، وسواء تحقق ذلك من خلال هذه المحكمة الخاصة أومن خلال المحكمة الجنائية الدولية الدائمة التي تقرر إنشاؤها عام ١٩٩٨ م في أوربا ؛ حتى تكون الجهة الدولية ذات الاختصاص القضائي الدائم في الجرائم العامة الدولية التي تضمنها ميثاقها وعلى رأسها إبادة الجنس والجرائم الموجهة ضد الإنسانية وسلمها وأمنها وجريمة العدوان والتعذيب وغيرها .

ولا شك أن قرار القمة الذي جدت لجنة المتابعة في البحث عن سبل تنفيذه لم يكن يقصد شارون بذاته، ولم يكن يقصد — على ما يبدو لنا — محاكمة كل المجرمين الإسرائيليين عن الجرائم التي ارتكبت ضد كل الشعوب العربية، وخاصة أسرى الحرب المصريين عامي ١٩٦٧م، ١٩٧٣ م، وضحايا مذابح قانا وصبرا وشاتيلا، وشهداء الانتفاضة الفلسطينية التي أطلقت زيارة شارون للمسجد الأقصى شرارتها، وكل ضحايا الغضب الصهيوني في فلسطين منذ مذابح العصابات الصهيونية وحتى اليوم، بل لعله لم يقصد أن يحاكم أحدا، وإنما قصد التعبير عن الغضب العربي تجاه المذابح الإسرائيلية دون أن يكون لدى القمة النية في دفع الأمور في هذا

الاتجاه أبعد من ذلك لما يتصور ما وراء ذلك من حساسيات ومحاذير، وربما اتجهت القمة من هذا القرار إلى هدف آخر وهو إشعار زعماء إسرائيل الذي لا يأبهون عادة لما تصدره القمم العربية من قرارات بأن هذا السلوك البربري يجب أن يحاكم وقد يحدث ذلك ذات يوم .

لم يكن يدرك القادة العرب قطعا أن فكرة محاكمة المتورطين في جرائم ضد الشعوب العربية سوف تتطور وتتجاوز قصدهم النبيل وتتلقفها الضمائر الحية، خاصة مع استمرار الانتفاضة، وهذا هو السبب بالضبط الذي يدفع واشنطن وإسرائيل إلى وقف الانتفاضة بأي ثمن لأنها الساحة التي تقطع بالجرم الإسرائيلي المشهود ومسرح حالة التلبس بلا جدال، فضلا عن أن الانتفاضة تمثل كابوسا للمشروع الصهيوني من جذوره، وتدق مسمار فشل نظرية شارون في أن أمن المواطن الإسرائيلي لا يتحقق بشكل كامل إلا بتحول المدن الفلسطينية إلى أشباح ومقابر، ولكن الانتفاضة تعلن مع كل شهيد أقسم أن يدفن في أرضه أن عظامهم ستنبت صبارا وحنظلا وأشواكا، وستظل أشباحا تطارد أحلام الصهاينة وتؤكد لهم أنهم غرباء مغتصبون مهما طال زمن الغضب والقهر والحق أن الحملات الشعبية العربية لدفع قرار محاكمة قادة الصهاينة قد وجدت نصيرا في الغرب والولايات المتحدة التي تحركت القوى فيها بعد هذا الفيلم الوثائقي الشجاع "المتهم" الذي بثته هيئة الإذاعة البريطانية في وقفة صلبة ضد كل محاولات الضغط الإسرائيلي والصهيوني لوقف إذاعته، وهو فيلم يكشف عن دور شارون في مذابح صبرا وشاتيلا، وكان من البشاعة بحيث لم يحتمل مشاهدته المبعوث الأمريكي الخاص في المنطقة حينذاك، فسجل شهادة على أن الحقيقة لا تزال بحاجة إلى جهد دولي، يجب أن تقوم به الحكومات العربية: وذلك بمطالبة الأمم المتحدة بتشكيل لجنة تحقيق فيما حدث في صابرا وشاتيلا، ومطالبة اللجنة القضائية الإسرائيلية التي كشفت عن دور شارون ودفعته إلى الاستقالة من وزارة الدفاع بنشر وثائقها .

ولابد من تشجيع ضحايا الجرائم الإسرائيلية في صبرا وشاتيلا وغيرها على رفع دعاوى مثلما فعلت المواطنة الفلسطينية في بلجيكا، حيث ينص قانونها الجنائي المعدل عام ١٩٩٣ م على منح القضاء سلطة محاكمة أي مسئول مهما كان قدره أوجنسيته وأيا كان مكان الجريمة،

ما دام مرتكبا لإحدى جرائم النظام العام الدولي. وقد تردد أن هناك جهودا لتعديل هذا القانون لتفادي محاكمة المسئولين وهم في السلطة، خاصة الأجانب مما يعقد مصالح بلجيكا مع الدول الأجنبية. وفي نفس الاتجاه تردد أن منظمة رقابة حقوق الإنسان الأمريكية (هيومان رايتس ووتش) قد حثت الرئيس الأمريكي على تشجيع شارون خلال لقائهما في واشنطن في أوائل الأسبوع الثالث من يونيو٢٠٠١ م على التعاون مع أي تحقيق معه في هذا الشأن .ويبدو أن الحملة الدولية لمحاكمة شارون خارج المنطقة العربية تطرح بالنسبة للمواطن العربي ثلاثة أسئلة : الأول : هل يجوز محاكمة رئيس الوزراء أورئيس الدولة وهو في السلطة وأمام قضاء أجنبي ؟، والسؤال الثاني : هل محاكمة شارون عن مذابح صابرا وشاتيلا لا علاقة لها بقرار القمة العربية ؟، وما الفرق بين هذه المذابح ومذابح انتفاضة الأقصى، ومن قبلها مذابح دير ياسين واللد والرملة في غرب القدس وغيرها ؟، وأما السؤال الثالث : فيتصل بعلاقة السعي إلى محاكمة شارون، بالسعي في نفس الوقت إلى إحياء عملية السلام ؟ .

الإجابة عن الأسئلة الثلاثة بالغة الأهمية في إلقاء الضوء على الموقف وتجنيب خلط الأوراق وتأكيد الرؤية الصحيحة المتماسكة. أما حصانة رئيس الوزراء الإسرائيلي فلم تعد عقبة في سبيل محاكمته في إسرائيل وفي خارجها، ذلك أن التشريعات الأوربية وكذلك نظام المحكمة الجنائية الدولية قد عكست أهم ما ابتدعته الجهود الدولية منذ قرابة قرن من الزمان في مجال القانون الجنائي الدولي والذي أسهمت فيه بلا شك مأساة اليهود على يد النازية، ونعني بأهم مبادئ القانون الجنائي الدولي تأكيد المسئولية الشخصية في المجال الجنائي الدولي وعدم الاعتداد بحصانته أيا كان مصدرها. صحيح أن عدم الاعتداد بحصانة دكتاتور شيلي الأسبق بينوشيه أمام القضاء البريطاني تتعلق بحصانة رئيس دولة سابق، إلا أن هذه السابقة كانت تعني بوضوح أن المسئول الذي يرتكب إحدى جرائم النظام الدولي يهدد قيم المجتمع الدولي بأسره ومن ثم يضع نفسه خارج الأسرة الإنسانية وخارج قانونها ؛ لأنه لم يعد يصلح لتولي المسئولية في بلاده ما دامت قوانين بلاده تتمشى مع المعايير القانونية السائدة في الأمم المتحدة.

أمَّا القول بتطبيق التشريع البلجيكي عَلَى شارون وغيره مِنْ مجرمي القرنين العشرين

والحادي والعشرين سيؤدي إلَى الإضرار بمصالح بنجيكا مَعَ الدُّوَل الأخرى فَإنَّ ذَلِك يخلق تناقضًا بَيْنَ المعايير الأخلاقية الدَوْلية وبَيْنَ المصالح الآنية قصيرة الأجل، بمَا يهدد بتقويض قيم المجتمع الدَوْلي وشيوع الفوضى الَّتي تنال كُلَّ الشعوب ومصائرها مِنْ ناحية أخرى، فَإنَّنَا نجد فرقًا – مِنْ وجهة نظر القمة – بَيْنَ مختلف أنواع الجرائم ضِدَّ الشعوب العربية والشخصيات الصهيونية الَّتي تورطت فِيهَا، وظني أنَّ القمة حاولت أنْ تنشئ رادعًا لِكَي تجبر إسرائيل عَلَى وقف جرائمها ضِدَّ الشعب الفلسطيني وحده دُونَ أنْ تقصد المضي بجدية إلَى تفصيل جوانب هَذَا الموضوع، ولِذَلِكَ تثير القمة الموضوع خارج هَذَا السياق، كَمَا لا يُتَوَقَّع أنْ تدعم الحكومات العربية الاتجاه الدَوْلي لمحاكمة شارون، وإنْ كَانَ ذَلِك يسعدها .والواقع أنَّ الحكومات العربية يجب أنْ تفرق بوضوح بَيْنَ ضرورة ألاَّ يفلت المجرم أيًّا كَانَت جنسيته مِنَ العقاب، خاصة مرتكب الجرائم ذَاتَ الخطورة الدَوْلية الفائقة، كإبادة الجنس العربي والفلسطيني. وفِي ذَلِك يجب أنْ تدعم كُلَّ جهد لمحاكمة شارون وغيره، وبَيْنَ السعي إلَى إقرار السلام فِي المنطقة. فَهُو مسئولية الجميع، ويجب أنْ ترغم عَلَيْهِ إسرائيل؛ لأنَّهُ لا يجوز أنْ تهدد بتصرفات حكومتها حَقّ شعوب المنطقة فِي السلام. ولا يجب الوقوف لحظة أمام الحجة البالية الَّتي تتعلق بهَا بعض الأوساط العربية ومفادها أنَّ مساندة محاكمة شارون ستدفعه إلَى رفض جهود السلام، وهُو غاية مَا تسعى إلَيْهِ الدُّوَل العربية وغيرها، فلا نَظُنّ أنَّ شارون وأمثاله مِمَّن ولغت أصابعهم فِي دماء الشعوب العربية ويبنون مجدهم عَلَى الأنقاض العربية، يصلحون لإقامة السلام العادل الَّذي لا تبنيه سِوَى الأيدي النظيفة والأفئدة المتوثبة لحياة أفضل والمؤمنين بالأمن للجميع .

١٦ـ المقاومة الفلسطينية . . بين قسوة الواقع وتحديات الشرعية

يجب أن ننظر إلى المقاومة الفلسطينية على أنها بديل عن طريق المفاوضات؛ فلم يعد من سبيل إلا نيل الاستقلال، ثم التفاوض على تفاصيله.

فقد تجاوز الموقف في فلسطين فكرة النظر إليها على أنها أداة ضغط على إسرائيل ؛ كي تقبل في المفاوضات القادمة ما رفضته في جولة مفاوضات سابقة. فقد سبق لنا أن أوضحنا خطا ثابتا وتكييفا واضحا لهذه النقطة في كتاباتنا جميعا، وهو أن المقاومة ليست ورقة تسخين للموقف في يد السلطة الوطنية، وإنما المقاومة في الحقيقة هي : تعبير عن اليأس عن طريق التسوية الموهومة والسلام الزائف والتنقل على موائد المفاوضات كالأيتام على موائد اللئام ؛ ولذلك يجب أن نميز بين الانتفاضة الأولى، وانتفاضة الأقصى .

فالانتفاضة الأولى لم تتجاوز مرحلة الحجر، وهو ما فعلته انتفاضة الأقصى في البداية، ثم ترجمت الانتفاضة الأولى إلى اتفاق أوسلو، وكان ذلك أقصى ما توصلت إليه منظمة التحرير الفلسطينية، التي كانت تعتمد المنهج السياسي أصلا، ثم لجأت إلى الانتفاضة لتحسن موقفها عام ١٩٨٧ م .

ولم يكن ممكنا القول بأن أطفال الحجارة عام ١٩٨٧ م سوف يحررون فلسطين، ولكنهم أنزلوا بإسرائيل جرحا جزعت منه، وكان له وزنه في بيئة دولية وإقليمية مختلفة، تضع قيودا على حركة إسرائيل إزاء الأطفال العزل. وكان من السهل على قيادة المنظمة أن تقود الحركة السلمية المناهضة للاحتلال، وحددت لنفسها سقفا، ولتضحياتها مدى، بوصفها أول تحد مدني للاحتلال بعد أن نجح شارون في : اقتلاع المقاومة المسلحة، ونزع الجناح العسكري، وإبطاله ،وحول القضية تماما إلى شقها السياسي منذ عام ١٩٨٢م.

وأما الفارق الثاني : بين الانتفاضتين الأولى والثانية، إلى جانب طبيعة الأولى وهدفها، فهو أن الثانية : منهج بديل، وترك للسلطة أن تختار الانحياز له، أو أن تظل على منهجها السياسي. وبدا للسلطة أن وقف الانتفاضة عند مدى معين أمر صعب، خاصة بعد أن تحولت

إسرائيل إلى استخدام القوة في مواجهة الحجر، وبعد أن ظلت الانتفاضة تتردد في استخدام القليل من الأسلحة التي تمكنت من إخفائها أوإدخالها رغم الرقابة اليهودية الصارمة .

كذلك التحم الجيش والمستوطنون والدولة في حرب شاملة بكل أنواع الأسلحة تؤدي، ليس إلى وقف الانتفاضة، وإنما إلى قمعها عن طريق الإبادة ؛ لأن إسرائيل هذه المرة ليست مستعدة لتقديم أي بديل، بل إنها وجدت في هذا المناخ الخاص وفي المساندة الأمريكية والسكوت العربي والدولي أمرا مناسبا للغاية للإجهاز على الشعب الفلسطيني، وذلك بالتظاهر بالضغط أولا على السلطة الوطنية وتدمير بنيتها التحتية، بحجة أن السلطة يجب أن تتصدى هي للانتفاضة، وهي تعلم أن السلطة في موقف لا يقل يأسا عن موقف السكان والانتفاضة نفسها، كما تعلم أن السلطة قد تفوض إسرائيل في القيام بقمع الانتفاضة، وهو تقريبا ما تم في بعض الأحيان في مراحل انتفاضة الأقصى، عندما كانت إسرائيل تطلب اعتقال الناشطين أوتسليمها أسماءهم، فإذا بالقوات الإسرائيلية تقوم بنفسها بتصفية هذه الأسماء التي رشحها العملاء أوقدمتها السلطة .

وإذا كان الهدف والمناخ والظروف وتوحش إسرائيل هي سمات انتفاضة الأقصى، فإن هذه الانتفاضة تختلف عن المقاومة الفلسطينية المسلحة من عام ١٩٦٥ م حتى ١٩٨٢ م، فرغم أن انطلاق المقاومة من الأراضي اللبنانية والأردنية ضد إسرائيل نفسها وليس الأراضي الفلسطينية المحتلة كان جزءا من التضامن العربي، ومكن المقاومة سياسيا وقانونيا من مناخ مريح نسبيا تمتعت فيه بمركز قانوني، حتى وهي تقاوم، مطالبة بتحرير كل فلسطين ـ إلا أن انتفاضة الأقصى، لاعتبارات عديدة، واجهت تحديات أقسى من تحديات المقاومة المسلحة السابقة. فهي من ناحية، تنطلق من أراض تحتلها إسرائيل وتراقبها أمنيا، مراقبة غير مسبوقة في نظم الخنق والإحكام، وهي من ناحية أخرى لم تكن مستعدة بعد أن خدمتها أحلام السلام وأوهام الساسة فاستنامت إلى وعود محبطة وآمال زائفة، بل إن السلطة نفسها لم تكن تملك وفق أوسلو سوى قوات للأمن الداخلي وأسلحة للشرطة تحت الرقابة الإسرائيلية ؛ خشية أن تتحول إلى صدور الجيش الإسرائيلي في لحظات التوتر .

ومن ناحية ثالثة : فإن انتفاضة الأقصى واجهت ظروفا معيشية بالغة القسوة وإهانات مباشرة من سلطات الاحتلال، واستفزازا من سلوكها، وبرودا من محيطها العربي والإسلامي، وظلما إعلاميا؛ أحاق بها من كل جانب .

وفضلا عن ذلك كله، مما لم تصادفه المقاومة المسلحة السابقة، واجهت انتفاضة الأقصى قسوة العدو وبطشه من ناحية، وتحديات تتعلق بشرعيتها من ناحية أخرى .

فانتفاضة الأقصى تحولت من الحجارة إلى الأسلحة النارية داخل الأراضي الفلسطينية، في مواجهة كل أنواع الأسلحة اليهودية وعمليات الاغتيال المنظمة التي قامت بها الحكومة الإسرائيلية رسميا بدعم رسمي من الحكومة الأمريكية، على أساس أن هذه الاغتيالات هي اصطياد ناجح للعناصر الإرهابية الفلسطينية، التي تجاسرت على تحدي سلطات الاحتلال، والتصدي لأعمالها الوحشية، ما دامت هذه القوات الرسمية تقوم بواجبها في نظر واشنطن في القتل والإبادة لتأمين المواطن الإسرائيلي من شررهم داخل إسرائيل .

وكان التحدي القانوني الأول هو: مدى قانونية أعمال المقاومة وضرورة أن تميز بين المدني والعسكري داخل الأراضي الفلسطينية، رغم أن العدو: يحرق الأخضر واليابس، ويهدم المنازل على رؤوس السكان، ويقتلع النسل والضرع، ويتفنن في إيذاء المدنيين والأطفال، ولا يحترم حيا ولا ميتا.

ولكي تقبل إسرائيل بهذا التحدي، أوهمت السلطة الفلسطينية أن واجبها السيطرة على طوائف الشعب في الأراضي التي تسيطر عليها، وإسرائيل تستفز كل الطوائف، بحيث يستعصى على أحد أن يسيطر عليها ويضبط حركتها، وهي تعلم أنها أضعفت السلطة وأجهدتها، وأدخلتها في دوامة ؛ لعلها تصطدم مع المقاومة ؛ فتقع الحرب الأهلية التي تعمل إسرائيل كل يوم لإشعالها. فتعلن السلطة وقف إطلاق النار من الجانب الفلسطيني، ثم يستمر الجيش في مجازره، فتضطر المقاومة إلى أن ترد ؛ فتعتبر السلطة هذا الرد خرقا لأوامرها .

فكأن المستوى الأول من شرعية المقاومة هو المستوى الإسرائيلي، ثم معيار الشرعية، فإن

تعاونت السلطة مَعَ إسرائيل صارت المقاومة مارقة تستحق سحق إسرائيل لَهَا وتمردًا عَلَى القيادة السياسية، وإنْ أمعنت إسرائيل فِي إيذاء السلطة سكتت الأخيرة ؛ فأصبحت المقاومة مشروعة ضمنًا، دُونَ أنْ تحظى بالشرعية القانونية الواضحة، رغم أنَّ المقاومة أسبق فِي القانون الطبيعي مِنْ كُلِّ القوانين الوضعية، ومَا موقف السلطة إلاَّ تنظيم لاستخدام هَذَا الحق .

ثُمَّ أكَّدَت القمة العربية فِي دوراتها المتعاقبة – الحق فِي المقاومة، وواجب دعمها ؛ فاكتسبت المقاومة شرعية عربية، تتفق مَعَ حقيقة شرعيتها القانونية، وتنبثق مِنْ شرعيتها السياسية، بوصف المقاومة خيارًا شعبيًّا ضِدَّ بطش الاحتلال الجائر والبيانات السياسية الدَوْلية الَّتي تشير بخجل إلَى رفض الاحتلال، ورفض العنف، وهيَ تقصد المقاومة والإبادة عَلَى قدم المساواة، ثُمَّ بدأت تستخدم مصطلح الأعمال الإرهابية أوالإرهاب. خاصة بَعْدَ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م، متأثرة بالمفردات الجديدة، وأدل مثال عَلَى ذَلِك قرار مجلس الأمن رقم ١٣٩٧ الصادر فِي ٢٠٠٢/٣/٢ م .

فالمستوى الأول مِنَ الشرعية هُو المستوى الدَوْلي، خاصة بَعْدَ إعلان واشنطن والاتحاد الأُورُبِّي استجابة لطلب إسرائيل أنَّ المنظمات الفلسطينية المقاومة الأربع : (الجهاد، الجبهة الشعبية، حماس، كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح) منظمات إرهابية، وعَلَى السلطة الفلسطينية أنْ تعلنها كَذَلِكَ وأنْ تعمل عَلَى تفكيكها وحظرها واعتقال أعضائها .

وكَذَلِكَ تطابق المستوى الوطني مِنَ الشرعية، ممثلاً فِي السلطة الوطنية الفلسطينية مَعَ هَذَا المستوى الدَوْلي، كُلَّمَا اشْتَدَّ التدخل الأمريكي ولَوَّحَ بوقف إطلاق النار، ووضع ترتيبات أمنية بَيْنَ الطرفين، أملاً فِي محادثات سياسية إنْ أمكن فِي المستقبل .

ونقطة المفصل فِي هَذَا كله هُو العمليات الاستشهادية داخل إسرائيل، وهِيَ التطور المميز للانتفاضة الثانية. وهَذِهِ العمليات هِيَ الَّتي غيرت معادلة الصراع. فَبَعْد أنْ كَانَت إسرائيل تستخدم جيشها فِي هزيمة الجيوش العربية فِي مسارح خارج إسرائيل، بَلْ وتحتل أراضيَ عربية ثمنًا للنصر العسكري الإسرائيلي، عجز الجيش عَنْ أداء نفس المهمة مَعَ شباب اعتصم

بوعد الله وبحقه فِي الأرض وفِي دفع الظلم بصدر عار وأمل فِي الشهادة، وكلها مفاهيم أفزعت اليهود، ونقلت الفزع إلَى قلوبهم فِي كُلِّ مكان ؛ فأصبح كُلّ سكان إسرائيل هدفًا لِهَذِهِ العمليات، وأَصْبَحَ التحدي واضحًا، وهُو: أنَّ شارون أوهم هؤلاء السكان أَنَّهُم فِي مأمن كُلَّمَا جَدُّوا فِي دعم سياسات الإبادة ضِدَّ الفلسطينيين .

وخطورة هَذَا التطور : أنَّهُ أعاد عقدة الخوف والفزع إلى طبيعتهم، كَمَا نقل المعركة إلَى داخل نفوسهم ؛ فأدركوا أَنَّهُم مغتصِبون غُرِّرَ بهم، ومِنْ شأن ذَلِك هدم كُلَّ مقومات المشروع الصهيوني، وهِيَ الادِّعَاء بأرض الميعاد، وبالفردوس المفقود، وبالتكاثر عَنْ طريق الهجرة، فأصيبت عناصر المشروع فِي الصميم .

ومعنى ذَلِك أنَّ هزيمة الجيوش العربية كَانَت دَائِمًا نتيجة المواجهات العسكرية مَعَ الجيش الصهيوني، أمَّا النتيجة فِي حالة المقاومة فَهِيَ قيام الفلسطيني الضحية، والَّذي لَمْ تحسب لَهُ إسرائيل حسابًا، بتبديد المشروع الصهيوني، وإشعار الصهاينة بأَنَّ الشهادة ثمنها الفردوس الحقيقي الَّذي وعد بِهِ الله عباده فِي قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ، بِأَنَّ لَهُمْ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ، وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنجِيلِ وَالْقُرْآنِ، وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنْ اللَّهِ، فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمْ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ، وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ سورة التوبة، الآية ١١١، ووثق هَذَا الوعد فِي الكتب المقدسة الثلاثة، وختم الآية بِأَنَّهُ لا أحد أوفى مِنَ الله بوعده المتين إنْ وعد. فالشهداء باعوا أنفسهم إلَى الله وأدُّوا مَا عليهم مِنَ التزام وفْق عقد الشهادة فِي الآية الكريمة .

وإذَا كَانَت الحكومات جميعًا بِمَا فِيهَا السلطة الوطنية لا تجرؤ عَلَى تأييد قتل المدنيين بأعمال استشهادية لأسباب مفهومة، فَإِنَّ القانون الدَوْلي يبيح ذَلِك إزاء عدو لا يقيم وزنًا لحياة الآخرين، ومَا دام المدني الإسرائيلي هُو عِدَّة شارون وحكومته ووقود آلته الحربية البربرية .

ولِذَلِكَ بدأت إسرائيل مُنْذُ اللحظة الأولى تثير الشكوك حول الشرعية الدينية لأعمال الشهادة، مِمَّا استوجب : أنْ نهبَّ مَعَ علمائنا بتثبيت عقيدة الاستشهاد، وهِيَ لا تقوم فقط

عَلَى ثقافة دينية، وإنْ كَانَ ذَلِك يشرفها بدفع قدرها، ولَكِنَّهَا إلَى ذَلِك تقدم عَلَى ثقافة الجهاد والموت مِنْ أجل القضية، وهَذَا مَا يفسر قيام الفلسطينيين بأعمال مماثلة فِي بقاع العالم المختلفة.

ولَكِنَّنَا رغم ذَلِك نقول : أنَّهُ رغم مستويات شرعية المقاومة المتناقضة الَّتي طغى عَلَيْهَا الانحياز والظلم مِنْ جانب أقوى قوى النظام الدُّوَلِي، فَإنَّ الأمر بيد إسرائيل، فَهِيَ تستطيع أنْ تتوقى ذَلِك كله، وأنْ تسحب جيشها ومستعمريها، وأنْ تظل داخل الخط الأخضر كَمَا يُقَال، وإنْ كنت واثقًا مِنْ أنَّ كوابيس الآثار، لقاء الغضب والاستعلاء والاحتقار لصاحب الحق الَّذي أذن الله لَهُ بالقتال حَتَّى النصر أوالشهادة .

١٧ـ حول التنازل القانوني للمسألة الفلسطينية

فض الاشتباك وإيضاح الالتباس

أحسنت " الحياة " ـ منبر الرأي العربي الحر ـ صنعًا بإتاحة الفرصة لمختلف الأقلام لتناول مسألة " الدَّوْلَة الفلسطينية " وأسعدني أن أتابع مختلف الاجتهادات القانونية سواء مِمَّن انطلقوا فِي اجتهادهم مِن قاعدة التخصص أو من حاول أن يسهم فِي النقاش بناء عَلَى ثقافته الْعَامَّة وانطباعة. غَيْر أن تِلْكَ المناقشة أوالحوار ربما يحتاج إِلَى تنظيم مِن " الحياة " نَفْسَهَا كَأَن تفتح رسميًا باب الحوارحول هَذَا الموضوع أوغيره. وأشهد أن المسائل القانونية فِي المسألة الفلسطينية الَّتِي تلتبس أصلاً عَلَى المتخصص لهي أشد التباسًا وغموضًا ومدعاة للإيضاح عِنْدَ القارئ العام الَّذِي تتوجه " الحياة " لَهُ نافذةً للكاتب عَلَيْهِ .

ومَا كنت أود أن أثقل عَلَى الجريدة بتدخلي فِي هَذِهِ القضية لولا أَنَّنِي لاحظت مِن متابعتي الأخيرة لَمَا يكتب " تخبطًا " فِي المعالجة مِمَّا يضيف إِلَى اللبس إرباكًا مِن قادة الرأي مِن بعض الكتاب.

نقطة إيضاح أُخْرَى قبل أن أقدم موضوع المقالة، وهِيَ أن تناول المتخصص للجوانب القانونية للمسأله الفلسطينية خَاصَّة فِي حوار علني لا يجوز أن يتجرد مِن واجب النظر إِلَى المسألة بِمَا يمليه عَلَيْهِ إلتزامه العربي مِن خدمة القانون للقضايا العربية وفِي مقدمتها القضية الفلسطينية ، مَعَ إعتقادي الأكيد أن كُلّ مِن قدم إقتراحًا أورأيًا إنَّمَا رائده العمل عَلَى خدمة هَذِهِ القضية المحورية ، ولِذَلِكَ أرجو ألاَّ ينظر إِلَى معالجتي لِهَذَا الموضوع بِأَي حساسية أوشبهة النقد أوالتجريح.

السؤال الأول الَّذِي يدور حوله الجدل القانوني والسياسي هُو: هَلْ إعلان الدَّوْلَة الفلسطينية ضروري سياسيًا وقانونيًا ، أمْ أن هَذَا الإعلان لغو أو تزيد أوتحصيل حاصل ؟

والجواب عِنْدَ البعض أَنَّهُ ضرورة سياسية إما للضغط لحث إسرائيل عَلَى التحرك وإما لتأكيد الْهَوِيَّة السياسية لَمَا تحقق مِن أوسلو. وعِنْدَ البعض الآخر مِن نفس الفريق أن إعلان الدَّوْلَة

ضرورة قانونية لمواجهة الفراغ القانوني الناشئ عَن انتهاء المرحلة الانتقالية مِن أوسلو وانتهاء مفاوضات الوضع النهائي عَلَى أساس أن هَذِهِ المفاوضات تتناول مسائل أُخْرَى لَيْسَ مِن بَيْنِهَا مسألة الدَّوْلَة الفلسطينية. أما الفريق الثاني فيرى أن الدَّوْلَة سياسيًا قائمة ، وقانونيًا تتوفر عناصرها ، وشكليًا أعلن بالفعل عَن قيامها وعِنْدَ هَذِهِ النقطة يَرَى البعض أن الإعلان تَمَّ بالفعل فِي الجزائر عام ١٩٨٨ واعْتَرَفَت بِهِ الأمم الْمُتَّحِدَة ، بينما يَرَى البعض الآخر ، وهُو أمر لَمْ أفهمه مطلقًا، أن الإعلان تَمَّ فِي أول أكتوبر ١٩٤٨ وأن حكومة الدَّوْلَة المعلنة اتَّخَذَتْ غَزة عاصمة لَهَا لولا أن مصر قامت " باحتلال " غزة (راجع مقال الدكتور موسى المزاوي فِي " الحياة " بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٦) وأرجو أن يتسع صدر الدكتور المزاوي للمناقشة وهُو عميد سابق لكلية الحقوق بجامعة وَستمنستر ، ونَظَرًا لِهَذَا التخصص ومَا أعتقده مِن حرصه عَلَى الإسهام فِي خدمة القضية الفلسطينية قانونيًا ، وأظنه فلسطينيًا أيْضًا ، فَقَد وجدت فِيمَا أبداه ما يحتاج إِلَى نقاش لَيْسَ فقط لاختلاف الرأي بل كذلك فِي بعض المعطيات العلمية. وسَوْفَ أقصر تعليقي عَلَى **نقطتين** :

النقطة الأولى : اقتراح طلب رأي استشاري مِن محكمة العدل الدَوْلية لقرار الجمعية الْعَامَّة رقم ١٨١ الصادر فِي ١٩٤٧/١١/٢٧ والمعروف بقرار التقسيم. وعِنْدِي أن هَذَا القرار هُو حجر الزاوية فِي الشريعة الدَوْلية الحالية وبموجبه يَمكنُ أن نؤكد الحاجة إِلَى وجود دَوْلَة فلسطينية مَا دَامَ القرار مكَّن إسرائيل مِن أن تنشأ بموجبه وقُبلت فِي الأمم الْمُتَّحِدَة بشرط احترامه، أي شرط الموافقة عَلَى أن تسمح بقيام الدَّوْلَة العربية وفْقًا للقرار. ويجب أن تمضي السلطة الوطنية دُونَ تردد نحو تأكيد استنادها إِلَى هَذَا القرار كدستور للتسوية عَلَى أرض فلسطين ، وهُو مَا أحسنت صنعه فِي ديباجة إعلان الجزائر واتخاذها القرار مرجعية لَهَا. كَمَا يجب أن تُفهم قرارات مجلس الأمن واتِّفَاق أوسلو عَلَى أنَّهَا تقدم حماية لِلْقُدْسِ ووَضعها فِي القرار المذكور ضِدَّ تصرفات إسرائيل لتغيير هوية المدينة وضمها وابتلاعها. ولا عبرة للجدل حول أي قدس، فَهَذِهِ سفسطة لا طائل مِن ورائها، فالقدس فِي قرار التقسيم هُي كُلّ القدس وإن خامر الشك البعض بأن قَدس القرار ٢٤٢ هِيَ القدس الشرقية ، وعِنْدِي أن تفسير قراري التقسيم ومجلس الأمن

٢٤٢ واضح، وهُو رد القدس كلها الواردة فِي القانون الأساسي الَّذِي أصدره الكنيسيت الإسرائيلي لِضَمِّ القدس واعتبارها عاصمة أبدية ودَائِمَة لإسرائيل عام ١٩٨٠ ، والَّذِي رَدَّ عَلَيه مجلس الأمن بالقرار رقم ٤٧٨ فِي ١٩٨٠/١١/١١ والقرارات السابقة مباشرة واللاحقة عَلَى الضَّمّ بتأكيد بطلانه ومطالبة الدُّوَل بإهماله وعدم الاكتراث لَهُ. والخلاصة أن طلب الفتوى مفيد بشرط حسن صياغة الطلب وتحديد المطلوب عَلَى وجه الدِّقَة مسبوقًا بدراسه علمية متخصصة ضافية لِهَذه النقطة .

وقَد اندفع الدكتور المزاوي لغيرته عَلَى القدس وإدراكه لعامل الوقت إلَى اقتراح طلب قيام المحكمة بإصدار أمر تحفظي يكفل عدم المساس بالقدس لحين البت فِي تغير قرار التقسيم. وسيادته يعلم قطعًا أن ذَلِك لا يجوز قانونًا لأن طلب الفتوى شئ ، وطلب أمر تحفظي شئ آخر مختلف تَمَامًا، ويدخل فِي وظيفة الفصل القضائي. فلا يجوز للمحكمة أن تبحث إصدار أمر تحفظي مَا لَمْ يَكُن هُنَاكَ قضية موضوعية معروضة عَلَيْهَا ويَكُون طلب إصدار الأمر التحفظي جزءًا مِن الفصل القضائي وأن تتأكد المحكمة مِن ثبوت اختصاصها مبدئيًا PrimaFaie ببحث أصل النزاع ، وأن تقدر المحكمة أن صدور مِثْل هَذِا الأمر ضروري لحفظ حقوق الطرفين المتنازعين أوأحدهما فِي القضية الأصلية. (يراجع مقال الدكتور المزاوي بجريدة "الحياة " فِي أغسطس ١٩٩٨) .

النقطة الثانية : على أي أساس قانوني يستند إعلان الدَّوْلَة ؟

فِي الوقت الَّذِي رَكَّزَ فِيهِ الدكتور المزاوي عَلَى أهمية القرار ١٨١ كأساس للدولة الفلسطينية، عاد فأعلن أن الدَّوْلَة قائمة فعلاً مُنْذُ عام ١٩٤٨ ومَعْنَى هَذَا إعلان قيام الدَّوْلَة فِي ذَلِك العام تَمَّ عَلَى أساس إنكار القرار ١٨١ وقيام الدَّوْلَة بالتَّالِي عَلَى كُلّ فلسطين دُونَ الاعتداد بقيام إسرائيل وهُو أمر لا يُمْكِن القول بِهِ لتبرير قيام الدَّوْلَة الفلسطينية .

ثُمَّ اقترح الدكتور المزاوي أن يطلب إلى محكمة العدل الدَوْلية أن تطبق المبادئ الَّتِي سبق لها أن أقرنتها بشأن الانتداب الَّذِي أسند إلَى جنوب إفريقيا عَلَى جنوب غرب إفريقيا (نامبيا

الحالية) وسيادته يَرَى " أن نقطة البداية مِن الناحية القانونية فِي القضية الفلسطينية هِيَ الانتداب عَلَى فلسطين عام ١٩٢٢ "

يَتَّضِحُ مِمَّا تقدم أن الدكتور المزاوي اقترح ثلاث مرجعيات متناقضة للعرض عَلَى المحكمة طلبًا لرأي استشاري : مرجعية الانتداب السابق على قرار التقسيم ، ثُمَّ قرار التقسيم ، ثُمَّ إعلان قيام دَوْلَة فلسطين عام ١٩٤٨. والأول والثالث مناقضان لقرار التقسيم .

ولَعَلَّ النقطة الَّتِي طرحت للبحث دُونَ إجابة شافية هِيَ : هَلْ الدَّوْلَة الفلسطينية قائمة وعَلَى أي أساس قانوني صحيح إذَا كَانَت إجابة بالإيجاب ، فَإِذَا كَانَت الإجابة بالنفي فكيف يسد الفراغ القانوني؟

إجابتي أن الدَّوْلَة الفلسطينية أعلنت بالفعل عام ١٩٨٨ واعترف بِهَا معظم دُوَل العالم ثُمَّ كَانَت أوسلو وقيام السلطة تجسيدًا جزئيًا لَهَا ولَيْسَت بحاجة إلَى إعلان جديد، اللَّهُمَّ إذَا كَانَ ذَلِك مِن قبيل المناورة السياسية الَّتِي قَد تقدر السلطة أَنَّهَا تمنح كارتًا أومساحة للحركة أمام الإغلاق الإسرائيلي التام لِكُلِّ فرص التنفس السياسي، ولا حاجة ـ عِنْدِي إلَى الحديث المتجدد مِن الزاوية القانونية ـ عَن قيام الدَّوْلَة ، ولَكِن تلح الحاجة إلَى استكمال تحرير أراضي الدَّوْلَة وإرادة شعبها وحكومتها. وأما الأساس القانوني للدولة الَّتِي أعلنت فِي الجزائر فَهُو قرار التقسيم رقم ١٨١ وبِذَلِك يُمْكِن تحقيق الانسجام بَيْنَ عناصر الشرعية الدَوْلية فِي قراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ ومدريد ثُمَّ أوسلو، ولا أميل إلى تجزئة قرارات المجلس ، أوالفصل بَيْنَ مَا هُو دَوْلي ومَا هُو ثنائي ، بَيْنَ مَا هُو شريعة دَوْلِيَّة عالمية، ومَا هُو سياسي ثنائي بحكمة التوفيق بعيدًا عَن الأطر الجامدة الَّتِي تشعر إسرائيل إنَّهَا تعوق حركتها وقدرتها عَلَى الانفراد بالشعب الفلسطيني الأعزل.

١٨ـ إسرائيل ومنظمات حقوق الإنسان

لَمْ أكن أتصور أن قضايا حقوق الإنسان يُمْكِن أن تَكُون عَلَى هَذِهِ الدرجه مِنْ النسبية بحَيْثُ تلغي الحقيقة وتبدل مواقع القاتل والضحية. والأغرب من ذَلِك أن مصير هَذا الخلط مِن منظمة عالمية يفترض أنَّهَا ترعى حقوق الإنسان فِي العالم وترصد انتهاكات هَذِهِ الحقوق وتتحلى بالشجاعة فِي مواجهة السلطات المنتهكة عَلَى أساس أن تحيزها دائماً يَكُون فِي كُلّ الأحوال فِي جانب ضحية هَذِهِ الانتهاكات.

إذَا كَانَت هَذِهِ المنظمة ذَاتَ سمعة عالمية ويعتد بتقاريرها فِي رسم حالة حقوق الإنسان فِي العالم، وأن تَكُون هَذِهِ المنظمة قريبه مِنَّا، متابعة لأحوالنا فَإن الغرابة تتضاعف، ثُمَّ تصل الغرابة إلى أقصاها، عِنْدَمَا يصدر هَذَا الموقف مِن المسئول فِي هَذِهِ المنظمة والذى يفترض أنَّهُ جزء مِن ثقافة الشرق الأوسط مدرك لَهَا وبصير بأبعادها.

أقول ذَلِك بمناسبة تصريح صدر عَن هَذَا المسئول مِن هَذِهِ المنظمة العالمية والذي يفترض أن تنطق بالحق وتنزل حكمها بالقسطاس فِيمَا نشب بَيْنَ إسرائيل والفلسطينيين مُنْذُ انتفاضة الأقصى.

صحيح أن جنسية هَذَا المسئول العربية تدفعه إلَى التحرز والحيطة التامة ولكن لا أتصور مطلقاً أن يتبنى الموقف الإسرائيلي بشكل كامل، وأرجو أن تَكُون المنظمات العربية والحكومات العربية قدرت عَلَى هَذَا التقرير الَّذِي أذيع فِي مارس مُنْذُ هَذَا العام وظل يمثل خطًا فِي هَذِهِ المنظمة مِن هَذِهِ القضية حَتَّى الآن. والمقارنة بَيْنَ موقف هَذِهِ المنظمة الَّتِي تعرب فِي كُلّ مناسبة عَن رأيها وحرصها عَلَى صيانة حقوق الإنسان فِي العالم العربي، وبين الخط الرسمي الإسرائيلي حول مَدَى احترام السلطة الوطنية الفلسطينية لحقوق الإنسان تكشف عَن أن هَذِهِ المنظمة تروج عالمياً للخط الإسرائيلي وتضر ضرراً بالغاً بالقضية الفلسطينية، ولا تقدم نقداً واحداً لسياسة إسرائيل، رغم أن هَذِهِ السياسة معلنة وواضحة، وأنها تُؤَكِّد كُلّ يوم أن اغتيال القيادات الفلسطينية فضيلة كبرى، وأن التمييز الفاحش بَيْنَ المواطن الإسرائيلي مِن أصل عربي والمواطن

الإسرائيلي مِن أصول غَيْر عربية، بَلْ واستباحة دم المواطن العربي حامل الجنسية الفلسطينية ضريبة تقتضيها إسرائيل مقابل شرف انتساب هَذَا المواطن إلَى الدَّوْلَة العربية. كَذَلِكَ يروج الخط الرسمي الإسرائيلي بأفكار مماثلة أهمها أن أمن المواطن الإسرائيلي يمتد إلَى المدى الَّذِي تراه الحكومة الإسرائيلية، حَتَّى لَو كَانَ إفناء المواطن الفلسطيني هُو القربان الَّذِي يقدم عَلَى مذبح الأمن الإسرائيلي.

ومن هَذِهِ الأفكار أيضاً أن تجويع الشعب الفلسطيني وخنقه اقتصادياً وهدم منازله واقتلاع زرعه وأشجاره والقضاء عَلَى مصدر رزقه هي إجراءات مشروعة لإقناع الشعب الفلسطيني بأن سكوته عن الاحتلال والقهر والإذلال وإراقة دماء الأبرياء مِن كُلّ الأعمار بدم بارد هُو ثمن البقاء. فَإن إسرائيل تعلن فِي كُلّ مناسبة أن احتلالها للأراضي الفلسطينية عمل مشروع وأن بقاءها أورحيلها أمر يتعلق بمقتضيات أمنها وسلامتها المقدمة عَلَى سلامة الجميع وأمنه. فلا يجوز لأحد أن يطالب إسرائيل بالإنسحاب ولا أن يضغط عَلَيْهَا مِن أجل التفاوض لأَنَّهَا الطرف الأقوى والأكثر سلطاناً ونفوذاً. ويجب أن تقتضي مِن الطرف الآخر الضعيف ثمن قوتها.

كَذَلِكَ دأب الإعلام الإسرائيلي عَلَى التأكيد أن عرفات يجب أن يمنع المقاومة للاحتلال بالقوة، ابتغاء المصلحة العليا، وأن قدرته عَلَى ذَلِك هِيَ أهم مؤهلاته وكفايته كطرف آخر، فِي عملية السلام وتعتبره إسرائيل كَذَلِكَ كُلَّمَا كَانَ قادرًا عَلَى القيام بهَذِهِ المهمة، لأن وقف المفاوضات أو التلاعب بهَا أمر لا يخص المقاومة، إنَّمَا يدخل فِي تقدير السياسيين مِن الطرفيين. أكَّدَت إسرائيل أيضاً أن الخلل الخطير فِي ميزان القوة بَيْنَهَا وبين الفلسطينيين وكونهم وحدهم فِي الميدان، والطبيعة الجغرافية لأراضيهم كَانَ يجب أن تدفعهم إلَى طلب السلامة، وليس إلَى المقاومة ضِدَّ طرف يعلمون أَنَّهُ قادر عَلَى سحقهم دُونَ هوادة ودون نصير وأن أبسط مبادئ الحساب تدلُّهم عَلَى أَنَّهُ مِن العبث وسوء التقدير أن تترك الأسر الفلسطينية أطفالها للخروج إلَى موت محقق، مادام قذف الآليات العسكرية بالحصى لا يؤثر عَلَى سياسة إسرائيل فِي الأراضي الفلسطينية، ولذلك تحمل إسرائيل الآباء فِي فلسطين المسئولة عَن سلامة الأبناء. ومن ناحية أُخْرَى، تُؤَكِّد إسرائيل أن السماح مِن جانب السلطة الفلسطينية للقوى الوطنية الإسلامية بمنازلة

إسرائيل يضعف السلطة فِي النهاية، ويقوي ساعد هَذِهِ المنظمات فِي الشارع الفلسطيني ويجعل التسوية النهائية مستحيلة مع " الإرهاب الإسلامي" تِلْكَ هِيَ الخطوط الأساسية لموقف إسرائيل وقناعتها والتى تتحرك عَلَى هديها وهى موقنة بأن أعمال الإبادة سَوْفَ تسقط السوط الفلسطيني وترغم مِن بقي حيًا عَلَى قبول مَا تقدمه إسرائيل.

والحق أن المنظمة المعنية بحقوق الإنسان عالمياً، موضوع هَذِهِ المقالة، قَد حملت السلطة الوطنية الفلسطينية المسئولية عَمَّا أسمته انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني والإسرائيلي.

وأما انتهاكات حقوق الإنسان الإسرائيلي الَّتِي ارتكبتها السلطة الوطنية الفلسطينية فَهِيَ تتخذ صورًا متعددة مِنْهَا:

- السماح أوعدم التصدي مِن جانب السلطة " للمنتحرين الفلسطنيين" بالقيام "بأعمال إرهابية" ضِدَّ الأبرياء الإسرائيليين، وكان يجب عَلَى السلطة أن تمنع هؤلاء وهى تعرفهم وتعرف خططهم. ولكن هَذِهِ المنظمة لَمْ توضح لَنَا أي قانون تقيس بِهِ شرعية الأعمال الإسرائيلية وعدم شرعية الأعمال الفلسطينية، وأى قانون يبرر لإسرائيل، أن تقوم بشكل منظم، وليس بالضرورة رَدًّا عَلَى أعمال فدائية فلسطينية، بهدم المنازل على رؤوس أصحابها فِي أحياء كاملة، واغتيال كُلّ مِن ينتسب إلَى أي منظمة فلسطينية.
- كَذَلِكَ وجدت هَذِهِ المنظمة العالمية مَا يدفع بالإرهاب الهجوم عَلَى الفلسطينيين من المستعمرات الإسرائيلية وهى أول مِن يعلم، أويجب أن تعلم أن هَذِهِ المستعمرات جزء مِن سلطات الاحتلال العسكرى، وأن مِن حق الشعب المحتل أن يقاوم الاحتلال، كَذَلِكَ انتقدت هَذِهِ المنظمة السلطة الفلسطينية لعدم التعاون مَعَ إسرائيل فِي تعقب مِن ترى إسرائيل من الفلسطينيين أنَّهُم يروجون العنف ويثيرون الفتنة، مادام هَذَا التعاون سيظل برهان حسن النية، مِن جانب السلطة الفلسطينية.

والخلاصة أنَّهُ يَبْدُو أن هَذِهِ المنظمة العالمية ذَاتَ السمعة المدوية فِي مجال حقوق الإنسان، وهذا المسئول الَّذِي أقل مَا يوصف بِهِ، أنه لا يصلح لمنصبه بسبب عنصريته المقيتة، يجب أن

يَكُون محل مراجعة مِن جانب الحكومات العربية، وألا ترحب هَذِهِ الحكومات بمَا ترفعه هَذِهِ المنظمة فِي وجهها مِن انتقادات لسجلها فِي مجال حقوق الإنسان، وأنها يجب أن تعلن أن القانون الدولى المعروف للجميع يجب أن ينطبق عَلَى الطرفين، وأن تُسَمِّى الأسماء بمسمياتها: فَمَا يقوم بِهِ الفلسطينيون هُو دفاع مشروع عَن حقهم فِي التحرر، ورد عَلَى سياسة البطش الإسرائيلى، ويأس مِن عدالة المجتمع الدولى.. أما مَا تقوم بِهِ إسرائيل فَهُو إرهاب الدَّوْلَة وجرم لا ترتكبه إلاَّ عصابات مُسَلَّحَة، لا يليق مَعَهَا وصف الدَّوْلَة، أوأن تَكُون عضواً فِي أسرة دولية. إن هذا المسئول الذي ينفث أحقاداً مريضة بحكم إنتمائه الديني والسياسي، كيف نقبل أن تمثل تقاريره موقف هَذِهِ المنظمة الَّتِي يجب أن تحظى بالاحترام، وإن حرصنا عَلَى هَذَا الاحترام يتطلب تنقية صفوف هَذِهِ المنظمة مِن المرضى والموتورين.

الفصل الخامس
مستقبل القضية والمنطقة

١ـ المعضلة العربية مَعَ إسرائيل:

كَيْفَ نغني للسلام عَلَى موسيقى الحرب ؟

يتسم الصِّرَاع العربي الإسرائيلي بخاصية متفردة وهِيَ أن للرأي العام دورًا واسعًا فِي قراراته عَلَى الجانبين العربي والإسرائيلي. وقَد ترتب عَلَى ذلك أن عمليات السلام فِيهِ قَد تسير مَعَ الحكومات فِي جانب ، بَيْنَمَا الرأي العام عَلَى الجانب الآخر وهَذَا هُو لب المشكلة. ذَلِك أن إسرائيل لا تريد فقط سلامًا تعاقديًا وإنَّمَا ظنت ـ ضمن حساباتها الخاطئة الكثير ـ أن الشعوب العربية كالقطيع أمام قرارات الحكومات تهش عَلَيْهَا بعصاها فِي الاتجاه الَّذِي الَّذِي تريد ، ورُبَّمَا استخلصت إسرائيل شيئًا مِن ذَلِك مِن إدراكها لنمط العلاقة التقليدي بَيْنَ الدكتاتورية والسلطة المستبدة وبَيْنَ المحكومين، وقدرة السلطة الَّتِي تتحكم فِي أرزاق النَّاس وأقواتهم عَلَى التحكم أيْضًا فِي عقولهم وقلوبهم وأقدارهم ورُبَّمَا فِي تحديد مصائرهم فِي الآخرة كَذَلِكَ.

ولَيْسَ سرًا أن هَذَا العامل كَانَ دَائِمًا ضمن مدركات الفهم الإسرائيلي وتقييمها للمنطقة. وهَذِهِ المنطقة بالذَّاتِ أصْبَحَت تشكل تناقضًا حادًا فِي هَذِهِ المدركات ، لأن إسرائيل تَدَّعِي أنَّهَا واحة للديموقراطية فِي المنطقة ونموذج يُحْتَذَى بِهِ يحل ذَلِك اللغز الَّذِي يجمع بَيْنَ المثاليات الغربية وَوَاقع التخلف العربي ، وأنَّهَا رمز لاستمرار الرسالة الْمُقَدَّسَة الَّتِي ينهض بهَا الغرب تاريخيًا للأخذ بيد الشعوب المتبربرة مِن أوهاد التخلف إلَى أنوار الحضارة. وإذَا صَحَّ أن إسرائيل تريد للمنطقة أن تنعم بديموقراطية حقيقة وأن يصبح للشعوب العربية زمام أمورها أو أن تترجم الحكومات مراحل الغضب ضِدَّ إسرائيل لَمَا توقف بركان الغضب الَّذِي يلتهم إسرائيل. وقَد ظنت إسرائيل أنَّهَا قادرة عَلَى لجم الحكومات العربية ومِن خلالها الجماهير العربية أوإحداث وقيعه بَيْنَ الجانبين تلهي كِلَيْهما عَن التعامل مَعَ سياساتها.

يتسم الصِّرَاع بَيْنَ العرب وإسرائيل كَذَلِكَ بأن إسرائيل المعتدية دَائِمًا والَّتِي يمثل قيامها عَلَى الغصب رمزًا لِهَذَا العدوان المستمر قَد برعت فِي صياغة سياسة إعلامية للخارج تظهرها بمظهر الوادعة والساعية إلَى السلام والاستقرار بَيْنَمَا العرب هم الَّذِينَ يدقون طبول الحرب، واعتمدت

إسرائيل فِي ذَلِك عَلَى اختيار مفردات خطابها الإعلامي والسياسي بعناية وبطريقة تَلَقَّى قبولاً فِي الثقافة الغربية يساعدها عَلَى ذَلِك أن الحركة الصهيونية بمفهومها الأعمق والأقدم تاريخيًا مِن مشروع هرتزل قَد مهدت لِنَفْسِهَا مكانًا مرموقًا فِي الثقافة الأُورُبِّيَّة مُنْذُ مطلع عصر النهضة وقبل نشأة الدُّوَل القومية والولايات الْمُتَّحِدَة.

هَكَذَا تمرست إسرائيل عَلَى إطلاق خطاب براق فِي وقت تمارس فِيهِ العدوان والْقَمْع ضِدَّ العالم العربي ، فانقلبت الآية عِنْدَ الغرب وأصْبَحَ المعتدي هُوالضحية وضحية العدوان هُو سبب القلق ومصدر الدمار. وعِنْدَمَا تنبه العالم العربي إلَى هَذِهِ الحقيقة بَدَأ يحاول استبعادها فطبقها فِي المرحلة الثانية مِن الصِّرَاع مُنْذُ مؤتمر مدريد بشكل يقطع بسطحية وسذاجة لا تتفق مَعَ الطاقات العقلية والإبداعية للعالم العربي. اكتشف خبراء الإعلام العرب أَنَّهُ يجب التركيز فِي الخطاب العربي عَلَى عدد مِن المفردات الَّتِي تكشف للعالم الخارجي أن هَذَا الخطاب أصْبَحَ خطابًا سلميًا لا حربيًا كَمَا كَانَ فِي السابق، بل وأوصى بعضهم بِأَن يمتد هَذَا الخطاب إلَى الثقافة الْعَامَّة والشعبية والمدرسية .وتلقت إسرائيل الفرصة فدفعت فِي أوساط اليونسكو وفِي برامج المعونة والتعاون مَعَ العالم العربي وخَاصَّة مصر أكثر الأطراف العربية اتصالاً بالحرب والسلام فِي المنطقة نحو مشروع ثقافة للسلام يشيع فِي نفوس الكبار والصغار رغبة السلام واستئصال توجه العدوان والعداء والحرب، بحَيْثُ تتردد بمناسبة ودُونَ مناسبة مصطلحات السلام والتنمية والمودة والألفة ونبذ الحرب والدمار ومرادفاتها.

ولَمَا كَانَت إسرائيل كسائر دُوَل الغرب ـ تعتمد عَلَى قياس المشاعر بِمَا يعبر عَنْهَا مِن مفردات وألفاظ وتستخدم فِي هَذَا القياس نظرية تحليل مضمون الخطاب العربي بطريقة حسابية، فَقَد استراح الخبراء العرب إلَى أن الدراسات قَد سجلت ترديد كلمة السلام ملايين المرات فِي خطب الساسة والرؤساء وفِي الندوات والمؤتمرات وفِي المقررات الدراسية بَلْ وفِي الأغاني الشعبية الَّتِي راجت وسط مزاج ثقافي واجتماعي يشجع الهبوط ولا يكترث لَمَا يقال فِي هَذِهِ الأغاني، وهُو مزاج أتاح لعشرات أن يبرزوا فِي الساحة الفنية العربية لَمْ يكونوا يحلمون بِمَا حققوه فِي مناخ يلتزم المعايير الصارمة للإبداع الفني والثقافي ، مِثْلَمَا سمح هَذَا المزاج بحالة مِن الإحباط الثقافي

والإبداعي بسبب عشرات الآثار والظواهر التي تسللت إلى المجتمع من خلاله، وأخطرها انحراف نتائج ومنافسات الجوائز الثقافية وانحسار قيمة الثقافة ودورها في المجتمع لصالح طغيان المكاسب المادية وطرقها المريحة ، فانسابت الفنون والآداب الهابطة وبدأت تمس أعصاب القيم الدينية والأخلاقية مما جعل المجتمع يضيق في هبات متفرقة للدفاع عن هذه القيم بشكل غير متسق .

ولا أظن أن المتابع للساحة الثقافية والفنية والعربية يخطئ الآثار المدمرة لهذا التوجه والسقوط المزري الذي وصلت إليه بحيث لم يعد المجتمع قادرا على التمييز بين ما يقال وما لا يقال أوما يكتب وما يذاع وما حظر إذاعته ونشره رعاية للأخلاق العامة ورسالة الثقافة الحقة .

يكفي أن نشير إلى آلاف الأشرطة التي تغزو الأسواق وعشرات الأسماء التي تعجز الذاكرة عن التقاطها والتي ادعت أنها دخلت الفن من " الدكان وليس من الحمام " وهذه في ظنهم ترقية للمدخل إلى الفن. كما نشير إلى كلمات ذات دلالة في السياق الذي نعالجه من مثل: "بأحب السلام كأنه وليدي وباصحا وأنام على صوت حبيبي" يقصد السلام أيضا.

وتشير تقارير حديثة إلى أن الدراسات الإسرائيلية قد سجلت ضمن تحليلها لمضمون هذه الأشرطة الاتجاه إلى كراهية إسرائيل وعدم جدية العرب في السلام خلافا لما يردده الزعماء العرب، واستندت الدراسات إلى واحدة من هذه الأشرطة التي تقول " بأحب عمروموسى وباكره إسرائيل " إشارة إلى السيد عمروموسى وزير الخارجية المصري الأسبق والتقابل بين إسرائيل وعمروموسى يقوم على ما رسمه خيال مؤلف الشريط من أن عمروموسى يجسد التصدي المصري الصارم لإسرائيل وهو خيال كما نرى يتسم بالسذاجة وإغفاله للحقيقة وهي أن وزير الخارجية يعبر عن موقف دولة يتولى رئيسها رسم سياساتها وتعبر أجهزتها جميعا عن هذه السياسات، ولكن وزير الخارجية هو الأكثر ظهورا في الإعلام بحكم تسارع الأحداث .

يتسم الصراع العربي الإسرائيلي من زاوية ثالثة بأنه صراع يتذبذب على قاعدة أصبحت واضحة وهي أن السلام الحقيقي العادل هو مطلب الشعوب العربية ولكن تلاعب إسرائيل بهذه

الآمال العربية أثار الشكوك حول حقيقة السلام الممكن. وبالطبع فإن اعتماد إسرائيل على تحليل المضمون دون أن تدرك أنها تغالط نفسها قبل أي طرف آخر يكشف عن سذاجة إسرائيل نفسها وكأنها تريد أن تفتك بالفلسطينيين وتمرح في سماء المنطقة بلا خجل أو رادع ومع ذلك يسبح العالم العربي بفضائلها وبرسالتها الحضارية وكأن ما تقوم به ضد شعوب المنطقة، الظاهر منه والخفي، تنفيذ لتكليف مقدس حتى لا يبقى غيرها بعد أن تبيد ما حولها. وإذا كان شارون هو الأقدر على تجسيد هذا المنطق الإسرائيلي دون مواربة فإن المشكلة التي يجب أن تؤرق العالم العربي حقا هي: كيف يواجه إسرائيل والعالم الخارجي بمنطق متماسك يؤكد فيه أن مقاطعة الطغيان الإسرائيلي ليس عودة إلى لغة الصراع من جانب العرب بينما إسرائيل تجد في أعمال الإبادة ، كما يؤكد أن رغبة العرب في السلام الحق للجميع لا يعني أن العرب سوف يخضعون لابتزاز إسرائيل، وأن الكف عن استخدام كلمة الحرب لا يجدي فتيلا في هذا السياق ، وإلا كيف نفسر انحياز الغرب للموقف الإسرائيلي في الوقت الذي تقوم فيه إسرائيل بكل صنوف الإبادة بينما تقوم إسرائيل بترديد شعارات الحرب والتدمير ، وعلى الجانب الآخر لا يزال العرب يرددون شعارات السلام ويستعيذون بالله من الحرب وويلاتها .

٢ـ الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين

(رؤية أمريكية)

ترجع أهمية الشرق الأوسط ـ عبر العصور ـ إلى أسباب متنوعة كَانَت السبب الرئيسي فِي أنَّ عوامل الصراع الخارجية عنه هِيَ الَّتي تحرك عوامل الصراع الكامنة فِيهِ .

أمَّا مُنْذُ بداية الخمسينيات ثُمَّ السبعينيات تحولت أهمية الشرق الأوسط الاستراتيجية وسط توترات الحرب الباردة، إلَى بعدين جديدين تَمَامًا جعلا الشرق الأوسط مركز الخطر عَلَى سكانه وعَلَى العالم، وهذان البعدان الجديدان هُمَا : البترول وإسرائيل وتنامي ارتباطاتها مَعَ الولايات المتحدة، فَإذَا أضفنا إلَى هَذَيْن البعدين الأبعاد الاقتصادية والتجارية والثقافية والدينية السياسية لاتضح لَنَا كَيْفَ أنَّ هُنَاكَ مَا يبرر قيام مركز البحوث الغربية بمحاولة تصور شكل الشرق الأوسط خلال ربع القرن القادم، وتحديد سياسات الغرب الأمنية والاجتماعية (الهجرة واللجوء والاختلاط الديموغرافي والثقافي) والاقتصادية فِي ضوء المعطيات الْمُفْتَرَضَة .

وطبيعي أنْ تختلف مناهج اقتراب هَذِهِ المراكز مِنْ صورة الشرق الأوسط الجديد وفق مصادر اهتمام كُلٍّ مِنْهَا. ولا يخفى مَا لأهمية التعرف عَلَى تصورات هَذِهِ المراكز وأنْ تقوم مراكزنا البحثية أيْضًا بدراسة تحولات المنطقة والعالم مِنْ حولنا عَلَى أساس موضوعي ؛ حَتَّى نكون عَلَى بينة بمَا يدور حولنا، لَعَلَّنَا نتحذ مِنَ السياسات ونعد مِنَ المواقف مَا يَكُون مفيدًا لَنَا.

ولا شَكَّ أنَّ مناهج دراسة المناطق المتفجرة مثل الشرق الأوسط تتطلب الكثير مِنَ الحذر عِنْدَمَا يتعلق الأمر بالذَّاتِ بالدراسات الأمريكية الَّتي لاحظنا أنَّهَا تتصف بثلاث صفات واضحة: الأولى : أنَّهَا دراسات استطلاعية Pilot تهدف إلَى جس نبض الآخرين تجاه الفرضيات والنتائج الَّتي تقدمها، والثانية : أنَّهَا تتحلى – ظاهريًّا – بقدر معقول مِنَ الطابع العلمي، مِمَّا يدفع الآخرين إلَى القبول والتصديق، خاصة فِي ظل غيبة دراسات مستقبلية مماثلة فِي العالم العربي، وأخيرًا فَإنَّ هَذِهِ الدراسات تحاول تعميق الشعور بأَنَّ مَا تراه هُو مَا سيحدث ولا سبيل إلَى دفعه، وغاية مَا يجب عَلَى الآخرين مِنْ أبناء المنطقة هُو الدعاء إلَى الله بأَنْ يلطف فِي مواجهة القدر دُونَ أنْ يطلبوا رده أوتعطيله .

ولحسن الحظ فَقَد عثرت وأنَا أحصر الدراسات الأمريكية بالذَّاتِ الَّتي تقدم صورة مستقبلية للشرق الأوسط مِنْ وجهة نظر أمريكية، عثرت عَلَى أعمال ندوة نظمتها قيادات أكاديمية لبنانية وعربية فِي أواسط عام ١٩٩٧ م فِي فورة ظهور العولمة، ونُشِرَت مُحَرَّرَة بقلم عالم لبناني معروف هُوالدكتور " ملاط " وصدرت فِي بريطانيا عام ١٩٩٨م، عَلَى أنَّ الدراسات الأمريكية الَّتي صادفتها فِي الشهور الأخيرة مِنْ عام ١٩٩٨ م قَد تبعتها دراسات أخرى قامت بهَا مراكز بحثية بتكلفة مِنْ وزارات أمريكية كالدفاع وغيرها، ورأت المصلحة نشرها، رُبَّمَا لتحقيق الأهداف السالف الإشارة إلَيْهَا .

والدراسة الَّتي بَيْنَ أيدينا أعَدَّهَا " تشارلزوليم ماينز " بذات عنوان هَذَا المقال ونشرها فِي عدد الشتاء عام ١٩٩٨ م مِنْ مجلة الشرق الأوسط Middle East Journal ووضع لنتائجها تحفظًا هامًا نقله عَنْ " دزرائيلي " رئيس وزار بريطانيا فِي القرن التاسع عشر، ومؤداه أنَّ التوقع عادة قَد لا يصادف الواقع، ولَكِن البحث ينطلق مِنْ عوامل موجودة يتوقع أنْ تستمر وأنْ تحدث تأثيرًا عَلَى تاريخ المنطقة فِي ربع القرن القادم أي حَتَّى عام ٢٠٢٥ م، وهَذِهِ العوامل أربعة وهِيَ: الزيادة السكانية، وانتشار المعرفة، والوعي السياسي، والموارد الطبيعية .

أولاً ـ الزيادة السكانية :

يُشِير التاريخ إلَى أنَّ أعظم القوى فِي العالم كَانَت كثيرة السكان، فَلَيْسَ صدفة أنَّهُ خلال التاريخ المكتوب كَانَت الصين أهم دَوْلَة فِي العالم وأنَّ الصين تدق الآن بوابة التاريخ، كَمَا أنَّهُ خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر كَانَت فرنسا أكبر دَوْلَة أوربية، وأنَّهَا وضعت لأُورُبَّا حِينَذَاكَ قيمها الثقافية والسياسية، حِينَمَا أسهم فِي مكانتها : سكانها ونوعية رجالها ووحدتها. وإذَا كَانَت الولايات المتحدة هِيَ أعظم قوة فِي العالم اليوم فَقَد يعزى ذَلِك إلَى نوعية قياداتها، لَكِنَّهُ يرجع أيْضًا إلَى التزاوج بَيْنَ كبر عدد سكانها وأعلى مستوى تكنولوجي عرفته البشرية. كَذَلِك الحال فِي الشرق الأوسط، يُتَوَقَّع أنْ تحدث الزيادة السكانية الإسلامية أساسًا أعظم التحولات فِي التاريخ.

فَفِي عام ١٩٨٠ شَكَّلَ المسلمون ١٨ ٪ مِنْ إجمالي سكان العالم، وبحلول عام ٢٠٢٥ م قَد تصل نسبة المسلمين إلَى ٣٠ ٪ (مبنية عَلَى إحصاءات الأمم المتحدة عام ١٩٩٤ م، وسوف يستمر معدل النمو نفسه فِي الشرق الأوسط، حَيْثُ يُتَوَقَّع أنْ يصل عدد سكان مصر إلَى حوالي ١٢٠ مليونًا عام ٢٠٥٠ م، بَيْنَمَا سيصل سكان السعودية إلَى ٦١ مليونًا، وسوريا حوالي ٥٠ مليونًا، ومثلها العراق، أمَّا إيران فسيصل سكانها منتصف القرن القادم أيْضًا إلَى ٦٠ مليونًا، وأفغانستان حوالي ٦٢ مليونًا – كَيْفَ تؤدي هَذِهِ الزيادة السكانية فِي المنطقة إلَى تغيير تاريخ المنطقة ؟، يؤكد الباحث أنَّ هُنَاكَ اتجاهًا فِي الكثير مِنَ الدُّوَل الغربية يجعل الشرق الأوسط معادلاً للعنف السياسي، ولِهَذَا السبب فَهُو يفضل النظر إلَى صورة التغير الديموغرافي بالمنطقة ككل، حَيْثُ يرى أنَّ ارتفاع نسب الشباب يضع ضغوطًا عَلَى النظم السياسية، ويرى أنَّهُ لَيْسَ صدفة أنَّ أكثر الدُّوَل الَّتي تعرضت خلال السنوات الماضية للعنف هِيَ مجتمعات إسلامية فِي إيران وتركيا وألبانيا والجزائر والبوسنة. وينقل عَنْ " صمويل هنتنجتون " صاحب صراع الحضارات وإعادة صياغة النظام الدَوْلي حكمه بأنَّ الشباب فِي الثقافات الإسلامية ينفرد دُونَ الثقافات الأخرى بالعنف، رغم أنَّ أطفال الحرب العالمية الثانية فِي أُورُبَّا هم أصحاب ثورات الشباب فِي الستينيات. ويرى الباحث – فِي ضوء ذَلِك – أنَّ اثنتين مِنْ أعمدة الوجود الأمريكي فِي المنطقة وهُمَا مصر والسعودية يتعرض نظاماهما لضغوط الشباب بشكل حاد. ويخلص الباحث مِنْ ذَلِك بالنتيجة الَّتي يريدها وهِيَ أنَّ الَّذي يهدد مكانة الولايات المتحدة فِي الشرق الأوسط هُو النمو السكاني والدُّوَل الَّتي تواجهه، أكثر مِمَّا تهددها الدُّوَل الشريرة Rogne states .

ثانيًا ـ العامل المعرفي والتكنولوجي :

سوف تعاني دُوَل الشرق الأوسط مِنْ ضغوط قاسية بسبب دور التكنولوجيا فِي إحداث تحول فِي العلاقة بَيْنَ الحكومات والشعوب، فخلال المائة عام ١٨٧٠ م – ١٩٧٠ م قدمت التكنولوجيا مساندة قوية للاتجاهات السلطوية المركزية، فِي السيطرة عَلَى الأطراف (التليفون – الراديو... إلخ). أمَّا الآن فَإنَّ التكنولوجيا تساعد الاتجاهات اللامركزية، حَيْثُ تقوي الأطراف عَلَى

حساب المركز. ولِذَلِكَ فالشرق الأوسط يتعرض للاضطراب بَيْنَ الاتجاهات المركزية الَّتي انتهت فِي أُورُبَّا، والاتجاهات اللامركزية الَّتي تتعرض لَهَا المعمورة كلها، وسَوْفَ يؤدي ذَلِك إِلَى شيوع القلق وعدم الاستقرار ـ خاصة أَنَّهُ يدخل فِي هَذِهِ العملية البترول والماء ـ وإِذَا كَانَت حكومات المنطقة قَد أخفت كُلَّ شيء عَلَى شعوبها وواجهتها بالقسوة والبطش، فَلَن يَكُون ذَلِك مُمْكِنًا فِي السنوات القادمة، حَيْثُ تسود الشفافية، ويصعب أنْ تخفي الحكومات أخطاءها وعثراتها، وسوف تحاول ذَلِك دُونَ جدوى فِي ظل زوال الأمية وانتشار المعلومات .

ثالثًا ـ ارتفاع الوعي السياسي :

قَد يرتفع عدد الدُّوَل الغنية فِي الجنوب، لَكِن الجنوب لَنْ يسد الفجوة التكنولوجية مَعَ الشمال فِي العقود القادمة، بَلْ سوف تتسع الفجوة بَيْنَ الشمال والشرق الأوسط، ومَعَ ذَلِك ستقل قدرة الشمال عَلَى السيطرة عَلَى الشرق الأوسط، بسبب ارتفاع مستوى الوعي السياسي فِي الجنوب، وقَد يعوض هَذَا الوعي السياسي أثر الفجوة التكنولوجية. فَقَد لُوحِظَ خلال القرن الماضي أنَّ الشمال لَمْ يسيطر عَلَى الجنوب لأَنَّهُ كَانَ فقط متفوقًا عسكريًّا عَلَيْهِ، ولَكِن لأَنَّ الجنوب كَانَ يتسم بالخنوع السياسيPolitical acquiescenee، حَيْثُ قبل الجنوب النظم الَّتي فرضها الغرب، ولِذَلِكَ سقطت هَذِهِ النظم عِنْدَمَا قرر الجنوب رفضها وحقق استقلاله تباعًا.

وقَد نجح المسلمون فِي الشرق الأوسط فِي التحرر مِنَ الاستعمار بسبب ارتفاع الوعي السياسي، وسوف يتعمق هَذَا الوعي فِي القرن الجديد، مِمَّا سيعدل علاقات القوة بَيْنَ الشمال والجنوب فِي العالم كله، وقد يجعل الجنوب أكثر ثقة، بَيْنَمَا يصبح الشمال فِي كرب ظاهر، فَقَد ازداد رفض الجنوب لتدخل الشمال، كَمَا لَمْ يَعُد الشمال سعيدًا وراضيًا بِأَنْ يضحي بأبنائه فِي الجنوب بدافع المجد، وهتاف الجماهير، وأصبح أكثر إدراكًا للتضحيات والخسائر، ورُبَّمَا يفسر ذَلِك بالنضوب الديموقراطي فِي الشمال، ولِذَلِكَ علاقة باللجوء إِلَى الحروب الجوية الَّتي يُمْكِن أنْ تؤدب لَكِنَّهَا لا تحقق السيطرة والغلبة، فَهِيَ نجحت فِي كسب حرب الخليج لَكِنَّهَا لَمْ تغير حكومة بغداد، كَمَا يُمْكِن للضربات الجوية أنْ تدك جروزني عاصمة الشيشان، لَكِنَّهَا لَمْ تَتَمَكَّن مِنْ إخماد جذوة الطموح إِلَى الاستقلال عن الاتحاد الروسي، كَمَا أنَّ القصف الإسرائيلي يُمْكِن أنْ يصيب قرى جنوب لبنان، لَكِنَّهُ لَمْ يوقف المقاومة للاحتلال .

ويتوقع الباحث أنْ يزداد انتشار السلاح فِي العالم، وسوف يفشل الغرب فِي منع الانتشار النووي، وقَد يلجأ إلَى نظرية حظر الضربة الأولى النووية، ولِذَلِكَ يتوقع الباحث : أنَّ إسرائيل لَنْ تظل الوحيدة الحائزة عَلَى الأسلحة النووية فِي الشرق الأوسط، وأنَّهَا مسألة وقت ويقود هَذَا الاستنتاج الباحث إلَى التساؤل حول : مَا إذَا كَانَ اتجاه دُوَل الشرق الأوسط إلَى الاضطراب الداخلي بسبب النمو السكاني يعني أنَّهَا ستصبح أكثر عدوانية عَلَى المستوى الدَوْلي بسبب حيازتها لأسلحة الدمار الشامل ؟، يقرر الباحث أنَّهُ يشك فِي ذَلِك، ويؤكد أنَّهُ رغم ارتكاب بعض النظم جرائم فِي حَقِّ شعوبها وشعوب الدُوَل المجاورة، إلا أنَّ الإسلام بشكل عام – لَمْ يتجاوز حدوده فِي إطاره الجماعي طوال العقود الماضية، بَلْ يقرر أنَّ الدُوَل الإسلامية هِيَ الَّتي تعرضت للعدوان ولَيْسَ العكس، وسبب ذَلِك لا يرجع إلَى فضل كامن فِي العالم الإسلامي، وإنَّمَا لضعف العالم الإسلامي وسيظل كَذَلِك، وأنَّهُ – باستثناء الإرهاب – لا يملك العالم الإسلامي وسيلة أخرى لتهديد غير المسلمين، حَتَّى ولَو تَمَلَّكَ أسلحة الدمار الشامل، فالإرهاب أسلوب للمقاومة ولَيْسَ للغزو أو السيطرة. ويخلص الباحث إلَى أنَّ الشرق الأوسط سوف يطور قدراته عَلَى مقاومة الآخرين لا محاولة السيطرة عليهم .

رابعًا ـ الموارد الطبيعية :

كَانَت الحرب تاريخيًّا أداة لجلب الثروة، فَكَانَ النصر يعني مزيدًا منَ الأرض والشعب، أي الثروة. أمَّا بَعْدَ الحرب الثانية فَإنَّ الاستيلاء عَلَى الأرض والناس لا يعني سوى مقاومة المستولي والانتصار عَلَيْهِ رغم تفوقه العسكري (إنجلترا وفرنسا وروسيا وأمريكا). وقَد أظهرت الدُوَل الأسيوية أنَّهُ يُمْكِن جلب الثروة عَنْ طريق التنمية الداخلية ولَيْسَ عَنْ طريق القوة والتوسع، وهَذَا النمط سيمثل تحديًّا لدول الشرق الأوسط فِي القرن القادم، حَيْثُ يستمر الصراع عَلَى النفط والماء وللحرب عائدًا ظاهرًا فِي تحقيق الثروة والنفوذ فِي اعتقاد زعمائه.

فلو كسبت العراق حرب الخليج لكانت ثروته النفطية أكبر، ولَو احتفظت إسرائيل بالجولان والضفة؛ لضمنت كميات إضافية مِنَ المياه، ولِذَلِكَ سيظل الصراع عَلَى الماء والنفط فِي المنطقة فِي القرن الجديد. وتشير الإحصاءات الأمريكية إلَى زيادة الاستهلاك العالمي للنفط عام ٢٠١٥ م مِنْ

٧٧,٨ مليون برميل يوميا إلى ١٠٤,٦ مليون مما يدفع الخليج إلى مضاعفة إنتاجه، وسيأتي معظم الطلب من آسيا مما سيدفعها إلى مزيد من الاهتمام بأحوال الخليج. ويتوقع أن تتضاعف حاجات اليابان والصين البترولية واعتمادها على بترول الخليج، ولذلك ستنشب منازعات حول النفط بين الصين والولايات المتحدة في الشرق الأوسط، لعدم قبول الصين بوصاية واشنطن على احتياجاتها البترولية، كما قبلت اليابان.

أما الماء فقد توقعت المخابرات الأمريكية منذ الثمانينيات الصراع بسببه، وذلك أن إسرائيل سوف تتجاوز ما لديها من المياه بحوالي ٢٠ ٪، وسوف يتزايد حجم سكانها ليصل إلى ١٧ مليونا عام ٢٠٥٠ م، مع ندرة المياه القائمة حاليا. ومعنى ذلك أن الحروب سوف تقع بسبب نقص النفط والمياه، في ضوء التزايد السكاني. وسوف يصبح الماء قضية محورية في السلام العربي الإسرائيلي. ينتهي الباحث في هذه النقطة إلى أنه في مناطق العالم الأخرى تصبح القضايا الأساسية هي التنمية الداخلية وتوسيع رأس المال البشري حتى يمكن للسكان الإسهام في الاقتصاد العالمي، أما في الشرق الأوسط عموما فإن القضايا الأساسية تظل هي الأمن الخارجي، وبذل الجهد لضمان الموارد الكافية .

يتضح مما تقدم أن الباحث رسم صورة قاتمة واستعان بتطور العوامل الأربعة السالف إيضاحها، التي تعمل كلها في اتجاه التوتر داخل الدول والحروب والصراعات بين الدول نفسها دون أن يدلنا على طريقة لعلاج هذه التحديات المحتملة .

ونحن نرى : أن الباحث قد بالغ كثيرا في تقدير عدد السكان، واعتبر العامل السكاني حاسما في قوة الأمم، بينما قد يكون عبئا ما لم يتحول الكم فيه إلى كيف. ولوحظ أيضا أن البحث لم يعتمد وحدة واحدة للقياس، فهو تارة عام ٢٠١٥ م، أو٢٠٢٥ م، أو٢٠٥٠ م، كما لم يحدد نطاق الشرق الأوسط، وبدأ تحيزه واضحا ضد خطر زيادة المسلمين. أما إسرائيل فقد أغفلها من الحساب إلا فيما يتعلق باحتياجاتها المائية، وكأن جيرانها ملزمون بتوفير هذه الاحتياجات الناجمة عن الهجرة اليهودية .

ونظرا لخطورة هذه الرؤى، فقد يكون من المناسب أن نشير إلى وجهة نظر عربية تقيس الأمور بمنظور متوازن، فمن الطبيعي أن ينظر كل باحث من الزاوية التي تهم فرضيات بحثه .

ونحن نرى بشكل عام : أن البحث الذي استهدف استكشاف تحديات المصالح الأمريكية في المنطقة، يمكن أن يكون له منظور مختلف عندنا، فنحن نريد لمنطقتنا التعاون والازدهار وألا تكون مطمعا للآخرين .

فالثابت أن تعاون إسرائيل مع العالم العربي وقبولها بوضوح طبيعي وامتثالها لأحكام القانون وروح حسن الجوار، وتعاون أمريكا وأوربا في تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة سلام وتعاون وأمن سوف يجعل المنطقة قادرة على مواجهة أية تحديات تتعلق بتطور دولها الداخلية. فازدهار الديمقراطية وحقوق الإنسان في ظل تسوية عادلة بعيدة النظر للصراع العربي الإسرائيلي، وتحرير الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل والتفرغ للبناء ووقف الهجرة اليهودية، كلها متطلبات أساسية لشرق أوسط مزدهر في القرن الجديد. ولذلك نعتقد أن العامل الإسرائيلي وطبيعة السياسات الأمريكية في المنطقة هي المهدد الأساسي للشرق الأوسط .

فضلا عن غياب خطط محددة للتطور الديمقراطي والاجتماعي والاقتصادي للمنطقة، وأخيرا نأمل أن تتضافر الجهود العلمية العربية لبحث مستقبل المنطقة خلال القرن القادم .

٣ـ القضية الفلسطينية

من الانتفاضة الى الاستقلال

في كتابه الآخير رأى د. عبد الوهاب المسيري أن الانتفاضة تنتقل إلى مرحلة الثورة ، ونحن نرى أن الانتفاضة التي أكدت ثقافة المقاومة سوف تفضي حتما إلى الاستقلال. فالظاهر أن اسرائيل التي تصورت مسارا" معينا" لاتفاق أوسلو وماطلت كثيرا" من ١٩٩٣ الى ١٩٩٦ عن طريق الدخول في تفاصيل وإشكاليات لم تكن تتوقع أن المجتمع الدولي المتعطش لإنهاء الصراع في المنطقة ولو بقليل من العدل للفلسطينين سوف يتمسك بهذا الخط، ولذلك يمكن أن نقسم موقف اسرائيل من التسوية رغم ما فيها من ظلم لأصحاب الحق الأصليين في الفترة من ١٩٩٣ حتى ٢٠٠٢ إلى ثلاث مراحل:-

المرحلة الأولى : من ١٩٩٣ الى ١٩٩٦ وهي المرحلة التي سارت فيها عملية السلام وتبلورت في اتفاقات تفصيلية وكان يتعين أن تنتهي المرحلة الثانية من إعادة الانتشار للقوات الاسرائيلية في نهاية عام ١٩٩٥ ولكن اسرائيل أبت أن تسير في هدوء صوب هذه النتيجة ، ولذلك تكفل نتنياهو وباراك بتعطيل عملية السلام بصرف النظر عن سلسلة المفاوضات التي تدخل في إطار المماطلات الإسرائيلية حتى عام ٢٠٠٠.

يظهر أيضا أن اسرائيل أرادت أن تضع حدا" نهائيا" لهذه العملية وكأنها قدرت أن الفلسطينيين قد حصلوا على أكثر مما يستحقون ولذلك رتبت لزيارة شارون حتى تهيئ المناخ المناسب للتجميد العملي للمسيرة والعودة عنها. ولذلك لا يمكن القول إن زيارة شارون للمسجد الأقصى كانت مصادفة، أو إن اسرائيل لم تكن تتوقع رد الفعل الفلسطيني. وربما يكون العامل الوحيد الذي استجد هو أن شارون قد حصل على أعلى نسبة من الناخبين في تاريخ اسرائيل بناء على برنامجه المعلن وهو القضاء على كل ثمار أوسلو والتخلص منها والعودة الى ما قبلها. واللافت للنظر أن الشعب الإسرائيلي نفسه بجميع اتجاهاته لا يختلف على هذا البرنامج وكأنه يريد الأرض والسلام وفرض الهيمنة دون أن يقدم شيئا، وهذا هو معنى برنامج شارون الذي

رفض مقولة العلاقة بين الأمن والسلام أو "الأرض مقابل السلام" وتمسك بمقولـه أخـرى مخالفـة وهي أن الأرض ليست موضوع التفاوض وإنما "الأمن مقابل الأمن" ، علمـا أن الأمـن الاسـرائيلي له مفهوم خاص يتصادم قطعا مع متطلبات الأمن الفلسطيني والأمن في أي دولة عربية أخرى.

هكـذا بـدأت المرحلـة الثالثـة بعـد أوسـلو مـن ٢٨ سـبتمبر ٢٠٠٠حتـى كتابـة هـذه السطور(٢٠٠٢/٥/١١). خلال هذه المرحلة الأخيرة تصدى الجيـش الاسـرائيلي لانتفاضـة أطفـال الحجـارة ، واسـتخدم أسـلحة حيـة وعمـد إلى مطاردتـهم وإذلالهـم واعتقـالهم وسـجنهم وتكسيرعظامهم وإنزال أقسى أنواع المعاملة بهم ، وكـان يتعـين لـو حسـنت النوايـا – أن تفـهم اسرائيل أن الانتفاضة هي تعبير عن إصرار شعب فلسطين على الاستقلال وهي تعبير عن رفضـه للمماطلة، كما أنها رد يقطع الطريق على محاولة إسرائيل أن تعيد الأمور الى ما قبل أوسـلو بـل إن الانتفاضة في أحد معانيها تعبير عن رفض الحلول الوقتية التي تعلن عن عدم جدية تحقيـق الغاية وهي الاستقلال .

ثم انتقلت الانتفاضة الى مرحلة أخرى استخدمت فيها بعض الأسلحة البسيطة مـن الجـانب الفلسطيني ردا على أعمال القتل اليومي من جانب الجيش الاسرائيلي وقطعـان المسـتعمرين فـي المستعمرات اليهودية في الأراضي الفلسطينية. ومعنى ذلك أن إسرائيل كـان لابـد أن تفـهم أنـه رغم أن الشعب الفلسطيني أعزل ولا مجال للمقارنة بينه وبين اسرائيل التـي تمتلـك واحـدا مـن أقوى الجيوش العالمية ، كان ذلك كافيا لكي تفـهم أن القـوة لـن تـرد الشـعب الفلسـطيني عـن المضي في المطالبة بحقه. فعمدت إسـرائيل إلى تصعيـد أعمـال القـوة والبطـش ضـد الفلسـطينيين العزل، وفي هذه الأثناء لم تجد الانتفاضـة بـد ا مـن محاولـة إدخـال سـلاح جديـد يعـادل مـن الناحية النفسية القوة الاسرائيلية، وكان هذا السلاح المستحدث هو العمليات الاستشهادية التـي أصبحت فيما بعد مثارا لجدل غير مسبوق في الشرق الأوسط وعلى مسـتوى العـالم، واذا كـانت هذه العمليات هي أسمى درجات الفداء للوطن والدفاع عن الحق ضـد عـدو غاشـم، وهـي أعلـى درجات المعاناة الانسانية حيث يقوم بها شـباب فـي مقتبـل أعمـارهم أغلقـت إسـرائيل أمامـهم أبواب الأمل في أي مستقبل وجعلت حياتهم سلسلة من البطش والغطرسة الإسـرائيلية المسـتندة

الى القوة الغاشمة ، فإن إسرائيل قَد حولت مفهوم هَذِهِ العمليات عِنْدَمَا وقعت أحداث نيويورك بَعْدَ مُضيّ عام تقريبًا عَلَى بدء الانتفاضة ،حيث تمكنت مِنْ أنْ تُؤَكِّد فِي المدرك الأمريكي أنْ الذين قاموا باستخدام الطائرات المدنية فِي أحداث نيويورك مسلمون وهُو نفس مَا يقوم بِهِ الفلسطينيون ضِدَّ الاسرائيليين المدنيين العزل ، وأنْ هذا العمل هُو جزء مِنْ الثقافة الاسلامية الَّتِي تدفع المسلمين الى الفتك بالآخرين لأن المسلمين مهتمون بالتخريب ولَيْسَ بالبناء.

والمذهل أنْ قطاعًا كبيرًا مِنْ المثقفين العرب قَد قرر بثقة كاملة أنْ مساندة العالم العربي للحملة الأمريكية فِي أفغانستان سَوْفَ تَكُون درسًا بليغًا لإسرائيل وهِيَ فرصة سانحة لمجاملة الولايات المتحدة وإنشاء تحالف عربي أمريكي عَلَى حساب إسرائيل. بَلْ حلَّق بهم الخيال بعيدًا عِنْدَمَا قدروا أنْ انشغال الولايات المتحدة فِي أفغانستان سَوْفَ يخلق الذعر الاسرائيلي وقَد تضطر إلى تقديم تسوية وإبداء مرونة بِهَذِهِ المناسبة. ولَكِنَّ الواقع لَمْ يتفق مَعَ هَذِهِ التقديرات الرومانسية، فَقَد نجحت اسرائيل فِي استغلال هَذَا الانشغال فِي التشديد عَلَى الانتفاضة مِمَّا أدَّى الى تكثيف العمليات الاستشهادية. عِنْدَ هَذَا الحد كَانَت اسرائيل تدرك أنَّهَا تنفرد بالفلسطينيين ولَكِنَّ الانتفاضة كَانَت تقدر أنْ العالم العربي سَوْفَ يهب للتضامن مَعَهَا وأنْ لِهَذَا العالم ثقلاً معينًا يُمْكِن استخدامه لتوفير الدَّعْم للمقاومة.

وهَكَذَا تناقضت حسابات الانتفاضة مَعَ الحسابات الاسرائيلية .وبَعْدَ أنْ انجلى الموقف فِي أفغانستان بَدَأتْ الولايات المتحدة تتخذ موقفًا أكثر ابتعادًا عَنْ المشكلة، ولَكِنَّ هَذَا الموقف هُو مَا طلبته اسرائيل خدمةً لأهدافها، ثُمَّ بدأ الموقف الأمريكي يتجه بالتدريج نحو مساندة السياسة الاسرائيلية الَّتِي تتضمن اغتيال قيادات الانتفاضة واتِّخَاذ إجراءات خانقة ضِدَّ الشعب الفلسطيني، وبَدَأتْ واشنطن تحمل القيادة الفلسطينية مسئولية التدهور كُلَّمَا اتَّسَعَت الأعمال الاستشهادية وكُلَّمَا شعرت مَعَهَا اسرائيل بأَنْ هَذِهِ الأعمال هِيَ الَّتِي ستقوض بنيانها وتفكك المشروع الصهيوني تفكيكًا محققًا. وعِنْدَ هَذَا الحد أيضًا بدأ التنسيق الاسرائيلي الأمريكي وتقدمت واشنطن لحماية اسرائيل فِي المحافل الدَّوْلية ومنحها الفرصة الكاملة للإجهاز عَلَى الفلسطينيين، بَلْ إنْ واشنطن قَد قامت بعدد كبير مِنْ المناورات الَّتِي جعلتها محل شَكٍّ فِي

العالم كله جعلت مصداقيتها محل تساؤل جدي. والدليل الواضح عَلَى ذَلِك أَنَّهُ فِي الوقت الَّذِي شجعت فِيهِ واشنطن العالم العربي عَلَى تقديم المبادرة السعودية وعَلَى قبولها، فإن ذَلِك كَانَ يهدف فِي الحقيقة إلى تحذير العالم العربي إزاء برنامج إسرائيلي متكامل ينتهي بالتخلص مِنْ المقاومة عَنْ طريق العمل العسكري المباشر وإعادة احتلال الأراضي والقضاء عَلَى الشعب الفلسطيني وعَلَى بنيته الأساسية وعَلَى المقومات المادية والسياسية لسلطته الوطنية. وقَد بدأ ذَلِك بَعْدَ ساعات مِنْ إقرار القمة العربية فِي بيروت للمبادرة العربية، حَيْثُ قامت إسرائيل بتنفيذ هَذَا البرنامج اعتبارًا مِنْ ٢٩ مارس ولا تزال مرحلتة الأولى حسبما صرح شارون مستمرة حَتَّى كتابة هَذِهِ السطور ، ورغم التأكيدات الأمريكية والإسرائيلية بانسحاب اسرائيل مِنْ الضفة الغربية خلال مواجهة اسرائيل للانتفاضة الفلسطينية، أثارت اسرائيل عددًا مِنْ القضايا حَتَّى تربك الساحة الفلسطينية ، **ويُمْكِن أَنْ نشير الى أهمها وهيَ :**

- القضية الأولى : تحديد إقامة ياسر عرفات فِي حجرتين بمقره فَي رام الله وممارسة أقصى صور الإرهاب والإذلال لَهُ ومطالبته وهُو سجين بمحاربة مَا أسمته الإرهاب الفلسطيني .
- **القضية الثانية** : أَنْ اسرائيل تمكنت من إقناع الولايات المتحدة بِأَنْ أعمال الإبادة الَّتِي تقوم بهَا فِي فلسطين هِيَ جزء مِنْ الحملة الأمريكية ضِدَّ الارهاب. وبالإضافة الى التصريحات الرئاسية المؤكدة لِهَذَا الموقف فَقَد أصدر الكونجرس يوم ٢٠٠٢/٥/٢ قرارين واضحين يدينان الفلسطينيين ويؤيدان الأعمال الاسرائيلية ضِدَّ الأنشطة" الإرهابية " الفلسطينية .
- **أما القضية الثالثة** : فَهِيَ القبول بمحاكمة فلسطينية لقتلة وزير السياحة الإسرائيلي مقابل سجنهم فِي أريحا تحت حراسة أمريكية وبريطانية .

ولاشك أَنْ عرض الأحداث مُنْذُ قيام الانتفاضة في سبتمبر ٢٠٠٠ قَد كشف عن الالتحام الكامل بَيْنَ اسرائيل والولايات المتحدة كَمَا كشف أَنْ الأمم المتحدة لا تستطيع أَنْ تقوم بِأَيّ دور إذا كَانَ لا يتفق مَعَ المخطط الإسرائيلي، وهُو مَا ظهر جليًا فِي تَحَدِّي اسرائيل للجنة تقصي الحقائق الَّتِي قرر مجلس الأمن إرسالها إلَى جنين وشكلها الأمين العام وتمكنت إسرائيل مِنْ تَحَدِّي مجلس الأمن الَّذِي اكتفى بالإعراب عَنْ أسفه للموقف الإسرائيلي .

فَمَا هِيَ أبعاد المستقبل بالنسبة للقضية الفلسطينية والعلاقات العربية الإسرائيلية وكَذَلِكَ العلاقات العربية الأمريكية ؟

مِنْ الواضح أنْ الهاجس الرئيسي عِنْدَ اسرائيل هُو المقاومة الفلسطينية لأنَّهَا كَانَت تطمح إلى أنْ يسير برنامجها فِي الأراضي الفلسطينية بسهولة ويسر دُونَ مقاومة. كَذَلِكَ فإن إسرائيل قَد تصورت أنْ المقاومة الفلسطينية فِي مرحلة الستينات وحَتَّى ١٩٨٢ كَانَ يقودها عدد مِنْ القيادات السياسية الَّتِي تزعمت جماعات عسكرية هدفها الضغط علي إسرائيل حَتَّى يَكُون لَهَا دور عَلَى السَاحة السياسية ولا يهمها شكل التسوية. ولَمْ تتنبه إسرائيل الى أن احتلال الأراضي الفلسطينية لَمْ يؤثر فِي الثقافة الفلسطينية الَّتِي تكرس قيمة أساسية وهِيَ أن الأرض لَهُم وأن الاحتلال لَهُ نهاية. ولِذَلِكَ لَمْ تفطن إسرائيل إلى المقارنة الحقيقية بَيْنَ المقاومة الْمُسَلَّحَة لَهَا مِنْ داخل الدُّوَل المحيطة باسرائيل وبَيْنَ المقاومة الفلسطينية لَهَا مِنْ داخل الأراضي المحتلة فكلاهما فصلان مِنْ فصول الجهاد الفلسطيني ووجهان لحقيقة واحدة وهِيَ إصرار الشعب الفلسطيني عَلَى أنْ يسترد حقه فِي أرضه .أما الهاجس الثاني عِنْدَ اسرائيل، فَهُو تحييد الدُّوَل العربية الَّتِي يمكن أنْ تساند المقاومة الفلسطينية .وأما الهاجس الثالث، فَهُو استمرار التحالف الأمريكي الاسرائيلي. وأخيرًا" فان الهاجس الرابع هُو انكشاف أعمال الإبادة الاسرائيلية وشيوع القلق مِنْ تآكل العامل المعنوي المزعوم الَّذِي تقوم عَلَيْهِ الدَوْلة اليهودية فضلاً عَنْ تحول الرأي العام العالمي لصالح الضحايا الفلسطينيين .

ومِنْ أهم حقائق المستقبل من زاوية الفكر الإسرائيلي هَذَا المشهد الرائع للعمليات الاستشهادية الَّذِي سيدفع إسرائيل إلى عزل أراضيها تَمَامًا عن الأراضي الفلسطينية حَتَّى لا تعرض نَفْسَهَا لِهَذَا الخطر الَّذِي يؤذن بنهايتها، ولِكَي تحافظ إسرائيل عَلَى عقيدتها العسكرية التقليدية وهِيَ أنْ تظل الحروب والمواجهات خارج الأراضي الإسرائيلية، وهِيَ القاعدة الَّتِي كسرتها العمليات الاستشهادية ونفذت بتصميم أذهل اسرائيل.

وترتيبًا عَلَى مَا تقدم فإن إسرائيل سَوْفَ تعمل عَلَى القضاء عَلَى كُلّ عناصر المقاومة فِي فلسطين ثُمَّ يَكُون أول بند عَلَى جدول أعمال المفاوضات المقبلة هُو التضامن بَيْنَ السلطة الوطنية

وإسرائيل للقضاء عَلَى مَا تزعمه السلطة مِنْ بقايا المقاومة. بَلْ إنْ مؤتمر السلام الَّذِي تقترحه الولايات المتحدة سَوْفَ يُؤَدِّي إلى إبرام اتفاقية سلام شاملة أهم أحكامها أنْ تتعاون الدُّوَل العربية مَعَ إسرائيل فِي تفكيك المنظمات الفدائية الفلسطينية وحزب الله ووضع العالم العربي فِي مقارنة مكشوفة بَيْنَ أنْ يختار " السلام الموهوم " مَعَ اسرائيل أو أنْ يختار الانحياز للمقاومة، حَيْثُ لا مقاومة مَعَ السلام، فَإمَّا السلام وإما المقاومة. ولا شَكَّ أنْ هَذَا جزء مِنْ المسلسل المتكرر وكأنها أسطورة سيزيف اليوناني الَّذِي كُتب عَلَيْهِ أنْ يحمل الحجر حَتَّى أعلى الجبل ثُمَّ لا يبلغه ويسقط عِنْدَ السفح ولَكِنَّهُ لا يمل المحاولة .

ومِنْ ناحيه أُخْرَى، فإن إسرائيل لَنْ تقدم شيئًا ذا بال للفلسطينيين فِي هَذَا المؤتمر. وقَد تتظاهر بعدم تملصها مِنْ اتِّفَاق أوسلو ولَكِنَّهَا فِي ضوء المساندة الأمريكية الكاسحة لَهَا والظلم الأمريكي الفاحش ضِدَّ الفلسطينيين سَوْفَ تحاول أن تعلن موافقتها عَلَى دَوْلَة فلسطينية ممسوخة وعَلَى خطة لتسوية قضية القدس .فإذا تمكنت اسرائيل مِنْ تطبيع علاقاتها مَعَ العالم العربي مقابل مَا سَوْفَ تصر عَلَيْهِ مِنْ أَنَّهُ تنازل ومرونة لصالح الفلسطينيين، فإنها بذَلِك تَكُون قَد أدخلت العالم العربي والقضية الفلسطينية فِي نفق جديد يشبه نتائج حرب ١٩٦٧. والسؤال الَّذِي يلح عَلَى الخاطر هُو مَا هُو البديل أمام العالم العربي وأمام الفلسطينيين ؟

هُنَاكَ نظريتان :

الأولى : تتسم بالواقعية وترى أنْ الظروف الحالية لَنْ تمكن الفلسطينيين فِي ضوء الدمار الَّذِي تعرضوا لَهُ والميل الأمريكي الكامل ضدهم مِنْ الحصول إلا عَلَى مَا تجود بِهِ إسرائيل وأنْ الخيار عندهم إما شئ وإما لا شئ ! ولَكِنَّ المشكلة فِي هَذِهِ النظرة هِيَ أنْ العالم العربي سَوْفَ يدفع ثمن هَذِهِ التسوية غاليًا وقَد يُؤَدِّي ذَلِك الى صدام محقق بَيْنَ الشعوب العربية وحكوماتها لأن هَذِهِ الشعوب لا تصدق أنْ هَذِهِ التسوية تتناسب مَعَ قدرات العالم العربي. كَذَلِكَ تُؤَدِّي مِثْل هذه التسوية إلى إضعاف كامل لقدرة الفلسطينيين عَلَى المقاومة فِي المستقبل مادامت إسرائيل ترى، فِي مِثْل هَذَا المخطط، أنْ المقاومة بَعْدَ انسحاب جيشها مِنْ الأراضي الفلسطينية لَنْ تَكُون إلا عدوانًا عَلَيْهَا، وهَذَا بالضبط هُو الَّذِي قصده الرئيس بوش فِي تصريحه يوم ٢٠٠٢/٥/٣ بِأَنَّهُ

يؤيد قيام دولة فلسطينية بريئة من الارهاب ولا تهدد إسرائيل ومثل هذه الدولة وضعت إسرائيل والولايات المتحدة تصورا خاصا لها.

أما النظرية الثانية : فترى أن أي تسوية في حالة الخلل الكامل بين الإسرائيليين والفلسطينيين بل والعرب عموما سوف تصور هذا الخلل، وأن الخيار لا يجب أن يكون بين التسوية أوعدمها. وإنما يجب أن يكون هناك جدول أعمال عربي آخر يركز على **الحقائق الآتية**:

أولا : التمسك بثوابت عملية السلام رغم تواضعها والتي تبدأ بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ وعملية مدريد وأوسلو في مراجعة متماسكة لهذه المرجعيات .

ثانيا : مراجعة التصرفات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتحديد المسؤلية عن أعمال الإبادة والتخريب والقتل وتقديم المسؤلين عنها إلى المحاكمة حتى يستقر ضمير العالم ويبرأ ذمته من ضحايا أعمال الإبادة الإسرائيلية ، وأن تلزم إسرائيل بإعادة إبرام ما حطمته .

ثالثا : لا يكون التفاوض حول انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية كما اقترح الرئيس بوش، وإنما يجب أن ينصب التفاوض على اللمسات الأخيرة على الحقوق الفلسطينية والوضع النهائي وشكل العلاقات بين إسرائيل وفلسطين. أما علاقة اسرائيل بالعالم العربي فيجب أن تترك لإرادة العالم العربي وقرار الشعوب العربية ، وأن يستخلص العالم العربي مما حدث الدروس المستفادة ، وأن تتمسك الحكومات العربية بحقوق الأجيال المقبلة في حياة حرة كريمة لا يجهضها الخطر الصهيوني الذي استشرى في العالم كله .

٤ـ الإعلام الصهيوني والدبلوماسية الأمريكية

إزاء الاجتياح الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية

علاقة الإعلام بالسياسة الخارجية في العالم الثالث تختلف عنها في الولايات المتحدة اختلافا يضيق هذا المقام عن تفصيلها ولكنها ترتكز أساسا على حقيقة رئيسية، وهي أن العالم الثالث يستخدم الإعلام في صناعة القرار السياسي والترويج له والإقناع به دون أن يهتم بالنقد الذي يتضمنه الإعلام خاصة شريحته الحرة كي تعدل الحكومة من سياساتها ،أما في الولايات المتحدة فالساحة الإعلامية حافلة بكل صور الرأي وهي صناعة تتقنها مؤسسات هدفها السيطرة على الرأي العام وتشكيلة وتجنيد صناع الرأي العام بهدف التأثير في نهاية المطاف على القرار السياسي .

ولا شك أن قوة الإعلام في الولايات المتحدة تجعل صانع القرار غير قادر على تحدي اتجاهاتها، كما أن تسريب الحكومة للأخبار بقصد خلق صورة معينة لبعض الدول لتبرير موقف الحكومة منها كان أمرا مألوفا، ومعنى ذلك أن العلاقة بين الحكومة وبين الإعلام ليست مجرد علاقة تأثر وتأثير متبادل بطريقة بريئة وإنما تشهد أحيانا اختناقات وأزمات في بعض المواقف الحساسة والقضايا الشائكة، ولا بد أن ظهور اتجاهات معينة في وسائل الإعلام يسبب حساسية لصانع القرار بصرف النظر عن دور الإعلام في التأثير على الناخبين وعلى أداء الحكومة أوفضائح صناع القرار.

ولا شك أن موقف الإعلام الأمريكي عندما يتعلق الأمر بإسرائيل له أهمية خاصة تزداد خصوصية بعد أحداث ١١ سبتمبر ونجاح إسرائيل عن الطريقين الدبلوماسي والإعلامي في تحقيق التماثل الكامل بين استهداف الولايات المتحدة وإسرائيل معا من جانب قوى الإرهاب التي تختلف مواقعها ولكن تتفق غاياتها .

في هذه الورقة الموجزة نحاول أن نحدد مدى تأثر الدبلوماسية الأمريكية بالإعلام الأمريكي خاصة الشق الذي يسيطر عليه الإعلام الصهيوني على الأقل خلال الفترة من ٢٩ مارس حتى

(٢٠٠٢/٥/١١) أي حوالي شهر ونصف. أهمية هذه الفترة تكمن في أن إسرائيل تمكنت من الناحية العملية من أن تقوم بعملية عسكرية واسعة هي الأضخم وفق التقديرات الإسرائيلية منذ أكثر من عشرين عاما قامت خلالها بارتكاب كل أنواع الجرائم، والأهم أنها قضت من الناحية العملية على المقومات الأساسية للانتفاضة وارتكبت من المجازر ما لم يماثلها في التاريخ المعاصر.

ومن أسباب الاهتمام بهذه المرحلة أيضا أن إسرائيل تمكنت من ضمان المساندة الأمريكية الكاملة لموقفها على المستوى السياسي العام وعلى المستوى الدبلوماسي الثنائي والمتعدد الأطراف وفي إطار الأمم المتحدة ، بل إن واشنطن قامت بأدوار مكملة للدور الإسرائيلي ومعاونة لهذا الدور على المستوى الدبلوماسي العالمي مما مكن إسرائيل على الأرض من المضي بثبات في تحقيق مخطط الإبادة الإسرائيلي. ولعله من المفيد في الدراسات العربية أن نحدد أسباب هذه النقلة التاريخية في الموقف الأمريكي صوب الموقف الإسرائيلي، ونقتصر في هذه الورقة على بيان أثر الإعلام الصهيوني على تحقيق هذه النقلة حتى يتضح لنا خطورة الإعلام عندما تتوافر له شروط ومواصفات معينة، ونعالج هذه النقطة **من زاويتين** :

- الزاوية الأولى : ما هي مقولات الإعلام الصهيوني وما هو سر السحر الذي تتمتع به والقبول السهل الذي تحظى به حتى على بعض العقليات العربية .
- الزاوية الثانية : مدى تأثر صانع القرار الأمريكي بالرسالة الإعلامية الصهيونية واستمرار هذه الرسالة في مساندة الموقف الأمريكي الجديد.

أولا : مقولات الإعلام الصهيوني :

لوحظ أن هناك تطابقا كاملا ربما في لحظة نادرة من الظهور العالمي للموقف الصهيوني بين الفكر السياسي الإسرائيلي وسياسة الحكومة الإسرائيلية ومواقف الإعلام الصهيوني، ويقصد بالإعلام الصهيوني في هذا المقام جميع وسائل النشر خاصة في الولايات المتحدة وفي إسرائيل والتي تحمل الرسالة الصهيونية أو تعبر عن المنطق الصهيوني سواء كان كاتبها عضوا في الجماعة الصهيونية أومقتنعا بمنطقها وعاملا على دعم هذا المنطق .

ومن الصعب في هذه الورقة الموجزة أن نقدم دراسة وثائقية كامله لهذه المواقف ولذلك نكتفي بالإشارة إلى بعض هذه المقولات وتطورها :

المقولة الأولى : إن إسرائيل هي تكريس للحلم القومي اليهودي وأنها جزء من الحضارة الغربية وتجسيد للثقافة المشتركة المسيحية اليهودية في العهدين القديم والجديد؛ ولذلك يجب على الغرب أن يحافظ عليها في مواجهة الشرق البربري بعد أن عجزت إسرائيل حتى الآن عن أن تعلمه كيف يتحضر وكيف يسالم. ولخصت هذه المقولة كافة الجوانب السياسية والثقافية بين إسرائيل والغرب في نظرية الأمن الإسرائيلي التي توسعت فيها إسرائيل منذ نشأتها، وقبل الغرب في عمومه هذا التوسع حتى في هذا الوقت الذي يفترض أنه يختلف عن الأربعينيات وما تلاها من عقود .

المقولة الثانية : إن إسرائيل هي وطن اليهود وهي الفرصة التاريخية التي يجب الحفاظ عليها لأنها تمثل قطعة من الحضارة المعاصرة، بينما الفلسطينيون والعرب ينتمون إلى ثقافة هدامة تحكمها عوامل الحقد على الآخر والغيرة مما يحققه من تقدم والرغبة في الهدم والانتحار ومعاداة الحياة. ولذلك هذه المقولة تقدم نموذجين متناقضين هما: النموذج الإسرائيلي والنموذج الفلسطيني .وقد استطردت هذه المقولة وامتدت إلى مجمل الثقافة العربية والإسلامية ورسمت صورة بالغة السلبية للمسلمين والعرب والفلسطينيين .

المقولة الثالثة : إن لإسرائيل الحق في استمرار الاحتلال ما دام مفيدا لأمنها ويستغرب أن يقاوم الفلسطينيون هذا الاحتلال. وبسبب حماقة هذه المقولة فقد استفزت ضابطا في القوات المسلحة الإسرائيلية من الذين رفضوا الخدمة العسكرية في الأراضي الفلسطينية فكتب نموذجا للمنطق الذي يمثله في مقاله في الهيرالد تريبيون في ٣٠ إبريل ٢٠٠٢ ص ٨ بعنوان " لماذا نرفض الحرب من أجل استمرار الاحتلال ؟ " ويشير الضابط في مقالته إلى أن الاحتلال يتعارض مع مصالح إسرائيل بل يهدد وجودها ذاته وأن معارضة هذا الفريق للاحتلال نابعة من حبه لوطنه المستعد للموت دونه ويأمل من هذه الجماعة البالغة الإخلاص لإسرائيل أن تؤدي إلى إنهاء هذا الاحتلال الذي يرى أنه مدمر لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين ولمستقبل البلدين .

المقولة الرابعة : أن كلا من إسرائيل والولايات المتحدة ضحايا الإرهاب الإسلامي ولذلك هما في خندق واحد ضد هذا الإرهاب، وعندما تساند واشنطن إسرائيل للقضاء على الفلسطينيين فهي لا تقدم خدمة ولا تصنع معروفا لها وإنما يجب أن تكون ممتنة بأن إسرائيل تحارب في فلسطين والعالم العربي المعركة الأمريكية. وإذا كانت إسرائيل قد ساندت الولايات المتحدة في أفغانستان بطريق غير مباشر فيجب على أمريكا أن تساند إسرائيل في حربها ضد الإرهاب الفلسطيني بشكل مباشر .

وقد أدت هذه المقولة البسيطة إلى تحول كامل في الموقف الأمريكي خاصة عندما بدأ الإعلام الصهيوني يعدد أوجه الشبه بين المعركة في فلسطين والمعركة في أفغانستان، عندما شبه عرفات بأنه ابن لادن وشبه الجماعات الفلسطينية المقاومة بقصد عموم الشعب الفلسطيني أنه كله ينخرط في هذه الجماعات على أنه طالبان فلسطين، وما دام أمن إسرائيل بالمفهوم الإسرائيلي جزء من الأمن الأمريكي وأنه يعتبر أحد أهم مصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة فإن المساندة الأمريكية هي خدمة أيضا للأمن القومي الأمريكي .

المقولة الخامسة : انطلق الإعلام الصهيوني من نفس المنطلق في المقولة السابقة لكي يمد بصره إلى مختلف التحالفات خارج فلسطين، فشمل كافة القضايا الإسلامية وصور أطرافها على أن الطرف الإسلامي هو الإرهاب بصرف النظر عن خصوصيات هذه القضايا كما صور الطرف الآخر على أنه حليف إسرائيل، والنموذج الواضح أمامنا هو النموذج الروسي في الشيشان والنموذج الهندي في كشمير، ونحن نعتقد أن المسافة الفاصلة غير الجوهرية بين الموقفين الروسي والإسرائيلي في فلسطين قد حاول الإعلام الصهيوني أن يتجاوزها وركز على التشابه بين الموقفين الإسرائيلي والروسي مقابل الموقفين الفلسطيني والشيشاني.

وقد صور هذا الموقف أحد الأعلام الصهاينة Jackson Diehl في مقاله بالهيرالد تريبيون في ٣٠ إبريل ٢٠٠٢ ص ٨ حيث يتصف الإعلام الصهيوني بتكثيف الفكرة والإلحاح عليها وتكاثر أقلام المدافعين عنها بحيث تدخل إلى ذهن المتلقي بشكل يسير. هذه المقولة التي تعبر عنها مقالة جاكسون بعنوان: " لماذا يستطيع بوتين أن يجتاح الشيشان بينما لا يستطيع شارون ذلك

في فلسطين ؟ " وكان بذلك يريد أن يفحم الروس الذين كانوا ينتقدون الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية. ويقول: " لماذا استطاع بوتين أن يرتكب في الشيشان نفس الجريمة التي فعلها شارون في فلسطين دون أن يتعرض لنفس الضغوط التي تتعرض لها إسرائيل ؟ " ثم يشير إلى أنه منذ أحداث ١١ سبتمبر حاول الرجلان بوتين وشارون أن يقنعا العالم بأن الحركات الوطنية الإسلامية الساعية إلى إنهاء الإحتلال العسكري الروسي للشيشان والإسرائيلي للأراضي الفلسطينية لا يمكن فصلها أوتمييزها عن الإرهابيين بقيادة أسامة بن لادن، ولذلك فيجب أن تكون معاملة الحالتين واحدة ويستغرب الضجة حول أحداث جنين بينما حملة الرئيس الروسي بوتين ضد الشيشان وفظائعها هناك لا يلحظها أحد حيث يتم القيام بعمليات التطهير العرقي لسكان القرى ولم يكترث العالم أوالروس ، بينما هبط على إسرائيل في أسبوع واحد أكثر من ألفي صحفي أجنبي يغطون جرائمها في الوقت الذي لا يوجد إلا صحفي واحد أو اثنان في الشيشان. وفي الوقت الذي قررت فيه لجنة حقوق الإنسان القيام بتحقيق بسيط في الشيشان بادر الرئيس الروسي بوتين بسحب اقتراحه الرمزي بإجراء مفاوضات مع ثوار الشيشان دون أن يهتم أحد.

وعدد الكاتب أكاذيب بوتين في الشيشان مقابل كفاح الحكومة الإسرائيلية لتأكيد براءتها في فلسطين، ويقارن الكاتب في هذه المقالة بين الاجتياح الإسرائيلي لجنين مرة واحدة منذ ٨ سنوات مقابل ٣٣ عملية عسكرية كبرى في قرية شيشانية واحده منذ سبتمبر ١٩٩٩ و٢٠ عملية في قرية أخرى ودمار أوسع من جنين في القريتين راح ضحيته حوالي ١٢ ألف شيشاني بالإضافة إلى مئات الآلاف من الضحايا بصور مختلفة .

ومع ذلك فإن الرئيس الروسي بوتين بالمقارنة بشارون لن يتمكن من كسب المعركة في الشيشان بسبب تطور المقاومة الشيشانية ، علما أن معارك الشيشان تكلف روسيا يوميا واحدا أواثنين من جنودها ويحتمل أن تظل لسنوات ما لم تسلم روسيا أو تنسحب من طرف واحد، ومن الظلم أن العالم يغل يد شارون بينما يعطي بوتين حرية العمل رغم أن ذلك لا يصنع معروفا لروسيا.

القولة السادسة : إنْ السعودية وكر الإرهاب وأنْ ١٥ مِنْ الـ ١٩ الذين نفذوا الهجوم عَلَى نيويورك سعوديون ولَمَا كَانَت السعودية حليفًا هامًا للولايات المتحدة فَمِن الواجب أنْ تصارحها واشنطن بأخطائها وأنْ تساعدها عَلَى أنْ تنضم إلى معسكر الشرفاء الَّذِينَ يحاربون الإرهاب. وقَد قدر عدد المقالات الَّتِي تُؤَكِّد هَذَا المعنى بالآلاف مُنْذُ الانتفاضة الفلسطينية فقط ، رغم أنْ رسالة توماس فريدمان الشهيرة إلَى وزير الشئون الدينية السعودي كَانَت إعلانًا عَنْ تكريس هَذَا الخط فِي الإعلام الصهيوني ،وطالب الإعلام الصهيوني السعودية بتنظيف البرامج والمؤسسات والإعلام ودور التربية مِمَّا يشجع عَلَى الإرهاب أوالتحريض أوالكراهية ، ثُمَّ ساند الإعلام الصهيوني بَعْدَ ذلك الحملة الَّتِي شنها شارون عَلَى السعودية بسبب تبني الحكومة الموقف المساند لجمع التبرعات لأسر وضحايا أعمال الإبادة الإسرائيلية ، وقَد بدأ هَذَا الخط مُنْذُ أنْ رفض الأمير عبد الله خلال زيارته فِي إبريل الماضي للولايات المتحدة أنْ يدين العمليات الاستشهادية ، وإلاَّ لِمَاذَا يركز الإعلام الصهيوني عَلَى السعودية وحدها والعالم كله قَد هب لجمع التبرعات وتقديم المساعدات إلَى الشعب الفلسطيني وهَذَا هُو لب الإعلام الصهيوني الَّذِي تلخصه المقولة التَّالِيَة .

القولة السابعة : بدأ الإعلام الصهيوني ثُمَّ تبعه الموقف الرسمي الأمريكي فِي الإمساك بالسبب الرئيسي الَّذِي وحد إسرائيل والولايات المتحدة وأثار إرهابًا واضحًا لَدَى الآخرين حَتَّى داخل العالم العربي بِحَيْثُ أَصْبَحَ هَذَا السبب هُو قضية القضايا ونعني بِهِ العمليات الاستشهادية. ولا نخفي أنْ الإعلام الصهيوني تمكن مِنْ تقديم مقولة غاية فِي البساطة لكسب الأرضية أوَّلاً ثُمَّ استقطاب المؤيدين عِنْدَمَا أكَّدَ فِي البداية أنْ احترام المدني وحقه فِي الحياة فِي أي مكان مبدأ مقدس، ثُمَّ انتهى مِنْ هَذِهِ المقدمة إلَى حرمة حياة المدني الإسرائيلي ـ دُونَ أنْ يُشِير إلَى المدني الفلسطيني ـ لأن كُلّ المدنيين الفلسطينيين فِي ظنه ينتمون إلَى عرق إرهابي يجب اجتثاثه.

وقَد أغرت هَذِهِ المقولة الكثيرين فِي مصر والعالم العربي لرفض الاعتداء عَلَى المدني الإسرائيلي داخل إسرائيل مِمَّا أدَّى إلَى ظهور اتجاه فِي الإعلام والفكر يطابق الموقف الرسمي فِي العالم العربي مؤداه أنَّهُ رغم تقدير دوافع الاستشهاد إلاَّ أنَّهُ اعتداء عَلَى حياة المدنيين

الإسرائيليين، بَلْ أعلن الدكتور شريف بسيوني رئيس المعهد الدَوْلي للقانون الجنائي أنْ هَذِهِ العمليات تشكل جريمة حرب .والسر فِي الاهتمام الفائق الَّذِي أبداه الإعلام الصهيوني بالعمليات الاستشهادية ـ وهُو مَا سبق أنْ فصلناه فِي دراسات سابقة ـ هُو أنْ الإقدام عَلَى الشهادة تظهر أعلى درجات الفداء مِنْ جانب الشباب الفلسطيني، الَّذِي لَمْ تزده سنوات الاحتلال وشهور القهر والإبادة إلاَّ حرصًا عَلَى المقاومة ضِدَّ عدو تسلح بكُلِّ الأسلحة الحديثة وانفلت مِنْ كُلّ قيد قانوني أو أخلاقي أوسياسي، حَيْثُ شعرت إسرائيل بِأَنْ قوتها لا تؤمن لمواطنيها أبسط مفاهيم الأمن، وأنْ الاستشهاد يُؤَدِّي إلَى مواجهة مخيفة بَيْنَ صاحب الحق ومغتصب هَذَا الحق لَمْ تعهدها إسرائيل الَّتِي تستخدم جيشها لقمع العالم العربي مِنْ خلال تقليم أظافر جيوشه.

كَمَا يعني الاستشهاد أنْ إسرائيل لا تخيف بقوتها أحدًا فِي فلسطين يضاف إلَى ذَلِك أنْ المقدم عَلَى الشهادة إنسان وثق بعهد الله ووعده لَهُ بالجنة فاستشرف حياة خالدة وآمن بأن حياته هِيَ حجر الحرية للشعب الفلسطيني. ومِنْ شأن هَذِهِ العمليات أنْ تقوض الركن الركين فِي المشروع الصهيوني وهُو الهجرة، فتبث الخوف فِي النفوس فتقف الهجرة إلَى إسرائيل ويفر سكانها إلَى مواطنهم الأصلية فتتفكك إسرائيل، بَيْنَمَا المواجهة عَنْ طريق الجيوش تُؤَدِّي إلَى العكس تَمَامًا أي التفاف يهود العالم حول الشعب الإسرائيلي ومساندة دُوَله لإسرائيل. وهَذَا هُو السبب الوحيد فِي هَذِهِ الحملة السياسية والإعلامية والدبلوماسية الشرسة عَلَى هَذِهِ العمليات الَّتِي وصفها نتنياهو فِي إحدى مقالاته بِأَنَّهَا سرطان يهدد الحضارة الإنسانية. وقَد تفرع عَنْ هَذِهِ المقولة الأخيرة الكثير مِنْ التفاصيل والتشريعات للإسقاط عَلَى الطابع العربي والإسلامي والفلسطيني، بلغ ذَلِك أعلى تجلياته فِي مقالة نتنياهو رئيس وزراء إسرائيل الأسبق وعنوانها "القوة وحدها هِيَ الضمان لأمن إسرائيل "، ورغم أَنَّهُ يُعْبَرُ بذَلِك عَنْ نظرية ثابتة فِي الإدراك الإسرائيلي إلاَّ أَنَّهُ انطلق مِنْهَا إلَى القول بِأَنْ الفلسطيني بطبيعته لا يَكُن للإسرائيلي سِوَى الحقد والأمل فِي الدمار وأنْ الفلسطيني دُونَ سائر العرب هُو العدو الوحيد عَلَى حياة إسرائيل، ولِذَلِكَ يجب أنْ يُجتث مِنْ الحياة. وهَذَا أسوأ تفسير للإبادة الْعِرْقِيَّة الَّتِي يقوم بِهَا الجيش

الإسرائيلي، وهذا هو التفسير الصحيح الذي لم يتمكن نتنياهو من تجميله أوالالتفاف حوله، هي إبادة لشعب كامل وعرق بعينه .

المقولة الثامنة : إن الدولة الفلسطينية، خلافا للموقف الإسرائيلي السابق، يجب إقامتها لكن هذه الدولة يجب أن تكون إضافة للسلام أي للمصالح الإسرائيلية ولذلك يجب أن تصمم تصميما خاصا وأن يستغرق هذا التصميم وقته الكافي دون عجل، وما دام عرفات والقيادة الفلسطينية قد أثبتوا أنهم متواطئون مع الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال ، فإن إسرائيل تريد شعبا مسالما يرحب بالاحتلال والإذلال وهذه الدولة في المنظور الإسرائيلي يجب أن تكون دولة خالية من الإرهاب والفساد الذي ظهر خلال الإدارة الفلسطينية لأراضي الضفة والقطاع. ومن الواضح أن هذه المقولة تستخدم المقولات السابقة وأنها تلتف حول بعض الحقائق وتوظف بعض الحقائق الأخرى مثل ما أشاعته الولايات المتحدة في أروقة السلطة الفلسطينية .

المقولة التاسعة : حشد الإعلام الصهيوني طاقاته للوقوف ضد مرشح الرئاسة الفرنسية عن اليمين المتطرف لوبين واعتبره نذير شؤم على الحضارة الأوربية ومؤشرا، خاصة بعد تجربة هيدر في النمسا، على ارتفاع مكانة اليمين المعادي للسامية وقد أدت هذه الملاحظة إلى قلق بالغ في البيت الأبيض نقل إلى الحكومات الأوربية خاصة بعد أن أعلن في بعض الدول الأوربية عن تكوين أحزاب نازية جديدة. وقد أدت هذه المقولة إلى المساعدة بالفعل في إسقاط لوبين في فرنسا وتدخل دول أوربية عديدة في السياسات الفرنسية الداخلية قبيل انتخابات الإعادة في ٥ مايو٢٠٠٢، ورغم أن هذه الصورة التي تستدعي إلى الذاكرة مقارنة فورية بين جرائم إسرائيل في جنين وغيرها وبين الهولوكوست اليهودي، الذي تحيطه الحركة الصهيونية بالقداسة وتلهب به ضمائر الناخبين في أوربا حتى الآن لقهرهم على إسقاط كل من يعارض السياسات الصهيونية، فقد تمكن الإعلام الصهيوني من القفز على هذه المقارنة وتصوير اليمين الأوروبي على أنه خطر داهم على الحضارة الأوروبية دون أن يتوغل في رموز الماضي .

المقولة العاشرة : ركز الإعلام الصهيوني منذ بداية مايو٢٠٠٢ على أن العالم العربي يجب أن يختار بين الإرهاب الفلسطيني أوالسلام في المنطقة، فإذا كان راغبا حقا في السلام مع

إسرائيل فيجب أن يسهم معها في تقليم أظافر الإرهاب الفلسطيني وقد أسرعت الولايات المتحدة باتخاذ موقف مماثل لموقف إسرائيل دون تركيز كبير وطالبت العالم العربي بنفس المطالب .

ثانيا : أثر الإعلام الصهيوني على الدبلوماسية الأمريكية :

إذا قارنا الخط الإعلامي الصهيوني في المقولات السابقة تكشف لنا أن هذا الخط كان يسبق بأيام قليلة الموقف السياسي الأمريكي مما أحدث تطابقا كاملا بين الموقفين الأمريكي والإسرائيلي دون أن تكترث واشنطن لغليان الشارع العربي حيث صور الإعلام الصهيوني أيضا ذلك على أنه ظاهرة مؤقتة أملتها عواطف التواطؤ مع الإرهابيين الفلسطينيين، وهي على أية حال لا قيمة لها ما دامت لا تؤثر على المواقف الحكيمة للحكومات الحليفة العربية التي تنظر إلى المستقبل بأمل متجاوز أعمال الإرهاب الفلسطيني. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق: فيما يختلف الموقف الأمريكي عن الموقف الإسرائيلي، وهل المسافة الفاصلة بين الموقفين تسمح للقول بأن الولايات المتحدة ابتعدت قليلا حتى تفك الاندماج الكامل بين موقفها وموقف إسرائيل ؟

لقد قدم الإعلام الصهيوني المبرر للمواقف السياسية الأمريكية ، كما قدم لها التفسير فضلا عن أنه تابع هذه المواقف ودافع عنها بحسبان هذا الإعلام جزءا من النظام الإعلامي الأمريكي .

والواقع أن التطابق الكامل بين الإعلام الأمريكي والمواقف الأمريكية في معظم الأحوال خدع البعض فاعتقد أن هناك مسافة بين الجانبين، ولا بد أن ننبه قبل أن نقدم أمثلة محددة خلال الفترة موضوع الدراسة، إلى أنه ليس من المصلحة العربية أن يحدث التطابق بين الإعلام الصهيوني والمواقف الأمريكية وأنه يؤمل أن يظل الفارق بينهما ليسمح بجهد عربي في هذا القطاع، ولكننا لا يجوز أن نخدع أنفسنا وهوما يتضح من **عرض بعض الأمثلة** :

(١) إزاحة عرفات: هذا هدف أمريكي إسرائيلي،وقد مهد له الإعلام الصهيوني بالتركيز على أن عرفات ليس جادا في وقف الإرهاب، ولما حاصرته إسرائيل في رام الله أشار الإعلام إلى

عجزه عن القيادة. وخلط الإعلام بين الدولة الفلسطينية وزعامة عرفات، فأكد أن الدولة مطلوبة ولكن بقيادة أفضل وقد تعاصر الموقف الإعلامي مع الموقف الرسمي الإسرائيلي. أما الموقف الرسمي الأمريكي فقد وصل إلى نفس القناعة أحيانا واضطراب في أكثر الأحيان حتى خلال زيارة شارون لواشنطن. فخلال جولة وزير الخارجية الأمريكي في المنطقة ترك الباب مفتوحا وأدلى بتصريحات متضاربة ثم اضطر إلى لقاء عرفات بعد تمسك الشعب الفلسطيني والعالم العربي والاتحاد الأوربي بعرفات، وحاول الرئيس بوش أن يظهر مسافة بينه وبين شارون، فأعن أن عرفات ليس رأس الإرهاب وإن كان شارون هو رجل السلام ، وأنه يمكن التعامل معه لو بذل كل جهده لقمع الإرهاب وأنه يؤيد دولة ولكن خالية من الإرهاب والفساد .

(٢) *التحقيق في جرائم جنين* : بدأ الإعلام الصهيوني يرفض فكرة التحقيق أصلا ويهون من أثار الدمار ويبدي عطفه واحترامه للجيش الإسرائيلي ثم يقارن بين جرائم جنين وجرائم الروس والشيشان كما أسلفنا. ثم اتجه الإعلام الصهيوني إلى توريط عدد من قيادات حركة السلام الآن لنفي ارتكاب الجيش جرائم في الضفة الغربية مؤكدا أنها ضرورات حربية وسقوط الأبرياء فيها غير مقصود، وأن الجيش نفسه حريص على تبرئة ضمير الأمة خاصة بعد أن أبدت بعض الطوائف اليهودية انزعاجها من تصريحات زوار جنين. وفي خطوة ثالثة بدأ الإعلام الصهيوني يصب غضبه على كل من عبر عما رآه من مآس في جنين، ثم اتجه في خطوة رابعة إلى مهاجمة الأمم المتحدة والعالم العربي، مؤكدا أن الإرهاب الفلسطيني هوالذي اضطر الجيش إلى الدفاع عن الأمة وعندما شعرت واشنطن باتجاه الضغط الدولي إلى التحقيق قدمت هي نفسها مشروع القرار ٤٠٥ الذي حصل على إجماع الأعضاء. عند هذا الحد اتجه الإعلام ثانية إلى مهاجمة القرار وفكرة التحقيق وتقصي الحقائق ، مشيرا إلى أن هناك الكثير من الحقائق في الدول الأخرى يجب تقصيها أيضا وألح بأن الحروب ضد الإرهاب لا يجوز فيها التحقيق على نحو ما حدث في أفغانستان، ولذلك لم يكن صحيحا أن واشنطن كانت جادة في مناشدة شارون السماح للجنة بالعمل كما لم يشعر بالإحباط كما زعم عندما أصر

شارون على إلغاء مهمتها وغير الإعلام فورا موقفه المهاجم لكوفي عنان وامتدحه عندما قرر حل اللجنة .

(٣) *وقف إطلاق النار والانسحاب* : لعب الإعلام الصهيوني دورا واضحا في تشكيل الموقف الأمريكي الرسمي في واشنطن وفي الأمم المتحدة، فقد أكد أن للحملة العسكرية برنامجا محددا لا يجوز وقفه وأن الجيش سوف ينسحب فور انتهاء العملية وأنه لا معنى لوقف النار خلال العمليات. وإذا كان الرئيس بوش ظل يكرر أنه جاد في مطالبة شارون بالانسحاب ورفض شارون العلني فقد ترك ذلك الانطباع في العالم والإعلام الأمريكي بأن إسرائيل تتحدى واشنطن، ومرة أخرى بادر الإعلام الصهيوني إلى تأكيد تلاحم الموقفين ثم بدأ الموقف الأمريكي يعتدل صوب شارون فيقر بأنه سعيد بما تم من انسحابات (وهي وهمية) ويأمل في المزيد. معنى ذلك أنه رغم عدم احترام إسرائيل لقرارات مجلس الأمن التي تظاهرت واشنطن بأنها حريصة على تنفيذ إسرائيل لها ولم تخف إسرائيل أنها ستنسحب لكن بعد انتهاء أهداف العمليات العسكرية .

(٤) *موقف العالم العربي ومصير عملية السلام* : انصاع الموقف الأمريكي بسهولة للإعلام الصهيوني وطالب الحكومات العربية بأن تدين " الإرهاب " الفلسطيني وتتعاون مع إسرائيل في عملية سلام جديدة. وكانت الفكرة في البداية إسرائيلية وأعلن أن أمريكا لم توافق عليها ثم سارعت واشنطن إلى تبنيها وأوضحت أن المؤتمر المزمع سينشئ سلاما حقيقيا وفق تصور شارون، ولا تزال الفكرة بين واشنطن وإسرائيل .

الخلاصة :

(١) أسهم الإعلام الصهيوني والدبلوماسية الإسرائيلية في تحقيق قفزة تاريخية في الموقف الأمريكي بحيث صار مطابقا للموقف الإسرائيلي، كما أن موقف الإدارة مطابق لموقف الكونجرس في المساندة السياسية والمادية للتصرفات الإسرائيلية والضغط على عرفات والعالم العربي.

(٢) أن الإعلام الصهيوني قد قفز إلى الساحة بشكل مركز ولعب أدوارا مختلفة في تعديل الموقف الأمريكي ساعده على ذلك الاستعداد الظرفي لدى الإدارة والكونجرس للتحالف مع إسرائيل.

(٣) شن هذا الإعلام هجوما منسقا على العمليات الاستشهادية جعلت واشنطن تتخذ منها موقفا سياسيا حاسما لدرجة أن بوش تجاوز شرعيتها القانونية وملاءمتها السياسية وأفتى بأنها انتحار وخطيئة دينية وفق الشريعة الإسلامية. وانطلق الإعلام من هذه القضية لإذلال الحكومات العربية وقهرها على إدانتها، ثم منع إرسال المعونات الإنسانية إلى أسر الشهداء، حتى لو كانت من جمعيات أهلية أملتها المشاعر الإنسانية لدى الشعوب العربية .

(٤) تسبب الإعلام الصهيوني في رسم صورة سلبية على النحو السالف للعرب والمسلمين وعزز الشعور باضطهادهم ومطاردتهم، مما يجعل هذا الإعلام في مقدمة التحديات لجهود تحسين هذه الصورة .

(٥) من أهم أسباب استئثار الإعلام الصهيوني بالساحة الأمريكية غياب الإعلام المضاد والدبلوماسية العربية النشطة .

ورغم كل شئ فلابد من السعي لفك الارتباط بين أدوار الإعلام الصهيوني وتشكيل السياسة الأمريكية سواء بشكل مباشر أومن خلال صناع الرأي العام وقادته ، وما دام الإعلام فنا له تقنياته فلا بد من العمل في هذا المجال بأسلوب علمي منسق طويل الأجل .

الفصل السادس
إدارة الصراع العربي الإسرائيلي

١ـ نحوادارة عربية حازمة للصراع مع إسرائيل

أزعم أن الوضع الراهن للصراع العربي ـ الإسرائيلي يحتاج إلى مراجعة جدية في ضوء ثلاثة عوامل أساسية تشكل الخريطة السياسية للموقف، العامل الأول : هو إسرائيل في عهد أرييل شارون، التي تقوم بإبادة الشعب الفلسطيني بقوتها العاتية، وتعلن رسميا أن سياستها هي اقتلاع أمل هذا الشعب في أية تسوية يكون طرفا فيها، وأن كل همها هو إسكاته إلى الأبد، وصور الإبادة لا تقع تحت حصار، ولاتحتاج إلى إثبات ركنها المادي الواضح وركنها المعنوي المعلن في صورة مشروع إجرامي متكامل يقوم على فرضية أن أمن إسرائيل لا يتحقق إلا باستبعاد الشعب الفلسطيني من الحياة، ولما كان هذا الشعب أجهده النضال وفترة عملية السلام، كما أن انكشاف أرضه وتواضع وسائل بقائه مقارنا بطغيان القوة الإسرائيلية أغرى إسرائيل به، فإن استمرار هذا الموقف يجعل خفايا الإبادة الإسرائيلية في اطراد،ويزيد إسرائيل رغبة في العربدة والتنكيل، حتى لمجرد التنكيل بالشعب الأعزل المرهق، وترتب على توحشها إعلانها في جسارة عجيبة أن الاغتيال والخطف وإسقاط السلطة الوطنية وتصفية قياداتها وهدم المنازل على رؤوس أصحابها هو الخط الرسمي لهذه الدولة المتوحشة.

يقابل هذا العامل الأساسي عامل آخر هو صبر الشعب الفلسطيني ومقاومته قدر استطاعته واستغاثته اليومية بالجميع لإنقاذه من المجزرة، واعتقاله في أرضه وتوسله للعالم العربي كي يفعل شيئا قبل فوات الأوان، ومحاولة السلطة تفويت الفرصة على إسرائيل وسياستها الذرائعية، والسلطة تعلم أنها مهما فعلت فإن إسرائيل ماضية في سياسة اقتلاع الشعب الفلسطيني وإبادته. وتتحلى السلطة ما استطاعت بضبط النفس لئلا ينعكس ضيقها على خطابها الرقيق تجاه إسرائيل والولايات المتحدة والعالم العربي، وتعلم قطعا" أن من قواعد اللعبة المحافظة على الخيط الرقيق الباقي في خيط معاوية، ومن ذلك الاستجابة لكل المبادرات الإسرائيلية سواء بوقف النار أوبالاتصالات الشخصية على مستويات مختلفة، أوباللقاءات الأمنية، وذلك كله تعتبره إسرائيل كسبا للوقت وتكريسا لخطة شارون المعلنة الهادفة إلى وقف أي رد فعل فلسطيني على صور الإبادة الإسرائيلية، وأن يسلم الفلسطينيون بأن تأمين المواطن

والجيش الإسرائيليين هدف أسمى يؤدي تحققه إلى التفات شارون حينئذ إلى البحث عن حل سياسي أيضا على الطريقة الإسرائيلية، فالسلطة والعالم يعرفان الآن أن شارون ليس صانع سلام وليس لديه مخطط سياسي لكنه متخصص في إعداد الضحية لكل الشروط في المحادثات السياسية، وأن ما يجري الآن من أعمال الإبادة هو تأكيد واستمرار للاعتقاد بأن الضحية لا تزال تقاوم شروط الجزار .ولا شك في أن الصورة الذهنية المتبادلة بين الفلسطينيين والإسرائيليين وحاجات كل طرف جعلت التعايش بينهم في المستقبل أكثر صعوبة وأكسبت دعاة التشدد مع إسرائيل الرهان والأرضية كما أظهرت عددا من الدروس المفيدة، لا وقت الآن لاستظهارها.

أما العامل الثالث : فهو العامل الخارجي، ويضم البيئة العالمية الإقليمية، وفي وسطها العربي، فالسمة الغالبة على هذه البيئة هي عدم الاكتراث وانتظار مشحون لنتيجة عملية الإبادة وفق سياسة معلنة لم يعد العالم يجد ما يدهش أو يؤلم في مشاهدها، لكن العالم العربي استراح إلى سلوك صار مألوفا من الحكومات والشعوب، فالحكومات استنفدت طاقاتها في إدانة إسرائيل واتخاذ القرارات التي تعتقد أنها ناجعة في ردعها، بل ظهرت نغمة إعلامية في العالم العربي إبان قمة عمان مفادها أن إسرائيل بدأت تبدي انزعاجا حقيقيا من فكرة دورية انعقاد القمة وتعافي الجامعة العربية، وأنها أعربت عن هذا الانزعاج من مجرد قرار القمة بتولي عمرو موسى أمانة الجامعة، كأنه عين قائد عاما لجيش الخلاص العربي، وسرى في الشارع العربي أن إسرائيل والولايات المتحدة ضغطتا ليترك عمرو موسى وزارة الخارجية، ولكنهما أصابهما الغم لاتساع ساحة عمله ضد إسرائيل بتعيينه أمينا عاما، وانطلقت شائعة قوية يومها بأن قمة عمان قاومت ببساطة الضغوط الأمريكية والإسرائيلية لتعيين موسى الذي ذكرت الإشاعة أن إزاحته من وزارة الخارجية كانت مطلبا ثنائيا مشتركا لضمان مرونة الخط المصري كعادته مع إسرائيل وتواطئه معها ضد الفلسطينيين، لكن إسرائيل فوجئت بخط أشد صرامة وبخطاب سياسي أكثر حزما، وإن كان أقل ضجيجا وصخبا .

وأشرت في مقال سابق : إلى اعتقادي بأن قرارات القمم العربية في معظمها غير قابلة

للتنفيذ لأنها صيغت على نحو خاص، وتهدف إلى غير أغراض النفاذ، وإلى إقناع الشعوب العربية بأن الحكومات تتقدم الصفوف في خندق المقاومة والصمود ضد إسرائيل، وعلى الجانب الآخر تدرك الشعوب العربية أن توحش إسرائيل ليس سببه تمزق العالم العربي، فهو ليس ممزقا بل مجمعا على ضرورة الانتقام لكرامته من إسرائيل، وليس سبب توحش إسرائيل هو ضعف الإمكانات العربية، فالعالم العربي يفوق أوربا في إمكاناته ويستطيع إن أراد أن يكون رابع قوة في العالم وأن ينافس اليابان في بعض المجالات لا أن يقنع بأن تتفرق دوله على ذيل قائمة دول العالم في التنمية البشرية ومؤشرات القوة المختلفة، وتدرك الشعوب العربية جيدا أن حكوماتها عجزت عن أن تترجم القدرات المادية والإمكانات المعنوية والثقل البشري وحجم الغضب العربي إلى سياسات حاسمة ضد إسرائيل، بل يدرك بعض شعوب الدول العربية أن مجتمعاته لا تمثل على المستوى الحكومي التمثيل الصحيح، وأن قدرات هذه المجتمعات لا تترجم إلى أداء يليق بها وأن هناك أزمة حادة في عملية الترجمة لا مفر من مواجهتها بعدما اتسع الخرق على الراتق .

وتدرك الشعوب العربية أخيرا أن عجز حكوماتها عن مواجهة إسرائيل على رغم الطاقات العربية ينال من شرعيتها السياسية مثلما تدرك أن الولايات المتحدة وهي تساند القمع الإسرائيلي تضمن مصالحها الواسعة على رغم ذلك في المنطقة العربية، وهي على يقين بأن صونها لا يحتاج إلى قوة إسرائيل، وإنما يقوم على تعفف العالم العربي عن المساس بهذه المصالح أو مراجعتها، وهذا التفاوت الهائل بين سلوك الحكومات وغليان الشارع ونظرته إلى الأداء العربي الرسمي على المستويات الفردية والجماعية قد يهدد في المستقبل الكثير من المسلمات في العالم العربي إذا استمر سلوك إسرائيل وإهاناتها المتواصلة لمجمل الذات العربية. وإزاء هذه الصورة المأساوية، ولئلا تتفاقم أحوال المنطقة وحرصا من الحكومات على مكانتها في المنطقة، ولئلا تستقيم أسطورة أن فناء الشعب الفلسطيني هو الثمن المنذور لبقاء بقية الشعوب العربية أو حكوماتها، نقترح انتهاج موقف يناسب الغطرسة الإسرائيلية والسلبية الأمريكية، وكنا قد اقترحناه عشية قمة عمان لولا أن القمة راهنت وخسرت الرهان لسوء الحظ على أن

شارون لَيْسَ بِهَذَا السوء، وأنَّ العالم العربي أصبح أضحوكة في نظر العالم، أوشك أنْ يَكُون الانتماء إلَيْهِ مدعاة للسخرية .

لا مفر مِنْ عقد قمة عاجلة تبحث فِي عدد مِنَ الإجراءات **أهمها الآتي :**

- عدم الاعتراف بحكومة شارون، وتجديد المطالبة بتسليمه ومحاكمته والسعي لدى الأمم المتحدة لتشكيل محكمة جنائية لمحاكمة المجرمين الإسرائيليين .
- الدعوة إلى عقد مؤتمر عاجل لأطراف اتفاقية جنيف الرابعة لمراجعة موقف إسرائيل ومدى انتهاكها لوضع السلطة المحتلة .
- الدعوة إلى طرد إسرائيل من الأمم المتحدة على أساسين : الأول : عدم احترامها شروط قبولها عضوا في المنظمة الدولية بموجب قرار الجمعية العامة الرقم ٢٧٣ العام ١٩٤٩ م، وأهمها قرار التقسيم وقرار عودة اللاجئين، ووضع دستور يؤمن حقوق الأقليات، والأساس الثاني : هو عدم احترام إسرائيل منذ قيامها أيا من قرارات الأمم المتحدة بموجب المادة السادسة من الميثاق.
- الدعوة إلى مراجعة جدوى المشروع الصهيوني، وما ألحقه من مآس بالمنطقة، ومراجعة تجربة قيام إسرائيل وكشف زيف هذا المشروع الإجرامي .
- الوقوف بحزم إزاء الموقف الأمريكي ومراجعته لأنه يغري الآخرين في العالم العربي ويخل بقاعدة التناسب بين مصالح العالم في المنطقة والمصالح العربية المقابلة . وأخيرا أخشى أن يؤدي تردد العالم العربي إزاء إسرائيل إلى مزيد من وحشيتها ومزيد من الفناء للشعب الفلسطيني وتراكم الإهانات للذات العربية.

٢ـ الدبلوماسية الهجومية
والفراغ الدبلوماسي العربي

تواجه القمة العربية في بيروت مجموعة جديدة من التحديات التي تبحث عن مضاعفات أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ م، وحصيلة هذه التحديات مرجعها إلى أن إسرائيل قد طورت دبلوماسيتها لتبرير برنامج الإبادة الذي تمارسه ضد الفلسطينيين. وقد تمكنت إسرائيل بالفعل من الترويج لهذا البرنامج وتحويل المواقف الدولية الأمريكية والأوربية المتعاطفة مع الجانب الفلسطيني إلى رصيد مؤيد للموقف الإسرائيلي في جميع تفاصيله، وهذه النقلة في المكاسب الدبلوماسية الإسرائيلية حولت إسرائيل من قوة باطشة معتدية إلى طرف يريد السلام والأمن لنفسه ولغيره، وتصوير هذا الطرف على أنه لا يمكن أن يقهر على الدخول في مفاوضات السلام تحت ضغوط الإرهاب، فأصبحت إسرائيل في نظر القوة الرئيسية الدولية هي الضحية لما أسموه : الإرهاب الفلسطيني، ومن حقها أن تتخذ ما تشاء في الدفاع عن نفسها، وبذلك ضمنت إسرائيل وقف الانتقادات الدولية التي كانت توجه في السابق إلى تصرفاتها اليومية وأهمها : إعادة احتلال الأراضي التي تحررت بموجب اتفاق أوسلو، والقيام باغتيال القيادات الفلسطينية الذين أعلنت أسماءهم على أنهم مطلوبون للعدالة الإسرائيلية، والقيام بأعمال منظمة لترويع الفلسطينيين في بيوتهم وهدم منازلهم والعبث بأرواحهم، وانتهاك أبسط قواعد القانون الدولي الإنساني من قتل للجرحى وتعمد منع وصول وسائل الإغاثة الطبية والإنسانية من الإسعاف والأغذية وغيرها، ودك المواقع والمساكن والأحياء الفلسطينية بمختلف أنواع الأسلحة بما في ذلك طائرات إف ١٦ وطائرات الأباتشي الأمريكية والصواريخ، وكأنما تواجه جيشا مقاتلا، والرد على أي عملية فلسطينية بعمليات هدم وقتل جماعية، وتقويض الأركان المادية للسلطة الوطنية الفلسطينية، والإعلان عن ذلك، ثم التراجع عنه لعدم جدواه، وعدم احترام متطلبات المبادرات الدولية ، ورفض الحديث عن مراقبين بينها وبين الفلسطينيين ؛ حتى لا يفضحوا سلوكها، واحتلال بيت الشرق في القدس، وتدمير مطار غزة، ومقرات قوات الأمن الفلسطينية، وأخيرا اعتقال عرفات في رام الله رهينة ؛ حتى يستجيب للمطالب الإسرائيلية

اللا متناهية والوهمية، وإذلال الشعب الفلسطيني، وزرع الألغام لقتل أطفال المدارس، وغَيْر ذَلِكَ مِنَ الجرائم الَّتي أبدعت إسرائيل فِي ممارساتها ضمن مخطط إبادة وإهانة الشعب الفلسطيني.

وقَد أضافت أحداث الحادي عشر مِنْ سبتمبر صفحة جديدة أشد خطرًا وهِيَ الانحياز الأمريكي والأُورُبِّي الكامل للموقف الإسرائيلي واعتباره دفاعًا شرعيًا عَنِ النفس مقابل اعتبار الموافقة الفلسطينية والرد الفلسطيني أيًّا كَانَ نوعه عَلَى الهجمات الإسرائيلية إرهابًا، ويجب تفكيك المنظمات الَّتي تعمل فِي مجال المقاومة والَّتي تدرج عَلَى القوائم الأمريكية والأورُبِّيَّة باعتبارها منظمات إرهابية يجب حظرها وتفكيكها وإغلاق مقارها وتجميد أموالها، وتجريم أنشطتها، وتعقب عناصرها، بَلْ والقيام بخطفهم إِلَى مصير مجهول مِثْلَمَا حدث مؤخرًا يوم ٢٠٠٢/١/١٥ م عِنْدَمَا خطفت إسرائيل الأمين العام الجديد للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بَعْدَ أنْ اغتالت الأمين العام السابق .

فالتحدي الأول : أمام القمة العربية مِنْ خلال هَذَا العرض يتحصل فِي عدد مِنَ البنود الَّتي يجب بحثها بدءًا باعتماد المنطق الإسرائيلي لَدَى واشنطن والاتحاد الأُورُبِّي، ومَا يترتب عَلَيْهِ وهُو نجاح دبلوماسيٌّ باهر لإسرائيل، وإطلاق يد إسرائيل فِي مصير عرفات والسلطة الفلسطينية ومؤسساتها وأعضائها .

وقد لوحظ أن المؤتمر الإسلامي الوزاري الطارئ في الدوحة في ديسمبر ٢٠٠١ م لم يعلق على منع إسرائيل لعرفات من مغادرة رام الله والاشتراك في هذا المؤتمر. ومعنى ذلك أنه لم يعد هناك أمام إسرائيل كما كان في السابق خطوط حمراء أوخضراء فيما يتعلق بمستويات التصرفات الخطرة، ولم يعد لها مرجعية سوى شهوة الانتقام والإبادة في صفوف الفلسطينيين .

أما التحدي الثاني : فيتمثل في نشاط الدبلوماسية الإسرائيلية لتحريض الولايات المتحدة على ضرب العراق والاحتكاك بإيران، وترشيح دول عربية أخرى للخضوع تحت ابتزاز الإرهاب وبذلك تضمن إسرائيل الإحاطة بالعالم العربي من كل جانب في البحر الحمر، والمحيط الهندي، والبحر المتوسط. ومعلوم أن الضغوط تتزايد على لبنان بسبب حزب الله الذي وضع

على القائمة الأمريكية للإرهاب، كما تتعرض سوريا لضغوط مكتومة بسبب بعض المنظمات الفلسطينية الموصوفة بالإرهاب على أراضيها. وقد لوحظ أن الولايات المتحدة تستجيب بشدة للتوجهات الإسرائيلية بحث أصبح الحديث عن دبلوماسية عربية في مواجهة الولايات المتحدة أمرا يستحق النظر الحاد مثلما هو مطلوب في مواجهة إسرائيل.

أما التحدي الاستراتيجي الثالث : فهو الموقف العربي الحقيقي من المقاومة الفلسطينية. فلا يجوز أن تتخذ القمة قرارات مساندة للمقاومة، بينما تتنصل من أية اتهامات إذا هي قامت بهذه المساندة ولو على استحياء، ولكن القمة هذه المرة سوف تواجه بضرورة تحديد موقفها من الطابع " الإرهابي " للمنظمات الفلسطينية المجاهدة التي تتعقبها إسرائيل، مثلما عليها أن تبحث بدقة بعض الجوانب الشائكة في العلاقة بين هذه المنظمات وبين عرفات الرهينة في منزله.

وأمَّا التحدي الرابع : فيتمثل فِي كيفية الرد عَلَى قدرة إسرائيل الفائقة عَلَى الاستفادة مِنْ جميع المناسبات وخلق التحالفات الَّتي جعلت العالم العربي – بَلْ دوله – جزرًا منعزلة وشلّت حركة هَذِهِ الدُّوَل حَتَّى فِي محيطها الإقليمي الضيق، ومثال ذَلِك التحالف الاستراتيجي الجيد بَيْنَ الهند وإسرائيل فِي مواجهة باكستان، ويتفرع عن ذَلِك عدد آخر مِنَ التداعيات مِنْ بَيْنِهَا إعلان تركيا وتسابقها عَلَى أنْ تلعب دورًا آخر فِي كُلِّ الأحوال معاديًا للمصالح العربية، خاصة وأنَّ تركيا تتهمها العراق بأَنَّهَا بدأت فِي غزو أراضيه، وترتيب أوضاعه الإقليمية انتظارًا لمرحلة مَا بَعْدَ ضرب العراق .

وأخيرًا ولَيْسَ آخرًا : تِلْكَ الهجمة الشرسة عَلَى الإسلام والمسلمين والَّتي تشترك إسرائيل فِي تحريكها حَيْثُ تتحالف مَعَ جميع الأطراف غَيْر الإسلامية ضِدَّ الأطراف الإسلامية، فَهِيَ حليف لروسيا فِي الشيشان، وحليف للهند ضِدَّ باكستان وإيران، وتسعى فِي تعقب الجماعات الإسلامية فِي البلقان، كَمَا تحاول أنْ تصور المقاومة الوطنية اللبنانية والفلسطينية ذَاتَ المنطلقات الإسلامية عَلَى أنَّهَا جزء مِمَّا تسميه الإرهاب الإسلامي .

ولا يخفى أن إسرائيل تتبنى استراتيجية شاملة لخنق العالم العربي والإسلامي، وتمكنت من المزج بين ثقافة السلام المناهضة للحروب وثقافة السلام المعادية للإرهاب والسامية إلى تنقية النفوس من الدوافع الدينية للأعمال الإرهابية. وليس سرا أن إسرائيل قد تمنت ذات يوم أن تقيم حلفا بينها وبين النظم في العالم العربي والإسلامي التي تواجه التحديات من بعض جماعات الإسلام السياسي كما يسمونها، والعمليات الإرهابية التي تقوم بها هذه الجماعات ضد هذه النظم. وكادت إسرائيل أن تقف في خندق واحد مع بعض هذه النظم لولا أن أوربا بدأت تحتضن هذه العناصر وتعتبر أعمالها يأسا من أزمة الديمقراطية في العالم العربي وتضييق فرص التعبير على مثل هذه القوى السياسية .

وأخيرا : فإنه في إطار هذا المناخ الملبد بالغيوم والأخطار تنعقد القمة العربية والسيف مسلط على رقاب المنظمة، وتتعرض بعض الدول العربية والإسلامية لضغوط عاتية، وتركت وحدها تواجه هذا الطوفان .وفي ضوء ما تقدم: فإن قمة بيروت مطالبة بأن ترسم للعالم العربي مكانه على الخريطة قبل أن يجرفه التيار ويصبح عقد قمة أخرى ترفا لا تحتمله خطورة الوضع وظلال الكارثة. وإذا جاز لنا الاجتهاد فيما يجب عمله والبحث فيه، فإننا نعاود الحث على العمل على محورين : أولهما : صوب إسرائيل، والآخر : صوب الولايات المتحدة .أما العمل صوب إسرائيل : فقد سبق أن افترضنا قبيل قمة عمان انتهاج دبلوماسية حازمة إزاء إسرائيل تبدأ برفض الاعتراف بشارون وحكومته خاصة وأن إسرائيل نفسها ضربت المثل ضد فالدهايم رئيس النمسا لمدة طويلة عندما قاطعته وفرضت ذلك على أوربا والولايات المتحدة عقابا للرجل على تعاونه – بحكم منصبه – مع الأمم المتحدة بشأن منظمة التحرير الفلسطينية. ونعتقد أن الحزم العربي مع شارون منذ البداية كان يمكن أن يجنب الفلسطينيين والعرب هذا الفصل من المأساة والإذلال .

وإزاء توحش إسرائيل ومساندة الولايات المتحدة بَعْدَ أحداث الحادي عشر مِنْ سبتمبر فَإِنَّهُ يُمْكِن النظر فِي انتهاج دبلوماسية نشطة لمقاومة الدبلوماسية الإسرائيلية، تبدأ بالعمل عَلَى طرد إسرائيل مِنَ الأمم المتحدة عَلَى أساس أَنَّهَا لَمْ تحترم أيًّا مِنْ قراراتها، وأَنَّهَا لَمْ تحترم شروط

الانضمام الثلاثية إلى المنظمة الدولية ، بل والقيام بحملة إبادة منظمة للشعب الفلسطيني ، وارتكاب أعمال الإرهاب التي تمارسها الدولة العبرية، والمطالبة بعزلها دوليا، والإلحاح على مناقشة الطابع الإجرامي لتصرفاتها في الجمعية العامة التي يمكنها أن توصي بفرض جزءات ضدها. ولا ضير من بحث فرص مقاطعة شاملة عليها وإعادة تقويم مصادر القوة والضغط لدى العالم العربي، ودراسة عدد من الإجراءات ضد إسرائيل، والعمل بجدية لدعم المقاومة الفلسطينية بكل الوسائل بما في ذلك المال والعتاد .ولا شك أن اتفاقية السلام بين إسرائيل من ناحية وكل من مصر والأردن لا تمنع كلا الدولتين من اتخاذ أية إجراءات من شأنها ردع إسرائيل دون أن يعد ذلك انتهاكا لهذه الاتفاقية. ذلك أن اتفاقات السلام لا يجوز أن تشل الطرف العربي المتعاهد بينما تطلق يد إسرائيل لإبادة الأطراف العربية. ولابد أن تفهم إسرائيل أن فلسفة هذه الاتفاقات أن تشجع الأطراف الأخرى على إبرام اتفاقات مماثلة حتى تتسع رقعة السلام الذي يظلل الجميع.

كما لابد أن يدرك العالم العربي أنه إذا كان هدف إسرائيل من إبرام هذه الاتفاقات هو تحييد الدول المتعاهدة ؛ حتى تجهز إسرائيل على الأطراف الضعيفة في المعادلة، فقد نجحت إسرائيل في ذلك ولابد للعالم العربي من أن يدرك حقا أن هذه السياسة سوف تنتهي بالسيطرة عليه وإعاقة سياساته والإضرار بمصالحه الحيوية. وتدرك القمة بلا شك أن سياسة المهادنة التي تمارسها – بكل رفق – الحكومات العربية إزاء إسرائيل جعلت المسافة هائلة بين شعور الشعوب المهانة وبين هذه المواقف الرسمية النظرية.

لقد ثبت أن إسرائيل لا تريد سلاما حقيقيا، ولذلك فإن خيار السلام الذي تصر عليه المنطقة العربية قد أغرى إسرائيل بكل ما هو عربي بحيث يصعب الحديث عن غلاة ومعتدلين، وهو الوهم الذي وقع فيه كثير من المثقفين العرب وساروا في طلبه ولا يزال يراودهم. أما الولايات المتحدة فقد كشفت عن سياستها الحقيقية، وتسعى إلى مساندة سياسة الإذلال الإسرائيلية، كما تسعى إلى استنزاف الطاقات العربية مع بالغ الاستهانة بالعالم العربي. فإذا وقف العالم العربي بحزم في وجه هذه السياسات وسعى إلى مراجعة هادئة للمصالح المتبادلة ونبذ البلطجة التي

تريد بعض الأوساط أن تكون نمط العلاقة السائد بين واشنطن والمنطقة .فهل يتحلى العرب هذه المرة بالشجاعة لبناء موقف عربي يعيد لهم ما بقي من كرامة، وتحقق الحكومات بهذا الموقف أمل الشارع العربي الذي أصابه القنوط وأرهقته الاحتجاجات، فضلا عما يعانيه في بعض الدول العربية .

٣ـ نحو إرادة عربية جادة للتعامل مع إسرائيل

استقر الآن لدى الجميع عدد من الحقائق التي لا تقبل الاختلاف بشأنها، أوالتكهن بمدى صحتها، بل إن ممارسة هذه الطقوس التقليدية في الترف الفكري العربي : كالاختلاف، أوالتكهن، أوتباين الآراء، أوغيره من فنون الجدل العقيم لم يعد يجدي سوى جلب المزيد من: البؤس، والهوان للمنطقة العربية كلها .

الحقيقة الأولى : أننا أمام مخطط صهيوني يمضي بطريقة لا يلوي على شيء ولا يحيد عن مقاصده، وهذا المخطط الذي رأينا تجلياته، رأي العين في عصر ثورة وسائل الاتصال لا يؤمن إلا بالقوة والقهر ولا يعبأ بسواهما، ولا يكترث لما يقال، أويكتب، فلا يؤمن بقانون أومجتمع دولي أومنظمات دولية على حد اعتراف نتانياهو(مقال بعنوان : القوة وحدها هي مفتاح النجاح – الهيرالد تريبيون ٢٠٠٢/٤/٨ م)، وهو نفس المنطق الذي ردده شارون والكتاب الصهاينة، على الأقل منذ اجتياح إسرائيل للأراضي الفلسطينية في ٢٩ مارس ٢٠٠٢ م، وقد أكد نتانياهو في مقالاته، وخلال حملته الإعلامية التي كلفه بها شارون في الولايات المتحدة أن أحداث انتفاضة الأقصى كشفت لإسرائيل أنها في خطر محدق، وأن مصدر الخطر هو الشعب الفلسطيني، الذي لا يشغله البناء، وإنما الهدم والحقد وتحطيم الحياة له ولغيره، ولا أدل على ذلك – في نظر هذا الفريق الصهيوني من العمليات الفدائية. كما دلل هذا الفريق على نفس الخط بعدد من الأحداث في قراءة خاصة لتاريخ الصراع. ويرى نتانياهو أن سحق الشعب الفلسطيني هو الحل الأمثل لتأمين إرادة الحياة عند شعب إسرائيل .

ومعنى ما تقدم، أن إسرائيل ليست مستعدة للحوار مع الفلسطينيين، ولا تؤمن بأن السلام والأمن للجميع، وإنما السلام والأمن والازدهار للقوي، وأن القتل والإرهاب وإلقاء الفزع في القلوب والتمثيل بالأحياء والأموات والبربرية المطلقة هي الوسائل المرافقة للقوة المطلقة .

الحقيقة الثانية : أن الاجتياح البربري للأراضي الفلسطينية قد تم تحت سمع وبصر الجميع، وجرت المجازر علانية ودفن الضحايا في مقابر جماعية، بينما الجميع يرفع حاجبيه

ويمصمص شفتيه ويحوقل من الدهشة والصدمة وجلال الموت الأسود الذي حل بالفلسطينيين. ومن الواضح أن إسرائيل لا تعرف أية كوابح سياسية أودينية أوأخلاقية، وبينما تراجعت أصوات الصليب الأحمر ومنظمات حقوق الإنسان، كما ضاعت سدى صرخات الضحايا الذي نسفت بهم منازلهم بأحدث ما أنتجته التكنولوجيا الأمريكية من أدوات القتك ووسائل التدمير. فقد أعملت إسرائيل القتل والتدمير في شعب أعزل واستهدفت العرق الفلسطيني أينما وجد، ولم نسمع سوى همهمات أوربية متقطعة تنم عن عدم المعارضة، ولم نسمع إدانة واضحة من منظمات حقوق الإنسان، ولا يفسر سكوتها المخزي ذاك إلا أنه إقرار بأن العرق الفلسطيني يستحق الاقتلاع، وأن قيام إسرائيل بذلك هو فرض عين في العالم كله ما دام اقتلاع هذا العرق على هذا النحو المخزي حقا يشبع النهم الصهيوني للدم الفلسطيني ويريح الآخرين من ملف ورط المنطقة كلها في صراع لا قبل للعالم كله به .

الحقيقة الثالثة : أن الاستخدام المطلق لكل صنوف القوة في أحط فصول الإبادة الإنسانية وبكل حرية وأمان حتى من اعتراض الدول المجاورة التي كبر على الضحايا حتى أن يلوذوا بها في لحظات الفراق الأبدي، تطلب أمورا عديدة من إسرائيل أولها : تأمين موافقة القطب الأمريكي الأوحد في النظام الدولي، وثانيها : تأمين صمت النظم العربية بلا استثناء، وثالثها وأهمها : الاستخدام الجسور للقوة في عملية جراحية مفتوحة على الهواء لكي تكون هذه العملية في كل العرق الفلسطيني اقتلاعا له وتأمينا لإسرائيل " من شروره " وزجرا لغيره من الشعوب المجاورة وإقرارا بأن إسرائيل هي الأوفى للتقاليد العربية التي عبر عنها أبو تمام: "السيف أصدق أنباء من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب " .

الحقيقة الرابعة : أن تقاعس العالم العربي عن عدم مواجهة الحقيقة والتحدي الذي أعلنه شارون منذ تشكيل حكومة الوحدة الوطنية وتحفيه وراء أستار وحجج بالية مزقها شارون أيضا واستكثر على الحكومات العربية أن تتستر بأوراق التوت، كان رسالة واضحة بأن العالم يمر بمرحلة جديدة ليست مسبوقة في تاريخه، أهم خصائصها انفصام ذاته وانقسام مكوناته وهذا هو الأخطر : حكومات لديها حسابات فسرها شارون منذ البداية بأنها رخصة عربية للقتل،

وشارع عربي يشق طريقه ويأبى الإهانة الصهيونية الأمريكية، ويستصرخ حكامه أنْ يترجموا مشاعره المتدفقة إلَى سياسات عاقلة خاصة بَعْدَ أنْ دفع الشعب الفلسطيني ثمنًا فادحًا لِهَذِهِ الحكمة العربية البالغة ولحكماء العالم العربي .

الحقيقة الخامسة : لا يجوز أنْ نغمض العين ونتحلى بخطاب نتوهم أنَّهُ يجلب لَنَا عطف الرأي العام الدَوْلي لمجرد أنَّهُ انفعل بمناظر الإبادة الصهيونية، فالرأي العام العالمي والحكومات الغربية تقول بصراحة : إنَّ سياسة القوة الإسرائيلية هِيَ الخيار الوحيد المطروح، فَإنْ جنح العالم العربي إلَى السلام دُونَ القوة فلابد أنْ يَكُون سلامًا مهيض الجانب ووفْق مَا يجود بِهِ كرم العنفوان الإسرائيلي، فَلَمْ يَعُد يَخْفَى عَلَى الأحمق والمتعامي أنَّ إسرائيل مُنْذُ قيامها تعتمد اعتمادًا مطلقًا عَلَى القوة والبطش والإذلال وتتقدم كُلّ يوم بثقة نحو تحقيق مشروعها الكبير ومرحلته الأولى فِي فلسطين، ثُمَّ تنطلق إلَى بقية أهدافها فِي المنطقة كلها. ولا يَخْفَى أيْضًا أنَّ نجاح إسرائيل فِي برنامج الإبادة والإذلال بدعم أمريكي يرجع فِي معظمه إلَى مقومات العقيدة السياسية الإسرائيلية وعناصر القوة الذاتية ونظرتها الخاصة للعرب بشكل عام، كَمَا يرجع فِي البعض الباقي إلَى الواقع العربي الَّذِي يتطلب مراجعة جذرية عَلَى ضوء هَذِهِ التجربة القاسية .

الحقيقة السادسة : أنَّ المسيرات الشعبية العارمة فِي كُلِّ أرجاء العالم العربي، بَلْ والعالم كله لا يجوز أنْ تقرأ قراءة خاطئة أومبتسرة لأنَّهَا كالصداع، عرض لوجود مرض. فَقَد قرأتها إسرائيل عَلَى أنَّهَا دليل عَلَى استمرار حالة العداء لَهَا وعدم الفهم لمنطقها ؛ مِمَّا يعني فِي نظر إسرائيل أنَّ سياسة اللين مَعَ العالم العربي والاقتراب مِنْهُ تضر بأهداف إسرائيل الرئيسية — كَمَا يعني ضرورة أنْ تبذل إسرائيل جهدًا أكبر فِي العالم العربي لإقناع الشارع، كَمَا تحاول إقناع الحكومات بأهمية سياسة الْقَمْع ضِدَّ الفلسطينيين وبحقها المشروع فِي أعمال الإبادة، بَلْ رُبَّمَا ظنت إسرائيل أنَّ بعض الحكومات رتبت لِهَذِهِ المسيرات بديلاً عَنْ عجز الحكومات عَنِ اتِّخَاذ موقف مباشر قِبَل إسرائيل لولا جدية قوات الشرطة فِي التصدي لِهَذِهِ المسيرات مِمَّا يبرئ هَذِهِ الحكومات مِنْ هَذَا " الظن الأثيم " .

أمَّا الولايات المتحدة فَقَد اعتبرت هَذِهِ المسيرات تعبيرًا عاطفيًّا طبيعيًّا ينجلي خلال ساعات،

تَمَامًا مِثْلَمَا اعتبرت الحكومات العربية هَذِهِ المسيرات تفاعلاً مناسبًا مَعَ فظاعة مشاهد الإبادة بدم بارد، لَكِن هَذِهِ المشاعر لا يجوز أنْ تصل إلَى حَدّ المزايدة عَلَى وطنية هَذِهِ الحكومات، أوتضطرها تحت تأثير الانفعال إلَى اتِّخَاذ إجراءات قَد لا تَكُون محققة للصالح العام .

وبَيْنَ هَذَا وذَاكَ أشاعت إسرائيل أنَّ الدُّوَل والشعوب العربية الأخرى لا علاقة لَهَا بِمَا يحدث فِي فلسطين، وأنَّ ردود فعلها العاطفية تكشف عَنْ أنَّهَا لا تزال تعيش مرحلة الصراع مَعَ إسرائيل وأنَّ كُلَّ مَا قدمته إسرائيل مِنْ " تضحيات مؤلمة " كالانسحاب مِنْ سيناء لا جدوى مِنْهُ لبناء السلام مَعَ هَذِهِ الدُّوَل .

الحقيقة السابعة : المترتبة عَلَى مَا سبق مباشرة هِيَ أنَّ الشعوب العربية لَمْ تَعُد أسيرة التلقين الإعلامي أوالسياسي الرسمي، فَقَد انقسمت أمامها طرق الإعلام والمعرفة وأصْبَحَ الفاصل بَيْنَ رغبتها فِي الدفاع عَنِ الحقوق العربية بِكُلِّ السبل وبِكُلِّ الإمكانيات، وهِيَ مستعدة تَمَامًا لِذَلِكَ، وبَيْنَ قراءة الحكومات العربية لِهَذِهِ الرسالة، فاصلاً واسعًا يسمح بالكثير مِنَ الدروس والعبر، أولها : أنَّ هَذِهِ الشعوب أصْبَحَت طرفًا مباشرًا فِي قرار الصراع والسلام مَعَ إسرائيل والولايات المتحدة، وأنَّهَا استخلصت أنَّ وجود إسرائيل وطبيعة شعبها العنصري الملتف حول سياسة الإبادة لا يتفق مطلقًا مَعَ أغصان الزيتون الَّتِي تغطي العجز العربي، وأنَّ هَذِهِ الأغصان لا معنى لَهَا سِوَى الاستسلام لرغبات هَذَا العدو. وثاني هَذِهِ الدروس أنَّ أعين الشعوب قَد انفتحت أيْضًا عَلَى جوانب العجز والقصور الَّتِي تعتور النظم السياسية العربية وأداءها فِي الداخل والخارج، فَكَأَنَّمَا المواجهة فِي المستقبل بَيْنَ هَذِهِ الحكومات وشعوبها ستمتد عَلَى جبهة عريضة مِنَ القضايا تتقدمها قضايا الديمقراطية الْحَقَّة وحقوق الإنسان بَعْدَ أنْ أصْبَحَ واضحًا للعيان أنَّ نجاح إسرائيل فِي إذلال العالم العربي هُو نتيجة طبيعية لإذلال الفرد الوطني وإهدار حقه فِي الحرية بمقولات عرجاء بلغت أحيانًا حَدّ الاستخفاف بقدرات المواطن، مِثْل القول بِأَنَّ حرية الوطن مقدمة عَلَى حرية المواطن وغيرها مِنَ الشعارات الَّتِي أتقنها سدنة السلطة وكهان المعابد وحملة البواخر فِي كُلّ العصور .

والخلاصة أنَّ التحدي الَّذِي يواجهه العالم العربي مِنْ جانب إسرائيل يتطلب مراجعة للقوى

العربية، لا فرق بَيْنَ شعوب وحكومات، ويتطلب صحوة عربية حقيقية يقودها أبناء هَـذِهِ الأمـة الخالدة الَّذِينَ أبدوا استعدادهم المطلق للدفاع عَنْ كرامتها وتقدمها بدلاً مِنَ التسـابق عَلَـى إعـلان وفاتها وإعداد مواكب الجنائز وطقوس العزاء .

والحقيقة الأخيرة أنَّ الحظر يحيط بالجميع، ولَنْ يجدي أنْ تحتمي كُلُّ دَوْلَة داخل حدودها بجلدهـا تحـت دعـوى أنَّ الصـراع لا يخصـها، أوأنَّ معـاهدات السـلام أخرجتـها وحيَّدتـها، والمعاهدة فِي ذاتها كَمَا استهدفتها إسرائيل رخصة للأخيرة للمضي فِي تنفيذ برنامجها التوسـعي فِي المنطقة .

ومِنَ الخطر اعتبار الولايات المتحدة وإسرائيل وجـهين لعملـة واحـدة، فَذَلِـك هُـو مَـا تريـده إسرائيل، وإنَّمَا المصلحة لَنَا أنْ نعتبر واشنطن وتـل أبيـب متحـالفين فِـي لحظـة معينـة بسـبب الحيوية الإسرائيلية، والجمود العربي، ذَلِك أنَّ فكرة المجتمع الدَوْلي فكرة هلاميـة وترتبـط إلَـى حَدٍّ بعيد بالولايات المتحدة نَفْسَهَا، عَلَى النحو الَّذِي أكَّدَتْهُ بِحَقٍّ نيتا جولان Neta Golan فِـي مقالتها فِي الهيرالد تريبيون يوم ٢٠٠٢/٤/٥ م، الَّتِي تصف احتقار إسرائيل للقوانين والمقدسات جميعًا وتعبث بها بحرية دُونَ أنْ يكترث لها هَذَا المجتمع الدَوْلي الموهـوم. ويـترتب عَلَـى هَـذَا الوصف لعلاقة واشنطن بتل أبيب أنْ نعيد بجدية النظر فِي وضـع اسـتراتيجية حقيقيـة تضمـن اعتدال كفة ميزان القوى المختل بشدة ضِدَّ صالح العرب .

وأخيرًا، فَإنَّ إدانة الأعمال الاستشهادية الفلسطينية يعني الموافقـة عَلَـى كونـها إرهابًـا، ثُـمَّ الموافقة عَلَى تصدي شارون لَهَا بالإبادة، ومِنْ شأن هَذَا الموقف أنْ يناقض بَعْدَ ذَلِك أيَّـة إدانـة للسياسات القمعية البربرية لإسرائيل. وهَذِهِ هِيَ الصيغة الذكية الَّتِي توصل إلَيْـهَا مؤتمـر مدريـد الربـاعي فِـي ٢٠٠٢/٤/١ م، وهِـيَ " إدانـة الإرهـاب " الفلسـطيني، وعـدم إدانـة الإبـادة الإسرائيلية، وإنَّمَا كان الأجدر هو القفز فوق هَذِهِ النقطة والمطالبة بانسحاب إسرائيل مِنَ المنـاطق الفلسطينية .

٤ـ الإدارة الإسرائيلية للصراع والحاجة إلى مركز عربي لإدارته

لا بُدَّ مِنَ الاعتراف، بأَنَّ العالم العربي يواجه تحديًّا حقيقيًّا لوجوده ووضعه فِي المنطقة حربًا أو سلمًا، وهُو إسرائيل. فَهَذَا العالم مطالب باللحاق بركب الحضارة الحديثة بعقلية جديدة، وتحديث حقيقي لمجتمعاته، ترسخ الأصيل فِي قيمه، وتدخل مَا يضمن لَهُ الانطلاق. ولَكِنَّهُ مواجه مِنْ ناحية أُخْرَى – بدرجة أوبأُخْرَى – بوجود إسرائيل الَّتِي تعتبر أنَّ ازدهارها ونموها لا بُدَّ أنْ يَكُون عَلَى حساب العالم العربي، وأنَّ نهضة العالم وتقدمه هُو تهديد لَهَا، ولِذَلِكَ تعمل عَلَى إجهاض نهضته، ووقف نموه، بَلْ وإرجاعه إلَى الوراء عددًا مِنَ العقود. لَيْسَ هَذَا افتراضًا أوتعبيرًا عَنْ ضيق بإسرائيل ومخططاتها الَّتِي ضمن بِهَا الغرب تخلف العالم العربي، وتقطيع أوصاله، ولَكِنَّ نظرة واحدة عَلَى آثار الصراع مَعَ إسرائيل مُنْذُ قيامها، حَتَّى الآن تظهر أنَّ العالم العربي قَد خصص معظم موارده، وبدد بعضها الآخر فِي إطار هَذَا الصراع .

وعِنْدَمَا اعتقد العالم العربي أنَّ الموارد المخصصة للصراع، يُمْكِن إعادة تخصيصها فِي السلام، اكتشف أنَّهُ واهم فِي عملية إعادة التخصيص، وفِي نوع السلام الَّذِي يُمْكِن أنْ يحصل عَلَيْهِ، وأنَّهُ بإزاء سرطان قاتل يتظاهر بحبه للحياة، ولَكِنَّهُ يسعى إلَى إفناء وإذلال غيره، وكَأَنَّ الدنيا لا تحتمل حياة آمنة للجميع كَمَا يقضي منطق العقلاء. ولا بُدَّ مِنَ الاعتراف مِنْ ناحية أُخْرَى بأَنَّ العالم العربي لا يدرك خطورة التحدي، الَّذِي تمثله إسرائيل، فَلَمْ يلق بالاً إلَى أنَّ التعامل مَعَ إسرائيل تحت أي عنوان يتطلب يقظة، كَمَا أغفل إدارة العلاقة مَعَهَا، بِمُلَمَا تجاهل الإلمام بالمنطق الإسرائيلي، ومفردات الخطاب الإسرائيلي الواضح، الَّذِي يتسم بدرجة عالية مِنَ الاستثمار العقلي والفكري، إزاء عالم لا يعترف بقيمة العقل، ولا يحتفل بإنتاج الفكر وتوجيهه. يترتب عَلَى ذَلِك أنَّ العالم العربي لا يكترث لمفردات الخطاب الإسرائيلي، كَمَا لا ينتبه إلَى طريقة إدارة إسرائيل لعلاقتها مَعَ العالم العربي، وخاصة فِي المدى البعيد، وعَلَى مستوى الأحداث والأزمات .ولا بُدَّ مِنَ الاعتراف مِنْ ناحية ثالثة، بأَنَّ نتيجة الصراع مَعَ إسرائيل هِيَ دَائِمًا لصالح إسرائيل، سواء اتَّخَذَ النزال صورة السلام، أو تَمَّ النزال فِي ساحات المعارك، كَمَا أنَّ قدرات العالم العربي الفائقة فِي السكان والمساحة، وإمكانات النمو والقدرات

العسكرية والدبلوماسية لَمْ تستثمر ولَمْ توجه توجيهًا صحيحًا، ولَوحدث ذَلِك ولَو بنسبة بسيطة، فسوف يَكُون للمنطقة وجه آخر، ولَكِن ذَلِك لَنْ يَتِمّ مَا لَمْ تستفد الدَّوْلَ العربية مِنْ أفضل طاقاتها البشرية، وأنْ يتصدر صفوفها أفضل أبنائها وأقدرهم عَلَى فهم متطلبات نجاحها.

والأمثلة عَلَى طرق الإدارة الإسرائيلية لا تُحْصَى لأنَّهَا تتعامل مَعَ كُلّ موقف بشكل يناسبه وفْق مصالحها. وقبل أنْ نضرب المثل يجب أنْ نستدرك بِأَنَّ صناعة القرار فِي إسرائيل تتمتع – دُونَ غيرها مِنَ الدُّوَل وخاصة العربية – بميزات نادرة، وأولى هَذِهِ الميزات الاتفاق العام بَيْنَ الشعب والحكومة عَلَى الهدف النهائي، ويَكُون الاختلاف عادة قاصرًا عَلَى مَدَى ملاءمة القرار لتحقيق هَذَا الهدف. وبَيْنَ الهدف ووسيلة تنفيذه وتحقيقه، وقعنا فِي فخ تصنيف الأطياف السياسية فِي إسرائيل، فكلهم فِي مركب واحد يهمهم جميعًا سلامته مِنْ وجهة نظرهم. وثاني هَذِهِ الميزات المحققة للقرار الإسرائيلي، أنَّهُ ضمن ضمانًا مطلقًا – مَعَ استمرار المتابعة والاطمئنان مساندة واشنطن، الواضحة المطلقة. ولِهَذَا الاعتبار آثار لا تُحْصَى فِي دوائر صناعة القرار فِي كُلّ دُوَل العالم والمنظمات الدَوْلية ، مِثْلَمَا ضمن استحالة التقارب العربي الأمريكي عَلَى حساب إسرائيل، أوقفزًا فوق العامل الإسرائيلي. ومِنْ شأن هاتين الميزتين مَعَ الاستفادة مِنْ أفضل العقول اليهودية فِي الداخل والخارج– أنْ يتمتع القرار الإسرائيلي بالمرونة اللازمة وحرية الحركة المطلوبة، دُونَ أنْ يقيد نفسه بقانون أوأخلاق أومحاذير .

ولنضرب المثل الأول، بقضية تيري لارسن النرويجي، مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة، الَّذِي أزعجه مَا رآه مِنْ فظائع فِي مخيم جنين، فنطق بِمَا رَأى. وقدرت إسرائيل أنَّ مكانة الرجل فِي الأمم المتحدة تجعل لشهادته الأثر المدوي فعمدت إلَى إسكاته والخلاص مِنْهُ. ولإسرائيل تاريخ طويل فِي هَذَا الباب، فَقَد سبق لَهَا أنْ تخلصت مِنَ الكونت برنادوت عِنْدَمَا كتب للأمين العام مَا لا يرضي إسرائيل، ودبرت لفالدهايم نظير موقفه العادل مِنْ منظمة التحرير فِي أواسط السبعينيات، مَا أدَّى إلَى تجميده خلال رئاسته للجمهورية النمساوية وخروجه مِنَ الحياة السياسية. وتقوم خطة إسرائيل ضِدَّ لارسن عَلَى الإعلان رسميًّا، بِأَنَّ الحكومة تدرس قرار طرده بصفته شخصا غير مرغوب فيه، فيعلن بيريز في نفس الوقت

اعتراضه على هذا الإجراء ؛ لأنه يعلم أنه سيضر بإسرائيل، وأنه قرار غير مسبوق في تاريخ المنظمة الدولية ، ثم يصرح بيريز بأنه يعتقد أن لارسن قد أصبح يعي تماما خطأه المؤلم والقاتل تجاه إسرائيل، وأنه صديق حميم لإسرائيل، ولا يجب الإساءة إليه ؛ لأنه قد يتعهد بألا يرتكب هذا الخطأ القاتل مرة أخرى .

في ذات الوقت تنشر الصحف الإسرائيلية أن مركز بيريز للسلام منح لارسن وزوجته جائزة؛ بسبب جهوده الممتازة في التوصل الى اتفاق أوسلو الشهير عام ١٩٩٣ م، وقيمة الجائزة مائة ألف دولار، ثم توحي الأوساط الصهيونية في النرويج إلى حكومتها، فتعلن وزارة الخارجية النرويجية، أنها تجري تحقيقا فيما تردد أن لارسن تقاضى مبالغ كبيرة دون إذن من حكومته. ولن يشفع ما أكده لارسن بعد ذلك من أنه لم يتهم إسرائيل، ولكنه وصف ما رأى، وسوف تعمل إسرائيل على دفعه إلى الاستقالة، أوالتخلي عن مهمته أوتوريطه في تحقيقات في بلده، أوتعمل على اغتياله .

ولا شك أن تجاسر الرئيس السابق للجنة الدانماركية للصليب الأحمر، عضو لجنة تقصي الحقائق في جنين، على وصف ما حدث في جنين بأنه زلزال قد دفع إسرائيل إلى استبعاده من عضوية هذه اللجنة. ولجنة تقصي الحقائق هي المثال الثاني لطريقة إدارة إسرائيل للصراع مع العرب، فهي تريد أن تفعل ما تريد، وتحصل على كل شيء دون أن تقدم شيئا، وتعادي كل من ينتقد منطقها أويذكر فعلها بسوء .

تبدأ قصة لجنة تقصي الحقائق، بما تردد كالزلزال في العالم كله، بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من مخيم جنين، ليقف العالم على أعمال إبادة لم يسبق لها مثيل، وعلى تدمير متعمد لكل شيء وكل كائن حي. ولم يكن ممكنا السكوت، فقدمت المجموعة العربية عن طريق سوريا العضو العربي الوحيد في مجلس الأمن حاليا مشروع قرار لتشكيل لجنة تحقيق، وأعلن رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر الذي أطلعته بعثته في فلسطين على المأساة، أن لجنة التحقيق لا بد أن تعمل بأسلوب التحقيق الذي سبق للجنة إبادة الجنس في يوغوسلافيا أن طبقته. ولكن واشنطن التي باركت الإبادة الإسرائيلية وعدت شارون بصفته رجل السلام لهذا

العام، رفضت في البداية مجرد السماح بعقد مجلس الأمن، وكأنه أصبح جهازا أمريكيا، ثم سمحت بعقده محذرة من استخدام الفيتو ضد كل ما يمس إسرائيل، وكلما وجدت الضغط الأوربي عاليا، قررت مع إسرائيل إعداد سيناريو لامتصاص النقمة واحتضان العاصفة وتفريغها من قوة دفعها، وهذا بالضبط هو المعنى العالمي لإدراة الأزمة. فقادت واشنطن نفسها الحملة في مجلس الأمن، وقدمت مشروع قرار حصل على الإجماع، وأصبح القرار رقم ١٤٠٥ في ٢٠٠٢/٤/١٩ م، والتفصيل في هذه الوقائع مهم ؛ لأنه يقدم تأريخا حيا لوقائع لا يجوز أن تسقط من سجلاتنا أوتفلت من ذاكرتنا. والقرار في صياغته لا يتمشى مع فظاعة المأساة، فينص في فقرتين عاملتين على الحاجة الملحة لوصول المنظمات الطبية والإنسانية إلى السكان المدنيين الفلسطينيين، ثم يرحب بمبادرة الأمين العام ؛ للحصول على معلومات دقيقة To develop accurate information حول " أحداث أخيرة " في مخيم جنين للاجئين من خلال فريق لتقصي الحقائق، ويطلب المجلس من الأمين العام أن يظل المجلس على علم.

والملاحظ أن القرار لم يذكر إسرائيل بالاسم في أي من فقراته، وعبر عن الموقف بحذر بالغ، دون وصفه أوتصوير بشاعته، ولم يكلف اللجنة والأمين العام بعرض النتائج على المجلس في وقت محدد لكي يتخذ المجلس موقفا محددا، ولم يحدد المجلس طبيعة مهمة اللجنة رغم تواضعها من لجنة تحقيق إلى لجنة تقصي الحقائق .

وخلال مناقشة المجلس لهذه المسألة حضر وزير خارجية إسرائيل وأعلنت واشنطن أن القرار صيغ بالتفاهم الكامل، والمشاركة التامة مع إسرائيل، فكأنه قرار لإبراء الذمة، ولا يحتوي على أية دليل على نية في عمل لاحق، وأعن بيريز أن بلاده ترحب بهذا الفريق، ثم صدر عن شارون بيان بأن الحكومة سوف تتعاون تماما مع الفريق في نفس الوقت، وفور إعلان تشكيل الفريق استبعدت إسرائيل عضوين من الأعضاء الثلاثة، واتهمتهما بالتحيز، وطالبت بتشكيل خاص للفريق، يضم خبراء مكافحة الإرهاب، وعسكريين أمريكيين، ثم تطلب بريطانيا وأمريكا من إسرائيل قبول اللجنة والسماح لها بالعمل " لأنه لا دليل على ارتكاب مجازر في جنين"، أي أن أمريكا وبريطانيا أعلنتا للجنة ما يجب أن تعلنه مسبقا، مثلما تريد إسرائيل، وهي

الطرف الجاني، أن يشكل لنفسه محكمة على هواه، وأن يصوغ لها الحكم الذي يروق لها .

معنى ذلك أن إسرائيل تعتزم إدارة هذه القضية بحيث تكون النتيجة في حدها الأدنى عدم التشهير بإسرائيل المهددة، كما يقول البعض، بفضيحة معنوية تاريخية رغم أن ذلك لا يهمها؛ لأنها تغذت على دماء الفلسطينين، وتزدهر بأشلاء الضحايا، وأما حدها الأقصى، فهو أن تحقق منها مكاسب سياسية، وتحول ضحاياها إلى دائرة الاهتمام، فهم عندها الشهداء بينما الفلسطينيون القتلى نالوا ما يستحقونه ؛ بسبب طبيعتهم (الإرهابية). وإذا تمكنت إسرائيل من تسليط الضوء على قتلاها دون المحرقة الفلسطينية، وسحبت البساط لصالحها، فكيف تفسر إسرائيل الوحشية، التي تم بها القتل والإبادة الجماعية، للعرق الفلسطيني كله، دون تمييز ودون محاكمة ؟ ،وكيف تفسر الاعتداء على وسائل الإنقاذ والإسعاف للجرحى، ودفن القتلى وقطع وسائل الحياة عن كل الأحياء من الآدميين والحيوانات ؟ وكيف تفسر التدمير الوحشي الهمجي للأماكن والملفات ومؤسسات السلطة وإفناء الشرطة وأجهزة الإدارة ؟ ؛ إلا أن يكون ذلك جزءا من مخطط الإبادة الشامل، بما في ذلك الذاكرة الفلسطينية، حتى يستحيل التحقيق في المجازر، ومعرفة أسماء الشهداء، والأماكن، وطمس الأدلة، فتعيد تسمية من بقي من المحرقة بأسماء خاصة كودية، كما تسمى الشوارع الجديدة بأسماء يهودية، تحت إدارة مدنية يهودية، وتعيد الأمور إلى ما قبل عملية السلام، بما في ذلك ضياع دماء الشهداء، وطمس صفحات البطولة النادرة، ضد هذا العدو الغاشم .

والمثال الثالث، لاحظت إسرائيل تنامي مشاعر العداء ضدها ؛ بسبب أعمال الإبادة التي يقوم بها الجيش الحكومي ضد الفلسطينيين العزل وشعور العالم كله بالعجز والقهر ؛ بسبب مساندة واشنطن لطغيان القوة، وقلب الحقائق ؛ ولذلك وبدلا من أن تهاجم أوربا وتتهمها بالتهمة التقليدية، التي لا معنى لها، وهي معاداة السامية، وتشكو أوربا في الولايات المتحدة، عليها أن تواجه الحقيقة، وتصلح سياستها وقصدها، بدلا من التركيز على التفنن في خطابها وإحكام إدارتها لأزمات متلاحقة، سوف تطوق عنقها وتقوض ما تحرص عليه في وجودها، وهو انكشاف الطبيعة البربرية والعنصرية لشعب نشر الخراب في المنطقة وتسبب في تخلفها عدة

عقود، وبدد مواردها جريًا وراء سلام زائف، ولَنْ يجدي مَعَهَا إنشاء مركز لاحتواء معاداة السامية فِي أوربًا، كَمَا تفكر الآن .

وفِي ضوء مَا تقدم، فَإنَّ السلام الإسرائيلي لَنْ يلتقي مَعَ السلام العربي إلاَّ إذَا توازنت القوى، ولَنْ يتحقق ذَلِك إلاَّ بإنشاء مركز عربي متخصص فِي إدارة الصراع مَعَ إسرائيل، يضم خيرة عقول الأمة، ويضع السياسات، ويقدم التوصيات، ويستثمر موارد الأمة ؛ فِيمَا يحقق لَهَا النصر عَلَى هَذَا العدو، الَّذِي تسلح بالعقل والدهاء. وإذَا كَانَ مِنْ حسن حظه أنَّهُ يواجه عالمًا عربيًّا فاقد الوعي، وفاقد الاتجاه، فَإنَّ الانتباه إلَى ضرورة إدارة العلاقة مَعَ إسرائيل بِهَذِهِ الطريقة العلمية، هِو الكفيل بأَنْ يَكُون العالم العربي نِدًّا قويًّا وشوكة معتبرة فِي صراع، سَوْفَ يستمر مَا بقيت إسرائيل .

ولا يجوز أنْ يفهم العالم العربي أنَّ السلام مَعَ إسرائيل هُو الأساس، وأنَّ الصراع هُو البديل، بَلْ لابُدَّ أنْ يدرك أنَّ السلام جزء مِنَ الصراع، وأنَّ الأصل هُو الصراع، وأنَّ السلام هُو إحدى أدوات الصراع، حَتَّى تتكافأ القوى، فيسود السلام العادل، وأنَّ العلاقات الدَوْلية مزيج مِنْ صور الصراع، وصور التعاون، ولا يُمْكِن اختزالها إلَى حرب أو سلام كَمَا كَانَ يفعل دارسو القرن التاسع عشر .

٥ـ نحودبلوماسية عربية جديدة إزاء الولايات المتحدة

يقتضى حسن السياسة أن نفرق الآن بين ما سبق كارثة الثلاثاء ١١ سبتمبر وما يجب أن يلحقها في سياق السياسة الأمريكية. فلا شك أن النقد العربى للسياسة الأمريكية السابقة انصب على الانحياز الأعمى لإسرائيل؛ مما شجع إسرائيل على تجاوز كل الخطوط إلى حد الافتخار بدقة عمليات الاغتيال بالطائرات الأمريكية ونشر قوائم الاغتيال والمجاهرة بأنها سياسة رسمية للدولة العبرية، التى لا تزال تطالب برؤوس وبتعويضات عن مرحلة الهولوكوست.

أما ضرورة التفريق بين العهدين، ما قبل الكارثة وما بعدها، فهي تكمن في افتراض أن واشنطن وقد عانت مرارة الهزيمة وألم الجراح لابد أنها سوف تبحث فى ذاتها وتصحح مواطن القصور فيها سواء فى كفاءة أجهزتها التى قد تظهر التحقيقات أنها متورطة فى هذا المخطط الأسود، أوفي نظرتها إلى وظيفة القوة في عالم اليوم وآداب السلوك التي يجب أن تتحلى بها دولة قدر لها أن تتربع وحدها على قمة النظام الدولى وأن تعلن سياسات لا تليق بمثل هذا المركز الرفيع؛ مما جعل مؤهلاتها في جانب وحسن استخدام هذه المؤهلات على الجانب الآخر.

ولكي نشجع الولايات المتحدة على المراجعة فى الفتره القادمة فلا بد أن نسلك معها سلوك الصديق المخلص لها والحريص على مصالحها ما دامت الصهيونية العالمية قد أعمتها عن أن ترى هذه المصالح أو مارست على أبنائها الإرهاب. حتي لا ينطقون أويحتجون؛ فحرية المجتمع الأمريكى وقدرته على تقرير ذاته والتعرف على مصالحه الحقيقية والنظر إلى العالم بنظرة القوة العظمى الرئيسية فيه تتطلب حشد الأصدقاء الذين يمسحون بحق على جراح العملاق الجريح ويضمدون هذه الجراح ثم يستبصرون معها طريق الغد.

ولدينا عدد من الأسباب التى تجعل الاستثمار الدبلوماسى مع الولايات المتحدة ومواجهة إسرائيل فى داخل المجتمع الأمريكى من الوجاهة والقوة بما يكفى للتوجه إلى المستقبل باستراتيجية نشطة.

وأول هذه الأسباب أن الولايات المتحدة ستظل قوة عظمى رئيسية إلى أمد غير منظور وهى ومهما تأثرت سلبًا وتأثرت مكانتها وقدرتها على التأثير من تداعيات يوم الثلاثاء الأسود، فالذين خططوا له أرادوا أن يضربوا عدة عصافير بحجر واحد، فهم أرادوا أن يظهروا أن للقوة والغطرسة حدودًا حتى ظن البعض أن الفعلة ملائكة وأن تلك ضربة إلهية تنفيذًا للآية الكريمة (أتاها أمرنا ليلاً أو نهارًا). وأما السبب الثانى لضرورة بناء دبلوماسية عربية جديدة فهو أن واشنطن ستظل أقوى المؤثرين على إسرائيل التى تتحرك على مساحة واسعة لاستقطاب كل القوى الجديدة المرشحة للتأثير على الساحة الدولية ومحاصرة العالم العربى القانع بما هو فيه.

والسبب الثالث أن استمرار الصراع العربي الإسرائيلى على هذه الوتيرة سوف ينتج آثارًا خطيرة على المنطقة ليس أقلها أن استمرار الإنحياز الأمريكى لإسرائيل والضغط الأمريكى على الحكومات العربية والإذلال الإسرائيلى للفلسطينيين ومن ورائهم المنطقة العربية كلها سوف يولد إحباطًا متزايدًا لدى الشعوب التى لاتراهن واشنطن كثيرا عليهم، كما ستولد حقدًا متناميًا على الحكومات العاجزة عن الأداء الداخلى والفعل الخارجى، وعلى الولايات المتحدة مما يدفع إلى مزيد من خضوع الحكومات للإملاءات الأمريكية طلبًا لحماية واشنطن ضد شعوبها ولن تكون هذه الحكومات بمفازة من حساب هذه الشعوب والأطفال.

ومعنى ما تقدم أن الحكومات العربية العاجزة عن مواجهة اسرائيل والمعرضة للضغوط الأمريكية سوف تقع إن عاجلا أوآجلا بين المطرقة وهى هذا العجز والخضوع والسندان وهو ضغوط الشعوب العربية مما يفرخ موجات من الإرهاب لانسداد منافذ التفاعل بين الحاكم والمحكوم واطراد أزمة النظام وعجزه، فيكون تعاون هذه الحكومات مع الغرب عربونًا لتخلي الغرب عن " العناصر الإرهابية " التى كان يستخدمها مثلما استخدم حقوق الإنسان وغيره من الشعارات فى سياساته إزاء المنطقة العربية ولأغراض سياسية محددة. وتلك نتيجة يجب أن نحذر منها منذ الآن فالوطن هو الباقى والأقدر على خدمته ومعرفة قدره من أبنائه الذين هم الأولى بالبقاء والارتقاء، وأما زج الغرب فى تحالفات لا تفيد سوى المصالح الغربية فهو فى نهاية المطاف خيانة لهذا الوطن.

ويبدو لنا أن المخارج الجوهرية للخروج من هذه الدائرة الجهنمية هو حشد الطاقات العربية الرسمية والشعبية في دبلوماسية تقدمية شاملة جديدة تستوعب هذه الحقائق الداخلية والخارجية وتعمل على أساس علمي مدروس لاستشراف فرص المستقبل الأفضل وعدم تبديد الطاقة في معارك وهمية داخلية تجر المنطقة إلى مزيد من الهوان.

وتقوم الدبلوماسية المقترحة على محورين: الأول صحوة ديمقراطية في الداخل تدفع بكل قوى الأمة نحو البناء والمشاركة كل بحسب طاقاته الحقيقية واحترام كامل لحقوق الأفراد في كل المواقع. المحور الثاني هو التوجه نحو الولايات المتحدة بسياسة رشيدة تنهض على الركائز الآتية:

الركيزة الأولى:

إسقاط أقنعة الوهم المتعددة بعدد أضلاع نجمة داوود والتي نجحت اسرائيل في بيعها للعالم كله. وأول هذة الأوهام أن اسرائيل حليف استراتيجي للولايات المتحدة. وتحت هذا الستار ابتزت إسرائيل الولايات المتحدة وقدمت نفسها وهمًا بأنها تارة حامية المصالح الغربية ضد الخطر الشيوعي في المنطقة وخط الدفاع الأول عن الغرب ضد أي مواجهة مع الشيوعية، وتارة أخرى حامية المصالح الغربية ضد التطرف القومي والديني وتيارات الاستقلال عن الغرب والقيام بدور الوكيل عن الاستعمار مثلما أشار بحق عالم اللغويات اليهودي الأمريكي الشهير ناعوم تشومسكي في مقال نشر مؤخرًا. كما قدمت إسرائيل نفسها نموذجًا للمجتمع الديموقراطي والداعية إلى نشر الديموقراطية في الصحاري السياسية العربية ومندوب الغرب في مهمته المقدسة.

وقد بلغت المأساة مهمتها في عدد من الصور والإشارات التي يجب أن تستفز المفكرين العرب وتستنفر غيرة الحكومات العربية من بينها أن شارون قد نصب تينيت حكمًا للقول بتوفر شروط تطبيق الخطة، وأن تحليل شارون لأحداث المنطقة هو المعتمد لدى صانع القرار الأمريكي وكل محاولة مصيرية أوعربية لتبديد هذا الوهم لدى واشنطن واجهت الرفض والحرب، بل

والاتهام بالتحريض على تصليب الموقف الفلسطيني وتعويض خطة شارون التى باركتها واشنطن فى أن إبادة الفلسطينيين سوف ترغمهم على الركوع وتجعل الحديث مع رموزهم عن شروط الاستسلام وليس شروط السلام .

ومن هذه الصور أيضا أن شارون صار يتحدث عن معسكر الأشرار والأخيار وأنه له الحق فى فرزهم وتصنيفهم، وأن الدماء التى تقطر من يديه ليست دليلا على الجرم المشهود والدليل الدامغ على ضرورة محاكمته بكل صنوف الجرائم، وإنما هى تطهير لكل آثام البشرية.

ومن السهل على الجانب العربى أن يسجل آثام شارون ومن سبقه ويقدمها للولايات المتحدة فى المرحلة القادمة ليثبت لها أن الدول العظمى لا تستمد عظمتها فقط من مصادر القوة المادية، وإنما تستمدها حقا من القيم الأخلاقية التى تحميها هذه المصادر، فيصبح شارون بذلك غير مؤهل للتحالف مع واشنطن بهذا الفهم الصحيح، بل يصبح عبئا على الضمير الأمريكى وقيم المجتمع الأمريكى العظيم الذى قاد مسيرة مظفرة نادرة عبر تاريخه القصير وقدم نفسه للعالم على أنه حصن الحريات وموئل العدالة، ولا بد أن يسخر قوته فى تحقيق هذه الغايات النبيلة حتى يكون سلطانه على القلوب وليس على الحدود.

الركيزة الثانية :

أن إسرائيل التى أوهمت واشنطن عبر العقود الأربعة الماضية بهذه المزاعم السالف الإشارة إليها بأنها "حليف استراتيجى " ليست سوى " عبء استراتيجى" يتحمل تبعته دافع الضرائب، كما يتحمل وزر أعماله الشائنة كل أمريكى فى كل مكان، ومن غير العدل أن يتحمل المجتمع الأمريكى العظيم أوزارا لم يرتكبها ويدافع عن مشروع جلب لبلاده الإحراج حيث ثبت أن الموارد الدبلوماسية الأمريكية قد استغلت ليس فقط لخدمة المصالح الإسرائيلية وإنما أيضا للإضرار بالمصالح الأمريكية، وقد آن الأوان للتحالف بين الشعوب العربية والشعب الأمريكى لمساعدته في التعرف على مصالحه الحقيقية وخدمتها وهجر المصالح الموهومة.

اعلم أن الخلط بين المصلحة الإسرائيلية مطلق تعمقه إسرائيل كل يوم وتجد فى تأكيده قضية حياة أوموت، ونحن في العالم العربى يجب أن نعتبر منطلقنا أيضا هذه القضية الخطيرة وأن نثبت للولايات المتحدة بالمنطق والعقل كيف أن المصلحة الصهيونية قد طغت على المصلحة الأمريكية الحقيقية.

الركيزة الثالثة:

أننا لا نتوسل إلى الولايات المتحدة ولا نتبرع لها بالنصيحة وإنما الخط الدبلوماسى العربى فى هذا الاتجاه يجب أن يتسم بشجاعة الطرح وذكاء الأداء معلنًا تفاصيل المصالح الأمريكية وحرص العالم العربى نفسه على خدمتها طمعًا فى المقابل وهو مراعاة المصالح العربية وليس خوفًا من إسرائيل.

لقد أدخلت إسرائيل فى روع المجتمع الأمريكى الكثير مما يجب تصحيحه ليس بمنطق المدافع والمتوسل وإنما الصديق الواثق الذى يعرض صداقته الحقيقية الواضحة فى ثبات، وليس بمنطق إما نحن وإما إسرائيل، فهذا المنطق لا تتبناه سوى السياسات العاجزة في هذا العصر.

وختامًا فإن مقومات هذه الدبلوماسية الجديدة واضحة وفرص نجاحها تتطلب جهد العالم العربى كله وجامعته العربية ومراكز بحوثه ومفكريه، وليكن هذا العقد هو عقد الصداقة العربية الأمريكية وهو إلى ذلك جزء من خطة أمنية لاستئصال الإرهاب وتفادي الخلط بين الإرهابى والبرىء ذى القضية العادلة. ولتكن روح هذه الدبلوماسية هى بناء مستقبل مشرق للعالم كله، وليست حركة جديدة من حركات الصراع العربى الصهيونى.

ولكن هذه الخطة تحتاج إلى عقول قادرة وأيد قوية وعزائم جسورة لا أظن أن عالمنا العربى الواسع يفتقر إليها.

الخاتمة

أظهرت انتفاضة الأقصي عددًا مِن الحقائق لا يجوز التغاضي عَنْهَا:

الحقيقة الأولى : أن الشعب الفلسطيني هُو طرف رئيسي فِي معادلة الصِّرَاع، وأن الصِّرَاع وإن كَانَت ساحته فِي فلسطين إلاَّ أَنَّهُ يشمل العالم بأسره، كَمَا أنه صراع عربي إسرائيلي بقدر مَا هُو صراع فلسطيني إسرائيلي.

الحقيقة الثانية : أن قضية الأمن لا تزال وستظل الهاجس الأكبر لإسرائيل والتي تجعلها تقفز فَوْقَ متطلبات السلام. الأمن عِنْدَها يَعْنِي القضاء عَلَى الطرف الآخر وليس التفاوض مَعَهُ مِمَّا يُؤَدِّى الى سلام المقابر الذي لا يتفاضل فِيهِ الأحياء مِن ناحية والأموات مِن ناحية أخرى .

الحقيقة الثالثة : أن الشعب الفلسطيني قدم بطولات يجب أن تسجل فِي صفحات التاريخ كَمَا قدمت إسرائيل صفحات سوداء فِي تاريخ الإرهاب الصهيوني وارتكتب مجازر بشرية يخجل مِنْهَا هولاكو ونيرون.

الحقيقة الرابعة : أن الانتفاضة بذاتها لَمْ يَكُن يقصد بهَا تحرير فلسطين وإنما أن تجعل وَجوَدَ المحتل باهظ الثمن مِثْلَمَا فعلت المقاومة اللبنانية فِي جنوب لبنان ولكنها لفتت نظر إسرائيل إلى خطورة الشعب الفلسطيني عَلَى أمن إسرائيل .

الحقيقة الخامسة : أن الانتفاضة قَد أفضت الى ثورة شاملة لَنْ تخمد إلاَّ بزوال الاحتلال وتحقيق الاستقلال ولذلك فإن تقييم الانتفاضة عِنْدَ المؤرخين يجب أن يَكُون منصفًا وأن يراعى فِيهِ أن هَذَا الشعب الأعزل الَّذِي كَانَ يتطلع إلى ثمرات السلام قَد ووجه بغدر إسرائيلى مدبر بقصد ترويعه، ولذلك لا مجال للحديث عَن حرب بَيْنَ الطرفين وإنما هِيَ إبادة من جانب إسرائيل لِهَذَا الطرف الأعزل الَّذِي قدم شهداءه فداء لفلسطين.

الحقيقة السادسة : أن أنصع صفحات الانتفاضة هِيَ العمليات الاستشهادية الَّتِي ضربت المشروع الصهيوني فِي الصميم، ولو قدر لَهَا أن تستمر ولو بشكل متقطع فسوف تَكُون إعلانًا عن

إفلاس الحكومة الإسرائيلية وإيذانًا بزوال وتفكك إسرائيل، وهذا هُو السبب الوحيد الَّذِي يفسر الموقف الأمريكي المتعصب الَّذِي وصف هَذِهِ العمليات بأنها عمليات انتحارية كَمَا وصفها الرئيس عرفات بأنها عمليات إرهابية. ولا تزال الخلافات داخل العالم العربي وخارجه حول هَذِهِ العمليات مستمرة حتى كتابة هَذِهِ السطور، ولكننا فِي هَذَا الصدد يجب أن نميز بَيْنَ مبدأ الاستشهاد وهو أرقى تجليات الجهاد وبين سياسة الاستشهاد وهي جزء مِن المقاومة الوطنية، أو إن شئت قَلَّ إن القنابل البشرية الفلسطينية هِيَ المعادل للقوة الإسرائيلية فِي ميزان للقوة لا يزال بالغ الاختلال لصالح إسرائيل.

وأخيراً فَإن العالم العربي قَد ضيع فرصة ذهبية بتقاعسه عن مساندة الانتفاضة واكتفى بالفرجة عَلَيْهَا والإعجاب بعملياتها وضيع فرصة تاريخية لإرغام إسرائيل عَلَى القبول بتسوية سياسية، ولا يجوز أن يغرب عَن البال مَا يجب أن ننقله لِكُلِّ الأجيال من أن إسرائيل مشروع وظاهرة وليست مجرد دَوْلَة وأن التعامل مَعَهَا ينطلق مِن هَذِهِ الحقيقة ولا يُمْكِن مواجهة إسرائيل إلاَّ بإدارة علمية شاملة للصراع مَعَهَا.

ولا شَكَّ أن القارئ الكريم سوف يلحظ أن الانتفاضة وإن كَانتَ قَد واجهت نكسة كبيرة فَلَيْسَ معنى ذَلِك نجاح إسرائيل فِي تحقيق أهدافها فلا يزال الصِّرَاع ممتدًا، ونحن عَلَى ثقة مِن أن الثورة الفلسطينية سَوْفَ تبلغ غايتها بإجلاء المحتل، ولكنني أوصي العالم العربي بأن يضع الأولويات فِي مكانها الصحيح وألا يقدم عَلَى تسوية مَعَ إسرائيل فِي لحظة مِن أسوأ لحظات المواجهة العربية الإسرائيلية، كَمَا أن الحديث عَن الدَّوْلَة الفلسطينية يجب أن يتوقف حَتَّى يزول الاحتلال أولاً لِكَي تُصْبِحُ الدَّوْلَة ثمرة مِن أصل وهو حَقّ تقرير المصير كَمَا أشرنا فِي ثنايا هَذِهِ الدراسة.

رقم الإيداع : ٢٠٠٣/٢٢٤٦

الترقيم الدولي : 977-5861-71-3